

السياسة الوطنية للشباب

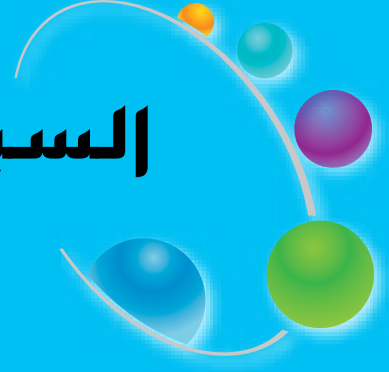


دليل مرجعي



الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السياسة الوطنية للشباب



دليل مرجعي

في إطار مشروع:

تعزيز قدرات صانعي القرار في منطقة الإسكوا في صياغة السياسات الوطنية وخطط العمل تجاوباً مع برنامج العمل العالمي للشباب



الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الآراء المعرب عنها في هذا الدليل هي آراء مؤلفيها أو مستقاة من مصادرها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا الدليل ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني أو السياسة العامة لأي بلد أو إقليم أو سلطات وطنية.

E/ESCWA/SDD/2013/5/Manual
13-0320

كتابة وتحرير | هنريتا أسود

إشراف | كريمة القري

بتول شكوري

ريدان عبدالعزيز السقاف

مراجعة لغوية | بلال الأرفه لي

ملاحظة | طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي

٩	المقدمة
٢١	الفصل الأول - ما هي السياسة الوطنية للشباب
٢١	١- ما هي السياسة الوطنية للشباب؟
٢٢	٢- سلطة حكومية واضحة المعالم
٢٣	٣- تعريف الفئات المستهدفة
٢٥	٤- استراتيجية محددة وشفافة للسياسة
٢٨	٥- سياسة قائمة على المعرفة
٣٢	٦- مشاركة الشباب والمجتمع المدني
٣٩	٧- التعاون ما بين الوزارات والمشاركة على أعلى المستويات
٤٠	٨- التنسيق بين القطاعات: نهج متكامل لسياسة الشباب
٤١	٩- تخصيص الميزانية
٤٢	١٠- التواصل بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية
٤٣	١١- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب
٤٩	الفصل الثاني - صياغة السياسة الوطنية للشباب
٤٩	١- الرؤية والأساس المنطقي والإطار النظري لسياسة الشباب
٥٧	٢- توفير الدعم للسياسة على أعلى المستويات السياسية: إنشاء مجلس وطني للشباب أو تحديد "الوزارة الرائدة" لقضايا الشباب
٥٩	٣- تحديد وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين: المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية والشبابية، والشباب من الجنسين
٦٤	٤- النهج التشاركي لصياغة السياسات: الشباب والمنظمات الشبابية كأصحاب مصلحة والشركاء
٧١	٥- تحليل الواقع: عملية المسح وجمع البيانات ودراسة حالات
٨٢	٦- تحليل مقارنة لعملية وضع السياسات: سيناريوهات بديلة
٨٨	٧- تحديد أولويات وأهداف السياسة
٩٧	٨- إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي وفقاً لإطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAAY)
١٠٤	٩- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب على جميع المستويات: الداخلية والخارجية
١١٠	١٠- صياغة مسودة السياسة الوطنية للشباب
١١٣	١١- مراجعة مسودة السياسة الوطنية للشباب
١١٤	١٢- إقرار واعتماد السياسة الوطنية للشباب
١١٧	الفصل الثالث - محتوى السياسة الوطنية للشباب
١١٨	١- المقدمة
١١٨	٢- الأساس المنطقي للسياسة
١١٩	٣- تعريف وتحديد ملامح الشباب



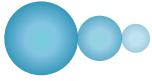
١٢٢	٤- القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب
١٢٤	٥- وثائق وسياسات مرجعية للسياسة
١٢٥	٦- قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب
١٢٧	٧- بيان الرؤية والغاية للسياسة
١٢٨	٨- أهداف السياسة الوطنية للشباب
١٣٠	٩- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية المعنية
١٣٢	١٠- الاستراتيجيات الرئيسية
١٣٣	١١- الفئات المستهدفة
١٣٤	١٢- آليات التنفيذ والتنسيق
١٣٦	١٣- الرصد والتقييم: المؤشرات وتصنيفها

١٤٣ الفصل الرابع- تنفيذ السياسة الوطنية للشباب

١٤٣	١- إنشاء الآليات المناسبة لتنفيذ السياسة
١٤٥	٢- التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة الوطنية
١٤٩	٣- تحديد الشركاء المتنفذين الرئيسيين
١٥١	٤- الترويج للسياسة الوطنية للشباب
١٥٤	٥- صياغة خطة العمل للسياسة الوطنية للشباب
١٥٧	٦- إدارة السياسة
١٥٩	٧- إدماج السياسة الوطنية للشباب

١٦٣ الفصل الخامس- قياس فعالية السياسة الوطنية للشباب

١٦٣	١- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية
١٦٤	٢- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية
١٦٦	٣- التدقيق السنوي في سياسة الشباب
١٦٨	٤- وضع بيانات قاعدة الأساس



قائمة الجداول

٣١-٣٠	دليل البحوث الجيدة	-١
٣٦	تعريف المستفيدين والشركاء والقادة (مقتبس من تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧)	-٢
٥٦	مجموعات وألويات برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠	-٣
٧٤	عناصر تحليل الواقع	-٤
١٠٧-١٠٦	التحفيز والمفاهيم ذات الصلة (مقتبس من USAID)	-٥
١٣٧	التكامل بين الرصد والتقييم	-٦
١٥٧-١٥٦	نيجيريا- مثال على خطة العمل واستراتيجية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٨-٢٠١٣	-٧

قائمة الأطر

٢٢	جهود جديدة في رسم السياسات الوطنية للشباب في المنطقة العربية	-١
٢٢	غياب هيئة رسمية واضحة لرسم السياسات	-٢
٢٣	تعريف الشباب في المنطقة العربية	-٣
٢٨-٢٧	سريلانكا - تعزيز الشفافية بمشاركة الشباب في وضع السياسة	-٤
٢٨	أبحاث في صلب عملية صياغة السياسة	-٥
٣٤-٣٣	باكستان - مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسة الوطنية الأولى للشباب	-٦
٣٨-٣٧	البحرين - مشاركة الشباب في عملية السياسة الوطنية	-٧
٤٠	أوغندا	-٨
٤٠	الأردن	-٩
٤٣	كامبوديا - تنسيق السياسة الوطنية للشباب على كل المستويات	-١٠
٤٩	فلسطين - رؤية السياسة الوطنية للطلّاع والشباب	-١١
٥١-٥٠	جنوب أفريقيا - الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب	-١٢
٥٦	برنامج العمل العالمي للشباب حول سبل التنفيذ	-١٣
٦٠	برنامج العمل العالمي (WPAY) ومشاركة الشباب	-١٤
٦١	مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة	-١٥
٦٩-٦٨	النهج التشاركي لصياغة السياسة الوطنية - أمثلة من آسيا وأفريقيا	-١٦
٧٧	العلاقة ما بين تحليل الواقع وتحليل أصحاب الشأن/المصلحة	-١٧
٨٢-٨١	استخدام مجموعة من المنهجيات لجمع البيانات	-١٨
٨٨-٨٣	مثال عن تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب	-١٩
٩٥-٩٠	فلسطين - الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب: الأولويات والأهداف الاستراتيجية	-٢٠
٩٦	فلسطين - لائحة الدلالة ومؤشرات دمج متغير العمر ومصالح الطلائع والشباب في السياسات والبرامج والمشاريع	-٢١



١٠١-١٠٠	قائمة الإدماج - لمرحلة تصميم السياسة/المشروع	٢٢-
١٠٩-١٠٨	القلبيين - تحفيز السياسة الوطنية	٢٣-
١١٣	قائمة مرجعية، عملية التخطيط وصياغة السياسة الوطنية للشباب	٢٤-
١١٩-١١٨	كينيا - الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب	٢٥-
١٢٠	تعريف الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من كينيا ومصر وجنوب أفريقيا وفلسطين	٢٦-
١٢٢	تحديد ملامح الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من فلسطين وكينيا	٢٧-
١٢٥-١٢٤	الوثائق والسياسات المرجعية لوضع السياسة الوطنية للأردن	٢٨-
١٢٧-١٢٦	قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب - أمثلة من بيروناي دار السلام وغانا وفلسطين	٢٩-
١٢٨	نماذج لبيانات الرؤية و/أو الغاية من ماليزيا والبحرين وكينيا وجنوب أفريقيا	٣٠-
١٣٠	وضع أهداف ونتائج/مخرجات السياسة	٣١-
١٣٢-١٣١	كينيا - حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية الأخرى	٣٢-
١٣٤-١٣٣	جنوب أفريقيا - الفئات المستهدفة	٣٣-
	استنتاجات تقرير الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ - آليات التنفيذ والتعاون	٣٤-
١٤٥		
١٤٨-١٤٧	اليمن - تنفيذ وتنسيق الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠١٥-٢٠٠٦	٣٥-
١٥١	مجموعات الشركاء في السياسة الوطنية للشباب لجزر سليمان (آسيا)	٣٦-
١٦١	أمثلة لإدماج السياسة الوطنية للشباب في الخطط الوطنية - تايلند وروندا	٣٧-
١٦٥	المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية السياسات الشبابية - لبلاد الكومنولث الآسيوية ١٩٩٥	٣٨-
١٦٨-١٦٦	النيجال - تدقيق شامل للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩ - دراسة	٣٩-
١٦٩	البرازيل - اليونيسكو - النموذج البرازيلي لتطوير بيانات: مؤشر تنمية الشباب	٤٠-

قائمة الرسومات البيانية

٥٤	المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب (مقتبس من تقرير السكان الرابع للإسكوا)	١-
٦٤	شبكة تحليل أصحاب الشأن/المصلحة	٢-
٧٣	تحليل الواقع في دورة عملية السياسة/المشروع (مقتبس عن CIFRA ١٩٩٩)	٣-
٧٦	إطار لتحليل النتائج الاجتماعية (مقتبس عن أوريبيتا ١٩٩٤ من دليل الإسكاب (ESCAP))	٤-
٨٠	شجرة المشكلة - الأسباب وآثارها	٥-
٩٩	الخطوات الأساسية لإدماج الشباب من الجنسين (مقتبس عن برنامج الكومنولث للشباب)	٦-
١٤٠	أولويات برنامج العمل العالمي للشباب ومؤشراتها	٧-
١٤٤	إدماج خطط عمل الشباب في السياسات الوطنية (مقتبس عن تقرير الإسكاب ٢٠٠٨)	٨-



ملحق بقائمة الغايات والأهداف والمؤشرات

١٧٧	المجموعة ١ : الشباب في الاقتصاد العالمي
١٧٧	١.١ الشباب والعمالة
١٧٨	١.٢ الفقر والجوع
١٨٠	١.٣ التعليم
١٨٢	١.٤ العمالة
١٨٣	المجموعة ٢ : الشباب ورفاهه
١٨٣	٢.١ الصحة
١٨٥	٢.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
١٨٦	٢.٣ تعاطي المخدرات
١٨٧	٢.٤ قضاء الأحداث
١٨٨	٢.٥ الفتيات والشابات
١٨٩	٢.٦ النزاعات المسلحة
١٩٠	المجموعة ٣ : الشباب في المجتمع المدني
١٩٠	٣.١ البيئة
١٩٢	٣.٢ أنشطة وقت الفراغ
١٩٣	٣.٣ المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرار
١٩٤	٣.٤ القضايا المشتركة بين الأجيال
١٩٥	٣.٥ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

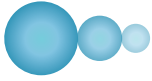
كلمة شكر

شكر خاص لجميع من ساهم في تطوير ومراجعة هذا الدليل، من خلال المشاركة في الاجتماعات وابداء الرأي والملاحظات وتقديم المساهمات على تنوعها، ونخص بالشكر:

الأردن: رشاد الزعبي، زين صوفان، جبر عريقات، ياسين الجحاوشة. **الإمارات:** جمال محمد الحمادي، وفاء آل علي، راشد غانم الشماسي. **البحرين:** إيمان فيصل جناحي، تونس: محمد جويلي، فؤاد العويني. **السودان:** وليد كرار، شذى عثمان عمر. **العراق:** مهدي شهيد العكيلي، باسمه الشيبلي، هدى الهداوي. **عمان:** عدنان الفارسي، تيمورة البوسعيدية. **فلسطين:** إعتدال اسماعيل، منى الزيتاوي، محمود عطايا. **قطر:** نورة عيسى العبدالله، علي شبيب المريخي. **الكويت:** عمر سعود الهملان. **لبنان:** أحمد الزين عاصي، محمد عويدات. **ليبيا:** معتز الراس، أيمن يوسف قدور. **مصر:** نور عبد المقصود مصطفى، أحمد عادل محمد. **المغرب:** محمد شكيب بالمليح. **اليمن:** منصور البشير، السلامي صالح السلامي، عادل علي الرعيني، هيف أحمد غانم.

وكذلك نتقدم بالشكر إلى الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وللمرصد الوطني للشباب في الجمهورية التونسية على دعمهما للفعاليات المصاحبة لتطوير هذا الدليل.

وكذلك إلى: **صندوق الأمم المتحدة للسكان:** اليكساندر بوديروزا، زياد يعيش، ليلي أبو سير، سهى نمر. **منظمة العمل الدولية:** باترك دارو، شذى الجندي. **اليونسكو:** سايكو سوجيتا. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** منار يزيك. **برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين:** كوثر زروالي. **جامعة الدول العربية:** أحمد عبد المنعم. **التحالف العالمي للشباب:** سيدرك شقير. **خبراء ومختصون:** هنريتا أسود، رنا خلف، حسني غصية، معتز عادل النور، سونيا نوكس، ليلي زخريا. **الإسكوا:** فريدريكو نيتو، كريمة القرني، أدبب نعمه، ربا عرجا، بول تاكون، لارا الخوري، تيريز مسعد، ريا يونس، ماريانا الطباع وفرانشيسكا حبيتر.



"دعونا نعتز ونحتفل بما يستطيع الشباب القيام به لبناء عالم أكثر أماناً وعدلاً. دعونا نعزز جهودنا لتشمل الشباب في السياسات والبرامج وعمليات صنع القرار التي تفيد مستقبلهم ومستقبلنا".

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٠.

"إن أكبر استثمار للبلاد يكمن في بناء أجيال شباب متعلم ومزود بالمعرفة"...وإن مورد البلاد الحقيقي الوحيد هو شبابها".

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الرئيس الراحل لدولة الإمارات العربية المتحدة

"الشباب في جميع البلدان هم أكبر مورد بشري للتنمية وأهم عامل للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والإبداع التكنولوجي. إن مخيلتهم ومثلهم العليا وطاقتهم ورؤياهم ركن أساس في استمرارية تطوير وتنمية المجتمعات التي يعيشون فيها. إن المشاكل التي يواجهها الشباب، إضافة إلى رؤياهم وتطلعاتهم، هي العناصر الأساسية للتحديات والآفاق في مجتمعات اليوم وأجيال المستقبل".

الأمم المتحدة، ١٩٩٥.



الأساس المنطقي لإعداد الدليل

يعنى الأساس المنطقي بتسليط الضوء على الخلفية الفكرية والواقعية والحلول للقضايا المطروحة، كما يُبرز فوائد ومزايا تنفيذ مشروع هذا الدليل التقني لوضع السياسات الوطنية للشباب. في سياق هذا العرض، تُقدّم لمحة سريعة عن وضع الشباب والسياسات الوطنية الشبابية لمنطقة غربي آسيا التي تعنى بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا) والدوافع والأسباب وراء تفعيل هذا المشروع وأهميته في إسناد الدعم التقني للدول لغربي آسيا الأعضاء لتحسين الصياغة والأداء الوطني للسياسات الشبابية.

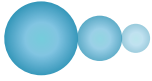
يمثل الشباب في المنطقة العربية، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، فئة ديمغرافية كبرى في هذه الدول وتتعدّى نسبتهم العشرين في المائة. وتنمو هذه الفئة بمعدلات غير مسبوقه، حيث فاق عدد الشباب العربي ٦٦ مليون نسمة القادرين على العمل في عام ٢٠٠٥ (أي ٢١ في المائة من مجموع السكان). بينما كان هذا العدد في سنة ١٩٨٠ نحو ٣٣ مليون نسمة (أي ما يعادل ٥,١٩ في المائة من مجموع السكان). وتشير التوقعات إلى أنّ عددهم سيصل إلى ٧٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. (أي ما يعادل نسبة ٢٠,١٨ في المائة من مجموع سكان المنطقة). ويشكل الشباب في بلادهم قوة ومصدراً للثروة الوطنية والتنمية البشرية اللتين لا يستهان بهما، هذا إذا ما فُعل دورهم واستثمرت طاقاتهم وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية التي تفي باحتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

للعولمة القائمة تداعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية على دول المنطقة وشعوبها، خاصة الشباب من الجنسين. وبحسب المراقبين، لم تثمر العولمة فرص العمل المتوقعة لهم بفعل فتح الأسواق الاقتصادية في المنطقة. ورغم أنّ آليات السوق العالمية قد استوعبت عدداً محدوداً من الشباب العربي الذين تمكنوا من الوصول من خلال معارفهم ومهاراتهم، إلا أنّها في الوقت نفسه قد زادت في تهميش الشباب الذين لا يملكون الامتيازات والتعليم والمهارات لفرص عمل أفضل. وأفرزت العولمة واقعاً جديداً بسبب معاناة الشباب العربي من غياب تنمية بشرية مواكبة لموجة العولمة، ممّا حذى بدول المنطقة أن تدرك الحاجة إلى وضع سياسات شبابية شاملة قبل فوات الأوان!

وللدول العربية أكثر من سبب يدفعها ويحتم عليها تفعيل دور الشباب ودمجهم في عملية التنمية عبر وضع سياسات واستراتيجيات شاملة وذات منظور قطاعي متكامل. وتتجلى منافع السياسة الوطنية للشباب في كونها توفر إطاراً لعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في قضايا الشباب، يرتكز بشكل أساسي على إطار برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. فإنّ البروز المتسارع لفئة الشباب يعمل كسيف ذي حدين: فإثمة من ناحية يطرح فرصاً عديدة، وفي الوقت ذاته يشكل تحدياً جماً للدول الأعضاء في بلوغ أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

(١) تقرير السكان والتنمية العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٩.

(٢) ورقة تقييم دمج النوع الاجتماعي في استراتيجيات الشباب: عرض حالة فلسطين ومملكة البحرين. الإسكوا، بيروت ٢٠١١.



يشكّل الشباب في سن الإنتاج والإنتاج (١٥-٢٤) أكبر فسيفساء سكانية في المنطقة. ومن الفرص المتاحة للمنطقة هي الاستفادة من "النافذة الديمغرافية" التي من شأنها توفير فرص متنوعة لتنمية الشباب من الجنسين، واستثمار طاقاتهم ومهاراتهم وقدراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدماتية، خاصة الذين هم في أوج عطائهم الإنتاجي. كما يمكن لإدماجهم أن يضاعف من عطاءهم، لاسيما المؤهلون منهم وذوو الخبرات والكفاءات. ومن الفرص المتاحة أيضاً العمل على تفعيل دور الشباب كمورد تنموي واعد، وتعزيز مهاراتهم وسلوكياتهم من خلال مشاركته الفعالة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. أما التحديات فهي جمة على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية ولا يتسع المكان لسردها هنا، ولكن من أهمها جعل الشباب، من الجنسين، بمنأى عن جميع أشكال التهميش الاجتماعي والسياسي، وحمايته من طمس الهوية وكل ما يعوق مشاركته في صنع القرار، إضافة إلى توفير التعليم الجيد لتأهيل الشباب للتنافس في أسواق العمل المحلية والعالمية، وخلق فرص عمل متخصصة ذات مهنية وحرفية عالية، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية المتقدمة وغيرها.

تشير بحوث عديدة إلى أن الاستثمار في الشباب في عمر الإنتاج والإنتاج يحدث أثراً عميقاً وفعالاً في تنظيم الإنتاج وفي تنشيط الدورة الاقتصادية، شرط أن يكون هذا وفقاً للقواعد المنطقية للتوازن بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المادية. وهذا الاستثمار يزيد من فرص الشباب للإبداع والإنتاج واكتساب المهارات، مما ينعكس إيجاباً على حركة المجتمع والاقتصاد والسياسة. ولكن يجب ترسيخ هذا الاستثمار من خلال وضع قوانين تعزز الأطر التنموية الملائمة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها أن تدعم الشباب من الجنسين، وتحمي مشاركتهم على جميع الأصعدة، لاسيما صنع القرار، وتمكنهم من أجل الحد من الفقر والنبذ والتهميش والنهوض بهم كشريك فاعل ومنتج.

سياسات التنمية في المنطقة

سعت الحكومات العربية في العقود الثلاثة الماضية، على اختلاف توجهاتها التنموية والاقتصادية، إلى الاهتمام بقضايا الشباب، فأنشأت لجاناً وهيئات ومجالس رسمية لتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية الشبابية، ولكن معظمها كان يدرج في إطار التنمية العامة. وبالرغم من أن الجهود الرامية أدت إلى مكاسب كبيرة في بعض القطاعات مثل التعليم، فإن درجات النجاح بين تلك الدول تفاوتت بحسب خصوصياتها، وتغلب على أكثرها الرؤية التقليدية لسلوكية الشباب، السلبية والرافضة. كما اتسم التخطيط في معظم هذه البلدان بالضعف وغياب النهج التشاركي والشمولي، بسبب قلة الخبرة الوطنية في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتغييب الشباب عن عملية صنع القرار، مما يعيق فعالية مشاركتهم ودمجهم. وبالتالي اقتصر معظم المبادرات على مشاريع للشباب محدودة النطاق هنا وهناك، وغاب عنها

(٣) أسعد وفهيمي. الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرصة ديموغرافية أو تحدي. مكتب مرجعية السكان، واشنطن دي. سي. ٢٠٠٧.

(٤) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الإطار المفاهيمي. اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).

(٥) هندوسة، م. (٢٠٠٧). البحث عن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي للتحوّل في المنطقة العربية. صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID-OPEC). فيينا، النمسا. دار دروكراي إدلباخ للنشر. http://www.ofid.org/publications/pdf/pamphlet/ofid_pam37w.pdf.



التنسيق القطاعي ودمج النوع الاجتماعي، وهما يشكلان العناصر الضامنة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

من خلال القراءة العامة للسياسات الوطنية في دول منطقة الإسكوا، يتضح أن السياسات المعنية بقضايا السكان كانت تشمل قضايا الشباب وتهدف بصورة إجمالية إلى تحسين مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمكينهم من تطوير قدراتهم للمساهمة في بناء مجتمعاتهم. والظاهر في تلك السياسات هو الاختلاف في التوجهات والأولويات الوطنية لهذه البلدان، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. كما أشارت هذه القراءة إلى مرور السياسات التنموية للدول العربية بمرحلة تطوير وتغيير في التعامل مع قضايا الشباب، تتكون من فترتين مميزتين: الأولى هي "نهج التنمية العامة" لقضايا الشباب خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، والثانية "نهج تعريف الشباب والتنمية القطاعية" التي بدأت مع دخول الألفية الثالثة سنة ٢٠٠٠ إلى حينه.

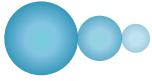
وقامت الحكومات حينها، على اختلاف توجهاتها التنموية والاقتصادية، بصياغة جملة من المراسيم والسياسات العامة بهدف تحسين الظروف الحياتية للسكان، بما فيهم الشباب. وحددت هذه السياسات الأولويات التنموية الوطنية وفقاً لرؤيتها الاستراتيجية والاحتياجات في إطار التوجهات الدولية. وكان تعامل الحكومات مع قضايا التنمية في شموليتها دون التركيز على التنمية القطاعية والفئات الاجتماعية المعنية. وهذا النهج التقليدي بمنظوره العام للتنمية أدى ولفترة طويلة إلى معالجة متطلبات الفئات السكانية والاجتماعية الحساسة، مثل الشباب والمرأة، كجزء من الاحتياجات العامة.

واعتمدت هذه السياسات منظوراً عاماً لإدارة التنمية ما زالت بعض تلك الدول تمارسه حتى الماضي القريب، لاسيما تلك التي تعاني من الضغوط السكانية، مثل الجزائر ومصر والمغرب واليمن، أو تعاني من الحروب أو النزاعات، مثل فلسطين ولبنان والعراق والسودان. ونتيجة لهذا النهج، يشعر الشباب بالتهميش والتغيب والإهمال^٦. ولم يحظ الشباب بسبب هذا النهج بالقدر المطلوب من التنمية للاستجابة إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم في جميع القطاعات وخصوصية مكوناتهم، خاصة في فترة التحول الديمغرافي في المنطقة. ويعدّ هذا التحول فرصة مهمة يجب على الدول العربية أن تستثمرها للنهوض بهذه الفئة كما نجحت في ذلك دول شرقي آسيا. وكان لهذا المنظور العام في السياسات أثر سلبي أيضاً على التوجه وعلى نوعية ومضمون الأبحاث والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالسكان عامة وبالشباب والنوع الاجتماعي على وجه الخصوص.

لم تساعد المرحلة الانتقالية المتأرجحة في الثلث الأخير من القرن العشرين على بلورة رؤية الدول العربية الاستراتيجية للشباب. وكانت تداعياتها سلبية على ترجمة السياسات وعلى

(٦) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية: هجرة الشباب في البلدان العربية (العدد الثالث)، 2009. <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-09-TP7-a.pdf>.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية العربية: تحديات الأمن البشري في الدول العربية (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩). ١٠٩. علي عبد القادر وخالد أبو إسماعيل، تحديات التنمية للمنطقة العربية: منهج للتنمية البشرية (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، ٢٠٠٩). ٣٢-٣٣.



تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية عامة والشبابية خاصة. ففي بداية الثمانينات، التي حملت عنوان "الإصلاح الاقتصادي"، ازدهر الاقتصاد نتيجة ضغوط العولة والأسواق العالمية. ولكن ذلك النمو الاقتصادي المتسارع بدأ يتباطأ في منتصف العقد. وتغيّر الأداء الاقتصادي العربي بشكل كبير في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤. عندما انخفض الاستثمار بنسبة تزيد عن ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحوّل هذا الاستثمار إلى دول شرقي آسيا. وتحوّل القطاع العام في الدول العربية وطأة تراجع هذا الاستثمار ودفعت الفئات الأكثر عرضة، المرأة والشباب، الثمن الأكبر في هذه المرحلة. وأدركت حكومات المنطقة حينها أن لا استدامة في الإصلاح الاقتصادي دون تنمية بشرية واجتماعية متوازية من شأنها ضمان النهوض بالسكان ولا سيما الشباب الداخل إلى سوق العمل.

أما سياسات التنمية القطاعية فقد برزت نتائجها في بداية الألفية الثالثة وأسفرت عن تقدم ملموس في عدة قطاعات. فعلى المستوى الاقتصادي، أتى الانتعاش تدريجياً مع تحرير الأسواق وتقاسم مسؤوليات النمو والتنمية مع القطاع الخاص. أما في قطاع التعليم، فقد أشارت تقارير التنمية البشرية ٢٠٠٢-٢٠٠٦ إلى أنّ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ارتفعت من ٦٣,٩ في المائة إلى ٧٦,٣ في المائة، تصدرتها دول الخليج عامةً وتلاها المشرق ومن ثم المغرب العربي. ولكن في دول المنطقة الأقل نمواً ما يزال أكثر من ثلث الشباب من الجنسين أمياً، وهذه النسبة تفوق الـ ٥٠ في المائة عند الفتيات منها عند الفتيان. كما انخفضت الوفيات النفاسية إلى الثلثين. وهذه الدلائل تشير إلى نجاح نهج التنمية القطاعية، بالرغم من أن تلك النتائج تعتبر متواضعة إذا ما قيست باحتياجات الشباب لتفعيل دورهم وقدراتهم التنافسية في أسواق العمل والإنتاج من أجل فرص حياتية أفضل.

وهنا نودّ الإشارة إلى موضوع الترابط والربط بين السياسات القطاعية للشباب. فبالرغم من التقدم الملموس في عدد من القطاعات، إلا أن نتائجه لم تترجم بشكل متكامل ومترابط فيما بينها على مستوى التنمية الشبابية. ويبرز هذا الخلل بصورة واضحة عند معاينة نتائج قطاعات التعليم والاقتصاد والعمل. ففي حين تشير التقارير إلى زيادة واضحة في معدلات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعدها، وإلى تحسن الوضع الاقتصادي وتقلص الدين العام في عدد من دول المنطقة، إلا أن هذه النجاحات لم تقم على ترابط التخطيط بين القطاعين، ولم تنعكس نتائجها على قطاع العمل، لا بل كشفت البيانات عن واقع معاكس. فنسبة البطالة على ازدياد في كافة الدول العربية منذ عقود، حتى الثرية منها مثل الدول المصدرة للبتترول. هذا إضافة إلى التباين العكسي في فجوتي معدلات التعليم والبطالة للفتيات والفتيان الذي زاد عن ٥٠ في المائة عند الفتيات^٨.

يعود إخفاق ترجمة هذه الاجازات بين كافة القطاعات إلى ضعف التخطيط الإستراتيجي

(٨) هندوسة ٣-٤.

(٩) هندوسة ٤-٥.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية. (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦) ٦-١٠. مطبعة الطلائع.



للسياسات التنموية وضعف التنسيق والترابط القطاعي فيما بينها. إضافة إلى بعض القيود الاجتماعية والثقافية التقليدية. كل هذا يضيّع فرصاً كثيرة وقيمة يمكن للشباب من الجنسين أن يستفيدوا منها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والفردى. وتكمن أهم عوامل هذا الإخفاق في: أولاً، الممارسة التقليدية في رسم السياسات على الرغم من المتغيرات والمستجدات؛ ثانياً، ضعف التعاون والخبرات الوطنية الفنية في مجال التخطيط المشترك بين القطاعات؛ ثالثاً، افتقار السياسات القطاعية للشباب للشمولية والترابط المنهجي المنظم بينها وإدماجها في السياسات الأخرى القطاعية والعامّة، لتحقيق أولويات الفئات التي تعمل من أجلها؛ رابعاً، إقصاء الشباب من الجنسين وتغييب مشاركتهم الفاعلة ودمجهم في العملية التنموية وصنع القرار.

ولإقصاء الشباب عواقب اجتماعية وتكاليف اقتصادية باهظة، إذ إن استنزاف رأس المال البشري والاجتماعي يترتب عليه آثار وتكاليف اقتصادية من حيث بطالة الشباب، والتسرّب من المدارس، والصحة، والهجرة وغيرها. وتشير دراسة أجراها البروفيسور جاد شعبان عن التكلفة الإجمالية لإقصاء الشباب في الشرق الأوسط إلى أرقام مذهلة. ففي مصر مثلاً، قد تصل هذه التكلفة إلى ١٧,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما قد تصل إلى نحو ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن". وفي ظل هذا الواقع الذي يفرض نفسه منذ عقود ستبقى قضية تنمية الشباب تحتل الصدارة من حيث الأهمية في دول المنطقة.

ودفع توجه هذه السياسات إلى انتقاء الحلول المؤقتة والآنية لمشاكل الشباب، وهو نهج "الإصلاح السريع" "quick fix" أو ما يُعرف أيضاً بنهج "إخماد الحرائق" كلما وأينما اندلعت. وأثبت هذا النهج فشله وتسبب في تفاقم مشاكل الشباب على الصعيدين الوطني والإقليمي. فهو نهج ردّ فعل وليس استباقياً وشاملاً وتشاركياً، ولا ينمّ عن رؤية أو استشراق أو تخطيط استراتيجي وأضح المعالم، كما تسبّب بإقصاء الشباب عن المشاركة الفعلية في العملية التنموية. ونودّ الإشارة إلى أنه في السنوات العشر الأخيرة أدرك عدد من دول المنطقة عواقب هذا الفشل وعمدت هذه الدول إلى الاستثمار الطويل الأمد في تنمية الشباب من الجنسين.

ما هو المطلوب بالفعل هو الالتزام من قبل الحكومة بما أقرته وصرحت به مراراً وتكراراً ولم يُطبّق على مستوى طموحات الشباب المنشود في وضع السياسات والبرامج التي من شأنها تحقيق العدالة والمساواة لكلا الجنسين، وتعزيز مشاركتهم في أخذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، اللذين يضمنان الحلول الشاملة والمستدامة. علماً أن الشباب يشكلون أهم وأكبر مورد إنتاجي وهم رأس المال الفكري لتحقيق الإصلاح والتحديث في هذه الدول.

وفي العقدين الأخيرين، اجتاحت المنطقة العربية تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، كان سببها العولمة بشكل خاص، إضافة إلى عوامل إقليمية ووطنية أخرى أثرت على الشباب وقضاياهم، إيجاباً حيناً وسلباً في أكثر الأحيان حسب التقارير الدولية والوطنية. وشهد العقد الماضي تحوّلاً

(١١) فيتزجيرالد، ر. (٢٠٠٢). جعل الدمج عملياً (Making Mainstreaming Work). مركز بحوث السياسات الأوروبية، خاص بجامعة غلاسكو. <http://www.heide-ruehle.de/heide/artikel/276/doc/makingmainstreamingworkextstudy.pdf>

(١٢) شعبان، ج. (٢٠٠٨) تكاليف إقصاء الشباب في الشرق الأوسط. مركز وولفنسن (wolfenhson) للتنمية (مبادرة الشرق الأوسط للشباب)، كلية دبي للاقتصاد.



ملموساً في مبادرات معظم الدول الأعضاء للإسكوا في التعاطي مع قضايا الشباب. فقد شرع معظمها في عمليات صياغة ووضع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب. لكن المراجعات والتقييمات لهذه المبادرات تشير إلى أنها لم تحقق النتائج المرجوة، لأن أكثرها كان إما مجزئاً أو طموحاً أو غير عملي أو غير علمي في صياغته وتخطيطه، أو مفتقراً إلى الأبحاث المتخصصة بالشباب وإلى البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، وإلى الترابط القطاعي ودمج النوع الاجتماعي، وفي أكثر الأحيان إلى غياب المشاركة الفاعلة للشباب من الجنسين في تحديد التحديات والأهداف وصنع القرار؛ وأن العديد منها لم يدخل حيز التنفيذ وبقي حبراً على ورق^{١٣}.

أهمية هذا الدليل

ما زالت التجارب الوطنية للدول العربية في هذا المجال محدودة الأثر كونها في بدايتها ولأن الهيئات المعنية ما زالت تعاني من ضعف القدرات الوطنية والأدوات والمهارات. يضاف إلى ذلك غياب المشاركة الفاعلة للشباب في العملية وصنع القرار مما أثر سلباً على نتائج هذه التجارب والقضايا المتعلقة بالشباب. ولذا لم تستطع أكثر تلك الدول النهوض إلا بالقلّة القليلة منهم في حين يتردى حال الأكثرية الشبابية من الجنسين في وجه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهنا يستوجب علينا أن نوضح بأن التطور التنموي في بلدان الإسكوا يتفاوت بين دولة وأخرى، لكنها بالجمل ما زالت فتية الخبرة وتحتاج إلى التمرس في معالجة قضايا الشباب^{١٤}. وبالتالي، هناك حاجة كبيرة على الصعيد الوطني لتبادل الخبرات في مجال صياغة السياسة الوطنية للشباب بشكل شامل ومنهجي، والتمرس على كيفية ربط الأولويات الوطنية وتطوير الأهداف والمؤشرات ارتكازاً إلى إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY).

تكمن أهمية هذا الدليل في أنه يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بالتقنيات الضرورية للنهوض بعملية الصياغة المتكاملة للسياسة الوطنية للشباب، بناءً على إطار برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وهو يأخذ بعين الاعتبار وبموضوعية اختلاف واقع تلك الدول اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، واحتياجات كوادرها الوطنية وتفاوت مستوى الخبرة الوطنية، وواقع الشباب العام وخصوصيتهم في العملية التنموية. كما يوفر التوجيهات لكيفية بناء القدرات الوطنية في هذا المجال من أجل صياغة أكثر تكاملاً للسياسات الوطنية للشباب بتنسيق عبر قطاعي ومشاركة فاعلة للشباب. ويعرض من خلال الأمثلة أفضل الممارسات في دول الإقليم وحول العالم متيحاً بذلك الاستفادة من الخبرات المتوفرة. كما يقدم الدليل للقارئ المراجع ذات الصلة.

اعتمد برنامج العمل العالمي للشباب سنة ١٩٩٥، ويعتبر هذا البرنامج أن إشراك الشباب في عملية وضع السياسات الوطنية الشبابية نهجٌ استراتيجيٌّ يساعد على تفعيل دورهم وتحقيق احتياجاتهم وطموحاتهم والأولويات الوطنية المتعلقة بهم، ويؤكد على ضرورة اقتران عملية

(١٣) الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الإطار المفاهيمي. اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).

(١٤) الإسكوا ٦-٧.



دمج الشباب بدمج النوع الاجتماعي، لتكون شاملة ومتكاملة وتضمن العدالة والمساواة في إتاحة المشاركة للجنسين على جميع المستويات وفي كافة القطاعات، إضافة إلى مشاركتهم على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي حق مكتسب لكل مواطن ومواطنة إلى أي فئة اجتماعية أو عمرية انتموا^{١٥}.

المستفيدون من الدليل

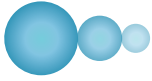
يعتبر هذا الدليل مرجعاً أساسياً لأصحاب الشأن، من صناعات السياسات والشباب والمعنيين في القضايا الشبابية في الدول العربية. فهو يتوجه إلى جمهور واسع النطاق من صانعي القرار وواضعي الاستراتيجيات ومدبري ومنفذي البرامج، والشباب والباحثين والمانحين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وغيرها. كما يساعد جميع أصحاب الشأن من المهتمين أو المشاركين في عملية البحث والصياغة والتخطيط والتنفيذ للسياسات الوطنية الشبابية.

محتويات الدليل

يتكون هذا الدليل من خمسة فصول تستعرض بنهج شامل موضوعات صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب بجميع مراحلها بشكل كامل ومترايط، مستندة بذلك إلى برنامج العمل العالمي للشباب باعتباره الإطار المرجعي المعتمد دولياً.

يتناول **الفصل الأول** السياسة الوطنية للشباب وإطارها النظري عبر تعريف الأمم المتحدة لفئة "الشباب"، ومفهوم السياسة الوطنية واستعراض الأساليب والمنهجيات المعاصرة لقضايا الشباب ومحورها نهج الأمم المتحدة لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. يهدف هذا الفصل إلى استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم السياسات بشكل عام وسياسات الشباب بشكل خاص، وهو يعتمد في التحليل على مراجع أكاديمية وأدبيات صادرة عن الأمم المتحدة تتعلق بسياسات الشباب. أمّا المستفيدون من هذا الفصل، فهم صناع القرار والعاملون في مجال التخطيط للشباب.

يتناول **الفصل الثاني** عملية صياغة السياسة الوطنية للشباب، وهو يهدف إلى التعريف بالأساليب والمنهجيات والخطوات والشروط التي يجب توافرها من أجل صياغة متكاملة للسياسة الوطنية للشباب. وبالتالي، يركز هذا الفصل على أهمية استهداف الشباب كشريحة وشريك فاعل في عملية صياغة السياسة الوطنية للشباب على جميع الأصعدة، بحيث يعتبر الشباب من خلال منهجية تشاركية منبعاً للحل وليس للمشاكل. إنّ مرحلة صياغة السياسة الوطنية للشباب هي المرحلة الرئيسية وحجر الأساس لعملية التخطيط للشباب، وهي توفر العناصر الرئيسية لترسيخ الرؤية والمفهوم والشراكة عند أصحاب الشأن، وتحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمنهجية العلمية والتجريبية لتفعيل السياسة وجعلها واقعا يلتزم فيه جميع الفرقاء المعنيين. ويستفيد من هذا الفصل كل من صانعي القرار ومدراء الأقسام والبرامج في مختلف القطاعات والفنيين والعاملين في مجال التخطيط الوطني والقطاعي



والأكاديميين والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية والشباب أنفسهم المعنيين والعاملين في مجال قضايا الشباب.

ويعرض **الفصل الثالث** محتوى السياسة الوطنية للشباب، وهو يوفّر خريطة طريق متكاملة وعمودياً يقدم نقاط الانطلاق لصناع السياسات والتنمية في جميع مراحل مبادراتهم الوطنية هذه. يهدف هذا الفصل إلى توفير إرشادات توجّه العاملين في مجال صنع السياسة الوطنية للشباب إلى أهمّ المواضيع التي يجب أن تتناولها السياسة. وتمثّل المراجع المستخدمة في هذا الفصل بأدبيّات الأمم المتحدة وتجارب البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى التي يمكن الاستفادة منها. ويستفيد من هذا الفصل كلّ من صانعي السياسات والجهات القطاعية والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية والفنّيين والشباب أنفسهم الذين سوف يساهمون في التنفيذ.

يطرح **الفصل الرابع** عملية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب، وهي مرحلة رئيسية أخرى تتبع منهجية قاعدة الأدلة، وهي ذات أهمية استراتيجية من حيث المشاركة والعمل الميداني عبر القطاعات، وإنشاء الآليات والتنسيق وإدارة العملية وتعميم السياسة الشبابية. وإعداد المؤشرات ذات الصلة والمصنفة حسب الجنس والعمر. يهدف هذا الفصل إلى توفير إطار تنفيذ عملي يجمع بين النهج القطاعي والنهج المحلي بما يضمن توضيح أساليب ومنهجيات تنفيذ السياسة إضافة إلى خطوات التنسيق بين الجهات المعنية. ويستخدم هذا الفصل مراجع مختلفة. نذكر منها أدبيّات الأمم المتحدة وتجارب البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى التي يمكن الاستفادة منها، ويستفيد منه كلّ من صانعي السياسات والسلطات المحلية والشركاء والجهات القطاعية والفنّيين والشباب أنفسهم المساهمين في عملية التنفيذ.

أما **الفصل الخامس والأخير**، فيتناول تقييم السياسة الوطنية للشباب، ويهدف إلى تحديد أساليب تطوير قائمة من المؤشرات الرئيسية الدالة على تنفيذ السياسة بموجب الأولويات التي تمّ تحديدها في الفصل الثاني حول صياغة السياسة الوطنية للشباب. ويركز هذا الفصل على عملية الرصد والتقييم لضمان فعالية السياسة الوطنية ويرتكز على المنهجية العلمية والتجريبية معاً من خلال وضع مؤشرات رئيسية ترتبط بالشباب من الجنسين، لكي توفر البيانات المصنفة والموثقة، حسب الجنس والعمر، الضرورية لتحليل وتقييم فعالية السياسة والسماح في تعديل بعض أهدافها وخطة عملها من أجل تحسين الأداء وتعزيز المقومات الرئيسية للعملية، ومنها: البيانات الممسوحة والمؤشرات والبحوث والأنشطة والقدرات الوطنية على جميع المستويات؛ والتي هي في الواقع الحلقات الأضعف عند الدول الأعضاء. فأكثر الدول الأعضاء يفتقر إلى الخبرة في جمع تلك البيانات والمسوحات والخبرة في تحديد ووضع أفضل المؤشرات وأكثرها دلالة على واقع الشباب. وهنا تكمن قيمة تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات لا سيما من خلال الأمثلة المقدمة من البلدان النامية في الإقليم ومن حول العالم. وتمثّل المراجع المستخدمة في هذا الفصل في أدبيّات الأمم المتحدة، وتجارب البلدان الأعضاء في الإسكوا والبلدان الأخرى ذات التجارب البارزة. ويستفيد من هذا الفصل كلّ من صانعي القرار ومديري البرامج والفنّيين من القطاعات المختلفة المعنية والشركاء والشباب المساهمين.

ويوفّر الدليل عدداً من الأمثلة، ويستعرض في كل فصل تجارب وطنية عن صياغة السياسات من داخل الدول العربية وحول العالم. وتأتي هذه الأمثلة لتسلط الضوء على مختلف عناصر



العملية وأهميتها والنماذج والمنهجيات المتوفرة والنجاحات والتحديات.

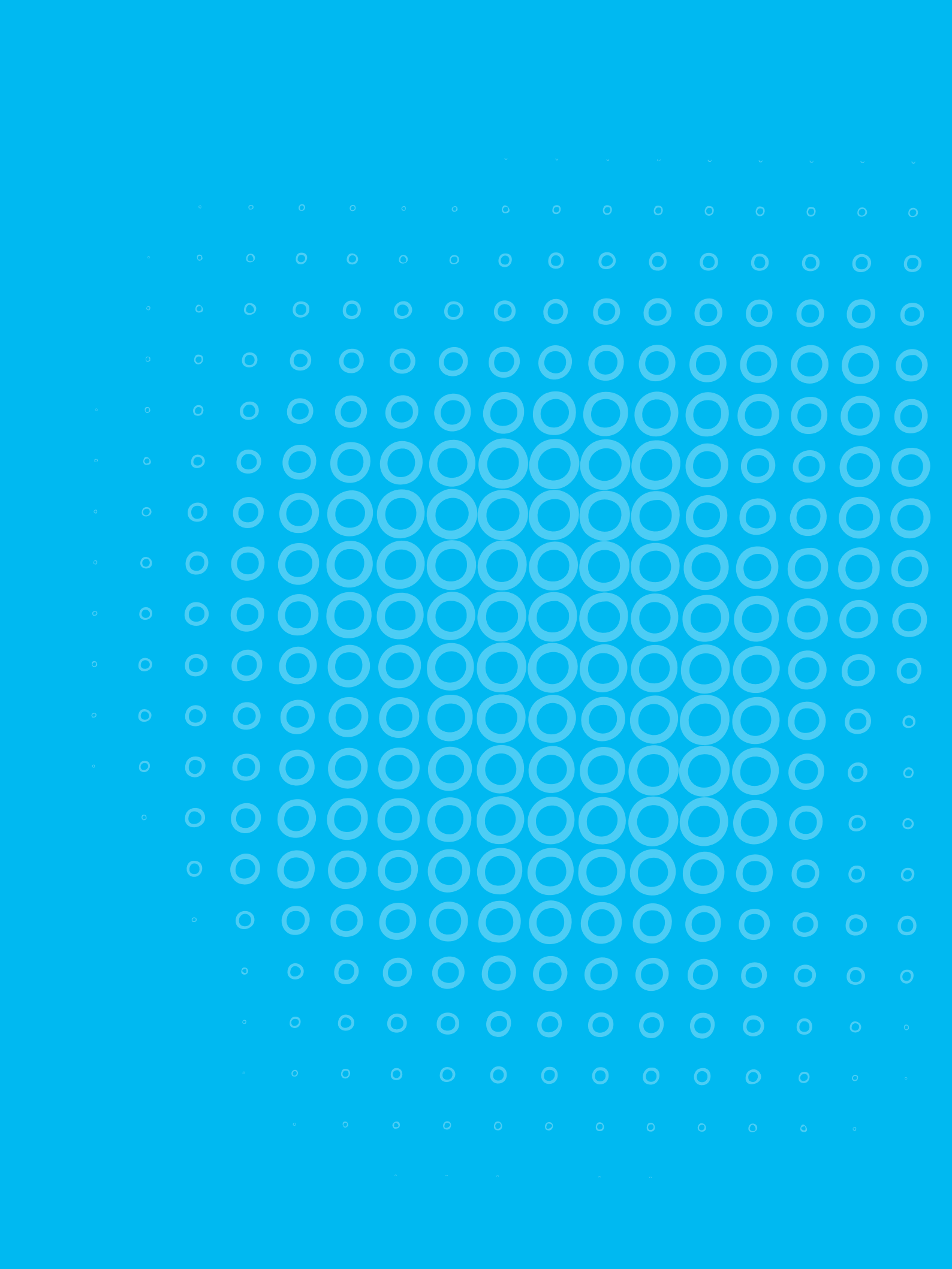
كيفية استخدام الدليل

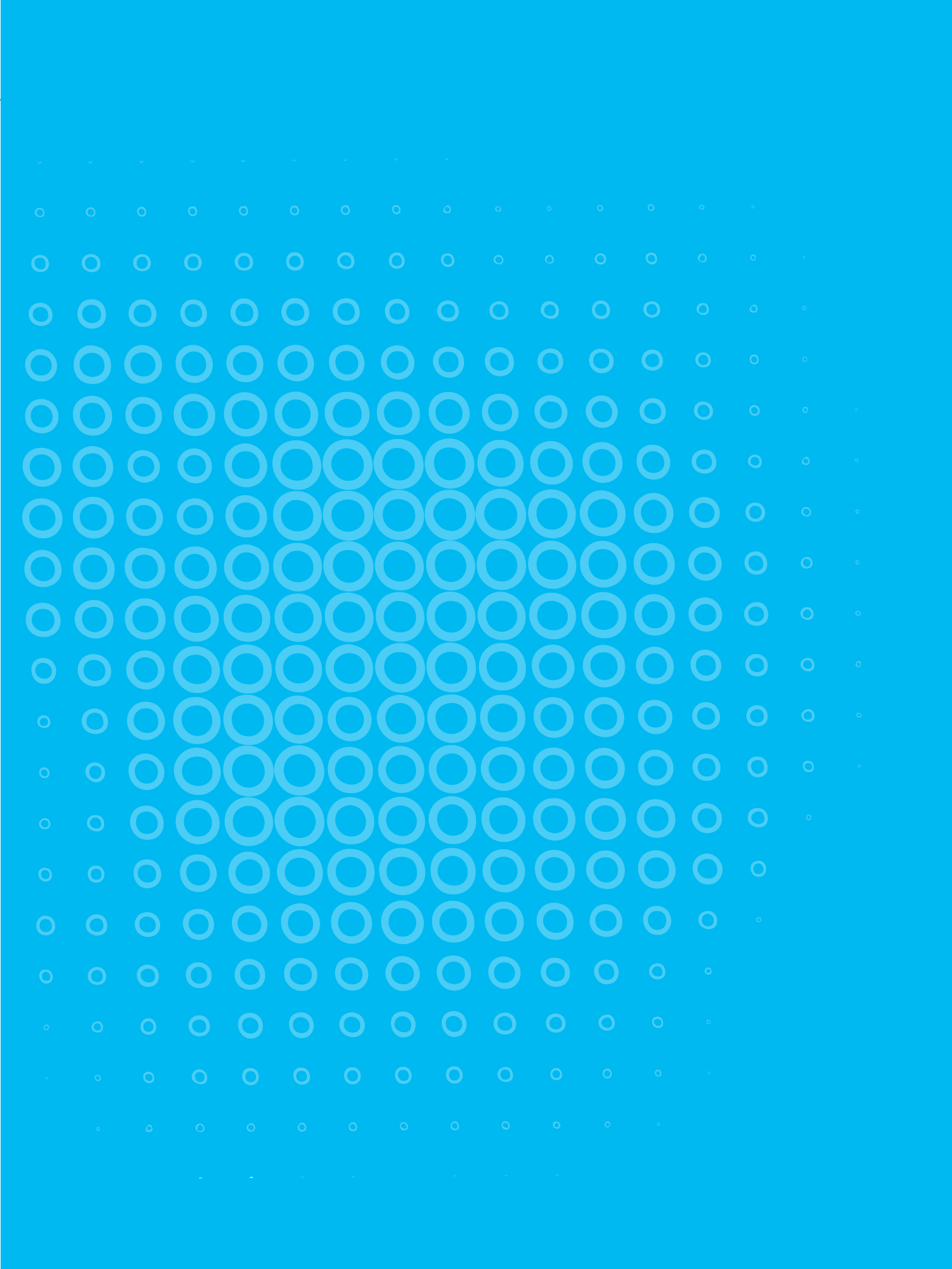
يستخدم هذا الدليل كمرجع إرشادي للمبادئ التوجيهية في وضع وتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، ولاتخاذ الخطوات الأولى والأساسية نحو صياغة تلك السياسة. فهو يتناول المبادئ والمراحل الرئيسية والضرورية بأسلوب شامل لتوفير المعلومات الأساسية المناطة بالمفهوم والمنطق، والإطار والتخطيط والتنفيذ، كما يتطرق بشكل مفصل إلى مضمون عملية الصياغة وتنفيذها وتقييمها، إضافة إلى كيفية تفعيلها من خلال عرض نموذج يتناول المراحل العملية بأكملها من الهيكلية والمكونات والموارد والآليات وكيفية استخدام الأساليب والأدوات والمراجع والأمثلة وغيرها.

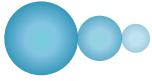
يهدف الدليل إلى إطلاع الجمهور بشكل عام، وإرشاد الفئات المعنية بشكل خاص إلى كيفية انتقاء المنهجية والأدوات والمراجع المناسبة، وتحديد الخطوات والمراحل الضرورية لصياغة وتخطيط وتنفيذ وإدارة العملية برمتها حسب خصوصية كل دولة وفئاتها الشبابية.

بالرغم من تفاوت نسب التنمية والموارد في تلك البلدان، واختلاف احتياجات شبابها وخصوصيتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية والتحديات التي يواجهونها، فإن استخدام الدليل يساعد المعنيين، حكومات ومنظمات وشباب، على توحيد مفهوم السياسة وصياغتها من خلال طرح خريطة طريق ومعايير دولية للعملية، متعارف عليها ومطبقة في الدول النامية وتلك التي في طور النمو، وذلك لضمان شموليتها ونهجها التشاركي، ولكي تتماشى ومختلف الاحتياجات والأهداف الوطنية الاستراتيجية ضمن إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY).

ويستطيع مستخدمو هذا الدليل أن يستفيدوا من الأمثلة المقدمة في وضع السياسة الوطنية للشباب ومزايا تبني النهج التشاركي في سياق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من دول المنطقة وحول العالم.







"هذه السياسة الوطنية للشباب تمثل نقطة ارتكاز هامة - ليس فقط للشباب والشابات ولكن لبلادنا برمتها. هي مدعاة للاحتفال والتفاني. احتفال، لأنها أول مرة في تاريخ جنوب إفريقيا يعترف رسمياً بتموحيات واحتياجات الشباب والشابات ويعبر عنهم بمبادرة مشروع سياسة وطنية كبير. تفاني، لأنه لو تحققت الرؤية والاستراتيجيات المحددة في هذه السياسة وأصبحت واقعاً، فلا بد أن نكرس أنفسنا من أجل تطوير شبابنا رجالاً ونساءً".

الرئيس نيلسون مانديلا، ١٩٩٧

١- ما هي السياسة الوطنية للشباب؟

تعتبر السياسة الوطنية للشباب عن مدى التزام الحكومة بقضايا الشباب، نساء ورجال. فإذا كانت تشاركية النهج ونفذت بالكامل فهي تكفل لهم العيش الكريم وتلبي احتياجاتهم وتوفر الفرص لتحقيق طموحاتهم كمواطنين ذوي حقوق وواجبات. يتفاوت نطاق ونسبة استهداف السياسة لفئة الشباب حسب مستوى الالتزام المنوط بعدة عوامل، أهمها الإرادة السياسية وتوفر القوانين والتشريعات وفعالية منظومة المجتمع المدني.

وبشكل عام تُترجم السياسة الوطنية بوثيقة استراتيجية محددة، وهذه هي الطريقة الفضلى. ولكن قامت بعض الدول باعتماد مجموعة من الممارسات للسياسة المتجذرة في عدة وثائق تحدد كيفية تعامل الحكومة مع قضايا الشباب (هذا النهج غير موصى به)^{١٦}. ومن أجل صياغة سياسة وطنية فعالة وشاملة، ينبغي أن تتقيد العملية بعدد من العوامل سيتم تناولها في هذا الفصل.

هناك طرق مختلفة لتصنيف السياسة الوطنية، ذلك أن عملية وضعها وصياغتها يرتكزان على قائمة متفرعة من الموضوعات التي يجدر إدراجها، ومنها المنهجية واستهداف الجماعات والجهات المعنية والميزانيات ودمج النوع الاجتماعي وغيرها. فعلى سبيل المثال يشدد هاورد ويليامسون في سياق استعراضه لعملية سياسة الشباب المتعلقة بالمجلس الأوروبي^{١٧} مشدداً على خمسة عوامل رئيسية:

- (أ) التغطية (المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، إضافةً إلى مجالات السياسة)؛
- (ب) القدرة أو الاستيعاب (الدور والعلاقات بين الحكومة ومنظمات الشباب غير الحكومية)؛
- (ج) الاختصاص (قضية التدريب والتأهيل)؛
- (د) التعاون والتنسيق والتوافق (هرمياً وأفقياً)؛
- (هـ) الكلفة (الموارد المالية والبشرية اللازمة).

Denstad, F., (Sept, 2009). Youth Policy Manual: How to develop a national youth strategy. Council of Europe Publishing, Strasbourg. <http://book.coe.int>

.Denstad 9 - 11 (١٧)



وسوف يتطرق هذا الدليل في الفصول التي تتبع إلى عملية الصياغة وعواملها المؤثرة. إن نظرة سريعة على السياسات الوطنية للشباب في بعض الدول العربية تظهر أنّ جهود هذه الدول بدأت تثمر حسبما يشير إليه تقرير الأمم المتحدة للسنة العالمية للشباب ٢٠١٠ "حوار وتفاهم: نظرة إقليمية - الشباب في المنطقة العربية" (الإطار ١)^{١٨}، ولو أنّها أتت متأخرة بعض الشيء.

الإطار ١- جهود جديدة في رسم السياسات الوطنية للشباب في المنطقة العربية

- ٦ دول قد وضعت سياسة وطنية للشباب: الأردن، البحرين، فلسطين، لبنان، مصر، واليمن.
- ٤ دول في طور صياغة سياسة وطنية للشباب: الإمارات، قطر، العراق، وسورية.
- شكل كل من العراق ولبنان واليمن برلماناً للشباب في ٢٠٠٩.

٢- سلطة حكومية واضحة المعالم

للإعراب عن جدية التزامها بالشباب وقضاياهم تحتاج الحكومة أن تنشأ أو تعيّن هيئة حكومية رائدة، مجلساً أعلى أو وزارة، وتمنحها تفويضاً واضحاً وعلى أعلى مستوى لتنسيق العمل الوطني لوضع سياسة وطنية للشباب، والطلب من جميع الوزارات المعنية الإلتزام والتعاون الجدي معها على جميع المستويات. وعلى هذه الهيئة الموكلة شأن الشباب أن تكون واضحة المعالم لجميع المشاركين، ولها صلات قوية ومباشرة مع الوزارات الأخرى والشركاء الرئيسيين المعنيين، خاصة فيما يتعلق بتأمين التعاون بينها. لذا يجب تعيين لجنة مسؤولة عن التنسيق والتنظيم يمثل أعضائها الجهات ذات الصلة والمعنية في عملية الصياغة، لا سيما لضمان مشاركة وتعاون جميع الفرقاء. وتظهر التجارب أن عدم وجود هيئة رسمية واضحة السلطة وبالتالي تفويض رسمي هي مضيعة للوقت الثمين والموارد والطاقة، وقلما تدر أي نتائج تذكر (الإطار ٢)^{١٩}.

الإطار ٢- غياب هيئة رسمية واضحة لرسم السياسات

فعلى سبيل المثال توجد بلاد طورت الاستراتيجية الوطنية للشباب التي لا توجد فيها سلطة مسؤولة من الحكومة مناط بها مسؤولية تنسيق التعاون وتنفيذه. في هذه الحالات، ذهب الكثير من الموارد والوقت في وضع الاستراتيجية التي تنطوي على التشاور الشامل مع الشباب والمجتمع المدني، ولكن مع الحد الأدنى من الملكية الحكومية. وكانت نتيجة ذلك أن الاستراتيجية لم تنفذ. وبدلاً من ذلك، فقد وضع مشروع استراتيجية واقتضى المزيد من تمارين التدريب وبناء القدرات للأشخاص والمنظمات المعنية، ولكن ذلك لم يحسّن من أوضاع الشباب في البلاد.

(١٨) UN-ESCWA/UNPY, 2010. "International Year of Youth: Dialogue and Mutual Understanding – Regional Overview: Youth in the Arab Region". UN publication, NY. <http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf>

(١٩) Denstad 9



٣- تعريف الفئات المستهدفة

وفقاً لتعريف الأمم المتحدة فإنّ الشباب هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة^{٢٠}. وتوضّح المنظمة بأن هذا التعريف العملي اعتمد لأسباب إحصائية، لأن معظم البيانات المتوفرة في دول العالم تركز على توزيع السكان بحسب الفئات العمرية الخمسية. وفيما تعتمد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تعاريف متفاوتة للشباب لعدة اعتبارات وعوامل، اجتماعية وثقافية واقتصادية ومؤسسية وسياسية، يفضل اعتماد تعريف موحد بين البلدان وضمن قطاعات البلد الواحد لجعل المقارنة أكثر سهولة عبر الزمن وبالتالي جعل مسار التنمية الوطنية أكثر فعالية.

تطور مفهوم الشباب مع الوقت، وهو بناءً اجتماعياً وليس بيولوجياً، مما يفسر التفاوت بين بلد وآخر وضمن البلد الواحد وحتى بين القطاعات ذات الصلة بحسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف تُحدّد الفئة المستهدفة من قبل السياسة الوطنية للشباب، ويأتي الجواب متفاوتاً ومعتداً على السياق الوطني.

وقد أظهرت نتائج الاستقصاء الذي أجرته منظمة الإسكوا سنة ٢٠٠٨ حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب أن سبعة بلدان فقط من أصل البلدان الأعضاء الثلاثة عشر التي ملأت الاستبيان تعرّف الشباب باعتبارهم الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، بينما أعطت البلدان الأخرى تعاريف تتراوح بين ١٠ و ٣٥ عاماً. نلاحظ أن تحديد العمر السفلي والعلوي للشباب يتفاوت بشكل ملحوظ (الإطار ٣)^{٢١}، (ملاحظة: لم تجب الكويت عن الاستبيان).

الإطار ٣- تعريف الشباب في المنطقة العربية

تعريف أخرى	١٥-٢٤ سنة	ما هو تعريف الفئة العمرية للشباب في بلدكم؟
الأردن (١٢-٣٠ سنة) الجمهورية العربية السورية (١٥-٢٩ سنة) السودان (١٨-٢٩ سنة) العراق (١٠-٢٤ سنة) مصر (١٨-٣٥ سنة)	الإمارات العربية المتحدة البحرين عمان فلسطين قطر لبنان المملكة العربية السعودية اليمن	

(٢٠) <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/qanda.htm> United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently Asked Questions.

(٢١) الأمم المتحدة، الإسكوا، تحليل نتائج استبيان الإسكوا حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، استنتاجات ومقترحات، ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات، بيروت، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢٢) الفئة العمرية للشباب في السودان اليوم هي ١٥-٣٥.



وفقاً لهذا التعريف يمكن القول أن الشباب هم فئة اجتماعية ديمغرافية^{٣٣}. وضمن هذه الفئة يجدر التمييز بين الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ و ١٩ سنة، وهم "المراهقين" (adolescents) وبين "الشباب" (young adults) الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة، وذلك لأن احتياجات وتحديات هاتين الفئتين مختلفة.

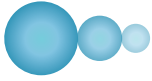
لا يقتصر هذا الاختلاف في تعريف الشباب على الصعيد الوطني وحتى بين القطاعات في الوطن الواحد على الدول الأعضاء في الإسكوا، وإنما هو واقع في معظم دول العالم. فبعض الدول في آسيا وأفريقيا تعرف الشباب كما يلي:

- في ماليزيا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٥-٤٠؛
- في الفلبين يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٥-٣٠؛
- في تايلندا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٤-٢٥؛
- في جنوب أفريقيا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٤-٣٥؛
- في أوغندا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٨-٣٠.

في حين تعمل السياسة ضمن حدود واضحة لأعمار الشباب، إلا أن التباين العمري ضمن البلد الواحد وفي مختلف القطاعات يؤثر بشكل كبير على دقة وضبط البيانات والإحصاءات والتقارير وبالتالي على تحليل الواقع الذي من شأنه أن يسلط الضوء على قضايا واحتياجات وتطلعات الشباب ويوجه صانعي السياسات عند تبنيهم القرارات. كما أن هذا التباين يتسبب في صعوبة اعتماد التدابير المناسبة للسياسة ويقلل من الاستفادة القصوى للفئة المستهدفة، خاصة أن الاحتياجات والتطلعات والطموحات تختلف مع تفاوت الأعمار.

ينبغي أن تستهدف السياسة الشبابية جميع فئات الشباب من الجنسين، ذكوراً وإناثاً، وبالتساوي بالنسبة للفرص المتاحة وتكون ذات توزيع جغرافي متوازن، كما ينبغي أن تركز بشكل خاص على من هم أكثر عرضة للخطر مثل اليافعات وذوي الاحتياجات الخاصة ليمتدوا بالحقوق والفرص المتساوية. وعلى الحكومة أن تتعامل مع الشباب باعتبارهم مورداً حيوياً أساسياً في وضع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وبالتالي يجب عليها استهدافهم ليس فقط كفئة مستفيدة من الخدمات، وإنما كشركاء وقادة في هذه العملية. فإنّ هذا الأمر يتيح الفرص لهم في تحقيق إمكاناتهم الكاملة كأصحاب الشأن وكشركاء وأصحاب قرار. كما أن على الحكومة مسؤولية خاصة لضمان مشاركة الشباب الأكثر عرضة للخطر، وهذا يشمل مجموعات الشباب الذين يعانون من الفقر المدقع، والمعوقين، والمنخرطين في تعاطي المخدرات وغيرهم لأن هؤلاء الشباب يصعب الوصول اليهم وقد يكونون بحاجة إلى خدمات متابعة وتوجيه وفي بعض الحالات إلى عناية خاصة.

(٢٣) الأمم المتحدة، الإسكوا ١٠-١١.



٤- استراتيجية محددة وشفافة للسياسة

يقوم نجاح السياسة الوطنية للشباب على استراتيجية واضحة ومحددة ذات جودة عالية، تعزز مشاركة الشباب في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم، فضلاً عن المجتمع المدني في صنع القرار والتنمية. كما تعتمد نهجاً تشاركياً شاملاً قائماً على قاعدة الحقوق والدلائل. ويعالج تحليل الواقع الاحتياجات الفعلية للشباب، وتكون الأهداف موضوعية وعملية، والتدابير محددة تنطبق والواقع والمعطيات والموارد المتوفرة لتحقيق الأهداف التي تم وضعها. كما يجب أن تعرف الأسباب التي أثرت في الماضي على التوازن بين الشباب من الجنسين، وضرورة تصحيح هذا الخلل لتكون السياسة والتدابير والبرامج أكثر إنصافاً في خلق الفرص وتوزيع الموارد. وإنّ اعتماد مثل هذه الممارسة أفضل من أن ترصد الحكومة ميزانية كبيرة لأنشطة شبابية تفتقد مشاركتهم والتخطيط الاستراتيجي لمعالجة قضاياهم^{٢٤}.

وينبغي على الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأمد للسياسة الوطنية للشباب أن تتضمن:

- (أ) تكامل جميع العناصر الرئيسية من رؤية وأهداف ومنهجية وميزانية وخطة عمل ومؤشرات، من أجل تصميم إطار فعال ومتكامل يساعد على رصد وتقييم السياسة؛
- (ب) وضع خطة عمل منفصلة تترجم فيها الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى، وكذلك التدابير والمؤشرات والمعايير والإجراءات المقترحة على أساس المساواة بالفرص للشباب من الجنسين؛
- (ج) تبني ميزانية مفصلة داعمة للمبادرات وأنشطة الشباب من الجنسين وبالتساوي، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، يوافق عليها من قبل الحكومة أو البرلمان؛
- (د) ارتباط الأهداف والتدابير ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات أو مقاييس عالية الجودة؛
- (هـ) تجنب اختصار الأهداف بحفنة مواضيع مبعثرة وبعض التدابير والأنشطة. ولذا فإن العملية تتطلب تدريباً وخبرة خاصة، وقد يكون من الضروري الاستعانة بخبراء من الخارج في استراتيجية التنمية المنهجية، إذا لم تتوفر الخبرة الوطنية العالية الجودة؛
- (و) وضع منهجية تشاركية متكاملة وعبر قطاعية. استناداً إلى التجارب والنتائج والممارسات ينصح باستخدام **الإطار المنطقي**^{٢٥} (LFA) كأداة استراتيجية للعملية التشاركية والرصد والتقييم. فالإطار المنطقي حالياً هو الأفضل والأكثر استعمالاً في الحقل التنموي على الصعيد الدولي، وقد أثبت فعاليته في صياغة السياسات الوطنية. كما أن أكثر المتخصصين في هذا المجال يعملون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والمنظمات غير الحكومية، ومن الممكن الاستعانة بخبراتهم.

(٢٤) Denstad 10-11.

(٢٥) يوفر الإطار المنطقي نهجاً منظماً ومنطقياً لتحديد الأولويات والنتائج المرجوة والأنشطة للمشاريع والبرامج. وإذا استُخدم بشكل صحيح، فإنه يساعد على وضع الآلية السليمة لتطوير المشروع من كونه مفهوماً إلى وثيقة تصميم مشروع شامل. كما أن هذه الأطر المنطقية بإمكانها توفير الأساس لرصد ومراجعة وتقييم فعالية وكفاءة وأهمية المشروع أو البرنامج المرجو. ديردن، فيليب ن. (نشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥) http://www.ecode.es/marco_logico/pdf/26.pdf.



إن شفافية القطاع العام تأتي نتيجة السياسات وعمل المؤسسات والممارسات الحكومية التي تدأب على نقل المعلومات بطريقة تبلور الفهم العام للسياسة، وحث الفئات المعنية على المشاركة الفعالة في مسار العملية، وتزيد من فعاليتها السياسية ومن ثقة المواطنين بالحكومة. وبناءً على اقتراح امارتيا سين^{٢٦} الحائز على جائزة نوبل للإقتصاد، فإن الشفافية ليست غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق أهداف أخرى مثل رفع مستوى الرعاية الحكومية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها. وترتبط ممارسة الشفافية بالمساءلة العامة التي يمارسها أصحاب الشأن مع المسؤولين، وترقى إلى أعلى المستويات بحسب حسّ الوعي والمشاركة والمسؤولية عند الجميع^{٢٧}. وتستطيع وسائل الإعلام من خلال برامج التحفيز أن تلعب دوراً كبيراً وتحدث تأثيراً في هذا الميدان.

وفي غياب تعريف موحد ومتفق عليه للشفافية، وعدم وجود "مقياس واحد يناسب الجميع"، بل مبادئ وممارسات فضلى تم اختبارها، شهدت الشفافية منذ عام ٢٠٠٠ في الأوساط الدولية اهتماماً كبيراً. فقد تطرقت إليها المراجع الدولية وأبرزها: إعلان الأمم المتحدة للألفية^{٢٨}، واتفاق مؤتمر مونتيري للتمويل التنموي^{٢٩}، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^{٣٠}. أما على الصعيد الإقليمي، فقد نشطت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^{٣١} (المكتب الإقليمي للدول العربية) وغيرها من المنظمات في تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء وإقامة البرامج لتعزيز الشفافية كجزء من أجندة الإصلاح للحكومات العربية.

للشفافية دور وتأثير كبيران في العملية التشاركية لوضع السياسة الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتعتمد على إتاحة الفرصة للمواطنين للوصول إلى المعلومات والاطلاع على عمل المؤسسات المرتبطة بمصالحهم، مما يساعدهم على فهمها ومتابعتها^{٣٢}. ولكي تأخذ العملية صفة الشفافية يتطلب من الحكومة ما يلي (يمكن أن يضاف لهذه القائمة حسب خصوصية البلد):

- (أ) أن توفر البيانات والدراسات والإحصاءات الكاملة والموضوعية والدقيقة وذات الصلة؛
- (ب) أن تتيح مشاركة أصحاب الشأن من المنظمات والمجموعات الشبابية، والالتزام في الأخذ بآراء المشاركين في تحديد أهدافها؛

OECD, (April, 2003). PUBLIC SECTOR TRANSPARENCY AND INTERNATIONAL INVESTMENT POLICY. OECD online(٢٦) publication. <http://www.oecd.org/dataoecd/45/22/2506884.pdf>

UNDP, Programme on Governance in the Arab Region: Transparency and Accountability. <http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.asp> (٢٧)

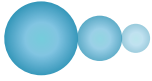
The United Nations Millennium Declaration (A/RES/55/2). 2000. <http://www.un.org/millennium/summit.htm> (٢٨)

Report of the International Conference on Financing for Development-Monterrey Consensus (A/CONF.198/11) 2002, <http://www.un.org/esa/ffd/aconf198-11.pdf> (٢٩)

United Nations Convention Against Corruption (A/58/422), 2003. http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf (٣٠)

. UNDP 12 (٣١)

OECD, (July, 2001). PUMA Policy Brief No 10. Engaging Citizens in Policy-Making: Information, Consultation and Public Participation. <http://www.oecd.org/dataoecd/24/34/2384040.pdf> (٣٢)



- (ج) أن تخصص لعملية المشاركة الوقت الكافي والمرونة لكي يتسنى للمشاركين طرح أفكارهم والآليات التي تتيح لهم بالانخراط في العملية بشكل فعال؛
- (د) أن توفر قنوات التواصل وتبقيها مفتوحة بين المسؤولين وأصحاب الشأن؛
- (هـ) أن تعلن عن الجهة الحكومية المسؤولة، وزير أو مسؤول رفيع المستوى، عن التنسيق والتنفيذ؛
- (و) أن تحدد جميع الوزارات المشاركة والمعنية "وتحدد نطاق" أو "ونطاق" مسؤولياتها كل حسب قطاعه؛
- (ز) أن تجعل العلاقة بين الأهداف والموضوعات والأنشطة ملموسة وواضحة وبديهية؛
- (ح) أن تتضمن وثيقة مشروع السياسة نص التزام واضح بممارسة الشفافية.

ومن البديهي أن تؤثر العوامل المذكورة أعلاه في السياسة بشكل مباشر. إن نجاح هذه العملية مرتبط بشكل عضوي بمستوى الممارسة وجدية التزام جميع الأطراف المعنيين. ولتعزيز مفهوم وممارسة الشفافية، فإن الحكومة مدعوة إلى الإعلام والتشاور وإشراك أصحاب الشأن في العملية على جميع المستويات، خاصة في صنع القرار. وستعمل هذه الخطوات على تمكين العلاقة مع المشاركين وترفع من جودة ومصداقية وشرعية القرارات المتخذة^{٣٣}. ونقدم مثلاً على المشاركة والالتزام في دولة سريلانكا وكيف يساهمان في تعزيز الشفافية (الإطار ٤)^{٣٤}.

الإطار ٤- سريلانكا- تعزيز الشفافية بمشاركة الشباب في وضع السياسة

كان فريق العمل الوطني للشباب بالتعاون مع منسق برلمان الشباب والأمين العام لغرفة التجارة للشباب في سريلانكا مسؤولين عن تطوير وتنفيذ برنامج العمل الوطني لسياسة الشباب. يسير الشباب أعمال هذا البرلمان، وهو مبادرة للشباب تلعب دوراً مهماً في العمل الوطني. ودور هذا البرلمان "أن يكون المنصة التي تعبر من خلالها القيادات الشبابية في سريلانكا عن هواجسها، وتأخذ الإجراءات اللازمة للتغيير الإيجابي المنوط بالقضايا الاجتماعية التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم، وذلك بتمكين الشباب وتعبئتهم". يضم البرلمان ٢٢٥ مندوباً تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٥ سنة يمثلون جميع المناطق والأعراق والديانات.

قام البرلمانيون الشباب بالتعاون مع فريق العمل الوطني للشباب بتنسيق عملية تشاور واسعة في سريلانكا لوضع خطة العمل الوطنية. وساهم في التنظيم ١٦٣ شاباً من مختلف الأوساط الريفية والحضرية والمزارعين والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وكانوا مسؤولين عن تنسيق المشاورات، وانتقاء المشاركين والمدربين، وتنسيق التدريب وتوثيق المناقشات وتحديد منهجية العملية التشاورية وتصميم الاجتماعات، بالدرجة الأولى، كان هدف التشاور هو الحصول على آراء وردود فعل الشباب من كل أنحاء البلاد على برنامج العمل الوطني. أما بالدرجة الثانية، فالهدف هو الإيحاء للشباب السريلانكي بملكية الخطة. أسفرت عملية التشاور الشبابي عن ١٥ تعديلاً على خطة العمل الوطنية.

OECD 13 (٣٣)

ILO, 2009. How to Engage Youth in Policy-Making? P13 http://www.ilo.org/public/english/employment/yen/downloads/youthguide/part3_how.pdf (٣٤)



إنجازات: اشتراك فاعل للشباب مع فريق العمل الوطني في تصميم وإدارة عملية التشاور، والحصول على مساهمات ملموسة من الشباب، والتي أسفرت عن تعديل خطة العمل الوطنية.

تحديات: تشكيك أولي من قبل الشباب السريلانكي وانعدام الثقة في العملية السياسية. غالبية الشباب يواجهون مشكلة الحصول على المعلومات المتعلقة بخطة العمل الوطنية، مما يعيق قدرتهم على المشاركة الفعالة في المناقشات على المستوى السياسي.

الدروس المستفادة: هناك إلتزام من جميع أصحاب الشأن بإشراك الشباب في مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني. وفي حين استفاد الشباب المنسق من التجربة، كان من الضروري أن يزود بالمعلومات الكافية وأن يدرّب على كيفية إدارة العملية التشارورية.

٥- سياسة قائمة على المعرفة

من الضروري أن تركز السياسة الوطنية للشباب على احتياجاتهم الواقعية وليس على تصوّر لاحتياجاتهم كما كان معمولاً به لفترة طويلة. وبالإمكان توثيق الواقع من خلال البحوث والمسوحات وغيرها من الأساليب المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات. هذه هي السياسة القائمة على المعرفة، وتشمل نوعين كلاهما متساويين بالأهمية من حيث تطوير وضع السياسات:

(أ) المعرفة والبحث العلمي؛

(ب) البحث العملي وهو المعرفة بالتجربة.

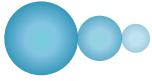
فأي حكومة تخطط لوضع سياسة وطنية للشباب هي بحاجة في الدرجة الأولى إلى جمع البحوث المحدثة ذات الصلة بالشباب، أو أن تشرع في مثل هذه البحوث عندما يكون هناك نقص في تلك المواد من بيانات وتقارير، أو ضعف في نوعيتها. مثال على ذلك ما قامت به وزارة الشباب في باكستان (الإطار ٥)^{٣٥}.

الإطار ٥- أبحاث في صلب عملية صياغة السياسة

في عام ٢٠٠٥ وضعت وزارة الشباب في باكستان آليات لتنفيذ ورصد البحوث والتنمية. بعد ضغوط من قبل منظمات المجتمع المدني للبحث والكشف عن قضايا الشباب، اعترفت الوزارة المعنية أنه من الضروري أن يتوفر لديها أبحاث ملائمة أكثر للواقع كجزء من عملية صياغة السياسة الوطنية. وبناءً على ذلك، كلفت الحكومة الهيئة المعنية إعداد دراسة استقصائية عن الشباب الباكستاني.

إذاً، فإن النهج القائم على قاعدة الأدلة مكون أساسي لتصميم استراتيجية السياسة وتنفيذها. وهو يمكننا من معرفة أيّ من المقاييس فاعل وأيها غير فاعل، وأيها يجب أن يُستخدم ومتى وكيف يتم التنفيذ. وعلى سبيل المثال، إذا هدفت السياسة لجلب الشباب إلى سوق العمل، أو

ODI. Ahmed, Z (2006). Interventions of CSOs towards the First youth Policy of Pakistan. CSO Case Study 4 ODI Research and (٣٥) Policy in Development online publication, p4



إلى كيفية التعامل مع الشباب المدمن من أجل مساعدتهم ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم، فإنّ تطبيق البحوث المرتكزة على هذه القاعدة تساعد في معرفة الأجوبة الصحيحة والواقعية من أجل تطبيقها.

إضافة إلى ذلك، إن ارتكاز السياسة الوطنية للشباب على قاعدة الأدلة أمر حيوي وضروري لعملية الرصد والتقييم. فإذا لم تتوفر بيانات أساسية دقيقة، تعد حصرًا من خلال البحث الميداني الشامل، يكون من غير الممكن قياس الأثر الحقيقي لهذه السياسة.

إن الهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة قضايا الشباب، مثل الوزارة أو المجلس الأعلى، هي الكيان الذي تقع على عاتقه مسؤولية الاطلاع والمتابعة بشكل منتظم على الأبحاث ذات الصلة وتشجيعها^{٣٦}. يتم ذلك بالتعاون مع الأوساط البحثية في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وبإمكان هذه الهيئة الحفاظ على تواصلها مع مراكز البحوث المعنية من خلال عقد اجتماعات منتظمة، حيث يطلع موظفو الوزارة والمسؤولون على آخر التطورات والأبحاث الجارية عن الشباب، و/أو من خلال ندوات أو مؤتمرات سنوية تضم كلا من مجتمع البحوث وممثلي الحكومة والمنظمات الدولية وغير الحكومية والشباب.

وبعد الاطلاع، باستطاعة الجهة الحكومية المسؤولة أن تطلب التشعب أو التعمق في الأبحاث، وفقاً للحاجة أو الحالة القائمة، مثل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخل الفردي والعائلي وغيرها بحسب ما تراه ضرورياً لتحليل حالة الواقع بدقة وموضوعية، وإعطاء صناع القرار وواضعي السياسة والشركاء الرئيسيين صورة واضحة ومفصلة تساعد على فهم قضايا الشباب وتسهيل في صياغة السياسة ومن ثم تنفيذها.

كما تشير الأبحاث والتجارب إلى أنّ السياسة المستندة إلى قاعدة الأدلة كأساس تؤدي إلى تعزيز الشفافية ليس فقط في مراحل صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وإنما تساعد أيضاً على تحديد مستوى النجاح الذي تحقّقه بصورة جلية وواضحة للجميع.

قد تحمل السياسة الوطنية للشباب توجهات مختلفة عن كيفية النظر إليهم كقوة اجتماعية. وفي أغلب الأحيان تكون هذه النظرة مرآة لرؤية الحكومة لدورهم في المجتمع. ومع حلول العقد الماضي تطورت المنهجيات والنظرة التنموية المتعلقة بالشباب. تبدلت التعابير إثر هبوب رياح العولمة إلى دول المنطقة العربية، وأضحى "الشباب هم المورد وليسوا المشكلة". تداولت الحكومات والمنظمات مثل هذه العبارات فأضحت شعارات معروفة. لكن مفهوم الشباب بأنهم "مورد" أو "مشكلة" هو في الواقع ثنائية^{٣٧} هامة للتصور العام للسياسة الشبابية.

في الماضي كان المنظور التقليدي، أي التركيز على **المشكلة**، يهيمن على نهج الحكومة لسياسة الشباب. فمن خلاله، كان ينظر للشباب إما أنهم عرضة وفي خطر وبجاجة إلى السياسات الحكومية لحمايتهم، أو أنهم مثيرون للشغب. وبالتالي، استهدفت السياسة شرائح محددة من فئة

(٣٦) Denstad 9-13.

SPW/DFID-CSO Youth Working Group. (March, 2010). Youth Participation in Development. DFID online publication. <http://www.odi.org.uk/resources/docs/194.pdf>



الشباب، وكان التنسيق محدوداً للغاية أو شبه معدوم بين مختلف القطاعات.

أما الشق الآخر من الثنائية، فهو النظر للشباب كمورد في المجتمع - كمواطنين ذوي قيمة وقدرة بحد ذاتهم - وبذلك كان من الطبيعي أن تركز السياسة الشبابية على ضمان مشاركتهم الناشطة في المجتمع، وعلى إيجاد السبل التي تمكنهم من تحقيق قدراتهم الكاملة كمواطنين. خلافاً للشق الأول من الثنائية، فهنا تعمل السياسة على استهداف جميع الشرائح الشبابية، وتهدف إلى إيجاد نهج عبر قطاعي متكامل يركز عليهم وعلى احتياجاتهم وتحدياتهم. فمن خلاله، يقوم دور الحكومة على توفير "مجموعة من الفرص" للشباب.

تدور إحدى الاعتبارات الرئيسية في هذا الصدد حول تعريف "الأدلة" في البيانات المتعلقة بصنع السياسة. وفي حين أن تعريف هذا المصطلح ما زال بعيداً عن الكمال، فإنّ "دليل البحوث الجيدة" (الجدول ١)^{٢٨} قدّم في دراسته الأخيرة تفسيراً يُلخّص فيه مختلف أنواع الأدلة.

الجدول ١- دليل البحوث الجيدة	
أنواع الأدلة	وصف موجز
أدلة وصفية تحليلية	نوع من البحث مهم لعمل الحكومة مصدره الدراسات والبيانات التوضيحية حول طبيعة وحجم وديناميكية السكان. المشاكل الاجتماعية. المجموعات الفرعية أو الأنشطة الاجتماعية. تجمع البيانات بشأن المقارنة بانتظام باستخدام أساليب وصفية وتحليلية من قبل الحكومات والوكالات الإحصائية الوطنية، وهي تركز على نطاق واسع من المتغيرات عبر القطاعات المختلفة، ذات الفترات الزمنية المتتالية.
مستوى فهم السياسة والمواقف العامة	إنّ البحث عن الدلائل لاستنباط مواقف وقيم وفهم المواطنين عملية مهمة للغاية من أجل عمل حكومي فعال. فإن الحصول على بيانات بشأن منظور وخبرة وفهم المواطنين للسياسة يتم من خلال تصميم بحوث نوعية ومسوحات اجتماعية.
النمذجة الإحصائية (والاقتصاد القياسي)	تستخدم هذه النماذج أساليب الانحدار الخطي واللوجستي، وافتراسات حول سيناريوهات السياسة التي تحتاج إلى معالجة. وكلما ازداد عدد هذه الافتراضات والمتغيرات المستخدمة في وضع النماذج الإحصائية، مستندة إلى الأدلة العملية السليمة، يكون التحليل دقيقاً وصحيحاً وواقعياً.

Davies, P. (2004). Is evidence-based government possible? <http://www.nationalschool.gov.uk/policyhub/downloads/28> JerryLeeLecture1202041.pdf



استعراض منهج	يمكن القول أن الدراسة المنفردة لن تعطي نظرة متوازنة تمثل مجموع الأدلة المتوفرة حول الموضوع أو السياسة. ذلك لأنها مأخوذة من عينة محدودة وذات زمن وسياق محددين. فإن الاستعراض المنهج والتحليل الجمعيّ (meta-analysis) للأدلة الموجودة بإمكانهما التغلب على أوجه القصور والتحيز المحتملة في الدراسة المنفردة (كوبر وهدجز، ١٩٩٤؛ ديفيس، ٢٠٠٣). ويختلف هذا الاستعراض عن المراجعة الشكلية للكتابات بأنه يوفر ^{٢٩} إجراءات تحليلية محددة ومنهجيات قائمة على القاعدة الكمية.
دراسات منفردة ودراسات تجريبية ودراسات الحالة	توفر هذه الدراسات دليلاً قيمياً ومركزاً لسياسة معينة وبرامج ومشاريع في سياقات محددة. وخلافاً لعملية الاستعراضات المنهجية، فإنها أقل قدرة على إبراز مدى تغير السكان والسياقات والظروف التي من خلالها قد تكون السياسة فاعلة أم لا.
أدلة التأثير	هي أساساً معنية (ليس بشكل حصري) بتأثير السياسة على النتائج. عموماً، أفضل استخدام لها هو من خلال تصاميم الدراسات التجريبية والبحوث شبه تجريبية مع إجراءات جيدة مضادة للوقائعية.
أدلة التنفيذ	تهتم أساساً بفعالية تنفيذ وإجّاز السياسة والبرامج والمشاريع. إن تصاميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية تساعد كثيراً في تناول قضايا التنفيذ والتسليم، وذلك بتحقيق قدر من الدقة النسبية لختلف وسائل التطبيق. ولكن فعالية التنفيذ والتسليم تتطلب أيضاً بيانات نوعية عالية الجودة تستخدم المقابلات المتعمقة، ومجموعات التركيز، والأساليب الاستشارية الأخرى، وأساليب المراقبة وأساليب المشارك-المراقب، والمسوحات الاجتماعية.
أدلة الخبراء	يستخدم رأي الخبراء عادة لدعم سياسة الحكومة وممارستها، إما بشكل مجموعات استشارية أو مستشارين خاصين. ولكن استخدام الخبراء كأساس لوضع السياسات والممارسات يثير مشكلة انتقاء المعرفة والخبرة، فضلاً عن ضمان أن هذه الخبرة مواكبة للتحديث القائم في التنمية ولأحدث الأدلة البحثية.

المصدر: مقتبس من ديفيس، ٢٠٠٤.



٦- مشاركة الشباب والمجتمع المدني

إن تشجيع الحكومة للشباب ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في عملية وضع السياسة الوطنية يعد استثماراً سليماً في تعزيز العلاقات بينهم وفي تحسين عملية صنع السياسة. فإن المشاركة عنصر أساسي للحكومة الفاعلة. كما أنها تساهم بنفس القدر من الأهمية في بناء الثقة مع المجتمع المدني ومجموعات الشباب وتعزيز قدراتهم. وإن توفر قانون في هذا السياق يرسخ المشاركة والمنهج التشاركي ويضعف المخرجات الإيجابية وفرص تحقيق الأهداف للسياسة المزعومة.

وهنا يجدر بالذكر أن المسح الميداني الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^{٤١} (OECD)، والذي تناول أدبيات المشاركة المجتمعية وعلاقة الحكومة بالمشاركين في وضع السياسة الوطنية، استخدم التعاريف التالية:

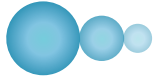
(أ) **المعلومات:** وهي علاقة أحادية الجانب تعمل على الوصول السلبي للمعلومات، أي بناء على طلب المواطنين، واستناداً إلى التدابير الفاعلة بحيث تزود الحكومة المواطنين بالمعلومات المتوفرة لديها من خلال الإعلام والمؤتمرات والمؤسسات الحكومية والتعليمية وغيرها:

(ب) **التشاور:** وهي علاقة ثنائية الجانب تتطلب توفير المعلومات. تعتمد فيها الحكومة على استشارة الأطراف المعنية، من منظمات مجتمع مدني وجمعيات وأكاديميين وخبراء وأفراد، يقدم فيها المشاركون آراءهم الفنية أو طروحاتهم أو ردود فعلهم، تأخذها الحكومة بعين الاعتبار:

(ج) **المشاركة الفاعلة:** وهي علاقة تقوم على الشراكة مع الحكومة في كل المراحل. إذ تشارك جميع الأطراف المعنية في اقتراح الخيارات وتسيير الحوار المتعلق بالسياسة وفي رسمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وهذه علاقة متقدمة جداً في عملية المشاركة بالرغم من أن مسؤولية القرار النهائي بشأن صياغة السياسة تقع على عاتق الحكومة. وهذا النموذج هو الأفضل للوصول إلى وضع سياسات وطنية عادلة تعبر عن احتياجات الشباب، وتكون أكثر واقعية في أهدافها وفعاليتها في تطبيقها، وتخفف من الأثر السلبي على الفئات المستهدفة والقطاعات ذات الصلة.

ويستند المنهج التشاركي على انفتاح الحكومة على مختلف مكونات المجتمع، من منظمات مجتمع مدني ومجموعات شبابية وقطاع خاص ذات صلة. كما تكمن أهميته بتمكين هذه المجموعات من المشاركة في عملية الصياغة واستغلال قدرتها على تقديم مصادر وأفكار ومعلومات وموارد جديدة ومصالح متباينة، مما يساعد الحكومة على اتخاذ القرارات الملائمة

(٤١) OECD 9-17.



للعلمية وضبط السياسة بالوجهة الصحيحة. والتجربة الباكستانية (الإطار ٦) مثال على دور المشاركة الفاعلة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في وضع السياسات الوطنية، وبالتحديد السياسة الشبابية.

الإطار ٦ - باكستان - مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسة الوطنية الأولى للشباب

تسلط هذه الدراسة الضوء على عملية وضع أول سياسة للشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني مع حكومة باكستان حيث بدأت هذه المنظمات، العاملة في مجال تنمية الشباب منذ عام ١٩٨٩ استخدام مختلف الوسائل، مثل البحوث والمؤتمرات الوطنية والدولية والتحفيز الإعلامي لتحقيق تغييرات على صعيد السياسات. ويمكن تقييم أداءها من خلال التقدم الذي أحرز بشأن سياسة الشباب منذ البدء وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. حين ذكر وزير الدولة الباكستانية للثقافة والرياضة وشؤون الشباب، السيد محمد علي دوراني، "أن حكومة باكستان قد أعلنت عام ٢٠٠٥ سنة الشباب، ونود الاحتفال بالسنة بطريقة مجدية. إننا جديون في إشراك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والنشطاء وغيرهم من أفراد المجتمع".

وتاريخ هذه المشاركة في وضع السياسة الوطنية للشباب حافل بنجاحات وإخفاقات. فقد تم إعداد أربع مسودات للسياسة، في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. كانت الأولى في عام ١٩٨٩ ولم تقدم إلى مجلس الوزراء ولكن أعلنت فقط للصحافة. أما المسودة الثانية في سنة ١٩٩٣ فأعدها خبير استشاري أجنبي، ولكنها لم تقدم أيضاً إلى مجلس الوزراء. أما الثالثة في عام ٢٠٠٢، فعرضت أخيراً وبنجاح على مجلس الوزراء للموافقة عليها، وبعد استعراضها اقترح المجلس بعض التعديلات. وبناءً على ذلك أصدرت المسودة الرابعة والحالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

حصل التغيير الفعلي المتعلق بالسياسة في عام ٢٠٠١، عندما بدأت الحكومة بالتشاور مع المجتمع المدني. بين أيار/مايو ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نظمت وزارة الثقافة والرياضة وشؤون الشباب للمرة الأولى حلقات عمل تشاورية إقليمية ووطنية. وفي ضوء هذه المشاورات، تمكنت "وزارة الشباب" الباكستانية مع المشاركة النشطة لقسمة الإقليمية للشباب ومنظمات المجتمع المدني والطلاب من إعداد مسودة سياسة وطنية شاملة للشباب (المسودة الثالثة). وشكلت هذه العملية القاعدة للمسودة النهائية في عام ٢٠٠٤.

اقتصرت دور المنظمات الدولية في هذه العملية على الدعم المادي والتقني لصياغة المسودات الأربع. فقد عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع وزارة الشباب (MoCSYA) الخبير الاستشاري الدولي لإعداد المسودة الثانية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. ثم، دعمت اليونيسيف (UNICEF) الوزارة في عام ٢٠٠١ على إقامة حلقات التشاور الإقليمية وحلقة عمل وطنية في إسلام آباد. كما قدمت مؤسسة روكفلر وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مساهمات مالية لإعداد إحدى الدراسات الاستقصائية عن الشباب التي أجراها مجلس السكان في عام ٢٠٠٣. بعد ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، دعمت السفارة النرويجية الوزارة لإقامة حملة وطنية جديدة للشباب.

تأثرت منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب في مشاركتها بعملية السياسة الوطنية. بدأت في التحفيز لوضع تلك السياسة، ومن ثم في المشاورات مع الجهات الحكومية المعنية. والتحققت ٢٨



منظمة بشعبة شؤون الشباب في الوزارة. رسمياً، بدأت منظمات المجتمع المدني العمل مع الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما طلب رئيس الوزراء آن ذاك من تلك المنظمات بتقديم خططها لفريق عمل الوزارة للشباب على المستوى الوطني، والمقاطعي والمناطقى والقروي. وأثبتت التجربة أن خلق الروابط والتنسيق والتواصل بين منظمات المجتمع المدني أنتج مجموعات ضغط قوية فرضت الواقع بمشاركتها. اشترك في هذه العملية أكثر من ٥٤٧ منظمة وجمعية ومجموعة تحت مظلتين للمجتمع المدني أنشئت في عام ١٩٨٧. الأولى على المستوى الوطني (APYF) وتتكون هيكلتها من مجلس وبرلمان للشباب، ومجلس استشاري وكذلك جمعية عمومية للشباب. أما المظلة الثانية (NYCOP) فتعمل على المستوى المحلي.

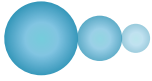
ونشطت منظمات المجتمع المدني أيضاً لضمان مشاركة الشباب في عملية السياسة، من خلال تنظيمها لمؤتمرات ومشاورات شبابية. معظم هذه المشاورات والمؤتمرات نفذت رداً على المسودة الثالثة للسياسة سنة ٢٠٠٢.

وتجلى آثار المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني الباكستاني من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عند وضع السياسة الوطنية للشباب في خطة العمل، والتي قدمتها لمنظمات المجتمع المدني في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد وضعت الوزارة آليات تنفيذ ورصد تتضمن المهام الرئيسية التالية:

- **الرصد:** وحدة تنفيذ السياسة الوطنية لرصد البرامج والخدمات لتنمية الشباب. وستشمل تدريجياً الرصد لمنظمات المجتمع المدني؛
- **البحوث والتنمية:** بعد التحفيز لمنظمات المجتمع المدني في الكشف عن قضايا الشباب في باكستان، اعترفت الوزارة أن مزيداً من الأبحاث المتعلقة بالشباب يجب أن تتوفر كجزء من عملية صياغة السياسة. وقامت الحكومة بتكليف دراسة استقصائية عن الشباب؛
- **التحفيز:** ستتنسق الوزارة مع منظمات المجتمع المدني للتحفيز لقضايا الشباب؛
- **بناء القدرات:** ستوفر الوزارة برامج تدريبية لبناء القدرات للعاملين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة؛
- **تنسيق وتيسير:** سوف تعزز الوزارة التنسيق بين خدمات التنمية الشبابية، وحيث أمكن ستقوم بتيسير إنشاء برامج ومبادرات للشباب.

الدروس المستفادة: هناك عدة دروس قد استنتجت من هذه الدراسة وأهمها التالي:

- أن مشاركة الشباب أمرٌ أساسي. وفي غياب مقدرة صناع السياسة من التواصل المباشر مع الشباب لضمان مشاركتهم، تلعب منظمات المجتمع المدني دور الوسيط في إيصال الصوت بمختلف القضايا المتعلقة بالشباب في جميع أنحاء البلاد، وتنقل نتائج المشاورات والأبحاث والمسوحات ذات الصلة إلى الجهات الحكومية المعنية؛
- أن التعاون مع الحكومة أمر ضروري لجعل المشاركة في العملية فعالة في جميع المراحل، وأن تنظيم المؤتمرات بالمشاركة من الحكومة والمنظمات الدولية، هو واحد من أساليب التعاون؛
- أن إنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني تساعد على خلق مجموعات ضغط قوية؛
- ليس من الممكن تجاهل أثر وسائل الإعلام، بل يجب استخدامها في جميع مراحل العملية، خاصة للتحفيز.



تفاوت مستوى المشاركة وتفاعل العلاقات مع الحكومات على نطاق واسع وفي مختلف مراحل وضع السياسة نظراً إلى طبيعة المجتمع المدني العربي غير المتجانسة واختلافه من بلد إلى آخر، وحتى في البلد نفسه، إضافة إلى تأثره بالبيئة السياسية والتشريعية والثقافية والاقتصادية السائدة. ولكن يجب اعتبار منظمات الشباب غير الحكومية كشركاء للحكومة في عملية صنع القرار وممثلين لمجموعات كبيرة من الشباب. إن تلك المنظمات هي أداة للوصول إليهم، وليست هدفاً في حد ذاتها. إضافة إلى ذلك، يتوجب اكتشاف وسائل أخرى للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب في وقت واحد وفي جميع المناطق. ويتوجب أن لا يسمح لهذه المنظمات الشبابية احتكار موقعها باعتبارها الجهة التي تمثل الشباب. ويتعين أن تستكمل أيضاً من قبل مجموعات أخرى كالنوادي الشبابية، تبعاً للواقع والسياق الوطني.

مشاركة الشباب في دور المستفيدين والشركاء والقادة

يجب أن يترجم منظور التنمية الحديث "الشباب مورد" في السياسة الوطنية بشكل واضح، من خلال إعلان صريح من قبل الحكومة يضمن مشاركتهم المكتملة في عملية الصياغة والتنفيذ والتقييم على حد سواء. كما ينبغي أن تلعب منظمات المجتمع المدني ذات الصلة دوراً هاماً في نموذج المشاركة الشبابية، وأن تحظى باعتراف ودعم حاسمين من الحكومة.

في حين ينتمي عدد كبير من الشباب إلى المنظمات غير الحكومية، إلا أن العديد منهم لا يتمتع بانتماء معين. ففي هذه الحالة، وكي تكون المشاركة أكثر شمولية، ينبغي أن تنظم الحكومة مشاورات مفتوحة مع الشباب، عادة ما تجري على الصعيد المحلي في جميع أنحاء البلاد. ويمكن تنظيم هذه المشاورات بمساعدة الحكومات المحلية، ومن خلال النظام المدرسي جنباً إلى جنب مع المنظمات الشبابية.

لطالما انطوت مساهمة الشباب ومشاركتهم في وضع السياسة على مزيج من الأدوار تعتمد على عدة عوامل منها متعلقة في السياق المحلي أو مستوى و/أو مرحلة التدخل للعملية، وأخرى مرتبطة بهم مباشرة، بخبرتهم ومقوماتهم العلمية والاجتماعية وغيرها. كلف فريق العمل للشباب في إدارة تطوير التنمية الدولية (DIFD) - شبكة الشباب والأطفال والمجتمع المدني - إقامة دراسة مسح عام للشباب في عام ٢٠٠٧. وكان الغرض منها تقييم النهج المتبع في قضايا الشباب، في مجال التعاون الإنمائي لممارسة وضع السياسات والمساعدات للدول. في المحصلة دعت هذه الدراسة إلى العمل لصالح الشباب كمستفيدين وكشركاء، وإلى أن يتاح لهم قيادة عملية رسم التنمية الشبابية.

وفي هذا السياق، قام البنك الدولي (الجدول ٢) بتعريف هذه الأدوار للشباب ضمن عملية المشاركة، لأن فهمها ضروري للاستفادة القصوى من قدرات الشباب وكيفية التعاطي معهم، وهو أساسي في تصميم العملية وتحديد أهدافها ومخرجاتها. يجب التأكيد، ضمن نطاق التعريف، على أن الشباب في دور الشركاء والقادة، هم أيضاً من المستفيدين.



الجدول ٢- تعريف المستفيدين والشركاء والقادة (مقتبس من تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧)

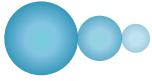
<p>يعرّف كأساس جيد للتدخل من أجل الشباب:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يعتبر الشباب فئة مستهدفة ومزودة بمعلومات كافية • يركز بشكل مطلق على قضايا الشباب من خلال التوثيق 	<p>العمل من أجل الشباب كمستفيدين</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يمهّد القاعدة للعمل مع الشباب كشركاء 	
<p>يعرف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بالتدخل التعاوني، حيث يستشار الشباب بشكل كامل ويزودون بالمعلومات • بأنه ينطوي على التعاون والمسؤولية المتبادلين • بأنه يأخذ بعين الاعتبار حاجة الشباب عموماً إلى تجربة العمل على هذا المستوى قبل أن يتطوروا ليصبحوا قادة ومبادرين للتنمية - تطور قد لا يريده أو يستطيع تحقيقه الجميع. 	<p>التعامل مع الشباب كشركاء</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تمكين المداخلات الموجهة والمبادر بها من قبل الشباب • إعطاء المساحة الكافية لقيادات الشباب في صنع القرار من داخل الأجهزة والنظم والعمليات القائمة 	<p>دعم الشباب في دور القادة</p>

إن واقع الشباب في الدول العربية ومنطقة الإسكوا تحديداً، يبرز تاريخاً حافلاً بالإقصاء والتهميش لتلك الفئة، خاصة فيما يتعلّق بالعمل السياسي ومراكز صنع القرار. والشابات يعانين الضعفين على جميع المستويات. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة مشاركة الشباب في برلمانات مثل البحرين ولبنان هي أدنى من ٧ في المائة. علاوة على ذلك، أنشأت أربع بلدان فقط (مصر، والأردن، وتونس، واليمن) تشريعات متعلقة بالشباب^{٢٣}، وما زالت غالبية بلدان المنطقة تعالج قضايا الشباب بالوكالة، من خلال اللجان المعنية بشؤون الرياضة أو الثقافة أو الأسرة أو السكان.

لكن العقد الراهن شهد تحولات في مقاربة الحكومات لمشاركة الشباب. إذ قام عدد من دول الإسكوا الأعضاء وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية بإعادة تركيز جهودها على قضايا الشباب وتشجيع مشاركتهم من المنظور الحديث. إذ بدأت تعترف بهم كقناة هامة من السكان، ليس فقط كمستفيدين من عملية التنمية والخدمات ولكن كشركاء في هذه العملية، خاصة في وضع السياسة الوطنية ذات الصلة. حتى أن بعضها ذهب إلى حد أتاح للشباب في أن يقودوا أجزاء من هذه العملية. وشكّلت عملية مشاركة الشباب في وضع السياسة الوطنية للشباب في مملكة البحرين سابقة غير مألوفة في المنطقة ومثال يحتذى به (الإطار ٧)^{٢٤}.

(٤٣) UN-ESCWA/UNPY 9-19

(٤٤) SPW / DFID-CSO, (2010). Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. DFID



الإطار ٧- البحرين - مشاركة الشباب في عملية السياسة الوطنية

إشراك الشباب في عملية السياسة الوطنية يزيد من فرص نجاحها وتقبلها. وتساعد عملية التشاور على تطوير مهارات الشباب وقدراتهم على المساهمة بصورة أكثر فعالية في المبادرات المستقبلية للسياسة. من هذا المنطلق، قام قسم الشباب والرياضة (GOYS) في البحرين، بإيعاز من الملك ودعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بعملية شاملة لوضع السياسة الوطنية للشباب دامت ١٨ شهراً. وعمل القسم على تقييم الواقع واحتياجات وتطلعات الشباب البحريني بهدف توفير المعلومات لوضع أول سياسة وطنية للشباب في البحرين، والتي تم تطويرها في عام ٢٠٠٤.

القضايا المطروحة:

- ترمي المشاورات إلى معالجة غياب استراتيجية وسياسة وطنية للعمل مع الشباب ومن أجلهم؛
- مشاركة الشباب البحرينيات في عملية السياسة الوطنية؛ تعمل على تشجيعهن في الانخراط عبر حملة توعية شاملة، تنطوي على التواصل من خلال الراديو والمقابلة وجها لوجه وعملية مسح يستخدم الإنترنت، وذلك لاستعراض وتوثيق آرائهن.

الأهداف:

- البناء على مخيلة وطاقة وآراء ومواهب جميع الشابات والشبان البحرينيين، من خلال مشاركتهم الناشطة في جميع مراحل صياغة الاستراتيجية؛
 - وضع استراتيجية وطنية للشباب منسقة وشاملة، تؤدي إلى وضع خطة عمل لعام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩؛
- بناء قدرات الشباب والعاملين والمشاركين في عملية الصياغة للاستراتيجية.

مشاركة الشباب:

الشباب كمستفيدين: شارك حوالي ١٦,٠٠٠ من الشابات والشبان، تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٣٠، ما يعادل ٨,٩ في المائة من السكان الشباب. عمل المشاركون من خلال مناقشات لمجموعة التركيز، والمسح عبر الإنترنت، وعدد منهم شارك في عملية التشاور وحملة التوعية "حملة صوت الشباب". الشباب كشركاء: وظف ودرب أكثر من ١٠٠ شاب وشابة لتنسيق "حملة صوت الشباب". كما لعبوا دوراً ناشطاً في تشجيع وإجراء البحوث ذات الصلة. وقد عمل هؤلاء الشباب جنباً إلى جنب مع موظفي الخدمة المدنية والوزراء في تسع لجان، جمعت ما بين الأجيال. وكانوا مطلعين وتمت استشارتهم وتعيين مهام لهم في هذه اللجان.

العملية:

أجريت البحوث على مدى تسعة أشهر في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وتضمنت تسع مواضيع مستندة إلى إطار برنامج العمل العلمي للشباب في السياق الوطني البحريني، وهم: التعليم والصحة والعمالة والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضمان الاجتماعي والبيئة والرياضة والترفيه والحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

وقسمت العملية إلى خمس مراحل متتالية:

- إنشاء مجموعات عمل مواضيعية (Thematic) وإجراء دورات تدريبية للشباب؛



- جمع المعلومات عن طريق المسوحات وجها لوجه ومجموعات التركيز؛
 - التوعية عن طريق الحديث الإذاعي للمجتمع المحلي، والمواقع الالكترونية للإنترنت؛
 - مراجعة ووضع الصيغة النهائية بمشاركة الموظفين التقنيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومجموعات العمل من وزارة الشباب (GOYS) والشباب المشاركين؛
 - الحصول على الموافقة من الحكومة ومن ثم الترويج للسياسة.
- النتائج: صيغت خطة العمل التنفيذية وتضمنت ٩٦ توصية من أصل ١٣٦ كانت قد وردت في الوثيقة الاستراتيجية. وهي تتألف من خمسة برامج استراتيجية كبرى، شملت إنشاء برلمان ولجنة وطنية وصندوق تنمية للشباب؛ كذلك لجنة وزارية لشؤون الشباب.

الدروس المستفادة:

- إن العمليات المعقدة والواسعة النطاق تتطلب اتفاقاً واضحاً وشفافاً منذ البداية وعلى أعلى المستويات بين الأطراف المنفذة. لتفادي العراقيل والتطلعات المتباينة؛
- ينبغي تخصيص الموارد والوقت الكافيين لضمان أن جميع الشباب المستهدف، من داخل وخارج النظام التعليمي الرسمي، هم مهيوون للمشاركة في أنشطة التشاور؛
- على صعيد التدريب، الملاحظ أن الشباب لا يستجيب إلى نفس وسائل التحفيز والتواصل. لذا يستوجب القيام بمسح أولي جيد للفئات المستهدفة، والعمل مع مجموعات تجريب تساعد على فهم السبل والوسائل الملائمة والمتعددة وتسهيلها لضمان أقصى قدر من المشاركة الشبابية.



٧- التعاون ما بين الوزارات والمشاركة على أعلى المستويات

تختلف السياسة الوطنية للشباب عن غيرها من السياسات العامة بأنها تتناول عدة قطاعات ومجالات. لذا من الضروري إيجاد السبل لإشراك مختلف الوزارات والهيئات الحكومية في عملية الصياغة والتنفيذ والتقييم. ويعتمد التعاون والمشاركة بين المؤسسات الحكومية، من وزارات وهيئات، على السياق الوطني، لكنه يشمل في الحد الأدنى الوزارات المسؤولة عن الصحة والعمالة والتعليم والثقافة والشباب.

لقد أثبتت التجارب في العديد من البلدان أنه من الصعب ضمان نجاح المشاركة والتعاون الوزاري، وذلك بسبب التحديات القائمة، ومنها كيفية إعطاء مختلف المؤسسات المشاركة ملكية منفردة تحت سقف استراتيجية موحدة للسياسة^{٤٥}. أما الأخرى فهي رغبة كل وزارة أن تكون الجهة القائدة للعملية. يضاف إلى ذلك تضارب المصالح بينها واختلاف ثقافة العمل. ولتفادي العديد من هذه التحديات، قامت بعض الحكومات بوضع آليات لضمان حسن التعاون بين الوزارات، وعلى أعلى المستويات، في سياساتها الوطنية للشباب، مثل إنشاء لجنة من وزراء الدولة أو مجموعة عمل من كبار المسؤولين الحكوميين، لكي يضمنوا حسن الأداء والمشاركة والتعاون في جميع مراحل العملية من التخطيط إلى الصياغة والتنفيذ والرصد والتقييم.

لوحظ في الدراسة التي أعدتها الوكالة الأمريكية للدعم والتنمية (USAID)^{٤٦} في ثمانية بلدان أن تلقى الدعم الرفيع المستوى في الحكومة أمر ضروري لإحداث التغيير ووضع السياسات. كما أن توفر الالتزام المسبق والكبير للسياسات يتسم بتشكيل تحالفات لكبار صانعيها، متسلحين بأسس منطقية متماسكة وإرادة لتقاسم المخاطر السياسية. وهم يصبحون بذلك من أهم المساهمين في استدامة السياسات. وقد تأثرت هذه العملية بعدد من العوامل منها:

(أ) قيادة قوية من جانب أفراد نافذين؛

(ب) مستوى منخفض من المعارضة المنظمة؛

(ج) دعم مؤسسي ومالي مستمر.

يعدّ مناصرو السياسة الملتزمون بالنهوض بقضاياها من أهم المحفزين لتطوير السياسة والإصلاح. إنهم أصحاب الشأن وقد ينتمون إلى أية مجموعة ذات صلة. ومن أهم ما يتمتعون به هو إمكانية الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين. وفي العموم، كلما ارتفع مستوى شأنهم يكون التأثير أكبر على السياسة ذات الصلة. مثال على ذلك الدعم الرئيسي في أوغندا (الإطار ٨)^{٤٧} والملكي في الأردن (الإطار ٩)^{٤٨} للسياسة الوطنية للشباب.

(٤٥) Denstad 9-18.

(٤٦) USAID, Lush et al., (2000:21). The Policy Circle. The Importance of High-level Support and Policy Champions Online publication. <http://www.policyproject.com/policycircle/content.cfm?a0=3>

(٤٧) USAID 18.

(٤٨) EuroMed, (2004). STUDIES ON YOUTH POLICIES IN THE MEDITERRANEAN PARTNER COUNTRIES: JORDAN.



الإطار ٨ - أوغندا

ينسب إلى موسيقي، رئيس أوغندا، رصيد كبير في لعب الدور القيادي والرئيسي في تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلاده خلال التسعينات. وذلك من خلال مثابته في الإشارة إلى هذا الوباء في خطابه العام، والإمعان في الإشارات للمواطنين بأن حكومته كانت (وما زالت) جادة في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

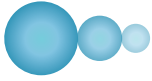
الإطار ٩ - الأردن

قام الملك عبدالله والأسرة الملكية بدعم وتأييد قضايا الشباب ووضع السياسة الوطنية من خلال إنشاء المجلس الوطني الأعلى للشباب، وتأهيل الجو العام وتشجيع المشاريع المتعلقة بالشباب والأنشطة وتوفير الموارد المالية (بما في ذلك الجهات المانحة الدولية) مما أدى إلى انتعاش وازدهار القطاع الشبابي وإلى سياسة وطنية للشباب تعد من أكثر السياسات نشاطاً في البلدان العربية.

٨- التنسيق بين القطاعات: نهج متكامل لسياسة الشباب

إنّ الحكومة هي المعنى الأول بمعالجة قضايا الشباب في إطار سياسة وطنية. تكمن أهمية هذه السياسة في ضرورة شموليتها لاستراتيجية متماسكة ومتكاملة تحدد كيفية التعامل بين مختلف القطاعات المشاركة وعلاقتها ببعضها البعض. وبالرغم من تعدد المجالات لسياسة الشباب المنتمية إلى قطاعات مختلفة، إلا أنها متداخلة التأثير بشكل قوي يستدعي التنسيق والتنظيم فيما بينها وعلى أعلى المستويات. ومن الأمثلة البسيطة التي تعكس التأثيرات القطاعية المتداخلة هو مستوى ونوعية التعليم وتأثيرهما المباشر: (١) على وعي الشباب من الجنسين إلى قضايا الصحة العامة والإيجابية؛ و(٢) على فرص حصولهم على فرص عمل لائقة؛ و(٣) على تحصيل المعلومات والمهارات المطلوبة في عصر العولمة.

يشكل هذا التقاطع أو التشابك لختلف القطاعات مجموعات تضم نظماً تقليدية مثل العلاقة بين التعليم والعمالة والصحة، وأخرى غير تقليدية مثل علاقة التعليم بالمهارات الحياتية والمهنية كالتطوع، والرياضة البدنية، واكتساب المهارة القيادية وغيرها من المهارات التي تخولهم التنافس في سوق العمل العالمي. وتناول هذه الموضوعات يحتم على الحكومة إيجاد سبل للتنسيق بين مختلف قطاعاتها، مما يقودنا للتعاظم مع نموذج سياسة معروف بالسياسة عبر القطاعات^{٤٩}. وهي سياسة متكاملة، تعنى بتنسيق وتنظيم الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة في مختلف المجالات تحت سقف استراتيجية موحدة وشاملة للشباب. وبالإمكان تعزيز مساهمات



الجهات المشاركة، من خلال تحديد المسؤوليات المؤسسية حسب الخبرات المتوفرة لكل جهة وميزاتها التنافسية مما يضمن توفر الكفاءات لتنفيذ العملية وتحقيق أكبر أثر ممكن.

بما أن عملية السياسة الوطنية للشباب تتضمن اشتراك عدد كبير من الجهات المنفذة، بما في ذلك الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والجمعيات وحتى الشباب أنفسهم فإنّ كلاً من هذه الجهات تختص بدور محدد يعتمد على المهارات والموارد المتوفرة لديها في سياق سياسة الشباب. فتجربة دولة السويد خير دليل على إمكانية الاستيعاب السليم لكل الأطراف المشاركة في سياسة الشباب، وذلك بتطوير إطار وطني مترابط تم إدراجه في تخطيط السياسة الوطنية وضمن آليات لوضع الإطار في حيز التنفيذ.

وبالرغم من أن هذا النموذج عبر القطاعي يتطلب أن تكون هناك جهة واحدة في الموقع القيادي للعملية برمتها، بدءاً بالتنسيق والتخطيط والصياغة والتنفيذ وانتهاءً بالتقييم، إلا أن كل قطاع مشارك، يمثل بوزارة أو هيئة حكومية، يبقى هو المسؤول عن تنفيذ الأجزاء المتعلقة به ومخرجاتها المتضمنة في هذه السياسة.

٩- تخصيص الميزانية

تحتاج الحكومة أن تخصص ميزانية مستقلة للسياسة الوطنية للشباب لتحقيق المشاريع والأنشطة ذات الصلة. ومن المهم أن يُخصّص للجهة الحكومية القائدة لعملية السياسة، وزارة كانت أو هيئة، ميزانية خاصة للشباب تغطي الكلفة والأنشطة في جميع مراحلها وأن تراعي فوارق النوع الاجتماعي بشكل متوازن. يمكن لهذه الميزانية أن تتوزع على الجهات المشاركة المسؤولة. وقد تتكون من مخصصات بعضها تابع للوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة ولكن على الجهة القائدة أن تنسّقها بشكل جيد وفعال. وإنّ الفشل في هذا الدور قد يؤدي إلى فقدان الحافز من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجموعات الشباب.

إذا اعترفت الحكومة بمساهمة الجمعيات والمنظمات الشبابية غير الحكومية، فعليها الاستثمار في تطوير المبادرات الشبابية وفي دمجها قطاع المنظمات غير الحكومية. هذه ممارسة متبعة في العديد من الدول الأوروبية^{٥٠}. كما يتوجب على الحكومة أن تخصص جزءاً من ميزانيتها، بشكل منح إدارية، للمنظمات الشبابية لتتمكن هذه الأخيرة من القيام بمهام إدارية عامة لا تتعلق بالمشاريع المدرجة في السياسة. مثال على ذلك الاجتماعات التنظيمية، والتواصل مع الأعضاء، والتدريب الإداري وغيرها من الأنشطة.

إضافة إلى ما تقدم، يتوجب أيضاً على الحكومة أن تخصص ميزانية عامة، في إطار منح تحصل عليها المنظمات الشبابية غير الحكومية، لتنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة عمل استراتيجية السياسة الوطنية.

(٥٠) Denstad 9-20 .



١٠- التواصل بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية

ينبغي على السياسة الوطنية للشباب تحديد الآليات والخطوات والتدابير التي يتعين تنفيذها على المستوى الوطني. من الواضح أنّ مختلف السلطات الحكومية تلعب أدواراً رئيسية في وضع السياسات مثل السلطة التنفيذية (رئيس الدولة، أو الوزارات)، والسلطة التشريعية (البرلمان، أو ما يعادلها)، والسلطة القضائية. وكذلك، تلعب المؤسسات الحكومية المنفذة للسياسات دوراً شديداً الأهمية. ولذا فإن قوة المؤسسات الحكومية المشاركة في صنع السياسة لها تأثير مباشر على نجاحها أو فشلها.

في الوقت عينه، لن تتمتع السياسة الوطنية بحس الواقعية ما لم تشمل الأبعاد المحلية والإقليمية، وتتمتع بمشاركة نشطة من السلطات الحكومية المحلية. إذًا، ينبغي على الحكومة المركزية أن تكون ملمة باختصاصات ومسؤوليات السلطات المحلية والإقليمية واحتياجاتها، وأن تقترح السبل والوسائل الملائمة لتنفيذ السياسة بالتعاون والتنسيق والشراكة معها^{٥١}. بالتالي، على الحكومة في مسار تصميم السياسة أن تضمن توفير الحوافز، ومنها التوجيه وتشجيع الممارسات الفضلى العملية والمالية للسلطات المحلية. وفي المقابل، على هذه السلطات أن تعمل بدافع التحفيز، كنتيجة للجهود الوطنية، لمعالجة قضايا الشباب وتطوير خطط العمل المحلية الفاعلة وذات الصلة.

أما المؤسسات غير الحكومية، فتلعب هي الأخرى دوراً هاماً في رسم السياسة. في البدء كان يقتصر دورها على التحفيز لتغيير السياسات (مجموعات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمنظمات وجماعات التحفيز)، بتوفير البيانات لعملية صنع القرار (الأكاديميا ومؤسسات البحوث)، وعن طريق توفير التمويل (المنظمات المانحة) للبحوث المتعلقة بالسياسات والحوار ذات الصلة وصياغتها وتنفيذها^{٥٢}. وللمنظمات الدولية والوطنية دورٌ فعال في الدعم والتأثير على صنع السياسات. ومنذ عقد مضي، تنامي دور هذه المنظمات غير الحكومية لتشمل مشاركتها المستوى التشريعي والتقني في وضع السياسات^{٥٣}.

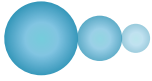
تنشأ الحاجة لوضع السياسة الوطنية من داخل وزارة معينة دون سواها، لأن قوة المؤسسات المشاركة لها تأثير مباشر على نتائج السياسة ومخارجها. والتجربة الكمبودية (الإطار ١٠)^{٥٤} خير مثال على أهمية التنسيق وإشراك السلطات والمنظمات على جميع المستويات.

(٥١) Denstad 9-20.

(٥٢) USAID 18-20.

(٥٣) ODI 14-20.

(٥٤) UN-ESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. <http://www.unescap.org/esid/hds/pubs/2286/s9.pdf>



الإطار ١٠- كامبوديا- تنسيق السياسة الوطنية للشباب على كل المستويات

من داخل "حكومة كمبوديا الملكية" يقوم قسم الرياضة في وزارة التربية والتعليم والشباب بتنسيق السياسة الوطنية للشباب، بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات الصلة.

تبنّت الحكومة كجزء من بناء الدولة، سياسة الأجلين المتوسط والطويل الأمد في التخطيط لسياسة الشباب والرياضة. فقامت بمشاريع تعزز رفاهية الشباب على المستوى المحلي، وعزّزت الروابط بين الوزارات، وأنشأت شراكات جديدة مع منظمات وجماعات محلية لتنمية الشباب والرياضة.

كانت للسياسة ثلاثة أهداف متوسطة الأمد:

(أ) الأول هو تحسين عملية الوصول إلى الأخصائيين والمرافق الرياضية والترفيهية، وتوسيع الحركات الشبابية والجمعيات على جميع المستويات. كما تهدف إلى تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار تنمية الشباب والرياضة؛

(ب) والثاني هو تعزيز قدرة الإدارة العامة للشباب والرياضة في إدارة العملية التنموية والتخطيط وتنفيذ البرنامج؛

(ج) والثالث هو تشجيع إنشاء الحركات والجمعيات الشبابية، والجماعات الكشفية والمنظمات المعنية بحقوق الشباب على المستوى الوطني.

بدأت الحكومة تطوير التنظيم والإصلاح الإداري عن طريق تدريب الموظفين على المستوى المركزي والمقاطعات والمناطق والمجتمعات المحلية. وتضمن النهج مزيجاً من الاستراتيجيات تعمل على إنشاء مراكز على مستوى الأقاليم والمحافظات لتنوعية الشباب. وتكون هذه المراكز بمثابة قاعدة لإطلاق حملات التحفيز والتواصل والتعبئة الشبابية في إطار أنشطة المجتمع المحلي ومشاريع إفرادية. كما اشتركت أيضاً مع برنامج الوزارات الأخرى والصندوق الاجتماعي.

أما هدف الحكومة الطويل الأمد فكان تعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الشبابية والرياضية، بما في ذلك الشركات الخاصة والمنظمات والجماعات المحلية.

أنشأ قسم الشباب والرياضة في وزارة التربية والتعليم والشباب عدداً من الشعب ذات صلة لتنفيذ برامج السياسة الوطنية. تنسق هذه الشعب وتتعاون عن كثب مع الوزارات والمنظمات الوطنية والدولية والجمعيات والجموعات المعنية بقضايا الشباب على جميع المستويات في كمبوديا. كما أنها تتألف من الشباب أنفسهم، وتعمل في سياق التربية البدنية والرياضية (المعهد الوطني للتربية البدنية والرياضية). والتعليم العام، والتدريب الفني والمهني، والتعليم غير الرسمي.

١١- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب

غالباً ما يركز التحفيز الجهود على أصحاب الشأن والنفوذ، وهؤلاء ذوو خلفيات متعددة وقدرات على إحداث التغيير في السياسات والرأي العام، وهم من المسؤولين في الحكومة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية، أو زعماء تقليديين، أو رؤساء مدارس، أو أعضاء في رابطات آباء ومعلمين وتلاميذ، أو زعماء دينيين ومجتمعات محلية، أو رجال وسيدات أعمال، أو مشاهير، وغيرهم من الأشخاص النافذين في المجتمع. ومعظمهم يشغل مراكز سلطة وقرار يؤثر على



الحياة العامة والخاصة للشباب. وإنّ إشراك هذه الشخصيات في العملية أمرٌ حيوي وأساسي للغاية، لأنه نادراً ما يحصل التغيير بدون دعمهم.

تتسم جهود التحفيز الأكثر فعالية في قدرتها على تحديد الأشخاص من واضعي السياسات و/أو قادة الرأي، ويجب إقناع هؤلاء بالقضية وبدعمها، وطرح الخطوات المطلوبة عليهم لإظهار هذا الدعم.

إذاً لا يمكن إحداث التغيير في السياسة أو غيرها من القضايا الوطنية. بدون إقامة حملات تحفيز شاملة وعلى جميع المستويات، داخل المؤسسات الحكومية وخارجها، مع الأخذ بعين الاعتبار خمسة عوامل رئيسية^{٥٥}:

- (أ) الوضع العام والسياق الوطني والمحلي؛
- (ب) المنظور المتوسط والطويل الأمد للسياسة؛
- (ج) النهج المتعدد التخصصات والقطاعات في البحوث والتحليل، المرتكز على قاعدة الأدلة؛
- (د) كيفية المشاركة لتحقيق التغيير؛
- (هـ) نماذج الاتصال الملائمة على جميع المستويات.

التحفيز^{٥٦} هو عملية يقوم بها فرد أو مجموعة تهدف عادة إلى التأثير على السياسة العامة أو السلوكيات أو الممارسات الضارة أو مفاهيم أو قرارات معينة داخل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وعائلية وغيرها. تعنى عملية التحفيز بتحديد المشكلة وطرح الحلول المناسبة لها.

لا يوجد حالياً تعريف دولي موحد للتحفيز، وإنما مفاهيم متفق عليها ومعمول بها. كما أنّ هناك عدة أنواع من التحفيز ومنهجيات يتم تطبيقها تبعاً للمشكلة أو السياسة المراد معالجتها، أو وفقاً للظروف العامة القائمة والموارد المتوفرة. في هذا الدليل، سنتطرق بشكل موجز إلى عملية التحفيز للسياسات وسنقدم العناوين الرئيسية لكيفية تناولها، كما سنعيّن أفضل الممارسات.

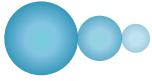
يرتكز نجاح التحفيز على الفهم الدقيق لتلك العوامل والفرص السانحة للتأثير على عملية وضع السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

التحفيز لوضع السياسة: وهو مشروط بفهم وضع السياسة الوطنية كمسار عمل يتناول مشكلة أو مسألة مثيرة للقلق^{٥٧}. تتفاعل شبكات قوى معنية فيما بينها، ذات علاقات قوة

DFID, (2006). Learning from the Renewable Natural Resources Research Strategy. Online publication. <http://www.dfid.gov.uk/> (٥٥)
r4d/pdf/ThematicSummaries/Brief5_Effective_policy_advocacy.pdf

International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online publication. <http://www.aidsalliance.org/publicationsdetails.aspx?id=142> (٥٦)

ORS, REISMAN et al. (2007). A GUIDE TO MEASURING ADVOCACY AND POLICY. Annie E. Casey Foundation online(٥٧)
publication. <http://www.aecf.org/upload/PublicationFiles/DA3622H5000.pdf>



معقدة، تشكّل مصادر معلومات متعددة. تصبّ كل هذه عوامل في ثلاث عمليات رئيسية:

(أ) مشكلة التكوين؛

(ب) تحسين مقترحات السياسة؛

(ج) والعمل السياسي.

لأن مسار عملية السياسة متفرع ومعقد، قد تحسم بعض المسائل المتعلقة بالسياسة من خلال الإقناع أو تقديم الحقائق والتحليلات. أما البعض الآخر فقد يقرّر بالتصويت أو المساومة أو تفويض السلطة. وفي أغلب الأحيان، يجبر صناع القرار على أخذ الخيارات الصعبة للسياسة. لذا يجدر أن يركز تحليل الوضع للسياسة على الأمور التي تنجز فعلياً، فضلاً عما هو مطلوب أو مقترح.

ولأن السياسة تضع إطاراً تؤثر فيه الحكومة على سلوك الملايين من الشباب، يتوجب على رواد التحفيز والمخططين، قبل القيام بأي اقتراح لمشروع سياسة أو طرح بدائل لما هو قائم أو مغيب، أن يتحلوا بمعرفة^{٥٨} دقيقة وخبرة معمقة في ما يلي:

(أ) عملية وضع السياسة في بلدهم وكيفية صياغتها وتنفيذها، بما فيها القواعد والإجراءات الرسمية؛

(ب) القوانين والتشريعات الوطنية والسياسات والمعاهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

(ج) كيفية تحديد المشاركين الرئيسيين: من مؤسسات (عامة وخاصة) ومنظمات وجمعيات أهلية وسياسيين وقادة الرأي والدين والشباب والمجتمع المدني، والإعلام بشكل خاص، علاوة على المجموعات المناصرة؛ وبإضافة إلى ذلك توضيح علاقات توازن القوى فيما بين هذه المجموعات ونطاق أدوارهم بحسب نفوذهم وقوة التأثير لديهم؛

(د) كيف ومتى ومن أين تبدأ عملية التحفيز لتحقيق أكبر أثر ممكن للجهود المتضافرة.

المرحلة التحضيرية: تتطلب هذه المرحلة القيام بعدة خطوات منها ما يلي:

(أ) إقامة مسح سريع وإنتقاء للبيانات والبحوث والموارد المادية والبشرية المتوفرة عن الشباب، داخل وخارج نطاق المنظمات والهيئات والمؤسسات المشاركة؛

(ب) تحليل القوانين و/أو التشريعات القائمة بشكل موسع ومععمق، فضلاً عن عيوبها؛

(ج) النظر في التزامات الدولة ذات الصلة، ومدى وفائها بها؛

(د) فهم الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية القائمة وديناميكية المجموعات ذات الصلة مما يساعد على تحديد مستوى الصعوبات التي قد تواجه عملية التحفيز؛

(هـ) الاسترشاد بهذا الفهم لمعرفة المجموعات التي سوف تعارض أو تدعم مسيرة ومشروع الإصلاح.



التخطيط الاستراتيجي للتحفيز^{٥٥}: على القوى المشاركة القيام بعدد من الخطوات الأساسية وأهمها:

- (أ) انتقاء المؤسسة أو المنظمة أو الجهة التي ستقود وتنظم عملية التحفيز للسياسة؛ ومن الأفضل أن تكون القوى والأطراف الرئيسية المعنية ممثلة لتحقيق أقصى قدر من التعاون والعمل المشترك؛
- (ب) جمع وتنفيذ الأبحاث والمعلومات والخبرات عن قضايا الشباب وكيفية إتمام عملية صياغة السياسة وتنفيذها؛
- (ج) تحديد الخطوات العملية لصياغة السياسة، وتعداد النجاحات والتحديات وكيفية تجنبها أو تخطيها؛
- (د) وضع خارطة بصرية توضح كيف يتم اتخاذ القرارات لصياغة السياسة في بلدهم؛
- (هـ) الكشف عن أسلوب الحكومة في تحديد الأولويات للشباب، وذلك في متابعتها عند اتخاذ القرارات السياسية؛
- (و) تسليط الضوء على الروابط القائمة مع السياسات الوطنية في سائر القطاعات المعنية التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأولويات الاستراتيجية لعملية التحفيز وعلى سياسة الشباب المقترحة؛
- (ز) قراءة معمقة للجو الحكومي العام من خلال مراقبة ومواكبة مواقفها وقراراتها في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والدينية المستجدة، بما فيها القيادات المحلية ذات الصلة، وذلك لتحديد الفرص السانحة للتأثير على السياسة وصانعيها؛ خاصة أن تلك الفرص قد تسنح في أي وقت؛
- (ح) معرفة تصور القيادات في البلد لقضايا الشباب ووجهة نظرهم وقراراتهم فيما يتعلق بمواضيع العمل والتعليم والصحة العامة وحجم توزيع السكان. وجميع هذه مؤشرات رئيسية للبيئة العامة للسياسة؛
- (ط) تقييم تأثير وسائل الإعلام ونطاقها، بما فيها الإعلام الاجتماعي، على جميع أصحاب الشأن ولا سيما السياسيين وقادة الرأي منهم؛ إضافة إلى مقارنة الإعلام للشباب وقضاياهم؛
- (ي) تعداد الفرص المتاحة ونقاط الدخول المحورية للتأثير على عملية وضع السياسة وتوجيه المشاركين في انتقاء القضايا الأساسية للتحفيز؛
- (ك) تحديد الأشخاص الذين يشكّلون نقاط تواصل في مختلف القطاعات، وأولئك الذين سوف يشكّلون الوجه العام لحمالات التحفيز والمتكلمون الرسميون.



واقع العلاقات: لطالما تمّ التفاوض في مسار التحفير عن واقع العلاقات، وهو أمرٌ بالغ الأهمية، في سياق التعامل بين أصحاب الشأن/المصلحة مهما اختلفت أولوياتهم ومواقفهم^{٦٠}، وهذه بعض النقاط الهامة في هذا الشأن:

- (أ) لطالما لعبت المصالح السياسية والاقتصادية للحكومات والضغوط الدينية أو الطائفية دوراً كبيراً في تحديد نطاق وأولويات السياسات ومسار عملها ومصيرها؛
- (ب) في معظم البلدان النامية، ما زالت الريبة تسيطر على علاقة الحكومة والقيادات السياسية بالمنظمات غير الحكومية ويمثلي المجتمع المدني بشكل عام؛
- (ج) الاعتقاد السائد لدى عدد كبير من صانعي السياسات أنّ المنظمات غير الحكومية تفتقر إلى الخبرة والمهارات والمعارف اللازمة لوضع السياسات.

وتؤدي هذه العوامل في أغلب الأحيان إلى رفض السياسيين/صانعي القرار الاستماع أو التعاون مع جهود التحفيز لتلك المجموعات. وبالتالي، من الضروري معرفة من هم صانعو السياسة المعنيين والفاعلين لبناء جسور ثقة معهم من خلال الحوار المفتوح والبناء. ومن المهمّ الإيحاء بالمصداقية والمهنية من خلال دقة المعلومات التي تقدمها هذه المنظمات، ووضوح رؤيتها لعملية وضع السياسة الوطنية، والطرح الإيجابي والمنطقي لها. عند هذا المقفل تكمن أهمية التحفيز وخبرة المحفزين والتخطيط الاستراتيجي للعملية في تخطي هذه العقبات ومدّ الجسور وفتح قنوات التواصل البناء على الصعيد المؤسسي والعام.

وبغض النظر عن النظام السياسي القائم^{٦١} في أي من تلك الدول ومدى تقبله و/أو تشجيعه للمشاركة ومستوى الجهود المبذولة من قبل أصحاب الشأن، خاصة الشباب منهم، فعلى المحفزين استهداف كل فروع الدولة التنفيذية/الوزارات والتشريعية/البرلمان والقضائية والمصالح الحكومية والمسؤولين المحليين، وحتى في بعض الحالات الشرطة و/أو الأجهزة الأمنية.

النهج المعتمد

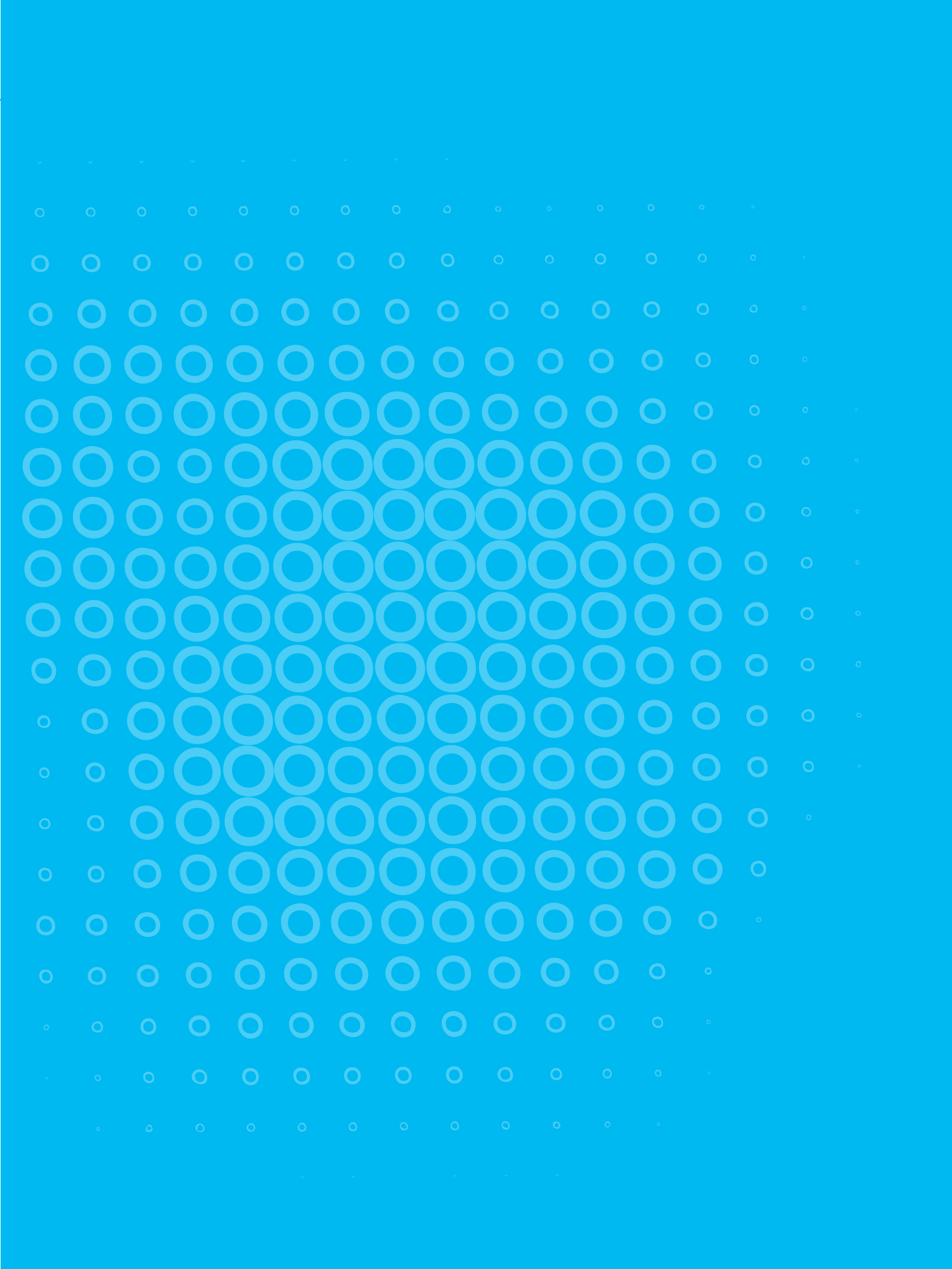
تشير التجارب والبحوث أنه بسبب طبيعة قضايا الشباب يفضل أن يعتمد مزيج من النهج التحفيزية لوضع السياسات الوطنية عبر قطاعية، القائم على قاعدة الحقوق^{٦٢} (human rights-based) وقاعدة الدلائل^{٦٣} (evidence-based) بمشاركة جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشبابية العامة والخاصة والمنظمات الدولية وغير الحكومية، لدعم وحماية حقوق الشباب، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتغيير النظرة النمطية السائدة.

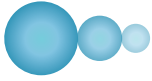
.Ibid (٦٠)

.Ibid (٦١)

.ECORYS, (2011). Assessing practices for using indicators in fields related to youth. ECORYS online publication(٦٢)
www.uk.ecorys.com

.Ibid (٦٣)





١- الرؤية والأساس المنطقي والإطار النظري لسياسة الشباب

(أ) **الرؤية:** تتبع السياسة المتعلقة بالشباب والتشريعات التي تحكمها من رؤية أيديولوجية تحدد الاتجاه الاستراتيجي لهذه السياسة. وتمثل رؤية السياسة الوطنية للشباب نظرة الدولة الرسمية والمستقبلية لهم ولدورهم في التنمية الوطنية. كما أنّها تحدد لأصحاب الشأن، من راسمي السياسات والسياسيين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشباب إطار العمل وحدوده والأولويات الوطنية. إضافة إلى كون الرؤية إعراباً عن الالتزام السياسي للحكومة تجاه الشباب وقضاياهم ومشاركتهم في العملية التنموية. ويشكل هذا الالتزام حافزاً للعمل، كما أنه يفتح أبواباً أمام دعم سياسات تمكين الشباب تشريعياً ومادياً وبشرياً، وتوفير الآليات الممكنة لتنفيذ تلك السياسات ومتابعتها ورصدها، والمساءلة السياسية بشأنها^{٦٤}. وما يلي مثال على الرؤية للسياسة الوطنية من فلسطين (الإطار ١١)^{٦٥} للطلّاع والشباب.

الإطار ١١ - فلسطين - رؤية السياسة الوطنية للطلّاع والشباب

بناءً على قرار سيادة الرئيس محمود عباس تمّ إعادة تشكيل وزارة الشباب والرياضة إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة بمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٦/٤/٢٠١١. سيتولّى المجلس الأعلى للشباب والرياضة مهامه كونه الهيئة الحكومية المسؤولة عن العمل الشبابي في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والشتات. تنطلق رؤية هذا القطاع من رؤية وزارة الشباب والرياضة للشباب الفلسطيني: "شباب ممكن ومشارك ومسؤول، لديه الفرص المتنوعة والمتكافئة للتطور والنمو المتوازن. شباب قادر على الوصول إلى الخدمات والمعلومات التي يحتاجها لتطوير ذاته ومجتمعه. شباب قادر على الاعتماد على ذاته، ويفكر بشكل نقدي وبناء، ويكون له دور ونصيب مميز في عملية التنمية والبناء والتغيير المجتمعي، وإبداء الرأي تجاه كافة قضايا وقضايا مجتمعه وأن يتوفر له كل أشكال الدعم والتسهيلات والفرص. شباب ملتزم ومنغرس ومتجذر في وطنه يستند إلى تراث غني، ومنظومة من القيم الإنسانية كالعدالة، والمساواة وتكافؤ الفرص بين الشباب بشكل عام، وبين الذكور والإناث بشكل خاص، ويؤمن بالديمقراطية وبالتعددية الفكرية والسياسية والثقافية واحترام وسيادة القانون". ويعكف المجلس الأعلى للشباب والرياضة حالياً على إعداد خطة استراتيجية تتناسب والتغيرات التي واكبت المرسوم الرئاسي بهذا الشأن.

(ب) **الأساس المنطقي:** يُعنى الأساس المنطقي بتسليط الضوء على الخلفية الفكرية والواقعية والحلول للمشاريع أو القضايا المطروحة، كما يبرز فوائد تنفيذها ومزاياها، ويشرح الأسباب المنطقية أو المبادئ المستخدمة التي أدت إلى اتخاذ قرار أو اتخاذ إجراء ما. كما يعمل الأساس المنطقي عادة على توثيق النقاط التالية:

(١) لماذا تمّ اتخاذ خيار أو قرار معين؛

(٦٤) UNFPA, (2003). State of World Population 2003. Investing in adolescent: health and rights. SWOP 2003, P 51

(٦٥) وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١٠). الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للطلّاع والشباب. السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الهلح.



- (٢) كيف تم تطوير الأسس لاختياره؛
 (٣) لماذا اعتمدت معلومات أو افتراضات معينة وكيف تم ذلك؛
 (٤) لماذا تعتبر الخلاصة المبرمة موثوقاً بها أو واقعية.

ومن الأمثلة في هذا السياق، نوّد عرض الأساس المنطقي الذي قدّمته السياسة الوطنية للشباب لدولة جنوب أفريقيا (الإطار ١٢)^{١١١}. يُعدّ هذا النصّ من أوضح النصوص المتوفرة في السياسات الوطنية للدول طور النمو، وهو أيضاً أكثرها جرأة في التعاطي مع الواقع بشكل علمي ومنطقي.

الإطار ١٢- جنوب أفريقيا - الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤

منذ ظهور الديمقراطية عام ١٩٩٤، تم خلق فرص بعيدة المدى من خلال عملية التحول. وشملت هذه تطوير التشريعات والسياسات لتوجيه التدخلات. وبالمثل تم تحديد الحاجة إلى وضع "السياسة الوطنية للشباب (٢٠٠٠)"، وجرّت هذه العملية عام ٢٠٠٠.

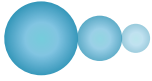
بنيت استراتيجية السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤ على أساس السياسات والتدخلات البرمجية ذات الصلة والمنفذة ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٧. في كثير من الحالات، أدت هذه المبادرات إلى تحولات بعيدة المدى على الرغم من أن أدلة كثيرة تشير إلى تقدم كبير محرز لتحقيق أهداف هذه التدخلات وفي التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب كقناة مستهدفة. فقد كشفت عملية التحول أيضاً ثغرات في السياسات العامة والتحديات التي لا تزال قائمة. سياسة ٢٠٠٩-٢٠١٤ للشباب تهدف تحديداً إلى سد هذه الثغرات والتصدي للتحديات واتخاذ تدابير جديدة لتحسين وتسريع التنفيذ، مما يحقق خطوات كبيرة في اتجاه تنمية الشباب لضمان مكانتهم في بناء جنوب أفريقيا مزدهرة وديمقراطية، وخالية من العنصرية والتحيز ضد المرأة.

من هذا المنطلق، حث رئيس الجمهورية السابق، ثابو مبيكي، في خطابه عن حالة الأمة عام ٢٠٠٧، جميع الشركاء الرئيسيين على "تكثيف الجهود من أجل إدماج تنمية الشباب في خطط الحكومة الرئيسية". وتكررت هذه الدعوة أيضاً في اجتماعات الكتل لبرنامج العمل الحكومي لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. كما حثّ الرئيس الحكومة على تكثيف جهودها لإدماج تنمية الشباب في السياسات الحكومية وبرامجها ضمن إطار السياسة الوطنية للشباب، وكذلك العمل على وضع وحدات الشباب بشكل استراتيجي يجعل المدراء العاميين ورؤساء الإدارات ومديري البلديات مسؤولين مباشرة عن هذه الوحدات.

وكون برامج الشباب قد وجدت طريقها إلى خطط عمل الحكومة تجسيد واضح للطريقة التي تولى فيها جنوب أفريقيا أولويات التنمية الشبابية.

ولذا فهذه السياسة مجهزة للتعاطي مع قطاع الشباب الجنوب أفريقي، بنية سد الثغرات المحددة، وتعزيز التدخلات القائمة، وإدخال آليات جديدة، وإلغاء الفاشلة منها، وتحسين نوعية الخدمات

South Africa, (March, 2009). National Youth Policy 2009 – 2014. Online publication. <http://www.thepresidency.gov.za/٦٦/MediaLib/Downloads/Home/Publications/YouthPublications/NationalYouthPolicyPDF/NYP.pdf>



المقدمة، وتوسيع نطاق التغطية وزيادة التأثير. كذلك فهي توفر أساسا لمراجعة الانجازات الرئيسية والاتجاهات الناشئة في مجال تنمية الشباب والتفكير في دورهم، وللمسؤولين عن تقديم الخدمات ونظم الدعم الاجتماعي الرئيسية.

وبالتالي سوف تقدم السياسة، كوثيقة استراتيجية، مجموعة من الأولويات المتعلقة بالسياسات والتوصيات بغية تحويل المفهوم العام للتنمية الشبابية الى عمل فعلي، مما يضمن للشبان والشابات تحقيق إمكاناتهم الكاملة. في حين أنها تسهم في التنمية الشاملة للمجتمع بأسره.

وبناء على ما تقدم، فإن الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤ معني بما يلي:

- تحديد الثغرات في السياسة الحالية واقتراح التدخلات في مجال السياسات الاستراتيجية الرامية إلى ملئها، وبالتالي الدفع بمزيد من التنمية الشبابية؛
- تحديد أهداف التدخلات الجديدة؛
- تلبية الاحتياجات المستمرة للشباب بالتركيز على المجالات التي يلزم فيها إجراء تكميلي؛
- ضمان تعميم التنمية الشبابية في البرامج التي تديرها مختلف القطاعات الرئيسية؛
- وضع مسؤولية تنفيذ السياسات في إطار المسؤولية المؤسسية والعملية؛
- مسح العملية المعنية بالتقدم المحرز في تنفيذ السياسة؛
- تحديد آلية الرصد والتقييم لغرض المساءلة والتحسين المستمر للتدخلات.

(ج) الإطار النظري: يتناول هذا الإطار ثلاثة أجزاء: الأول تعريف الشباب، والثاني المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب، والثالث مقارنة الأمم المتحدة المتمحورة حول برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. ويجدر بالملاحظة أن المقاربات المنهجية المعاصرة المستعرضة في هذه الفقرة هي أربعة إضافة إلى مقارنة الأمم المتحدة.

(١) تعريف الشباب

تعرف الأمم المتحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة^{٧٦}. وكانت أسباب اعتماد هذا التعريف العملي إحصائية. فمعظم البيانات المتوفرة في البلدان تنطوي على توزيع السكان بحسب الفئات العمرية الخمسية. ولا ينطوي هذا التعريف على أي تحيز ضد التعاريف الأخرى التي قد تعتمدها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمبنية على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ومؤسسية وثقافية. ومن أجل تسهيل المقارنة بين البلدان وضمن البلد الواحد عبر الزمن، من الأفضل اعتماد تعريف موحد.

وقد تطرقنا إلى تعريف الشباب في الفصل الأول من هذا الدليل. وبالإمكان الاطلاع على الفقرة ٦- التي تظهر نتائج الاستقصاء الذي أجرته الإسكوا في عام ٢٠٠٨ حول تعريف البلدان

^{٧٦} United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently Asked Questions. <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/qanda.htm>



الأعضاء للشباب حسب برنامج العمل العالمي. وقد تفاوتت في هذا الاستقصاء تلك التعاريف، إذ عرفت سبعة من هذه البلدان الشباب باعتبارها الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ سنة، بينما أعطت البلدان الأخرى تعاريف تتراوح بين ١٠ و٣٥ سنة.

ويُستدلّ من هذه التعاريف أنّ الشباب هم فئة اجتماعية - ديمغرافية. كما يجب التمييز ضمن فئة الشباب، بين "صغار البالغين" (adolescents)، وتتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ سنة، و"الشباب" (young adults) الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ سنة، لأن هاتين المجموعتين لهما احتياجات وتحديات مختلفة وخاصة لكل منها. وجدير بالملاحظة أن مجموعة "صغار البالغين" (adolescents) تنقسم إلى فترتين: فترة "المراهقة المبكرة" (early adolescence) وتمتدّ من عمر ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة، والأخرى فترة "المراهقة المتأخرة" (late adolescence) وتمتدّ من عمر ١٥ إلى ١٩ سنة.

ولمرحلة الشباب أهمية قصوى في دورة حياة الإنسان، فهي تتميز عن المراحل الأخرى مثل الطفولة، والبلوغ، والشيخوخة، بكونها مرحلة انتقالية. يتحول فيها الشباب من فئة مستهلكة للموارد إلى فئة منتجة ويصبحون هم مورداً حيوياً للبلاد على الصعيد الاقتصادي. أما من ناحية تكوين الأسرة، فأغلب الشباب في الدول الأعضاء هم في مرحلة الزواج والإنجاب وتأسيس أسرهم المستقلة، كما أن شخصيتهم ومعرفتهم تتكون في هذه المرحلة^{٦٨}.

(٢) المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب

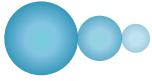
توجد عدة منهجيات تتعلق بالشباب، ولكن في هذا الدليل سوف نتطرق إلى أربع مقاربات منهجية أساسية (رسم ٢، مقتبس من تقرير السكان الرابع للاسكوا)^{٦٩} وهي على النحو التالي:

أ- المقاربة الأولى: الشباب كمرحلة في دورة حياة الإنسان

تعتبر هذه المقاربة أن معارف وسلوكية ومواقف الإنسان تختلف مع دورة حياته، بدءاً بالطفولة، ومروراً بالمراهقة والبلوغ، وصولاً إلى الشيخوخة. وتتكون مرحلة الشباب عند أواخر مرحلة المراهقة وأوائل سنوات البلوغ. ويظهر استعراض كل مرحلة أهم خصائصها. فمرحلة الطفولة تتميز بالنمو الجسدي والذهني، ومن ثم تتم مرحلة المراهقة في البلوغ الجسدي والتغيرات الفيزيولوجية ومحاولة التأقلم معها، مما يخلق حالة نفسية تتميز بالنزعة نحو الاستقلالية والرفض. ويلي هاتين المرحلتين مرحلة البلوغ التي تتضمن في أولى سنواتها تكوين شخصية الفرد وبناء الأسرة المستقلة، وبعدها تأتي مرحلة الشيخوخة أو كبر السن التي تشهد تراجعاً للقدرات الجسدية وأحياناً الذهنية. وفي هذه المرحلة الأخيرة يتوقف الفرد عن الإنتاج ويعود إلى مرحلة الاستهلاك للموارد.

(٦٨) الأمم المتحدة (الإسكوا). ١٠-٣٩.

(٦٩) الأمم المتحدة (الإسكوا). ١٠-٤٠.



ب- المقاربة الثانية: الشباب ضمن فلسفة التنمية

في الإطار التقليدي للتنمية لا يُستهدف الشباب كقوة بحدّ ذاتها وبشكل مباشر كمشاركين في العملية وكمستفيدين من عوائدها. إنّما يتمّ التعامل معهم عبر إدراجهم ضمن خطط التنمية الشاملة أو القطاعية (التعليم، والصحة، والعمل وما إليها). ولكن بتطور مفهوم التنمية الذي أقر أن الإنسان هو محور التنمية البشرية ووسيلتها وغايتها، بدء التركيز على أهمية تحسين نوعية الحياة الإنسانية. حينها برزت أهمية الاستثمار في الشباب لما فيها من نتائج إيجابية لعملية التنمية، تساهم في كسر حلقة الفقر المتوارث عبر الأجيال. كما تشدد هذه المقاربة على أهمية التعليم والصحة في حياة الشباب وعلى تمكينهم في هذين المجالين، وإتاحة فرص العمل لهم والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، خاصة في عملية صنع القرار.

ج- المقاربة الثالثة: الشباب في سياق التحول الديمغرافي

تعتمد هذه المقاربة على أسس وفرضيات التحليل الديمغرافي. إذ ترى أن التحول الديمغرافي يطرح تحديات ينبغي التصدي لها إضافة إلى فرص يجب الاستفادة منها. فالتحول في المعدلات من خصوبة ووفيات مرتفعة إلى معدلات منخفضة يرافقه تحول في الهيكل العمري للسكان، ويتخلله بروز فئة الشباب حيث ترتفع نسبتها في مجموع عدد السكان. ويؤدي تحول الهيكل العمري للسكان إلى انفتاح النافذة الديمغرافية (youth bulge) بشكل تتدنى فيه نسبة الأطفال (١٤-٠ سنة)، وترتفع نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)، والاستقرار أو حتى ارتفاع متواضع بنسبة كبار السن (٦٥ - وأكثر). أما الفرصة الديمغرافية فهي تلك التي تظهر عندما تنمو فئة السكان في سن العمل بمعدلات تتجاوز نمو الفئات السكانية المعالة أو اللامنتجة (مثل الأطفال وكبار السن). وتتيح هذه الفرصة، حيث نسبة الانتاج تكون مرتفعة إذا ما استثمر في الشباب، الادخار الشخصي والعام. ولكي يستفاد من هذه الفرصة، ينبغي على الحكومات وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعمل على تحويل الادخار إلى استثمار تنموي.

د- المقاربة الرابعة: مقارنة تاريخية تربط بين حجم السكان وحجم الموارد

أما هذه المقاربة فهي تبني على أن النمو السريع للسكان يؤدي في نهاية المطاف إلى التقصير في الموارد المتاحة وبذلك إلى عجز الحكومات عن تلبية احتياجات الشباب. وتعتمد بذلك على التجارب التاريخية لبعض الدول الأوروبية والآسيوية. وقد يدفع هذا الوضع بالشباب إلى افتعال المشاكل وارتكاب العنف للمطالبة بحقوقهم. ويشير الخبراء إلى أن ارتفاع مجموع الشباب إلى نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة من مجموع السكان، في وضع يطغي عليه الحرمان وعدم الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، قد يسبب في أن يشكل هؤلاء الشباب مصدر انعدام للاستقرار وشيوع للفوضى والعنف، وحتى الإرهاب. ويرى الباحثون أن البلاد التي لديها نسبة ٤٠ في المائة أو أكثر من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة من مجموع البالغين (بعمر ١٥ سنة وما فوق)، كانت في عقد التسعينات معرّضة لاندلاع التصادمات فيها أكثر بمرتين من الدول التي انخفضت فيها هذه النسبة عن ٤٠ في المائة. وأكثر البلدان التي تتميز بهذه النسب هي من الدول النامية أو التي في طور النمو، والتي معدل بطالة الشباب فيها يصل إلى ثلاثة أو خمسة أضعاف معدل البطالة عند البالغين بشكل عام.



الرسم البياني ١- المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب (مقتبس من تقرير السكان الرابع للإسكوا)



(ج) مقارنة الأمم المتحدة - برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
منذ عام ١٩٦٥ ما زالت الأمم المتحدة تعطي قضايا الشباب أولوية خاصة. ففي تلك السنة أقرت الجمعية العامة إعلان الشباب. وبعد عقد، أي في سنة ١٩٧٥، ركزت المنظمة على ثلاثة مواضيع أساسية تتعلق بالشباب وهي:



(١) المشاركة؛

(٢) التنمية؛

(٣) السلام.

وأعلنت الجمعية العامة عام ١٩٨٥ "السنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلام"، وشدد المجتمع الدولي في تلك السنة على أهمية التوزيع العادل والمشاركة ونوعية الحياة بالنسبة إلى فئة الشباب. كما قامت الجمعية العامة في قرارها ١٤/٤٠ بتأييد "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب". ومنذ أول التسعينات، برز اهتمام الأمم المتحدة المتزايد بقضايا الشباب من خلال إدراجها لقضاياهم في أجندة مؤتمراتها العالمية - نذكر منها سبع مؤتمرات عالمية رئيسية:

(١) المؤتمر العالمي حول التربية للجميع: تأمين حاجات التعليم الأساسية - جومتين، تايلند، ١٩٩٠؛

(٢) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة، مصر، ١٩٩٤؛

(٣) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - كوبنهاغن، ١٩٩٥؛

(٤) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بيجين، الصين، ١٩٩٥؛

(٥) الأهداف الإنمائية للألفية (خاصة الأهداف ٢ و ٣ و ٦) - نيويورك، ٢٠٠٠؛

(٦) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة - جوهانسبرغ، ٢٠٠٢؛

(٧) برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها - نيويورك، ١٩٩٥.

وتوّجت الأمم المتحدة التزامها بقضايا الشباب حين خصّتهم بإنشاء "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" في عام ١٩٩٥. وهو برنامج مستمد من الصكوك الدولية العامة والخاصة السابقة والمذكورة أعلاه. ويعتبر هذا البرنامج مبادرة غير مسبوقه قام بها المجتمع الدولي للاعتراف بقيمة الشباب ودورهم في التنمية. وقد وفر إطارا للسياسة العامة ومبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين حالة الشباب. كما تضمن البرنامج في البدء عشر أولويات، أضيف إليها لاحقاً خمس أخرى في عام ٢٠٠٣ عند رصد برنامج العمل وتقييمه. ومن ثم اقترح تقرير الشباب في العالم سنة ٢٠٠٧، تصنيف الخمس عشر أولوية ضمن ثلاث مجموعات (الجدول ٣):^{٧٠}

(١) المجموعة الأولى تتناول الشباب في الاقتصاد العالمي؛

(٢) المجموعة الثانية تتناول الشباب في المجتمع المدني؛

(٣) والمجموعة الثالثة تتناول الشباب ورفاهه (سابقاً "الشباب المعرض للخطر" والتي استبدلت بالتسمية الحالية).

(٧٠) الأمم المتحدة (الإسكوا). ١٠-٤٢.



وقد أحاطت الجمعية العامة في قرارها ٣/٦٠ أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠، علماً بهذه المجموعات الثلاث، وطلبت استخدامها في التحاليل المقبلة لبرنامج التنفيذ، وبذلك يركز برنامج العمل العالمي للشباب على الأولويات الخمس عشر ضمن المجموعات الثلاث الظاهرة في الجدول ٣ أدناه.

مجموعة "الشباب في المجتمع المدني"	مجموعة "الشباب ورفاههم"	مجموعة "الشباب في الاقتصاد العالمي"
الأولويات ضمن المجموعة: - البيئة - أنشطة شغل وقت الفراغ - مشاركة الشباب الكاملة والفعالة. - في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات - القضايا المشتركة بين الأجيال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الأولويات ضمن المجموعة: - الصحة - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - تعاطي المخدرات - جنوح الأحداث - الفتيات والشابات - النزاعات المسلحة	الأولويات ضمن المجموعة: - العولة - الجوع والفقر - التعليم - العمالة

أما في ما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب وسبل تطبيقه تبعاً للسياق الوطني، فقد جاء ما يلي (الإطار ١٣):^{٣١}

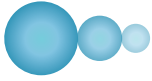
الإطار ١٣- برنامج العمل العالمي للشباب حول سبل التنفيذ

"سيطلب التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي للشباب إظهاراً واضحاً للالتزام من جانب المؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماده وتنفيذه، كما سيتطلب الاشتراك الفعال من جانب تلك المنظمات، ولا سيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع. ودون هذا الالتزام من جانب الهيئات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، لن يكون برنامج العمل سوى بيان عالمي للمقاصد ومعياري عام للعمل.

ولذلك، فإن تنفيذ برنامج العمل يستلزم نظاماً شاملاً من الآليات التمكينية. وينبغي لهذه الآليات أن تستخدم، بصفة مستمرة، الموارد البشرية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية - الثقافية اللازمة لضمان تنفيذ برنامج العمل بكفاءة وفعالية.

تقع المسؤولية عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب في نهاية الأمر على عاتق الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، وبالتعاون، حسب الاقتضاء، مع القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص. وإن تحويل مقترحات العمل الواردة في برنامج العمل إلى خطط وأهداف وقوانين محددة ستتناثر بالأولويات الوطنية والموارد وبالخبرة التاريخية. ويمكن للمنظمات الإقليمية والدولية أن تساعد الحكومات في هذه العملية، إذا ما طلبت الحكومات ذلك".

(٧١) الأمم المتحدة، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، A/RES/50/81.
http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm



٢- توفير الدعم للسياسة على أعلى المستويات السياسية: إنشاء مجلس وطني للشباب أو تحديد "الوزارة الرائدة" لقضايا الشباب

في عام ١٩٩٨ أكد كل من خطة عمل الشباب، المقررة في براغا، (المنتدى العالمي الثالث للشباب، ١٩٩٨) وإعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب (المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، ١٩٩٨) الصادران عن هذين الاجتماعين، على المتطلبات الرئيسية لضمان نجاح وتكامل عملية صياغة السياسات الوطنية، وذلك كما يلي:

- (أ) التزام على أعلى المستويات السياسية؛
 - (ب) توفير مستوى كاف من الموارد؛
 - (ج) مشاركة الشبان والشابات في جميع مراحل عملية الصياغة؛
 - (د) إقامة شراكة قوية بين أصحاب الشأن الرئيسيين؛
 - (هـ) تعميم سياسات الشباب واقتراح خطط العمل بالسياسة الوطنية للشباب.
- وحيث تطرح بعض الأسئلة تكون الأجوبة دلالات تساعد على فهم مستوى الالتزام السياسي حيال الشباب وقضاياهم ووضع سياسة وطنية شبابية. ومن هذه الاسئلة ما يلي:
- (أ) هل هناك التزام مالي لمعالجة قضايا الشباب؟
 - (ب) كم من الأولويات المتعلقة بالشباب على جدول الأعمال الوطني؟
 - (ج) هل أدلى مسؤولون رفيعو المستوى بمواضيع او مبادرات تتعلق بالشباب؟
 - (د) هل تداول المسؤولون بيانات عامة او تناولوا قوانين تتعلق بالشباب؟

أسئلة كهذه تساعد على قراءة الجو السياسي العام ومواقفه من الشباب وقضاياهم ومدى الدعم السياسي لهم. وتشير التجارب من مختلف الدول العربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، أن الدعم السياسي على أعلى المستويات ضروري من أجل تحقيق عملية وضع السياسة.

في الفصل الأول كنا قد عالجنا موضوع التعاون والمشاركة على أعلى المستويات، والأمثلة المتوفرة من الفصل الأول تؤكد أن الدعم السياسي على أعلى المستويات ضروري لضمان المشاركة والتعاون واكتمال العملية في وضع السياسة وتنفيذها.

في تقرير عن السياسة الشبابية في بوليفيا^{٧٢}، قالت مستشارة السياسات في منظمة فيوتشرز غروب (the Futures Group) في سياق الدعم على أعلى المستويات أنه "وعلى الرغم من

Rosen, J (2000). Formulating and Implementing National Youth Policy: Lessons from Bolivia and the Dominican Republic – Key to Success. Focus on Young Adults. Online publication. <http://www.fhi360.org/NR/rdonlyres/ermaun2ifcr356t7xviikxrbjsg25g7ejy6vps5rixbfh4rz527ik4ry3hznklml64szgxbgavfvp/Youth%2bPolicy%2bbolivia%2band%2bDR.pdf>



الطابع غير الرسمي للجنة الفنية الوطنية، لن يقول وزير لموظفيه "لا أريدك أن تذهب إلى اجتماع دعت إليه السيدة الأولى".

وفي إطار قيادة العملية قال خوسيه ماريا بنتوخا^{٧٣}، من مكتب شؤون الأسرة والأجيال البوليفي "ما نحن بحاجة إليه لقيادة هذه العملية هو جهة ذات رؤية واسعة. والمهم هو عدم احتكار قضايا الشباب بقطاع واحد، على سبيل المثال الصحة أو الرياضة".

يتوجب على الحكومة إنشاء مؤسسة حكومية تعنى بشؤون الشباب، عند الحصول على الدعم من أعلى مستوى للسياسة الوطنية، يستحسن أن تكون هذه المؤسسة على شكل مجلس أعلى للشباب، تبعاً للخصوصية الوطنية، لأنه من غير الممكن تطبيق صيغة موحدة في جميع البلدان. وعلى هذا المجلس أن يتمتع بمسؤوليات تخوله التنسيق على كل المستويات بين الوزارات القطاعية ومختلف الإدارات، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص.

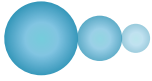
وفي هذا السياق، نستعرض ثلاثة أمثلة من الأردن وعمان والسودان. ففي الأردن أنشأت المملكة الأردنية المجلس الأعلى للشباب عام ٢٠٠١، بإيعاز من الملك عبد الله الثاني، بعد إلغاء وزارة الشباب والرياضة. وأنيط بهذا المجلس مسؤولية تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالشباب، بما فيها تنفيذ المبادرات والبرامج. كما إن الإطار المؤسسي للمجلس يسهل التنسيق والتنظيم وقيادة الجهود الوطنية المتعلقة بالشباب.

في عُمان^{٧٤} أصدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٧، لإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها. وهذه اللجنة تابعة لرئيس مجلس الدولة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومقرها محافظة مسقط، ويجوز إنشاء فروع لها خارج المحافظة. تتضمن اللجنة ثمانية وعشرين عضواً من مختلف القطاعات وُحدد عمر أعضائها ما بين ٢٥ و٤٠ سنة. وتشكل اللجنة بقرار من وزير ديوان البلاط السلطاني إلى أن تتولى اختيار الأعضاء وتسمية الرئيس ونائبه وتحديد مكافآتهم. تكون فترة عضوية اللجنة سنتين قابلة للتجديد وُحددت مهامها بما يلي:

- (أ) تنظيم ندوات توعية وحوارية دورية لمناقشة قضايا الشباب واهتماماتهم، وتنظيم محاضرات لطلبة المدارس والكليات والجامعات؛
- (ب) تنظيم لقاء سنوي على مستوى شباب السلطنة والعمل على استضافة ملتقى لشباب العالم بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدول؛
- (ج) تنظيم حملات توعية في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة لحث الشباب على الالتزام بالقيم النبيلة وأخلاقيات العمل وحدود الحرية المسؤولة والمشاركة في مجالات التطوع وخدمة المجتمع، والمحافظة على منجزات الدولة ومكتسباتها؛
- (د) وضع خطة وطنية وأنشطة تعنى بهذه المهام وغيرها تكلف بها من قبل رئيس مجلس الدولة.

.Ibid (٧٣)

(٧٤) جريدة عُمان الرسمية العدد (٩٤٩). مرسوم سلطاني ٢٠١١/١١٧ بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها. (عُمان، ٢٠١١).



وفي السودان^{٧٥}، أقر مرسوم من وزارة الشباب والرياضة رقم ٨ لسنة ٢٠١١، استناداً إلى المرسوم الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠، لتكوين لجنة فنية تقوم بمراجعة الاستراتيجية الوطنية للشباب. تتضمن اللجنة أربعة وثلاثون عضواً من مختلف القطاعات ومن الشركاء الرئيسيين. وقد سمى المرسوم أسماء أعضاء اللجنة على أن توجز عملها في خلال شهرين.

هنا يجدر بالذكر أن الوزارات في البلدان العربية، كما هو الحال في بلدان العالم الأخرى، تتمتع بمستويات مختلفة من النفوذ. وبشكل عام، الوزارة الأقل نفوذاً لن تكون لها القدرة على التنسيق ومساءلة الوزارات الأخرى. لذا، تكلف بعض الحكومات الأمانة العامة للتنسيق إلى رئاسة الوزراء أو أحد ممثليها، وتعمل على ضمان مشاركة الوزارات الرئيسية في المجلس، مثل وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط والخدمات، لتمكينهم من القيام بأدوار فعالة. وهكذا يكون تأثير المؤسسات المنسق أكبر في تنظيم الأنشطة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالشباب، لا سيما في المناطق الحضرية، ويكون معظمها في مجال الرياضة. ومثل هذه المجالس أقيمت في البحرين ومصر والأردن وهي مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات الوطنية للشباب والإشراف على عملية التنفيذ^{٧٦}.

٣- تحديد وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين: المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية والشبابية، والشباب من الجنسين

في هذه الفقرة سوف نستعرض أربعة نقاط: (١) تعريف أصحاب الشأن/المصلحة، (٢) مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة، (٣) مسح أصحاب الشأن/المصلحة، و(٤) تحليل أصحاب الشأن/المصلحة.

(أ) تعريف أصحاب الشأن/المصلحة

تنسق المؤسسات الحكومية عملية السياسات الوطنية للشباب، لكن تصميم وتنفيذ وتقييم تلك السياسات لا يتم فعلياً إلا بالاعتماد على مشاركة أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين الآخرين. يعرف أصحاب الشأن/المصلحة بأنهم جميع الأطراف التي يجب اعتبارها في نطاق تحقيق أهداف مشروع ما، أو إن مشاركتها ودعمها يعد حيوياً لنجاحه. بناءً على هذا التعريف وفي سياق السياسة الوطنية للشباب، يعتبر أصحاب الشأن/المصلحة هم الشباب ومجموعاتهم والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، والقطاع الخاص، وأحياناً منظمات الأمم المتحدة.

ويؤكد برنامج العمل العالمي على التعاون والدعم المؤسسي والشراكة على الإسهام في استثمار أكثر تماسكا وفعالية في الشباب كأصحاب الشأن/المصلحة. كما يجب أن تهدف هذه الشراكة،

(٧٥) وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١١). الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٧-٢٠٣١. (الخرطوم، السودان، ٢٠١١). صورة عن المرسوم الوزاري مرفقة كملحق بوثيقة الاستراتيجية.

(٧٦) الأمم المتحدة (الإسكوا) ١٠-٤٤.



وبدرجة أولى، إلى النهوض بالشباب أنفسهم كموارد قيمة وشركاء فعليين. ويؤكد على هذه الشراكة برنامج العمل العالمي للشباب (الإطار ١٤)^{٧٧}.

الإطار ١٤- برنامج العمل العالمي (WPAY) ومشاركة الشباب

يعترف برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/RES/50/81) "أن المشاركة الناشطة للشباب أنفسهم أساسية للتنفيذ الناجح، وبناء على ذلك، يؤكد على المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في المجتمع وصنع القرار كإحدى الأولويات العشر للعمل. ويطلب من صناع القرار أن يأخذوا في عين الاعتبار مساهمة الشباب في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والخطط التي تؤثر على مصالحهم الوطنية".

يتضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/58/133 (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤) عددا من المراجع بشأن السياسات والبرامج المتصلة في مشاركة الشباب في صنع السياسة

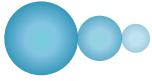
على مستوى وضع السياسات، يجب أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة في العملية ذات مغزى وطني في صنع القرار والتنفيذ والرصد، وهي الطريقة الفضلى لتعظيم الفوائد ومنع الآثار السلبية الناجمة عن السياسة. والعمل بنهج "تعدد أصحاب المصلحة عبر القطاعي" يضمن الاستماع إلى اهتمامات وآراء مختلفة، لا سيما لأولئك الأكثر تأثراً بقرارات السياسة العامة. كما يساعد العمل بهذا النهج على خلق توازن بين النمو الاقتصادي والقضايا البيئية والاجتماعية ومصالح مختلف المجموعات، لا سيما الشباب منها.

ولمشاركة أصحاب الشأن/المصلحة منافع وطنية عدة، منها مساعدة الحكومة على الامتثال، وضمان الشفافية والمساءلة الاجتماعية في عملية صنع القرارات العامة. والمساءلة الاجتماعية، وفقاً للبنك الدولي في عام ٢٠١٠، هي "نهج نحو بناء المساءلة التي تعتمد على إشراك المجتمع المدني، يدخل فيها الشباب ومنظمات المجتمع المدني التي تشارك مباشرة أو غير مباشرة في جدية عملية المساءلة"^{٧٨}. ذلك النهج يعزز من تقديم الخدمات والمشاريع ومن إشراك أصحاب المصلحة، كما يحقق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

عادةً ما يتمتع أصحاب المصلحة الحكومة بنظرة ثابتة للمبادرات وأفضل السبل لإمكانية التنفيذ الواقعية. ومن أجل الحصول على أفضل النتائج، ينبغي اتباع نهج مشاركة "تعدد أصحاب المصلحة عبر القطاعي" للحفاظ على توازن المصالح كافة، ضمن سياق صياغة السياسات والبرامج الوطنية.

(٧٧) الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة A/RES/50/81 (١٩٩٦). برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

UNEP, (2010). BEYOND THE TALK: ENGAGING STAKEHOLDERS IN BIOENERGY DEVELOPMENT. Issue Paper (٧٨) No 4. Online publication www.unep.fr/energy/bioenergy/issues/pdf/Issue%20Paper%204_Stakeholder%20Engagement_Illustrated%20codf



(ب) مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن / المصلحة

تستند عملية تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة إلى مبادئ ومعايير وضعتها "الرابطة الدولية لتقييم الأثر" (International Association for Impact Assessment (IAIA)). وقد أبرمت هذه المبادئ بناءً على مجموعة من أفضل الممارسات الدولية (الإطار ١٥)». وينصح بأن تعد عملية تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم على مستوى السياسة العامة أو تطوير المشاريع الوطنية من قبل خبراء مستقلين، لتجنب التحيز وتضارب المصالح.

الإطار ١٥- مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن / المصلحة

لضمان شراكة فاعلة ومتوازنة ينبغي أن تتحلى عملية تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة بالمبادئ السبع التالية:

- ١- **التكامل:** ينبغي على هذه العملية أن تكون قادرة على دمج المساهمات المقدمة من مختلف المجموعات من مؤسسات حكومية إلى منظمات دولية وغير حكومية والمجتمع المحلي. هذا المبدأ يضمن التمثيل الشامل والعاقل؛
- ٢- **التكيف:** ينبغي أن تكون العملية مرنة، باستطاعتها التعامل مع مختلف أصحاب الشأن/المصلحة بأساليب ومنهجيات متعددة وملائمة؛
- ٣- **الشفافية:** على العملية أن تكون واضحة وسهلة المتطلبات. ينبغي أن تؤمن حصول الجميع على المعلومات، وأن تسلم بوجود قيود وصعوبات وتعدد أسباب اتخاذ قرارات معينة وأن تتابع بشكل مسؤول؛
- ٤- **المصداقية:** إن عملية إشراك أصحاب المصلحة هي السبيل الوحيد لهم في التأثير على مسار عملية صنع القرار. يجب تناول العملية من قبل أشخاص ذوي مهنية وخبرة تقنية عالية بالعملية لضمان الثقة في العملية ومن يسيرها؛
- ٥- **الصرامة:** ينبغي تطبيق "أفضل الممارسات" للعملية، باستخدام منهجيات وتقنيات مناسبة لحجم المشروع أو المرحلة التي يتم فيها إشراك أصحاب المصلحة. على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بالتشاور معهم أو في عملية التوثيق؛
- ٦- **العملية:** ينبغي أن تسفر العملية عن معلومات ومخرجات تساعد في حل المشاكل وحظى بقبول وقدرة أصحاب الشأن/المصلحة على تنفيذها؛
- ٧- **الإفادة:** ينبغي أن تساعد العملية على صنع القرار، مع مراعاة هموم جميع أصحاب الشأن/المصلحة.



إضافة إلى ذلك، على العملية أن:

- (١) تضمن إشراك أصحاب الشأن/المصلحة في مرحلة مبكرة من وضع السياسة؛
 - (٢) أن يكون لها مغزى وتفاعل نشاطهم؛
 - (٣) أن تعمل على التحفيز وإجراء المسح الاستقصائي لأصحاب الشأن/المصلحة، لمعرفة وفهم القيمة المضافة لكل مجموعة، وأن تحدد أدوارهم ومسؤولياتهم، علاوة على فهم جدول الأعمال، وتحديد كيفية التعامل معهم كشركاء.
- ويجب النظر بعناية إلى أصحاب الشأن/المصلحة الذين ينبغي إشراكهم في وضع السياسة الوطنية. وتعتمد عملية الإشراف على العوامل التالية:
- (١) طبيعة العملية التنموية (وضع سياسة أو مشروع معين)؛
 - (٢) السياق الوطني والمحلي ومن هم أصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين.
- وبناءً على ذلك، يتوجب تحديد ما يلي:
- (١) اهتمام أصحاب الشأن/المصلحة أو تأثيرهم الشخصي والتنظيمي؛
 - (٢) احتمال المخاطر من وجهة نظر أصحاب الشأن/المصلحة ومدى تأثيرها السلبي على السياسة أو المشروع؛
 - (٣) القيادات الرئيسية الواجب إبلاغها، من قادة حكوميين ومحليين، إلى السلطات التنظيمية والمؤسسات العامة والخاصة، والقيادات الشبابية وغيرهم؛
 - (٤) الفئات أو المجموعات المهمشة والمهملة من أصحاب الشأن/المصلحة.

(ج) مسح أصحاب الشأن/المصلحة^{٨٠}

أما المسح الاستقصائي لأصحاب الشأن/المصلحة فقد يعتمد على عدة مستويات تبعاً لطبيعة العملية المعمول بها. وفي السياق المدرج لهذا الدليل سوف نسلط الضوء على نوعين من المسح: الأول على مستوى السياسة والثاني على مستوى المشاريع. وفي كلا المستويين يهدف المسح إلى تحديد أصحاب الشأن/المصلحة واهتمامهم. وتستخدم مجموعة من المنهجيات لإجراء هذا المسح. بشكل عام، يرتبط اختيار المنهجية بأهداف المشاركة^{٨١}.

- (١) مسح أصحاب الشأن/المصلحة لوضع السياسات وهو يتوقف على نوعية بيانات أصحاب المصلحة على مستوى الحكومة. فمعظم الحكومات لديها قواعد بيانات تتعلق بهم، خاصة أولئك الذين شاركوا في الماضي في مفاوضات لوضع سياسات قطاعية.

.UNEP 45-47 (٨٠)

.UNEP 45-47 (٨١)



(٢) مسح أصحاب الشأن/المصلحة على مستوى المشاريع في نطاق المشاريع المحلية، ولا سيما في بلدان في طور النمو، يتوجب عليه إدراج أصحاب المصلحة المحليين. ولا يكفي إشراك زعيم كبير أو قائد سياسي محلي لأنه قد تتضارب مصالحه مع بعض المجموعات ذات الصلة. لذلك يجب إشراك الشباب من الجنسين والعمال وأصحاب الأعمال والمزارعين وذوي المهارات والمهنيين المحليين وغيرهم. وفي حال تعذر تنظيم هذه المجموعات رسمياً، قد يحتاج مسيرو العملية إلى مساعدة في تحديد ممثلين عنهم للمشاركة في منتديات صنع القرار.

(د) تحليل أصحاب الشأن/المصلحة

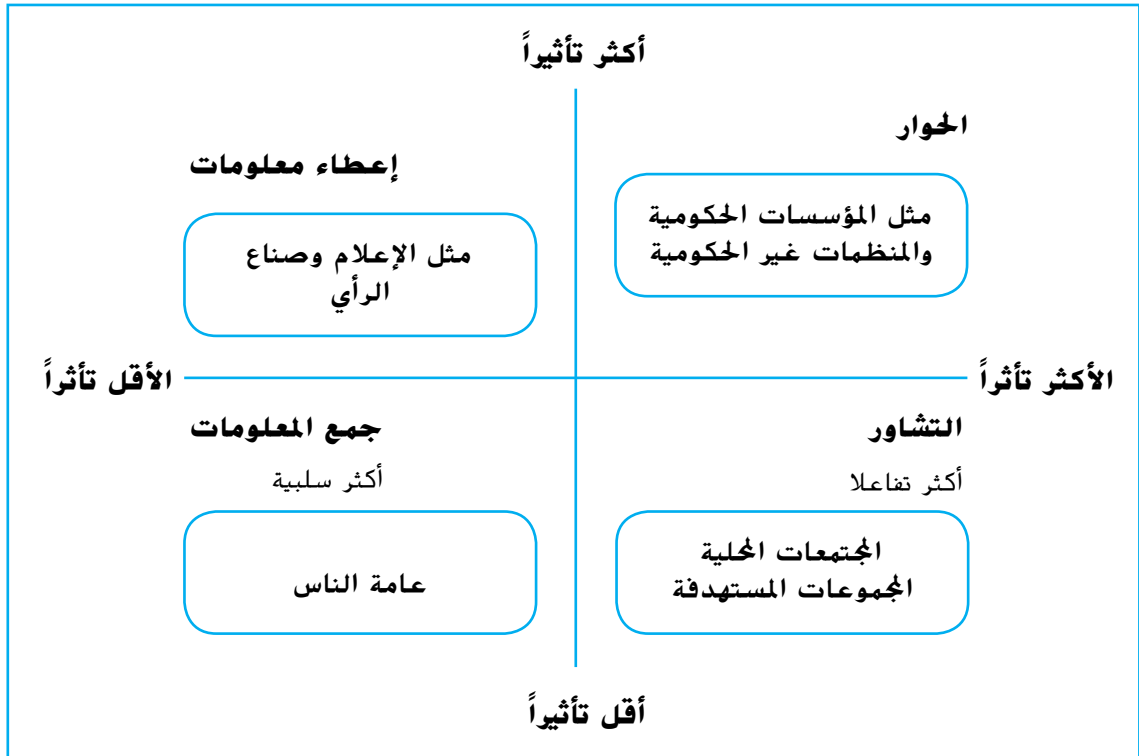
بعد عملية المسح هذه وتوفر المعلومات على مختلف أصحاب الشأن/المصلحة، يجب الانتقال إلى عملية التحليل^{٨٢} لتحديد من هم أصحاب الشأن/المصلحة الأساسيين والثانويين الذين لديهم مصلحة خاصة في القضايا التي تهم المشاريع أو السياسات المعمول بها. ويهدف تحليل أصحاب الشأن/المصلحة لوضع رؤية استراتيجية لطبيعتهم البشرية والمؤسسية، وتبيين العلاقات فيما بينهم والقضايا التي يهتمون بها والمصالح التي تربطهم. والرسم التالي يجسد شبكة التحليل لأصحاب الشأن/المصلحة (الرسم البياني ٢) وهو مقتبس عن -تحليل أصحاب الشأن/المصلحة (WWF)^{٨٣}.

٨٢) WWF US / ARTEMIS Services, (2005). Cross-Cutting Tool Stakeholder Analysis. Resources for Implementing the WWF Standards. Online publication. <https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60976>

٨٣) Ibid.



الرسم البياني ٢- شبكة تحليل أصحاب الشأن / المصلحة



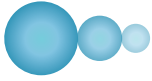
ملاحظة: إنّ خطوط الشبكة هي للتوجيه فقط

هذه الخطوة في تحليل أصحاب المصلحة تركز على الشراكات وعلى تحديد الأطراف الذين يحتاجون أو يرغبون في المشاركة، ومتى وكيف يمكن تحقيق هذه الشراكة. كذلك يوفر الأساس لتطوير أوجه التعاون. فإنّ فهم آراء أصحاب المصلحة يساعد على اتخاذ القرار بشأن مواصلة التعاون مع هذه الأطراف أو الجنوح عنه.

٤- النهج التشاركي لصياغة السياسات: الشباب والمنظمات الشبابية كأصحاب المصلحة وشركاء

في هذه الفقرة، سوف نستعرض تعريف هذا النهج وأدواته ومنافعه وتحدياته والدروس المستفادة منه. وسوف نعرض أمثلة من الإقليم وآسيا وأفريقيا ذات دلالة.

يشدد برنامج العمل العالمي للشباب على أن تكون مشاركة الشباب محورية في وضع السياسات المتعلقة بقضاياهم وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وأن لا تستثنى أية فئة منهم لضمان فعالية معالجة شواغل السياسة، ويجب اعتبارهم شركاء في استنباط حلول لقضاياهم واهتماماتهم المشتركة، بدلاً من أن ينظر إليهم كمشكلة أو خطر وارد يستوجب حلّه. كما ينبغي الاعتراف



بالشباب كعناصر فاعلة ذات مهارات وقدرات تستثمر في إيجاد حلول لبناء للقضايا الاجتماعية التي تؤثر عليهم بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتوجب على صناع السياسات ليس فقط دعوة الشباب للتواجد في المناقشات المتعلقة بالسياسات، ولكن الاستماع إليهم وأخذ آرائهم بعين الاعتبار والعمل. وفي هذا الإطار يصبح النهج التشاركي عملية ضرورية وأساسية في تحقيق أولويات برنامج العمل العالمي ضمن السياق الوطني.

التعريف: إن النهج التشاركي المعتمد في صنع السياسات القائمة على المشاركة، هو نهج عام ذو هدف شامل، فضلاً عن "أداة" معينة. وبغض النظر عن المنهجية المتبعة، فهو يُعنى بتسهيل إدماج الأفراد أو الجماعات في تصميم السياسات من خلال وسائل التشاور أو المشاركة من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والمواطنة النشطة.^{٨٤}

هناك أسلوبان لاعتماد هذا النهج: الأول، مدفوع "من أعلى باتجاه القاعدة" أي أن الحكومة تبادر في الحث على المشاركة في صنع السياسات. والثاني، يكون مدفوعاً "من القاعدة إلى أعلى" أي أن تبادر المنظمات والمجموعات الشبابية خاصة في دعوة الحكومة إلى اتباع النهج التشاركي، ذلك سعياً للتأثير على سياسة محددة^{٨٥}. وفي حالات قليلة أتت المبادرات من هيئات خارجية، مثل الجهات المانحة المسؤولة، لاقتراح هذا النهج على الحكومات وحثها على تبنيه. في هذا الصدد، تجدر الإشارة أنّ لدى الحكومات والمنظمات الإنمائية الدولية القدرة على فتح الفضاء السياسي وتهيئة الظروف المناسبة، وإنشاء الهياكل الضرورية والعمليات للتمكين من وضع سياسات تشاركية. كما أن منظمات المجتمع المدني قد تلعب دوراً هاماً.

وينطوي مدى النهج التشاركي الفعلي لوضع السياسة على سلسلة من الخطوات وأدواتها - أنواع الأدوات الأكثر استخداماً في وضع السياسات التشاركية - توضح مستوى المشاركة الذي تحقق. وقد أبرمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)^{٨٦} في عام ٢٠٠٢ وثيقة تقترح فيها المستويات السبعة التالية:

(١) **المساهمة:** تطوعية أو قد تأخذ أشكالاً أخرى من المداخلات لتحديد مسبق للمشاريع والبرامج;

(٢) **تبادل المعلومات:** يعلم أصحاب الشأن/المصلحة بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم ومسؤولياتهم وخياراتهم;

أدوات تبادل المعلومات: وتتضمن الإعلان العام عن وثائق السياسة أو تقارير مرحلية عن السياسات القائمة عبر وسائل الإعلام التقليدية، مثل الإذاعة والتلفزيون والرسائل الإخبارية... إلخ، وإلكترونياً عن طريق مواقع على الإنترنت ورسائل البريد الإلكتروني، أو عن طريق الاتصالات التفاعلية مثل إقامة كشك معلومات في الأماكن العامة

Rietbergen-McCracken, J. Participatory Policy Making. Policy and Planning. Civicus / pg Exchange online publication. http://www.pgexchange.org/images/toolkits/PGX_F_ParticipatoryPolicy%20Making.pdf

.Ibid (٨٥)

.Ibid (٨٦)



كالمكتبات أو السوق أو إنشاء خط معلومات هاتفي. ويمكن أيضاً نشر المعلومات للمواطنين بواسطة منظمات المجتمع المدني كالتقانات والجمعيات وغيرها؛

(٢) **التشاور:** إعطاء أصحاب المصلحة الفرصة للتفاعل وتوفير ردود الفعل والإعراب عن اقتراحاتهم ومخاوفهم. وقد يقدم تحاليل وتقارير ولكن لا توجد أية ضمانات بأنها سوف تستخدم في اتخاذ القرارات؛

أدوات التشاور: وهذه تشمل مجموعة واسعة بدءاً بمنديات المناقشة مثل اجتماعات الطاولة المستديرة، والدراسات الاستقصائية (شخصياً أو إلكترونياً) إلى غيرها من آليات ردود الفعل كاستطلاعات الرأي العام أو التعليق على مشروع السياسة، أو جلسات علنية (townhall meetings) ومجموعات التركيز، وعقد مؤتمرات عبر الإنترنت. إضافة إلى أدوات للتشاور المستمر مثل لجان المواطنين واللجان الاستشارية من ممثلي المنظمات والمجموعات ذات الصلة؛

(٤) **التعاون وبناء التوافق في الآراء:** يفاوض أصحاب الشأن/المصلحة بشأن المواقف والمساعدة في تحديد الأولويات، وتدار هذه العملية من قبل أشخاص مستقلين؛

(٥) **صنع القرار:** يلعب أصحاب الشأن/المصلحة دوراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة والمشاريع وفي تصميمهم وتنفيذهم ورصدهم وتقييمهم؛

(٦) **الشراكة:** يعمل أصحاب الشأن/المصلحة معاً على قدم المساواة تجاه أهداف متبادلة؛

(٧) **التمكين:** هي نقل عملية التحكم في صنع القرار والموارد إلى أصحاب الشأن/المصلحة مجتمعين.

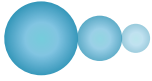
أدوات المشاركة النشطة: هذه الأدوات مرتبطة بالمستويات رقم أربعة إلى سبعة في سلسلة المشاركة المذكورة أعلاه. وتهدف إلى إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية التي تساعد على وضع جدول أعمال ورسم أطر الحوار واقتراح الخيارات للسياسة الوطنية، على الرغم من أن القرار النهائي يقع على عاتق الحكومة. ومن تلك الأدوات الأكثر شيوعاً واستخداماً هي:

- "امتلاك السياسة" من قبل الحكومات/المنظمات. وتنطوي هذه على عدد قليل من أصحاب المصلحة وهم لا يمتلكون الخبرة في مسألة السياسة العامة (كمؤتمرات توافق الرأي وهيئات المواطنين الخلفين-citizen juries)؛

- تشكيل المجموعات التي تشمل خبراء (مثل اللجان الثلاثية ومجموعات العمل المشتركة)؛

- تشجيع المشاركة الأوسع نطاقاً للمواطنين (مثل الرؤية التشاركية وسيناريو التنمية، ومنديات للمواطنين وعمليات الحوار. أما الأدوات الأخرى الأكثر استخداماً من قبل منظمات المجتمع المدني وأصحاب الشأن/المصلحة الآخرين فهي الحملات والشراكات والتحالفات، والبحوث المتعلقة بالسياسات التي تصب في عملية الحوار الواسعة.

يُمكن النهج التشاركي لصنع السياسة أن يقتصر على ممارسة واحدة فقط تتعلق بعملية وضع



سياسة وطنية معينة للشباب، أو أن يكون جزءاً من نهج تشاركي قائم على المشاركة المنتظمة من قبل المنظمات والحكومات المعنية. وفي كلا السياقين يمكن إنشاء هيكل مؤقتة أو دائمة مثل اللجان أو المجالس (مثل مجلس الشباب Youth Council) التي تشمل منظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب وأفراد المجتمع المحلي وغيرهم^{٨٧}.

الأسلوب الأول للنهج التشاركي: المدفوع "من أعلى في اتجاه القاعدة"، والذي تأخذ فيه الحكومة زمام المبادرة، يتضمن الخطوات التالية:

(أ) تحديد أصحاب المصلحة للمشاركة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي والقادة المحليين، بحسب خصوصية هذه المجموعات واهتمامها؛

(ب) إجراء تحليل أولي لأصحاب الشأن/المصلحة لفهم وتحديد مصالحهم ونفوذهم وقدراتهم؛

(ج) إنشاء فريق عمل يضم ممثلين لمجموعات أصحاب المصلحة الذين حددوا للمشاركة؛

(د) تنظيم سلسلة من المشاورات ومنتديات الحوار بغية التواصل مع شريحة واسعة من المشاركين المهتمين أو المتأثرين بهذه السياسة والحصول على آرائهم وملاحظاتهم. ويتم تنظيم هذه النشاطات بالاشتراك مع المنظمات أو بانتداب إحداها لتقوم بتنظيم الحوارات والمشاورات؛

(هـ) تصميم وتنفيذ خطة عمل تتيح لفريق العمل جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالسياسة، بما في ذلك ردود الفعل المباشرة من أنشطة المستوى ٣، واستعراض البيانات الثانوية، والمقابلات التي أجريت مع صانعي السياسة الرئيسيين، وغيرها؛

(و) ترتيب عدد الاجتماعات لإبلاغ التقارير إلى واضعي السياسات وصناع القرار داخل الحكومة والمنظمات عن نتائج نشاطات مستوى ٤، وتمكينهم من التفكير في الآثار المترتبة على هذه النتائج لتصميم السياسات؛

(ز) تيسير حلقة عمل رفيعة المستوى للتوصل إلى وضع خيارات للسياسة واتخاذ قرارات بشأن كيفية المضي قدماً بالعملية؛

(ح) وضع وتنفيذ استراتيجية الاتصال لإطلاع المواطنين والمجموعات المعنية على نتائج العملية التشاركية والتقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية للسياسة.

الأسلوب الثاني للنهج التشاركي: المدفوع "من القاعدة إلى أعلى"، وفي هذه الحالة تأخذ منظمات المجتمع المدني والشباب زمام المبادرة لمطالبة الحكومة الشراكة في عملية وضع السياسة وأخذ القرارات. حيث تستخدم هذه المنظمات أدوات دعم لوضع السياسات التشاركية مثل الحملات والشراكات والبحوث وغيرها.

(أ) الحملات: تركز فيها المنظمات غير الحكومية على التحفيز لزيادة الوعي العام حول



مسألة السياسة المتناولة، وتعبئة الشباب وأصحاب الشأن/المصلحة الآخرين، والضغط على الحكومات للعمل على القضايا الملحة وأخذ الآراء المتناولة في هذه الحملات على محمل الجد.

(ب) الشراكات: يتزايد تشكيل شراكات منظمات المجتمع المدني فيما بينها أو مع هيئات حكومية أو مؤسسات القطاع الخاص بهدف التأثير في صنع القرار على مختلف المستويات. على سبيل المثال، إنّ العديد من اتّحادات المنظمات والشبكات ناشطة في التحفيز لإصلاح السياسات الدولية، في حين تعمل منظمات غير حكومية أخرى عن كثب مع بعض الحكومات لمراجعة أو حتى صياغة مسودات السياسات والتشريعات الوطنية. وقد انتقد هذا الأخير أحياناً لأنه قد يمسّ باستقلالية المنظمات غير الحكومية المعنية، حتى أتاح لهم التأثير القوي والمباشر.

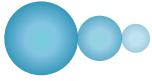
(ج) بحوث تشاركية: تستخدم بحوث السياسة من قبل المنظمات والمجموعات من أصحاب الشأن/المصلحة لتشجيع وتنوير المشاركين وعملية وضع السياسة. وفي الحالات الأكثر فعالية، أجريت الأبحاث بطريقة تشاركية من أجل إيصال أصوات المواطنين العاديين والمجتمعات المحلية واسترعاء انتباه واضعي السياسات. ولكي تكون هذه الأبحاث أكثر تأثيراً وفعالية على تصميم السياسات أو الإصلاح، على المنظمين إشراك صانعي السياسة الرئيسيين منذ بداية عملية البحث، وأن يقوموا بإدماجها في العملية الرسمية لاستعراض السياسة.

تتضمن الأمثلة المتعلقة برسم السياسات الوطنية والمقدمة في الفصل الأول والثاني أعلاه دلالات لمختلف الأدوات والأساليب التي استخدمت من قبل الحكومات والمنظمات في تطبيق النهج التشاركي لعملية رسم السياسة الوطنية للشباب، مثل باكستان والبحرين والأردن وأفريقيا الجنوبية وغيرها. وفي الإطار ١٦^{٨٨} أدناه أمثلة إضافية من آسيا وأفريقيا تسلط الضوء بشكل أكبر على تنوع هذه الأساليب والأدوات كل حسب سياقه الوطني.

الإطار ١٦- النهج التشاركي لصياغة السياسة الوطنية - أمثلة من آسيا وأفريقيا

- ١- **جزر المالديف**: عقد حلقات التخطيط القائمة على المشاركة التي تشمل جميع الوكالات الحكومية وغير الحكومية الرئيسية، التي مثلت فيها كل مجموعة فرقة لا يقل عن شخصين، وشملت هذه عضواً واحداً على الأقل في الفئة العمرية المستهدفة الشباب؛
- ٢- **بنغلاديش**: تنفيذ برنامج حلقات عمل بشأن "قضايا الشباب والفرص". وتنظيم حلقات عمل في ٥٦٠ من المقاطعات الفرعية على الصعيد الوطني، وعقد مجموعة من حلقات العمل القطاعية بشأن القضايا ذات الأولوية مثل العمالة، التدريب والتعليم، والتنمية الذاتية، والخدرات وقضايا الصحة، البيئة والثقافة، والمشاركة والهجرة؛

ESCAP, (2001). Assessment of National Youth Policies for Further Implementation of the World Programme of Action for Youth (٨٨) to the Year 2000 and Beyond. Youth Policy, online publication. <http://www.escap-hrd.org/youth/ypol.htm>



٣- **ماليزيا:** اقترح المجلس الوطني الجديد للشباب توجيه سياسة التنمية، واشترك "المجلس الماليزي للشباب"، من خلال عملية استعراض دامت عدة سنوات، شملت تبادل الأفكار، والتشاور، والتفاوض، والتغذية المرتدة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاستشارية الوطنية للشباب. وقد صدّق مجلس الوزراء على السياسة في نهاية المطاف عام ١٩٩٨؛

٤- **جنوب أفريقيا:** إنشاء وافتتاح "اللجنة الوطنية للشباب" من قبل رئيس البلاد، الذي أعطى الرصيد الأكبر في وضع السياسة وطنية للشباب وخطة العمل.

(أ) تأليف اللجنة من ١٩ مفوضين من الشباب المتفرغين وغير المتفرغين؛

(ب) تنظيم مؤتمر قمة وطني للشباب ضم ٢٠٠ من ممثلي أكبر المنظمات الشبابية والسياسية والمجتمع المحلي لمناقشة عملية صياغة السياسات وإنشاء إطار عمل وتوجيهات للسياسة الوطنية للشباب؛

(ج) تنظيم عملية تشاور واسعة النطاق شملت جميع القطاعات المعنية بالشباب في جميع المقاطعات، وجلسات استماع للشباب (والتي شملت ما يزيد عن ٣ آلاف شخص شاب ضمن ٣٥ جلسة نظمت)؛

(د) تنظيم سلسلة من حلقات العمل القطاعية ومجموعات التركيز حول ١٢ قضية استراتيجية ورئيسية؛

(هـ) التشجيع على عروض مكتوبة، وقدم ٩٢ إقتراحاً من مختلف المجموعات حول مفاهيم وبرامج والفرص التنموية للشباب.

التحديات والدروس المستفادة^{٨٩}

هناك عدد من التحديات والمخاطر التي تواجه النهج التشاركي لصياغة السياسة الوطنية، وتتضمن:

(أ) احتياجات الوقت والموارد: بشكل عام يستغرق هذا النهج وقتاً طويلاً ويحتاج إلى الموارد، ويمكن أن تصبح العملية مكلفة لا سيما إذا تعلق الأمر بمجموعات كبيرة من أصحاب الشأن/المصلحة؛

(ب) رفع التوقعات: من المحتمل عندما يدعى المواطنون إلى المشاركة في عملية صنع السياسات من خلال استطلاع آرائهم، أن يرفع هذا من توقعاتهم أن يعمل بآرائهم. ولأن هذا يتعدّر في بعض الأحيان، على المنظمين توضيح الأمور منذ البداية؛

(ج) خلق النزاعات: قد تؤدي العملية التشاركية إلى نزاعات بين مجموعات مختلفة من أصحاب الشأن/المصلحة بسبب آرائهم المتعارضة التي سوف تُعلن وبذلك تكشف التوترات الكامنة؛

(٨٩) Rietbergen-McCracken 49-52 .



- (د) فقدان الاستقلالية: من المحتمل أن تؤدي المشاركة والتعاون الوثيق في عملية تقودها الحكومة إلى فقدان المنظمات استقلالية قرارها أو أن تظهر بهذا الشكل. ولهذا تداعيات خطيرة على مصداقيتها؛
- (هـ) مجازفات سياسية: الوجه الآخر للقيام بعملية التحفيز للسياسة، هو المجازفة في أن تعتبر الحكومة هذا النشاط بمثابة تدخل في المسائل السياسية وبالتالي بمثابة تهديد لمسار شؤونها.

الدروس المستفادة^{٩٠}

على منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التي تود الانخراط والمشاركة في عملية وضع السياسة الوطنية أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات والمجازفات المذكورة أعلاه، وأن تعدّ نفسها جيداً لتفاديها وعدم الانزلاق فيها. وهنا بعض الاقتراحات المكتسبة من الدروس المستفادة في هذا الصدد:

- (أ) اختيار الحملات: يجب أن يكون اختيار المنظمة أو المجموعة استراتيجياً للحملة أو السياسة التي تود المشاركة فيها، وأن تتسم بأهمية خاصة لاهتماماتها ونطاق عملها كي تحدث أثراً حقيقياً؛
- (ب) تحديد الدور الخاص بها: من المفيد معرفة نقاط القوة والضعف، والقدرات الخاصة بالمنظمة، وما إذا كانت تود العمل عن كثب أو تفضل البقاء على مسافة معينة من العملية وصنع القرار؛
- (ج) جهوزية المنظمة: من الضروري تطوير فهم معمق لمسألة السياسة المعمول بموجبها، وتحليل الديناميكية القائمة حول العملية لقراءة واضحة للأجواء العامة ووضع مصالحها في كفة الميزان؛
- (د) التخطيط للمشاركة: اختيار مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة الذين تود المنظمة إشراكهم، وما إذا كان أيّ منهم بحاجة إلى اهتمام خاص، وتحديد المنهجية التشاركية الأفضل في التطبيق، والتوقيت المناسب لإطلاق عملية المشاركة بغية زيادة تأثيرها على السياسة؛
- (هـ) صقل المهارات: التركيز على المهارات الضرورية والمطلوبة للقيام بالعملية أمر جدي ومهم. مثال على ذلك المهارات المطلوبة للتفاوض أو الضغط أو الاتصالات أو بناء القدرات أو استخدام المنهجيات القائمة على المشاركة.

^{٩٠} Rietbergen-McCracken 49-53 .



٥- تحليل الواقع: عملية المسح وجمع البيانات ودراسات حالة

تعريف تحليل الواقع^{٩١}

تحليل الواقع هو عملية استنتاجية متكررة ومتزامنة، تساعد جميع الفرقاء المشاركين فيها والمختصين على التوصل إلى مفهوم مشترك لسياق السياسة الوطنية-بما في ذلك البيئية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والنظم المؤسسية التي تؤثر على الفئة السكانية كمجموعة مستهدفة. وهذا من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها عند النظر في التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات، لأنه يتيح لكل أصحاب الشأن/المصلحة رؤية أوضح للقضايا القائمة وأسبابها وآثارها، كما يقدم فرصة أفضل لتطوير غايات ملائمة وأهدافاً قابلة للتحقيق؛ ووضع خطط عمل قابلة للتنفيذ، ومؤشرات ذات صلة، أقرب للواقع منه للمنظور، لرصد وتقييم السياسة والبرامج الوطنية.

يشمل تحليل الواقع تحليلاً للعوامل الرئيسية التي تؤثر على الأهداف الخاصة بالعملية، بما في ذلك التحديات المباشرة وغير المباشرة، والفرص والظروف المؤاتية. ومن الممكن ربط كل من هذه العوامل في واحد أو أكثر من أصحاب الشأن/المصلحة - إن كانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات معنية أو متأثرة بأنشطة السياسة أو البرامج.

غالباً ما يشمل التحليل الربط بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أو العالمية. وهذا يعني فهم الظروف على المستوى المحلي ومن ثم التغييرات الاقتصادية والمؤسسية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي التي تقوم فيها الحكومات والقطاع الخاص، والتي تؤثر في تلك الظروف المحلية. فالمقاييس المحلية تعنى بالاحتياجات المعيشية واهتمامات السكان والمؤسسات. أما على المستويات الأخرى فينظر التحليل إلى العلاقة بين القضايا المحلية الرئيسية مثل برامج العمل والدين العام والسياسات الاقتصادية، والحكومة أو استثمارات القطاع الخاص، والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات الصلة.

ويتطلب تحليل هذه العلاقات وآثارها خبرات متعددة في مختلف القطاعات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والسياسية، والاقتصاد والتربية والصحة والإحصاءات وغيرها^{٩٢}. وينبغي تحديد الفجوات في المعلومات الرئيسية والمسائل المرتبطة بها كجزء من هذه العملية. فإن فهم هذه العلاقات وتأثيراتها على كل مستوى يؤدي إلى وضع استراتيجيات وأنشطة متكاملة عامودياً تربط بين السياسة الوطنية والممارسات المحلية، مما يؤدي إلى تأثيرات أوسع نطاقاً.

ونود التأكيد على أن تحليل الواقع هو عملية تشاركية شاملة، توفر فرصاً حيوية للجمع ما بين أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين المتوجب مشاركتهم الفعالة في جميع مراحل التحليل، كل حسب خبرته وموارده وموقعه من القضايا المطروحة. ومن الممكن تحديد الأدوار بشكل عام

WF, (Dec, 2006). Define Situation Analysis. Resources for Implementing the WWF Project & Programme Standards. Panda.org (٩١) online publication. <https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60977>

. WWF 53-54 (٩٢)



والمسؤوليات والخطوات المترتبة على كل فريق. وتشير التجارب إلى أنّ المشاركة النشطة لأصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين ترجح نجاح التحليل في تقديم الصورة الواقعية والحلول الملائمة. كما أن هذه المشاركة تشعرهم بامتلاك العملية، وبذلك تضاعف التزامهم فيها وفي نتائج التحليل.

ما هي أهمية تحليل الواقع

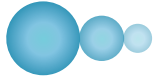
من الصعب جدًّا على صانعي السياسات وضع الغايات والأهداف والأنشطة ذات الصلة والمغزى للشباب في غياب فهم واضح لما يحدث على أرض الواقع. وهنا يكمن الدور الأساسي للتحليل في خلق فهم مشترك ضمن سياق الواقع الشبابي عند جميع أصحاب الشأن/المصلحة، خاصة عند فريق العمل المسؤول عن عملية التحليل. إذ يتوجّب على هذا الفريق أن ينظر إلى التحديات الرئيسية والعوامل التي تسببها، والفرص السانحة، والمقايضات والحوافز وأن يسلط الضوء عليها في تقريره النهائي، لأنها حيوية وضرورية في مسار عملية التخطيط الفاعلة والمتكاملة من قبل صناع السياسة.

توقيت تحليل الواقع وكيفية استخدامه

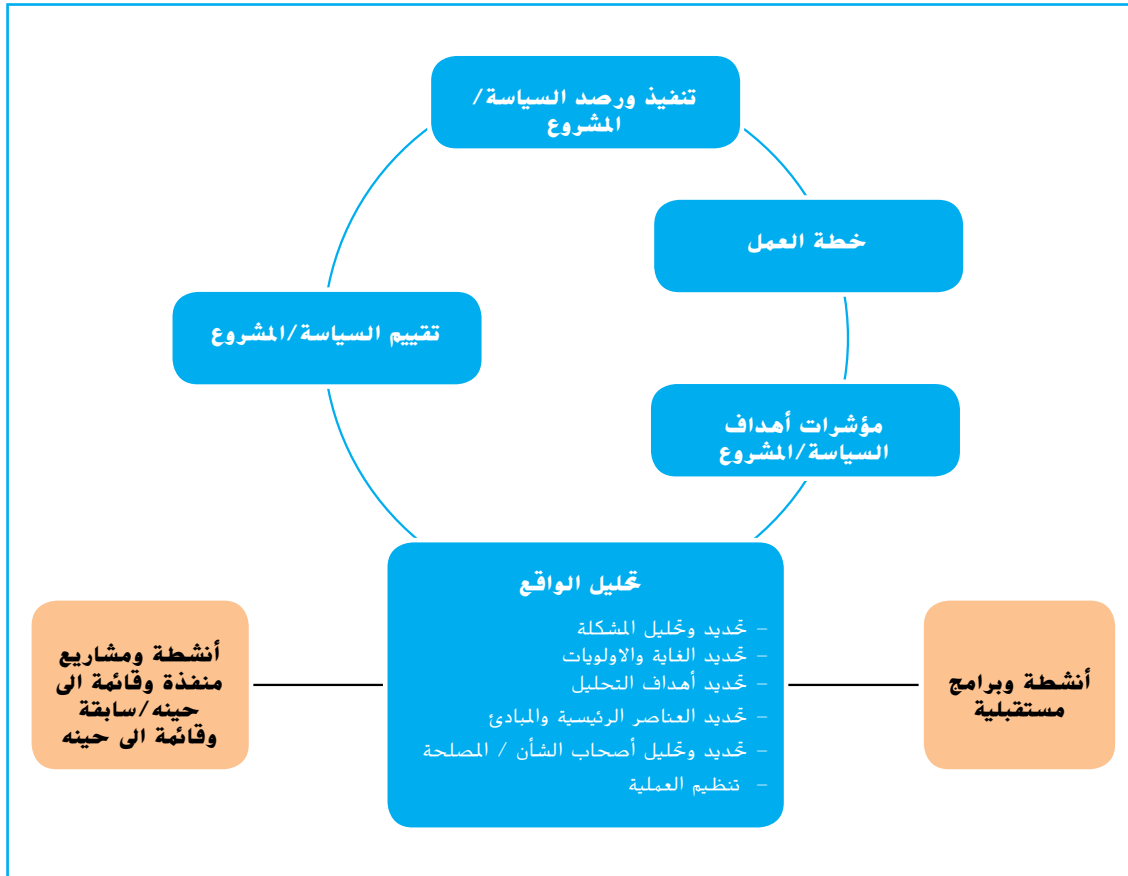
يعد تحليل الواقع أول وأهم خطوة في مسار التخطيط الاستراتيجي لوضع سياسة/مشروع على جميع الأصعدة. ويشير (الرسم البياني ٣ - مقتبس عن CIFRA 1999 في تقرير GTZ)^{٩٣} أدناه إلى موقع التحليل في دورة عملية السياسة/المشروع. وتكمن أهميته بأنه يستخدم في جميع مراحل العملية، وبوجه خاص في وضع المؤشرات والأهداف لتطوير وتنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل ذات الصلة، وكذلك في مرحلة الرصد والتقييم. ويشمل إعداد عملية تحليل الواقع خطوات رئيسية تتضمن ما يلي:

- (أ) إجراء عملية مسح شاملة؛
- (ب) تحديد وتحليل المشكلة؛
- (ج) تحديد غاية وأولويات تحليل الواقع؛
- (د) تحديد أهداف تحليل الواقع؛
- (هـ) تحديد العناصر الرئيسية والمبادئ لتحليل الواقع؛
- (و) تنظيم العملية؛
- (ز) تحديد وتحليل أصحاب المصلحة (الفصل الثاني، فقرة ٣ و٤).

GTZ, (April, 2002). Hands on! A Manual for Working with Youth on Sexual and Reproductive Health. Supraregional Project: (٩٣) Innovative Approaches in Reproductive Health. Universum Verlagsanstalt publication, Wiesbaden. <http://www.evaplan.org/pub/grafik/pdf/handson.pdf>



الرسم البياني ٣- تحليل الواقع في دورة عملية السياسة/المشروع (مقتبس عن CIFRA 1999)



إجراء عملية مسح شاملة

عملية المسح هي من الخطوات الأساسية والضرورية لإجراء تحليل شامل ودقيق يقدم صورة متكاملة لوضع الشباب والفئات المستهدفة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات المحلية، وفي السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعبر القطاعات المعنية فيهم، بما في ذلك القطاع الخاص. ولتتمكن من إيصال هذه الصورة، على المسح أن يتضمن ما يلي:

- مسح المشاكل ذات الصلة (أسبابها وآثارها) على المستوى الوطني والمقاطعاتي والمحلي؛
- مسح لأصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين والمعنيين والمهتمين؛
- مسح مؤسساتي للسياسات والمعاهدات والقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة؛
- مسح مؤسساتي عبر قطاعي، على المستوى الوطني والمقاطعاتي والمحلي، للبرامج والمشاريع والمبادرات والخدمات والمراكز ذات الصلة، الماضية والحالية؛



- مسح مؤسساتي عبر قطاعي، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للبحوث والبيانات والتقارير وللممارسات الفضلى ذات الصلة في وضع السياسات، الكمية والنوعية، للمنظمات ومراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة وغيرها؛
- مسح للمؤسسات والهيئات والمنظمات والجمعيات ومبادراتها ومشاريعها ذات الصلة، الوطنية والمقاطعية والمحلية، بما فيها المعنية بالفئات الأكثر عرضة وتهميشاً.

(ب) تحديد العناصر الرئيسية والمبادئ لتحليل الواقع

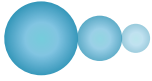
بالإمكان تحليل الواقع على مختلف المستويات: المحلية والقطاعية والوطنية وغيرها. ويختلف مدى الوقت والجهد المطلوب لإجراء هذه العملية من بلد إلى آخر، كما أنها تعتمد على نطاق المواضيع والقضايا التي يجرى النظر فيها وتحليلها. لا ينبغي أن تصبح هذه العملية هدفاً في حد ذاتها، وكذلك لا يجب أن تستهلك حصة غير متناسقة من الموارد المتاحة.

أما فائدة تحليل الواقع من نتائج وتوصيات فقد تتلاشى مع مرور الزمن، لذا على المسؤولين أن يستخدموها لوضع أسس للرصد المستمر لقضايا رئيسية محددة. والجدول ٤ أدناه يقدم نظرة مفصلة عن العناصر التي تدرج عادة في تحليل الواقع والمخرجات ذات الصلة. ما عرض في الجدول هو مجرد اقتراحات لعناصر التحليل والمخرجات، فكل مشكلة قائمة تحتاج إلى دراسة في ضوء الوضع المحلي والمعلومات المتوفرة أو المطلوبة، واعتبارات أخرى بحسب خصوصية الفئة والبلد.

الجدول ٤- عناصر تحليل الواقع

التحليل	جمع المعلومات		التخطيط	الأنشطة
	المستوى المحلي	المستوى الوطني		
<p>تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المشاكل الأكثر إلحاحاً • الأسباب وآثارها • الاستجابات المحلية، واستراتيجيات التعاون والقدرات • الجوانب الرئيسية للسياق (تحديد استراتيجيات وتدبير تدخل محتملة) 	<ul style="list-style-type: none"> • جمع التقارير والمعلومات الإحصائية • القيام بمناقشات مجموعة التركيز في القضايا ذات الأولوية • مقابلات مع المخبرين الرئيسيين 	<p>جمع ومراجعة القائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التقارير وغيرها من الوثائق • الإحصائيات البرامج • مقابلات المخبرين الرئيسيين 	<p>إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية وتحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأهداف • النطاق التقني • التغطية الجغرافية • العملية والمشاركة • المهارات اللازمة • الميزانيات 	

USAID, (2004). Conducting a Situation Analysis of OVC: A Framework and Resource Guide. USAID Bureau for Africa – (AFR/ ٩٤) ٥٥٧= / SD) online publication. <http://www.ovcsupport.net/s/library.php?id>



<p>يحتوي التقرير على:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ لحة عامة عن المشاكل ✓ تحديد أولوية القضايا والقدرات والموارد ✓ تحديد نقاط التدخل الرئيسية ✓ توصيات للعمل ✓ معلومات رئيسية ومصادر للرصد المستمر 	<p>فهم معمق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • للمشاكل • لسياق المشاكل • لاستراتيجيات التعاون • للعمل البرامجي الحالي والمحتمل • للقوانين والسياسات ذات الصلة • للخدمات (معلومات مصقولة وموثقة عن نطاق تغطية الخدمات القائمة) 	<p>نظرة عامة كاملة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • للمشاكل • سياق المشاكل • الاستجابات المحلية واستراتيجيات التعاون. والقدرات • القوانين والسياسات ذات الصلة • الخدمات ذات الصلة <p>مسح أولي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • للفئات الأكثر تضررا • لمجال الخدمات المتوفرة في البرامج القائمة 	<p>خطة مكتوبة</p> <p>تتضمن المسؤوليات لكل هيئة او جهة مشاركة مع بند من بنود الميزانية</p>	<p>المخرجات</p>
<p>Source: Williamson J. October 2000. What can we do to make a difference? Situation analysis concerning children and families affected by AIDS (draft). Displaced Children and Orphans Fund of USAID.</p>				

(ج) تحديد غاية تحليل الواقع

الخطوة الأولى في وضع خطة لإجراء تحليل الواقع هي تحديد غايته. وإنّ تحديد هذه الغاية يساعد على تقليص الخيارات المتعلقة بالنهج والتعليمات، وفي وضع خطة لتنفيذ وإجاز العملية. لكن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو "كيف يمكن في نهاية المطاف استخدام نتائج التحليل المكتملة؟" إذ يتوقف تحديد الغاية على مجموعة من العوامل، بما فيها نطاق التفويض للمنظمات والمجموعات المشاركة، والأشخاص أو الفئات التي يهدف التحليل التأثير عليها. إضافة إلى ذلك، إنّ تحديد المشكلة التي سيتناولها التحليل، هو أيضاً عنصر من عناصر تحديد غايته. وغالباً ما ينشأ الحافز على تحليل الواقع من جراء مشاكل مستدركة. إذ إنّ تحديد هذه المشاكل سوف يساعد في وضع الهدف العام للتحليل^{٩٥}.

في نهاية المطاف، إنّ غاية التحليل هي تسهيل عملية فهم المشكلة من أجل اتخاذ القرارات الملائمة، وصياغة عناصر الإطار المنطقي، وتحديد نطاق العملية برمتها لوضع سياسات أو برامج أو مشاريع هادفة وذات صلة^{٩٦}.

(د) تحديد وتحليل المشكلة: هذه عملية استنتاجية، يعمل التحليل على كشفها وعرض النقاط التي تحتاج إلى معالجة وهو يسعى إلى الإجابة عن عدة أسئلة:

٩٥) USAID 55-56.

٩٦) UNESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. Online publication <http://www.unescap.org/stat/meet/trg3/twsa-module1.pdf>

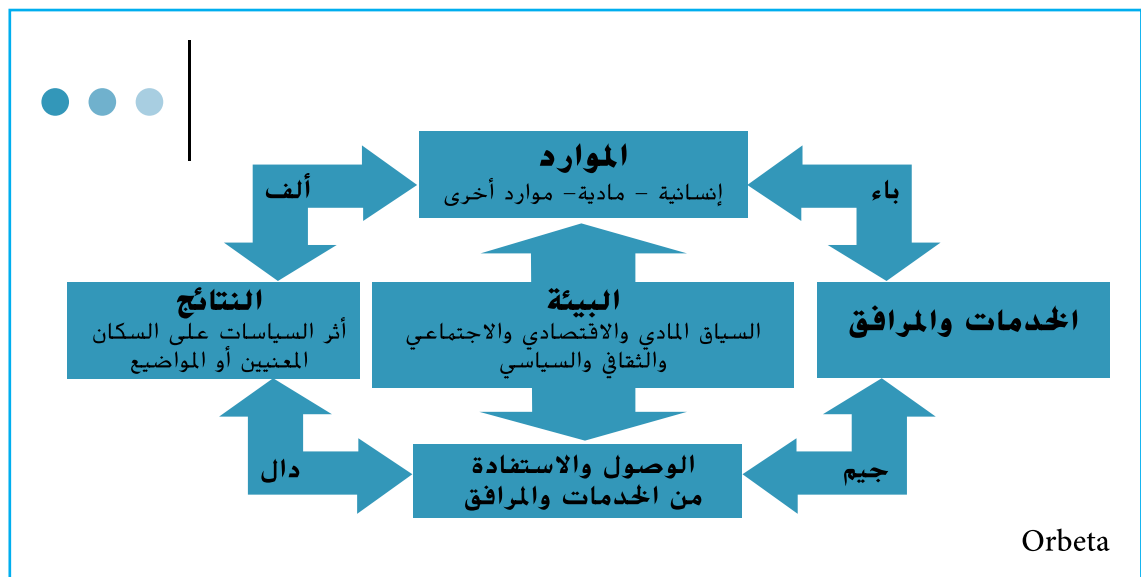


- (١) ما هي المشكلة؟
- (٢) لماذا هناك مشكلة؟
 - ما هي الأسباب المحتملة للمشكلة؟
 - ما مدى جدية وخطورة المشكلة؟
- (٣) من هي الفئات المتأثرة بهذه المشكلة؟
 - ما هو عددها؟
 - أين تتواجد؟
 - ما هي خصائصها؟
- (٤) ماذا تم إنجازه لحل هذه المشكلة؟

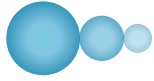
أما المعلومات المطلوبة والضرورية للإجابة على هذه الأسئلة، تتضمن أجوبة ذات طبيعة كمية ونوعية.

في عام ١٩٩٤ قام أوربيتا بوضع إطار تخطيط متكامل للقطاعات الاجتماعية (الرسم البياني ٤ مقتبس عن أوربيتا ١٩٩٤ من دليل إسكاب (ESCAP)٣٧، وذلك من خلال دمج مخرجات إطار المحددات القريبة للقطاع الاجتماعي من خدمة الإنتاج والتسليم ونظام التمويل لهذا القطاع. ويشكل هذا الإطار أساساً لتحديد المشكلة وتوفير الحلول الممكنة، ووضع الإجراءات بالأولوية اللازمة لحلها.

مقتبس عن أوربيتا ١٩٩٤ من دليل إسكاب (ESCAP)



(٩٧) UNESCAP 56-57.



وتشير العديد من الكتابات والأدلة الحديثة إلى أهمية وضرة القيام بعملية تحليل الواقع، على أن تتضمن تحليلاً لأصحاب الشأن/المصلحة، وأن تقدم الوسائل والأدوات اللازمة للقيام في كلا العمليتين. هذا وإنّ معظم المسؤولين لا يؤيدون التحليل الأخير، لعدم جدواه في نظرهم، ولتداخل بعض أجزاءه في عملية تحليل الواقع، علاوة على التكلفة المناطة به وعامل الوقت. ولكن في الواقع، إنّ هاتين العمليتين مختلفتان من حيث السياق والإطار والمراحل، حتى وأن تداخلت بعض محاورهما. ويتضمن المربع أدناه شرحاً عن العلاقة القائمة بين التحليلين وأوجه التلاقي والاختلاف (الإطار ١٧)^{٩٨}.

الإطار ١٧- العلاقة ما بين تحليل الواقع وتحليل أصحاب الشأن/المصلحة

- ١- **تحليل الواقع** - هو تحليل للعوامل التي تؤثر على أهداف مشروع السياسة. ويعمل أساساً على تحليل السياق بشكل مستقل عن أصحاب الشأن/المصلحة. وباستطاعته أن يظهر الواقع:
 - (أ) قبل البدء في وضع مشروع السياسة؛
 - (ب) وفي مرحلة اختيار تنفيذ إستراتيجيات محددة ذات صلة.
- ٢- **تحليل أصحاب المصلحة** - هو تحليل للأشخاص والمنظمات المتأثرين جزّاء العملية، أو المؤثرين عليها، أو الذين يساعدون في تنفيذها. وينبغي أن يعالج هذا التحليل المسائل التالية:
 - (أ) الجهات التي يتوجب عليها المشاركة؛
 - (ب) الجهات الرئيسية التي قد تؤثر على و/أو لها مصلحة في مشروع وضع السياسة، وبذلك يجب إدراجها في التحليل (يلاحظ أن هذا الجزء من التحليل متداخل مع تحليل الواقع)؛
 - (ج) الجهات الرئيسية الفاعلة التي قد تؤثر على إنجاح أو إفشال تخطيط أو تنفيذ أية إستراتيجية ذات صلة؛
 - (د) الشركاء المنفذين، كلياً أو جزئياً، لأنشطة المشروع والضروريون لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأمد؛
 - (هـ) الدوافع لكل من هذه المجموعات والحوافز المطلوبة لإشراكهم في العملية؛
 - (و) المتلقون الرئيسيون لنتائج المشروع.

على تحليل الواقع أن يصف بشكل واضح، كجزء أساسي من العملية، ترابط الأهداف فيما بينها، وكذلك التحديات المباشرة وغير المباشرة، والفرص المتاحة، وعلاقات أصحاب الشأن/المصلحة. وقد يتوفر هذا الوصف على شكل نص أو تصوير بياني لهذه الروابط، أو كلاهما معاً. وفي كلا الحالتين، على التحليل ذي الجودة العالية ضمان رسم إطار مشروع السياسة بوضوح، وتبيان كافة الأسباب وآثارها ضمن نطاق المشروع والترابط فيما بينها.



(هـ) تحديد أهداف تحليل الواقع: إن تحديد غاية التحليل وكيفية استخدام نتائجه سوف يساعد بشكل كبير على تحديد الأهداف. فكثيراً ما تكون هذه الأهداف شاملة لظروف الشباب وتغطي المناطق المتأثرة والعوامل المسببة والخففة وأولويات العمل. وتضع العملية وصفاً كمياً ونوعياً للظروف السائدة في مناطق جغرافية محددة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي، أو على صعيد المقاطعات أو المجتمع المحلي. وهذه بعض الأهداف المقترحة:

(١) تحويل التسلسل الهرمي للمشاكل إلى تسلسل هرمي لأهداف تصف الظروف المستقبلية المرغوب فيها والممكن تحقيقها بشكل واقعي؛

(٢) وضع الأسس لاتخاذ القرارات بشأن تداخلات بديلة تهدف للتأثير على الحالة القائمة وإلى تفعيل أكبر للسياسة والبرامج القائمة؛

(٣) إرشاد صناع القرار والسياسات ومنفذيها إلى وضع رؤية موحدة وتوجه وطني استراتيجي قائم على الدلائل مستوحى من صميم الواقع العلمي لصياغة السياسات والبرامج الوطنية، إضافة إلى تنفيذ هذه الرؤية ورصدها؛

(٤) التحديد الكمي لحالة الشباب والمتغيرات المؤثرة على الأكثر عرضة من بينهم، ووصف ظروف الشباب وأسرهم، ومجتمعاتهم؛

(٥) تحديد استراتيجيات التعاون والعوامل التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على المشاكل أو الاستراتيجيات، والمؤشرات للرصد والتقييم؛

(٦) التحديد الكمي لآثار المشاكل وإبراز كيف يمكن تغيير طبيعتها وحجمها بفترة زمنية معينة؛

(٧) تحديد الأدوار والبرامج ونطاق التغطية، والنهج المتبع للهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية المتواجدة حالياً أو التي من الممكن مشاركتها مستقبلياً مع الشباب؛

(٨) ترتيب المشاكل المحددة بحسب الأولوية؛

(٩) تحديد المناطق الجغرافية بحسب الأولوية؛

(١٠) تحديد السياسات والبرامج الفاعلة، ووضع الإجراءات الأساسية واللازمة لرصد آثارها والتغيرات على أرض الواقع.

(و) تنظيم وتنفيذ عملية تحليل الواقع

كما سبق أن ذكرنا، إنَّ تحديد الغاية والأهداف للتحليل ترسي الأسس لوضع خطة عمل تتضمن جميع مراحل التحليل. ولذلك ينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بالعناصر التالية:

(١) الإطار المفاهيمي (يحدد وطنياً استناداً إلى إطار برنامج العمل العالمي للشباب وأولوياته والمؤشرات المقترحة)؛



- (٢) خطة العمل؛
- (٣) منهجية الدراسة؛
- (٤) تنقية وتحليل المعلومات المجموعة؛
- (٥) تكاليف الدراسات والميزانية المفصلة؛
- (٦) كيفية نشر المعلومات؛
- (٧) القيادة العملية؛
- (٨) الإدارة والمساءلة؛
- (٩) الرصد وأنشطة المتابعة.

وفي سياق تنظيم عملية التحليل يجب تحديد ما يلي:

- طبيعة البيانات والمعلومات ذات الصلة وتصنيفها ومنهجية تجميعها؛
- منهجية التحليل وربط النتائج لتقييم الوضع، وهذا يستوجب انتقاء مجموعة القواعد أو المعايير المعتمدة وطنياً لمقارنة الوضع الفعلي بها؛
- دور الشركاء الرئيسيين في عملية التحليل؛
- مدى المشاركة الفاعلة للشباب ومجالسهم ومنظماتهم في هذه العملية وكيفية تمكينهم وتطويرهم.

(ز) تحديد وتحليل المشكلة

إن "شجرة المشكلة" هي نهج تخطيطي يستند على تحديد الاحتياجات، لكنه لا يترجم المشاكل بشكل تلقائي إلى أهداف إنما يستند إلى إجراء تحليل صحيح وكامل للوضع القائم. ينبغي أن يفسر الوضع القائم وفقاً لوجهات النظر واحتياجات ومصالح وأنشطة الأطراف المسفيدة والمعنية. ومن الضروري أن يقبل المعنيون بالخطط ويلتزموا بتنفيذها.

وريثما تنفذ عملية التحديد والتحليل، يبقى المجال مفتوحاً باستمرار لاتخاذ خطوات مختلفة، وتقديم أفكار جديدة ومساهمات من الأطراف المعنية. وينبغي أن يتبع تحليل "شجرة المشكلة" (الرسم البياني ٥) تخطيطاً فعلياً للمشروع مع استخدام لنهج "الإطار المنطقي" على سبيل المثال. كما ينبغي تحليل قدرات ونوايا أصحاب الشأن/المصلحة علاوة على السياق المؤسسي الأوسع لجعل الخيارات ذات الصلة والواقعية ممكنة وقابلة للتنفيذ.

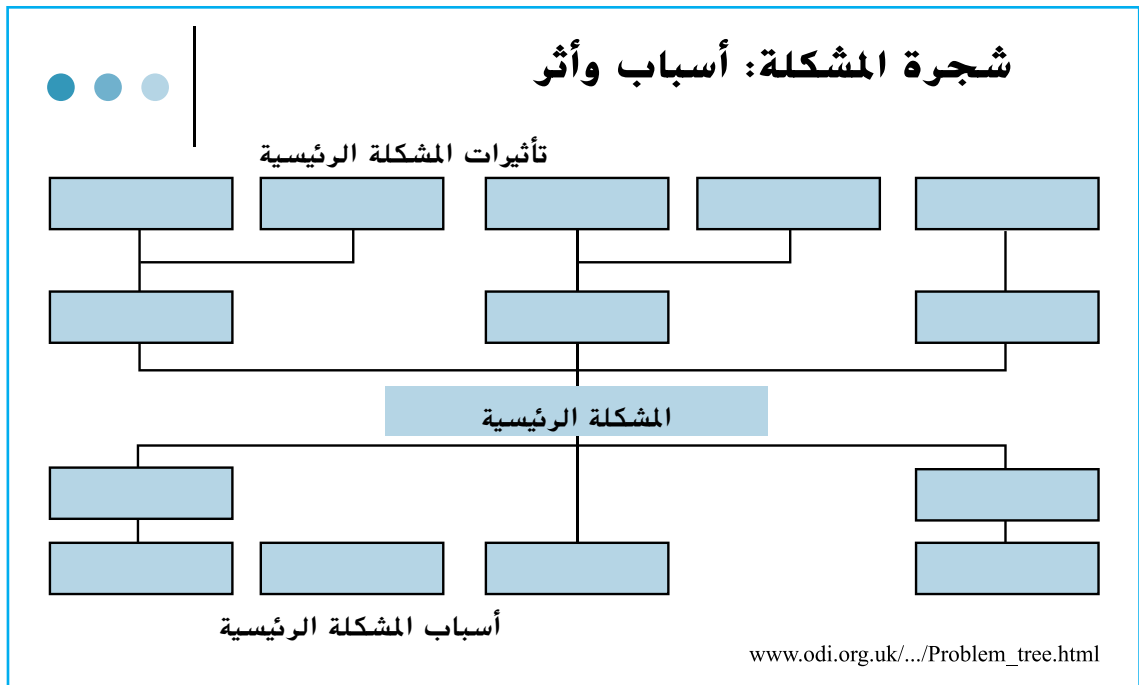
تحليل المشكلة وهو أمر ذو أهمية كبرى فيما يتعلق بتخطيط المشاريع. وهو الأساس والمبرر



لتصميم المشروع. ويشتمل تحليل المشكلة على:

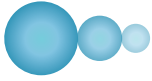
- التحقق من موضوع التحليل؛
- تحديد المشاكل المتصلة بهذا الموضوع؛
- إحصاء جميع المشاكل المستدركة من جميع المشاركين؛
- إنشاء تسلسل هرمي للسبب - والأثر بين المشاكل؛
- تقديم رسم تخطيطي لعلاقة السبب بالأثر.

الرسم البياني ٥- شجرة المشكلة - الأسباب وأثارها



تحليل الواقع: الإطار الإجرائي

- في نطاق العملية، على التحليل أن يصور الواقع بشكل دقيق آخذا بعين الاعتبار ما يلي:
- (١) واقع الفئات المتأثرة، خاصة المهمشة منها، شبابات وشباناً، في جميع القطاعات ذات الصلة والقطاعات الفرعية على الصعيد الوطني والمحلي؛
 - (٢) الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الفئات؛



- (٣) منهجية جمع المعلومات، الكمية والنوعية، وتنقيح البيانات وتعديل هيكلتها حيثما يكون ضرورياً؛
- (٤) تعريف بعض (حوالي خمسة) الشروط التي تتعلق بكل مشكلة رئيسية وتصنيفها حسب أولويتها بالنسبة للشباب والدولة؛
- (٥) تنظيم الشروط وفقاً للعلاقة بين أسباب المشكلة وآثارها؛
- (٦) إعادة صياغة المشاكل بشكل أهداف تبعا لهرميتها وأولويتها؛
- (٧) التحقق من المنطق ومعقولية العلاقة بين الوسيلة والنتيجة؛
- (٨) حذف أو تعديل الأهداف غير القابلة للتحقيق ضمن سياق السياسة المعلنة؛
- (٩) طرح الحلول والبدائل القابلة للتحقيق؛
- (١٠) إضافة أهداف جديدة بعد عملية التقييم أو إذا استدعت الضرورة ذلك.
- تتوفر عدة منهجيات لجمع البيانات الكمية والنوعية لعملية التحليل في بعض الاقتراحات (الإطار ١٨ مقتبس عن ويليمسن/USAID)٣. من البديهي أن تعدل هذه المنهجيات تبعا للسياق الوطني أو المحلي أو وضع الشباب.

الإطار ١٨ - استخدام مجموعة من المنهجيات لجمع البيانات

حين يتخذ القرار المتعلق بالمعلومات الأساسية التي يتعين جمعها، تختار اللجنة المنظمة منهجيات مختلفة لجمع البيانات وفقاً للاحتياجات وأهداف تحليل الواقع. وعادة ما تُستخدم نهج مختلفة لجمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية.

١. نهج جمع البيانات الكمية

- استخدام قاعدة البيانات (baseline data) من المسوحات الاستقصائية للأسر لتقدير حجم الفئة المستهدفة؛
- إجراء مسح سكاني للشباب وانتشارهم الجغرافي عن طريق خدمات نظام المعلومات الجغرافية (GIS)؛
- استخدام بيانات الإحصاء؛
- استخدام قواعد بيانات المنظمات الدولية والوطنية لتقدير حجم فئة الشباب السكانية؛
- استخدام قواعد بيانات المنظمات الدولية والوطنية لإحصاء التدخلات ومواضيع أخرى ذات علاقة؛
- استخدام النمذجة الإلكترونية؛



- إحصاء قائمة المنظمات الشبابية؛
- إحصاء قائمة المنظمات المعنية والأسر ومجتمعات الشباب المهمشين وذوي الحاجات الخاصة، والمنتشرة جغرافياً.

٢. نهج جمع البيانات النوعية

- استعراض مستفيض للمؤلفات ذات الصلة بالشباب على صعيد الوطن أو دونه؛
- مقابلات وطنية ومقاطعية لممثلين من المؤسسات الرئيسية، مثل الحكومة والمنظمات والمجتمعات المحلية؛
- مقابلات معمقة مع الشباب وراعيهم؛
- مناقشات مجموعات التركيز مع الخبراء الرئيسيين (مثل أعضاء المجتمع المحلي، والعاملين في المنظمات غير الحكومية، والأهالي، والشباب)؛
- دراسات تضم الشباب الخارج عن النظم الرسمية والاجتماعية (مثل الشباب المتسربين من المدارس والمجتمع، وشباب الشوارع وغيرهم من الذين لا مأوى لهم وغيرهم من الذين لا يحتمل أن يكونوا ممثلين في الإحصاءات الرسمية).

ويجدر التنويه أنه من الضروري عند إجراء أي تحليل للواقع وقبل الشروع في مثل هذه العملية أن يتحلى فريق العمل المسؤول بالفهم الكامل والواضح للتركيبية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وأن يضع في اعتباره جميع الاحتمالات والبدائل، وأن تكون المنهجيات المعمول فيها ميدانياً مقبولة من جميع الأطراف المشاركة والمعنية، كذلك المتأثرة ولكن غير المشاركة.

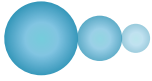
٦- تحليل مقارن لعملية وضع السياسات: سيناريوهات بديلة

طبيعة تحليل عملية السياسة أمر سياقي بامتياز، لأنه يعمل في إطار موضوع محدد تتفاعل فيه أطراف معينة من مجموعات ومؤسسات. ولهذا السبب، تلعب المنهجيات النوعية دوراً ذا أهمية خاصة، فهي تسمح للباحث أو المحلل دراسة القضايا المختارة بعمق وبشكل مفصل.

أما السمة البارزة لتحليل مقارنة عملية السياسة، فهي تكمن في تنوع المنهجيات المستخدمة، وتختلف باختلاف المواضيع والسياق الجغرافي أو الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وبسبب هذا التنوع الكبير، يحرص المحللون على العمل بشكل متناسق ومركز، في إطار المقارنة، على العمليات التي من خلالها يحدد النطاق وتطلق المبادرة وتوضع وتنفذ السياسة^{١٠١}. ومن أهم أهداف التحليل المقارن هو دراسة الخبرات المكتسبة وتحليلها ومقارنتها للخروج بتوصيات عملية وقابلة للتطبيق من أجل تعميم الأسس لتحسين أداء عملية صنع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها^{١٠٢}.

(١٠١) Cyr, A. & deLeon, P. (1975). Comparative Policy Analysis. This article was an introduction for the December 1975 issue of Policy Sciences, Vol 6, No. 4. Rand publication. <http://www.rand.org/pubs/papers/2008/P5458.pdf>

(١٠٢) الأمم المتحدة (الإسكوا). (٢٠١٠). تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة. نيويورك. ص ٤.



وكما تؤكد المقولة: "لتحسين الشيء، يتوجب قياسه أولاً"، تشير التجارب إلى أن القيام بعملية المقارنة على المستوى الوطني والمحلي يساعد بشكل فاعل على إبقاء الجهود في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف، وتشجيع أصحاب الشأن/المصلحة على الاهتمام المتواصل، وإعطائهم الإنذار المبكر لإحتمال فشل أو نجاح الاستراتيجية المتبعة، وتدعيم التحفيز، وشحن المساءلة، والمساعدة على تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية. أما على الصعيد الدولي، فإن هذه العملية (بين بلدين أو أكثر) تعطي مؤشراً على نقاط القوة والضعف لكل بلد. وتساعد على تطوير أدوات التقييم ومعايره، وعلى تبادل الخبرات وأتباع أفضل الممارسات، كما تبين هذه العملية ما يمكن تحقيقه من الناحية العملية، وتوفر المعلومات لكل من الحكومات والمجتمعات المدنية كي يستخدموها في التحفيز والعمل على تحقيق أهداف السياسة. كما تشير هذه التجارب أيضاً إلى أن نقص البيانات ذات الصلة، خاصة المصنفة منها، قضية شائعة ومتكررة^{٣٣}.

وفي العقدين الأخيرين أجريت عدة تحاليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب، لكن أهمها هو التحليل (الإطار ١٩)^{٣٤} الدولي الذي استكمل سنة ٢٠٠٥ وضم اثنتي عشرة دولة من جميع أقطار العالم. وكانت الدول المشاركة قد تبنت سياسة وطنية للشباب لأول مرة، أو أنها كانت في مرحلة مراجعة وتطوير سياساتها الماضية. يقارن التحليل المشاكل والممارسات التي ينطوي عليها وضع وتنفيذ وتقييم سياسات الشباب. كما تعطي هذه الدراسة للخبراء وصناع السياسات في الحكومات والمنظمات الإنمائية الوطنية والدولية، ومنظمات الشباب والمؤسسات المتخصصة لحة عامة عن كيفية إدماج سياسات الشباب على المستوى الدولي والوطني. وبسبب حجم الدراسة ذكرنا في المثال أدناه ملخص خطوات التحليل والمشاكل والإستنتاجات والدروس المستقاة وأفضل الممارسات. وباستطاعة القارئ أن يطلع على الدراسة الكاملة من خلال الرابط الإلكتروني المعروض أدناه، وأن يستشف العبر وينظر إلى سيناريوهات مختلفة وبديلة، عن كل دولة حسب خصوصيتها.

<http://www.unicef.org/lac/spbarbados/Planning/Global/Youth/en-NeuICNYPComparativeStudyonNYPsaktuell-2005.pdf>

الإطار ١٩- مثال عن تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب

أجرت الأمانة العامة للمجلس الدولي لسياسة الشباب الوطنية (ICNYP) هذه الدراسة بالتعاون مع المشروع القطاعي في ألمانيا (GTZ/ BMZ) "النهوض بالأطفال والشباب كقوة مستهدفة في التعاون الإنمائي"، ودامت الدراسة ما يقرب الثمانية أشهر من أوائل شهر نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٤ إلى أواخر مايو/أيار ٢٠٠٥ وكانت الدراسة فريدة من نوعها على عدة أصعدة:

UNICEF, (2007). Child poverty in perspective: An overview of child well-being in rich countries. Report Card 7. UNICEF, (١٠٢) Innocenti Research Center. Online publication. http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/rc7_eng.pdf

ICNYP / GTZ- BMZ (2005). COMPARATIVE ANALYSIS OF NATIONAL YOUTH POLICIES. Sectoral Project "Promotion (١٠٤) of children and youth as a target group in development cooperation". GTZ online publication. <http://www.unicef.org/lac/spbarbados/Planning/Global/Youth/en-NeuICNYPComparativeStudyonNYPsaktuell-2005.pdf>



- لأول مرة يجرى تحليل مقارن للسياسات الوطنية للشباب على المستوى الدولي تضم الكبار والشباب في دراسة مشتركة؛
- تشمل منهجية الدراسة البحوث وإجراء مقابلات مع ممثلين من الوزارات المسؤولة عن الشباب ومنظمات الشباب الوطنية المنسقة لمنابر تأثير السياسات الوطنية للشباب.

وفيما يلي سبع خطوات اتخذتها الدراسة:

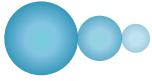
- ١- استعراض للمعايير الدولية المتعلقة بالسياسة الوطنية للشباب؛
- ٢- تحليل دولي بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسة الوطنية للشباب؛
- ٣- تحليل إقليمي بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسة الوطنية للشباب؛
- ٤- انتقاء المعايير لإجراء التحليل القطري للسياسة الوطنية للشباب؛
- ٥- تحليل مقارن للإجراءات القطرية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب؛
- ٦- عرض أفضل الممارسات للسياسات والبرامج الوطنية للشباب؛
- ٧- اقتراح بشأن المعايير والشروط والخطوات المرتبطة في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب.

نتائج التحليل:

١- على الصعيد الدولي، أبرز ما توصل إليه تحليل الإجراءات الرامية إلى تنفيذ السياسات الوطنية للشباب هو أن حوالي ٣٠ في المائة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة (١٥٥ بلداً في عام ٢٠٠١) التي قامت بصياغة سياساتها الوطنية للشباب لديها سياسات وطنية شبابية شاملة ذات طبيعة عبر قطاعية، وحوالي ثلث الثلاثين في المائة من هذه الدول يتمتع بمشاركة نشطة للشباب في عملية السياسة الوطنية ذات الصلة. أما الثلثين الآخرين فمعظمهم تسيطر وتهيمن عليهم الحكومات المعنية ولا دور يذكر لمشاركة الشباب في تلك السياسات. أما الدول الاعضاء المتبقية ونسبتها ٧٠ في المائة والتي تمتلك سياسة وطنية للشباب، فسياساتها ذات طبيعة قطاعية محدودة، منحصرة في الوزارة المسؤولة عن الشباب وليست مرتبطة بالوزارات الأخرى التي تقدم خدمات للشباب مثل التعليم والعمل والصحة وغيرها؛

٢- على الصعيد الإقليمي، قام عمل دؤوب منذ "السنة الدولية للشباب" في ١٩٨٥ لتعزيز السياسات والبرامج الشبابية الوطنية المتكاملة والشاملة وعبر القطاعية، لكن التطور المحرز كان متفاوتاً. ففي بلدان الكومنولث (Commonwealth) كان التقدم نتيجة لمبادرة برنامج الكومنولث للشباب واجتماعات وزراء الشباب للكومنولث منذ عام ١٩٩٠. كذلك في بلدان أوروبا الغربية، فقد أحرز التقدم نتيجة عدة مبادرات من قبل إدارة المجلس الأوروبي للشباب والرياضة والمؤتمر التي أقامته للوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الشباب ولاحقاً لبرنامج الاتحاد الأوروبي للشباب وكذلك الورقة البيضاء المحررة عن الشباب. في الواقع، إن إدارة المجلس الأوروبي للشباب والرياضة قامت بتقييم السياسات الوطنية للشباب في بعض دولها الأعضاء، مثل إستونيا، فنلندا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، النرويج، رومانيا، إسبانيا والسويد؛

٣- في الواقع، إن معالم السياسة الوطنية للشباب تبدو مختلفة تماماً إذا ما نظرنا إلى نماذج المجلس الأوروبي (COE) وبرنامج الكومنولث للشباب (CYP) ونماذج أخرى. أما البرنامج (CYP) فهو يغطي عدداً أكبر من البلدان، ٥٤ بلداً من أفريقيا، وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا والمحيط الهادئ. وطبق نموذج CYP هذا البرنامج على بلدان مثل جنوب أفريقيا وكينيا وأوغندا، وبنغلادش وماليزيا وباكستان في آسيا، وجامايكا، وجمهورية الدومينيكان في منطقة البحر الكاريبي. وعلى



الرغم من التقدم الكبير في المناطق المذكورة أعلاه، يبقى التقدم ضعيفاً وخجولاً في مناطق غربي آسيا وأفريقيا الناطقة بالفرنسية (francophone) وأوروبا الشرقية، نظراً لعدّة مشاكل تعاني منها.

من أبرز هذه المشاكل ما يلي:

١- أولاً، إعطاء مجلس الوزراء العرب للشباب والرياضة ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة في "أفريقيا الناطقة بالفرنسية للمجتمعات المحلية" اهتماماً متواصلاً للشباب في سياق الرياضة على حساب السياسة الوطنية للشباب؛

٢- ثانياً، عدم المقدرة على تطوير مجتمع مدني ناشط في كل من منطقة غربي آسيا وأوروبا الشرقية يشكل معضلة كبيرة لدول تلك المناطق في وضع سياسات وطنية للشباب، مع التركيز على مشاركة الشباب الفعلية. وتشير التجارب إلى أنه في غياب مجتمع مدني ناشط، تواجه العديد من البلدان مشاكل في وضع وتنفيذ سياسة وطنية فعالة ذات طبيعة عبر قطاعية وبمشاركة الشباب في جميع المراحل، كما أن القيود السياسية لعبت دوراً في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بتحليل المقارنة للإجراءات القطرية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب، تشير تقارير الأمانة العامة (ICNYP) إلى ما يلي:

١- إن عدة حكومات مثل جنوب أفريقيا، وكينيا، وكذلك البحرين مؤخراً، أخذت في عين الاعتبار وجهات نظر ورؤى الشباب والشبان في بلادهم لإدراجها في صياغة وتصميم "السياسة الوطنية للشباب". كما أنها أعطت أولوية لتشجيع مشاركة الشباب الفعالة في عملية صنع القرار وفي حياة المجتمع كجزء من السياسة الوطنية؛

٢- إن العديد من الحكومات الأخرى لم تتخذ نهجاً استباقياً لإشراك الشباب في عملية وضع السياسة الوطنية. وبولندا هي أقرب مثال لهذه الحالة، فبالرغم من أنها قامت بدعم إنشاء "مجلس الشباب البولندية"، لكنها عيّنت فريقاً من أساتذة الجامعات لإعداد مشروع السياسة الوطنية في غياب مشاركة الشباب النشطة لهذه العملية. ونموذج بولندا نهج متبع في كثير من الدول التي تعتبر أن مشاركة الشباب تهدد لعملية السياسة الوطنية. والمثير للدهشة أن هناك عدة بلدان في أوروبا ليس لديها سياسات وطنية للشباب، إنما مجموعة قطع متناثرة من هذه السياسة؛ كما أنها تفتقد الإرادة السياسية لوضع سياسة وطنية شاملة ومتكاملة وبمشاركة الشباب أيضاً؛

٣- إن حوالي ثلث البلدان المالكة لسياسة وطنية للشباب اعتمدت سياستها من قبل برلماناتها. أما الثلثين المتبقين فقد اعتمدا من قبل المجلس الوزاري و/أو رأس الدولة. والعديد من الدول التي اعتمدت فيها السياسة الوطنية للشباب كقانون، كرس جزءاً من هذا القانون التنموي لدعم الجمعيات الشبابية، ومشاركة الشباب، وللخدمات ذات الصلة. مثال على ذلك دول أمريكا اللاتينية: ككولومبيا والمكسيك، وفي أفريقيا كجنوب أفريقيا وكينيا، وفي أوروبا مؤخراً ككوسوفو؛

٤- من حيث الشكل والمضمون: هناك أيضاً بعض الاختلافات الأساسية في الأمثلة الواردة في تشريع الشباب من بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية: ككولومبيا وبوليفيا، وكوستاريكا، وإكوادور. حيث تتضمن هذه القوانين الشبابية أطراً واسعة وشاملة لعدة قطاعات، كما تحتوي على تعريف للشباب وحقوقهم، ونظام للسياسات والبرامج ذات الصلة، والهيئة الحكومية المسؤولة عن الشباب (وزير أو نائب وزير، وزير الدولة للشباب إلخ). والخدمة الطوعية الوطنية والتنسيق، ومجلس المنظمات الشبابية الوطنية ومشاركة الشباب في عملية صنع القرار، والتمويل، والتوعية في المقاطعات والبلديات؛



٥- من حيث التقدم الحرز والعقبات: عبر عدد قليل من الحكومات مثل كينيا، وماليزيا، وكولومبيا، والنمسا عن التقدم في إطار تأثير السياسة الوطنية للشباب السابقة. كما حددت أثر هذه السياسة على تحسين:

(أ) المجتمع؛

(ب) حالة الشباب بصفة عامة؛

(ج) حالة المجموعات الفرعية من الشباب.

٦- من حيث وضع المؤشرات: لم تضع معظم الدول بشكل منهجي قائمة سلسلة النتائج والمؤشرات لقياس نتائج السياسات الوطنية للشباب. ويجب معالجة هذه المسألة بقدر أكبر في المستقبل من خلال الجهود الاستشارية المتعلقة بهذه السياسة.

(أ) في إطار السياسات وخطط العمل وتعزيز برامج الشباب: من الضروري تحديد مؤشرات النتائج للتمكن من قياسها. وهناك مؤشرات متوفرة على المستوى الوطني والفئات المستهدفة التي يمكن استخدامها للقيام بهذه العملية؛

(ب) تقوم كل من البحرين وكولومبيا والهند وكينيا وماليزيا وباكستان وجنوب أفريقيا وأوغندا وأوروغواي بتقييم السياسة الوطنية للشباب وخطط العمل المناطة بها بشكل غير منتظم، ونادراً ما استخدمت مؤشرات للأداء؛

(ج) كانت ماليزيا الدولة الوحيدة التي وضعت قائمة من المؤشرات ومنهجية لتقييم أثر السياسة الوطنية للشباب، كما أنها قامت في عديد من التنقيحات والتعديلات في سياستها الشبابية على مدى العشرين عاماً الماضية؛

(د) إن معظم البلدان التي تم استعراضها في هذه الدراسة كانت إما في بداية عملية تطوير السياسة الوطنية للشباب، أو أنها لم تتطور بعد مجموعة المؤشرات المنهجية لتقييم أثر السياسة على كل منها.

٧- وقد وُجد في عدد قليل من البلدان اهتماماً بالمشاركة الكاملة للشباب. وساعدت عملية تحليل المقارنة والتقييم هذه في عملية إعادة التوجيه للبلدان المشاركة، ولكن ما زال كثير من البلدان بحاجة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

المشاكل التي تعاني منها الدول ذات خبرة بالسياسة الوطنية للشباب

١- غياب الإرادة السياسية والرؤية وضعف توجه التشريع والسياسات للتعامل مع مشاكل وإمكانيات الشباب على أسس ونهج عبر قطاعي في إطار السياسة الوطنية للشباب وتعميمها في خطط التنمية العامة؛

٢- غياب تطبيق إطار مفاهيمي وخطط متابعة لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسة وطنية متكاملة للشباب تعتمد على مختلف السياسات القطاعية ذات الصلة والتابعة للمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمحلية، فضلاً عن منظمات الشباب غير الحكومية على جميع المستويات؛

٣- انخفاض دعم الميزانية لتصميم وتقديم مثل هذه السياسات الوطنية للشباب إلى الجهات المستهدفة على جميع المستويات، وتهميش قضايا الشباب والإمكانيات في عملية التنمية الوطنية العامة؛

٤- ضعف المشاركة الكافية لأصحاب الشأن/المصلحة، لا سيما الشباب ومنظماتهم غير



- الحكومية، في عملية صياغة الرؤية والاستراتيجيات، فضلاً عن خطط لتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية المتكاملة للشباب؛
- 5- نقص في توفير فرص التدريب للكوادر الوطنية في الوزارات المعنية بالشباب والمنظمات ذات الصلة، لتعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب وعلى التعامل بفعالية مع احتياجاتهم وتطلعاتهم؛
- 6- مشاكل في تحديد الشباب ومجموعاتهم الفرعية واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وكذلك في التمييز بين الأطفال والشباب في هذا الشأن وعدم الخلط بين الفئات؛
- 8- عدم وجود منهجية لاستعراض المشاكل الوطنية واحتياجات الشباب مستندة إلى قاعدة بيانات ومؤشرات قطاعية وعبر قطاعية شاملة؛
- 9- ضعف الربط بين قضايا الشباب وأولوياتهم في إطار عملية السياسة الوطنية، مثل التعليم والعمالة والصحة، فضلاً عن الحد من الفقر، والتكامل الاجتماعي وبناء المواطنة؛
- 10- غياب خطة عمل زمنية لتنفيذ السياسة الوطنية، تتضمن مراحل مرتبطة زمنياً تمكن الشباب من المشاركة في جميع جوانب هذه السياسة؛
- 11- غياب المعرفة في نماذج أفضل الممارسات من أجل إشراك الشباب في جميع جوانب عملية السياسة وكذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركتهم.

أفضل الممارسات

في هذا الصدد، تعد تجارب دول جنوب أفريقيا وكينيا وماليزيا والهند وبناما وكولومبيا والبحرين والأردن والسويد وألمانيا من أفضل الممارسات ويمكن استخدامها كنماذج لتعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في السياسة الوطنية ذات الصلة.

الدروس المستفادة

أهم الدروس المستفادة المتعلقة في صياغة وتنفيذ وتقييم وتطوير خطة عمل السياسة الوطنية للشباب هي بالدرجة الأولى أن تولي أكثر البلدان اهتماماً أكبر بمشاركة الشباب الناشطة في جميع مراحل وجوانب السياسة الوطنية، وأن تلتزم بشكل واضح ومستمر في توفير التمويل الكافي وتنفيذ خطة عمل السياسة بطرق فعالة.

من الدروس المستفادة الأخرى الحاجة إلى وضع تعريف قانوني واقعي وموحد للشباب من أجل تخطيط وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب. مثال على ذلك طريقة التعريف التي تؤثر على الخدمات الإصلاحية التي تمارسها الأنظمة مع الجرمين الشباب، وهذا الاختلاف القطاعي بتعريف الشباب يخلق مشكلة رئيسية في العديد من البلدان.

الاستنتاجات

الاستنتاجات كثيرة ولكن أهمها ما يلي:

- 1- أنّ بإستطاعة السياسة الوطنية للشباب توفير رؤية جديدة ووجهة محددة لتحسين واقع الشباب من الجنسين على الصعيد الوطني والمقاطعي والمحلي والقطاعي، فضلاً عن تعزيز وجهة البرامج ذات الصلة وتنفيذ تلك الرؤية من قبل أصحاب الشأن/المصلحة وبالشراكة معهم وفيما بينهم؛
- 2- أن تحليل مقارنة السياسات، بالرغم من صعوبة تحديد مفهومه وتطبيقه والوقت والموارد التي



يتطلبها. يُعتبر من أهم العمليات لأنه يطلع الخبراء وصانعي القرار ومنفذي السياسات والفئات المستهدفة على سبل وسيناريوهات بديلة، وهو يُكّن من الشروع في صياغة واعتماد، وتعزيز، وتنفيذ، ورصد وتقييم العملية التشاركية للسياسة وحتى إعادة توجيهها؛

٣- أنّ من المهم أن لا توضع أو يعمل بالسياسة الوطنية للشباب بمعزل عن القضايا الرئيسية ذات الأولوية للحكومة والمجتمع وأصحاب الشأن/المصلحة كافة، مثل حقوق الإنسان، والإصلاح الديمقراطي، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والحدّ من وطأة الفقر، والنهوض بالعمالة، والإصلاح التعليمي والصحي والخدمات وغيرها. وينبغي على عملية السياسة الوطنية تشجيع مشاركة الشباب في كل مراحلها وعلى جميع المستويات، خاصة في تحديد القضايا والأولوية واتخاذ القرارات.

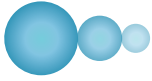
٧- تحديد أولويات وأهداف السياسة

يوفر برنامج العمل العالمي للشباب إطاراً لسياسة عامة يتم بموجبها تحديد مجموعة من الأولويات التي تهدف إلى ضمان توفر الفرص بشكل متساو بين الشباب والشبان، وللوصول إلى الاستخدام الأمثل لإمكاناتهم كأفراد أو كشركاء في عملية التنمية. وتساعد هذه الأولويات على إحداث توازنات، كما أنها تقلل من الإقصاء الاجتماعي للشباب، وخاصة الشباب منهم وذوي الحاجات الخاصة والفئات الأكثر تهميشاً. كما تعمل على استيعاب ديناميكية الشباب بشكل إيجابي وتوفير إطار للسياسة والمبادئ التوجيهية للعمل الوطني والدعم الدولي من أجل تحسين واقع الشباب من الجنسين.

اعتمدت الدول الأعضاء في الإسكوا برنامج العمل العالمي للشباب كإطار توجيهي لتطوير التنمية الشبابية على الصعيد الوطني. ولكي تحقّق هذه الدول التنمية المرجوة وتخطط لدور شبابي فاعل على جميع الأصعدة الوطنية والمحلية، عليها أن تتبنى نهجاً شاملاً ومتكاملاً عبر قطاعي، من خلال تطوير سياسة وطنية ذات صلة تجسد الرؤية المستقبلية عن دور الشباب في تلك الدول، وتهدف إلى تحقيق طموحاتهم والوفاء باحتياجاتهم في السياق الوطني العام.

بدرجة أولى، تعتبر السياسة الوطنية للشباب تعبيراً عن التزام الدول تجاه هذه الفئة من خلال رؤية وطنية مشتركة لهم. تحدد هذه السياسة أولويات الشباب وأدوارهم وأهدافها الاستراتيجية ضمن إطار برنامج العمل العالمي وفي السياق الوطني. وفي هذا النطاق، على الحكومة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عمل السياسة وأنشطتها لتلبية احتياجات الشباب وطموحاتهم. ونظراً لطبيعة قضايا الشباب، تعمل السياسة الوطنية للشباب على تحديد جملة من التدخلات والتدابير عبر القطاعية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية التي يتم إقرارها على الصعيد الوطني، كما تؤدي تلك السياسة إلى تمكين الشباب وإدماجهم وإشراكهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

تستند المقاربة المنهجية للإطار المفاهيمي لسياسات الشباب إلى خمسة عشر مجالاً ذات أولوية حددها البرنامج العالمي للشباب. وتهدف هذه الأولويات إلى ضمان توفير الفرص بشكل متساو للشباب من الجنسين، من أجل الاستخدام الأمثل لإمكاناتهم كمستفيدين وشركاء في عملية وضع السياسة الوطنية التنموية. في حين تشكل هذه الأولويات سياقات واسعة، إلا أنها تعكس



في الوقت نفسه مدى التحديات التي يعاني منها جيل الشباب بمختلف ثقافتهم وتوجهاتهم. وتم إدراج تلك الأولويات في ثلاث مجموعات، تطرقنا إليها بشكل مفصل في الفصل الأول من هذا الدليل (الجدول ١)، وهي تساعد صانعي السياسات على انتقائها لتشكيل الإطار العام للسياسة الشبابية.

وتتميز هذه المجالات ذات الأولوية بطبيعة متشابكة تسمح برسم خطط عمل متكاملة من خلال استراتيجيات تستهدف تمكين الشباب وإدماجهم من أجل تحسين مستوى عيشهم. تقدم هذه المجالات فرصاً يستوجب الاستفادة منها، لكنها تضيف تحديات تستدعي إيجاد حلول لها. وبحكم ترابطها، تتواجد علاقة سبب ونتيجة فيما بينها، إضافة إلى مفعول استثمار مضاعف مجال على المجالات الأخرى في حياة الشباب.

فعلى الرغم من أهمية تحديد الأولويات الوطنية وربطها بتلك التي اقترحها إطار برنامج العمل العالمي لصياغة وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، إلا أن تحديدها يصير فارغاً من مضمونه إذا لم تتوفر لها أهداف محددة ذات إطار زمني معين. ووفقاً لطبيعة السياسة الشبابية فقد حدد برنامج العمل العالمي نوعين من الأهداف: كمية ونوعية. وتكمن أهمية هذه الأهداف في أنها تساعد على وضع مؤشرات لقياس أثر السياسة الوطنية ومدى فعالية عملية التخطيط والتنفيذ. كذلك تسمح في تطوير الاستراتيجيات وخطط عمل السياسة ضمن أجندة وطنية للشباب. إضافة إلى أنّ المؤشرات المرجعية تمكن من قياس مخرجات السياسة ورصدها علاوة على تقييم التقدم المحرز. وقد تضمن برنامج العمل العالمي للشباب مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية التي تسعى السياسة الوطنية للشباب إلى تحقيقها^{٣٥}. تختلف الأهداف النوعية عن الكمية في أنها بعيدة المدى وغالباً ما يصرح عنها في خطة التنمية الوطنية، وهي تتضمن بشكل عام ما يلي:

(أ) تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؛

(ب) تمكين المرأة والرجل وتحقيق التنمية البشرية العادلة والمستدامة؛

(ج) تحقيق الإنصاف والتوزيع العادل للثروة على كافة المستويات.

نظراً لطبيعة قضايا الشباب، تتسم هذه الأولويات والأهداف والمؤشرات ذات الصلة، الكمية والنوعية، بالطابع القطاعي أيضاً. لذا، لا بد من أن تصاغ السياسة الوطنية بنهج عبر قطاعي ضمن أطر السياسات القطاعية ذات الصلة، بشرط أن لا تتعارض وإطار برنامج العمل العالمي للشباب. وينطوي مفهوم سياسة الشباب عبر القطاعية على ربط مجموعة هذه السياسات لتعمل بشكل منسق تبعاً للأولويات والأهداف الاستراتيجية المحددة لها. ونعطي مثلاً على ذلك عملية صياغة السياسة الوطنية للشباب في فلسطين (الإطار ٢٠)^{٣٦}.

(١٠٥) الأمم المتحدة (الإسكوا). متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب. الدورة الثامنة، البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت، بيروت، آذار/مارس، ٢٠١١. <http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf>.

(١٠٦) السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١٠). الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب. الأولويات والأهداف الاستراتيجية، ص ٤٦.



الإطار ٢٠- فلسطين- الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب: الأولويات والأهداف الاستراتيجية

لما كان شباب فلسطين هم أساس قوة المجتمع الفلسطيني، ومصدر أمله في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وانطلاقاً من رؤية هذا القطاع المتمثلة بالاستثمار في قطاع الشباب من خلال تمكينه من الوصول للمصادر المجتمعية كافة، بمناخ تسوده الحرية المحفزة لإبداعهم، والديمقراطية الحاضنة لمشاركتهم الفاعلة، والعدالة الاجتماعية الضامنة لتكافؤ فرصهم، واستناداً لخبرات السياسة الوطنية للطلائع والشباب (٢٠٠٦)، والنشاطات التشاورية بشأنها، وتطبيقاتها مع بعض المؤسسات العاملة مع الشباب، هذا من جهة، وبناءً على النشاطات التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة، وخاصة ورش العمل المتخصصة التي تم الإشارة إليها في المنهجية، وتحليل الواقع، ومراجعة الأدبيات، تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية لقطاع الشباب، تتقاطع مع عدد من المجالات المحددة في القطاعات الأربعة التي تضمنتها القطاعات الرئيسية الواردة في خطة الحكومة الثالثة عشرة. تغطي الأهداف الاستراتيجية التي سيتم إيرادها تسعة محاور (مجالات العمل القطاعية للشباب رئيسية هي: المشاركة، المواطنة والانتماء، والتعليم والتدريب، والعمل، والصحة، والثقافة والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، والرياضة والتعلم اللامنهجي، والترويج).

وعليه، ستعمل وزارة الشباب والرياضة، ومن خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمولين ومؤسسات القطاع الخاص على تحقيق الأهداف العامة/ الاستراتيجية التالية:

أولاً- تعزيز وتوسيع وتطوير مشاركة الشباب والطلائع في جميع مجالات الحياة

يرمي هذا الهدف لجعل الشباب والطلائع شركاء حقيقيين ورؤسيين في صياغة السياسة الوطنية، وهي معنية بقضاياهم وتمكينهم من المشاركة في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها. كما يتضمن تعزيز انخراط الشباب الفاعل والمسؤول في متطلبات النضال التحرري بشكله السلمي الشعبي، والاستفادة من طاقاتهم الخلاقية في عملية التنمية على المستويين المحلي والوطني وبناء المؤسسات. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- منح الشباب دوراً رئيسياً للمشاركة في رسم السياسات الوطنية، من خلال إعادة الثقة للشباب؛

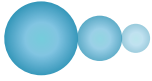
٢- تفعيل دور الشباب في المشاركة في صنع القرار من خلال استثمار طاقات الشباب في قيادة مجالات العمل المختلفة؛

٣- دمج عنصر الشباب في المجالس المحلية والبلدية والهيئات الإدارية للأندية والمؤسسات؛

٤- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات العمل وإنفاذ القوانين التي تحقق ذلك؛

٥- تحقيق التوافق الوطني السياسي والمجتمعي (بمشاركة شبابية ريادية تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً، حول آليات تحقيق الأهداف الوطنية العامة) المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بما ينسجم مع التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع القرارات الدولية بخصوص حق تقرير المصير وغيرها من القرارات ذات الصلة؛

٦- إقرار التشريعات والسياسات اللازمة لضمان أوسع مشاركة للشباب في صناعة القرار، وفي



الهيئات التمثيلية، السياسية والتشريعية والمحلية؛

٧- فتح قنوات الحوار مع القوى السياسية لضمان توحيد الرؤى والبرامج الخاصة بالآخادات الشبابة ذات الصفة الحزبية، مع الرؤى الوطنية العامة لقطاع الشباب.

٨- فتح قنوات الاتصال مع الشباب الفلسطيني في الشتات (سوريا ولبنان مثلاً) وإشراكهم في الرؤى والبرامج.

ثانياً- تنمية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والحقوق المدنية لدى الشباب

وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- تطوير برامج توعية بالحقوق المدنية والمواطنة؛
- ٢- تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحقوق المدنية، والفردية والجماعية، ومتابعة تنفيذها على جميع الأصعدة، ووضع الإجراءات الكفيلة بممارسة المؤسسات التعليمية، والإعلامية، والدينية، والثقافية لهذا الدور؛
- ٣- تعزيز وتطوير الثقافة الوطنية والإنسانية ونشرها بين الشباب والطلّاع؛
- ٤- تطوير مهارات المناصرة والمرافعة لدى القيادات الشبابة؛
- ٥- تشكيل مجموعات ضاغطة لانتزاع الحقوق الشبابة وتدريبهم على ذلك؛
- ٦- تطوير مبادرات شبابة وطلائعية لتعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء؛
- ٧- تطوير برامج لتنمية وعي الشباب والطلّاع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- ٨- إطلاق حملات توعية رسمية وشعبية للتركيز على قيم المواطنة، والحد من مظاهر التعصب السياسي والفئوي والجهوي والعشائري والديني؛
- ٩- الترويج لقيم العمل التطوعي، وإقرار لوائح تنظيمية للعمل الأهلي والمحلي تقتضي وجود برامج تطوعية للشباب؛
- ١٠- اتخاذ إجراءات رقابية على كل ما من شأنه تعكير أجواء الوحدة الوطنية، أو الترويج لأي من أنماط التعصب؛
- ١١- وضع معايير وطنية موحدة (بمشاركة القوى الحزبية والمجتمعية) لأنماط الدعاية الحزبية، أو الانتخابية، وضمان عدم استغلال الشباب في الصراعات الداخلية.

ثالثاً - تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً

وذلك بما يضمن توفير فرص عمل ملائمة، والحد من تأثير البطالة والفقر على قطاع الشباب. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- تطوير المشاريع لاستيعاب الشباب وتوفير فرص عمل لهم؛
- ٢- تطوير كفاءات الشباب من معارف ومهارات وسلوكيات؛



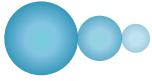
- ٣- توفير التدريب والتأهيل المناسب للشباب لتمكينهم من مواجهة التحديات ومتطلبات سوق العمل والتغيرات الكبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والسياسية؛
- ٤- إصلاح وتطوير منظومة التعليم وضمان ربط مخرجات التعليم بسوق العمل؛
- ٥- تحقيق تكافؤ الفرص للجنسين في مجال العمل؛
- ٦- تطوير برامج الإرشاد المهني لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة؛
- ٧- تطوير التشريعات والسياسات الوطنية للعمل والتشغيل المعمول بها في المجالات المتعددة؛
- ٨- مكافحة الفقر والبطالة والعمل على أنظمة التوظيف، بما يضمن تكافؤ الفرص، وتحسين أوضاع الشباب؛
- ٩- وضع إجراءات رقابية صارمة لمنع استغلال الشباب والفتيات في سوق العمل، وضمان عدم تشغيل من هم دون سن الثامنة عشرة؛
- ١٠- محاربة كافة أشكال العنف والتمييز الممارس ضد الأطفال والشباب، وخاصة الفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً- تحسين نوعية البرامج والخدمات المقدمة للشباب والطلائح وتسهيل وصولهم ووصولهم عليها. وتشمل: المجالات الرياضية والترفيهية والترويحية بتطبيق التعلم اللامنهجي من خلالها، والتعليم المساند، والصحة العامة والنفسية والإيجابية، والبيئية، والثقافية

التعليم: تطوير النظام التعليمي الفلسطيني (العام والعالي) بما يعزز مصالح الفئات الشبابية ودورهم وحقوقهم في المجتمع، مع التركيز على الرسالة الإنسانية والوطنية والديمقراطية للشعب الفلسطيني، ضمن نظام تعليمي يوازن بين الاحتياجات المجتمعية والطموحات الفردية للإنسان الفلسطيني في ظل مبدأ الحق في التعلم. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- تطوير النظام التعليمي العام، بما يشمل المناهج والأنشطة، وتأهيل المدرسين والبنية التحتية للنظام التعليمي، بالشكل الذي يلبي الاحتياجات العقلية والنفسية والجسدية للطلبة بشكل عام، وخاصة ضمن الفئة العمرية (١٥ - ١٨)؛
- ٢- تطوير وتوسيع البرامج اللامنهجية في التعليم المساند؛
- ٣- النهوض بقطاع التعليم العالي والتدريب ارتباطاً بالفروقات الفردية بما يستثمر الطاقات الشابة ضمن الأولويات التنموية والاحتياجات المجتمعية المتغيرة. وتأهيل المؤسسات التعليمية لاستيعاب ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع الآليات المناسبة لمنح الشباب الأسرى فرصة لإكمال تعليمهم؛
- ٤- تعزيز اعتبار المدارس والجامعات حاضنات للتغيير المجتمعي الإيجابي، ومكانا تنطلق من برامج العمل مع باقي مؤسسات المجتمع وخصوصاً الأسرة، وخاصة بالحد من مشكلات التسرب والعنف وبطالة الخريجين؛
- ٥- دعم وتمويل التعليم العالي.

الصحة: تحسين المستوى الصحي للطلائح والشباب. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:



- ١- تحسين وتطوير مستوى الخدمات الصحية الصديقة للشباب والطلّاع، وخصوصاً في المدارس والجامعات؛
 - ٢- تفعيل الخطط الصحية لتناسب واحتياجات الشباب الصحية والنفسية؛
 - ٣- توسيع نظام التأمين الصحي ليشمل الشباب، وكذلك تغطية الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
 - ٤- تعزيز وتطوير الوعي الصحي للطلّاع والشباب في مجالات الصحة العامة والصحة الإيجابية والنفسية والوقائية والسلوكيات والأنماط الصحية السليمة؛
 - ٥- تعزيز وتطوير طرق السلامة والوقاية من الحوادث على اختلاف أنواعها كحوادث الطرق، حوادث العمل، الحوادث المنزلية... الخ؛
 - ٦- ضمان حصول الطّاع والشباب على الإرشاد النفسي والاجتماعي وخصوصاً المتعرضين لتجارب صادمة؛
 - ٧- تطوير خدمات التأهيل الطبي والوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة من الشباب والطلّاع؛
 - ٨- سنّ وتطبيق قوانين وتشريعات لحماية صحة الشباب والطلّاع بما يشمل حمايتهم من المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة والمواد المصنعة؛
 - ٩- الحد من العنف الموجه ضد الطّاع والشباب وبين الشباب أنفسهم؛
 - ١٠- تعزيز وتطوير البنية الصحية في المدارس (الوحدات الصحية والمشارب بما يشمل حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة).
- البيئة:** تعزيز دور الشباب وتعميق وعيهم بالقضايا البيئية، وربط ممارستهم تجاه القضايا البيئية بالاحتياجات التنموية والاستدامة. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:
- ١- صياغة الخطط البيئية لتناسب مع احتياجات قطاع الشباب وتعزيز دورهم في الحفاظ على البيئة؛
 - ٢- توظيف مختلف الطاقات المؤسسية والإعلامية للوصول لرفع الوعي البيئي للطلّاع والشباب، وخاصة في المواضيع التي تهمهم؛
 - ٣- التعاون مع الهيئات المحلية لتشجير وتحضير التجمعات السكنية وإنشاء الحدائق العامة، وحث الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص مكبات النفايات، والصرف الصحي؛
 - ٤- تطوير الوعي والثقافة البيئية لدى الشباب والطلّاع (نشرات توعية وبرامج تلفزيونية وإذاعية)، وتخصيص حصص لرفع الوعي البيئي لدى الطلبة؛
 - ٥- تطوير برامج ومبادرات تنموية بيئية بقيادة وتنفيذ الشباب والطلّاع؛
 - ٦- دعم المبادرات الشبابية الخاصة في تحسين البيئة وحمايتها؛
 - ٧- توفير فرص للشباب والطلّاع في المؤسسات البيئية المختصة؛
 - ٨- تطوير وتعزيز العمل التطوعي الشبابي الموجه لحماية البيئة؛
 - ٩- تبادل الخبرات البيئية لدى الشباب على المستوى المحلي والدولي.



الثقافة والإعلام: تشجيع قيم المسؤولية والمشاركة والحقوق والمساواة والإبداع والاحترام المتبادل والتعددية بين الطلائع والشباب الفلسطيني. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتشريعات وبرامج لتفعيل أشكال وأدوات الإبداع والإنتاج الثقافي والفني والإعلامي والمعرفي، بما يضمن مساهمة فاعلة للشباب في كافة مجالات الإبداع؛

٢- تعزيز دور الطلائع والشباب في الإعلام ودمج الشباب في الخطط الإعلامية الوطنية وتعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الفنية؛

٣- التوسع في برامج التبادل الثقافي لتعزيز المعارف والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى.

الرياضة و(التعلم اللامنهجي) والترويج وأوقات الفراغ: تعزيز طاقات وإبداعات الطلائع والشباب ولياقتهم البدنية وصحتهم الجسدية والنفسية من خلال توفير برامج رياضية وترويحية يستثمرون من خلالها وقت فراغهم أفضل استثمار، وتعزيز المساواة في الوصول لوسائل التعلم اللامنهجي والترويج والرياضة المختلفة. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- تطوير الأندية والمراكز الشبابية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من قطاع الشباب مع التركيز على الفتيات، لتصبح هذه المراكز بيئات حاضنة للشباب وإبداعاتهم، وليس فقط لممارسة الرياضة؛

٢- توفير البنى التحتية اللازمة لممارسة الأنشطة (التعلم اللامنهجي) الترويحية المختلفة؛

٣- بناء قدرات المراكز الشبابية والرياضية لتقديم رزم برنامجية لامنهجية وترويحية فاعلة، ومؤثرة، وهادفة تلبي احتياجات واهتمامات الشباب وتبني قدراتهم؛

٤- توسيع مفهوم الرياضة (التعلم اللامنهجي) والترويج، والرياضة للجميع، والرياضة العلاجية، وتبنيها من قبل المؤسسات التربوية والتعليمية؛

٥- إعداد البرامج وتوفير الفرص أمام الشباب لممارسة الرياضة والأنشطة (التعلم اللامنهجي) والترويحية، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والفتيات؛

٦- توفير نشاطات ومخيمات صيفية تعزز التسامح وتحمل الاختلاف وتنبذ التعصب والتسلح؛

٧- تشجيع النشاطات الكشفية، وتطوير رؤية الكشافة باتجاه الاستفادة من الأنشطة المختلفة؛

٨- تنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات العاملة مع الشباب في المجالات الرياضية (التعلم اللامنهجي) والترويحية، وذلك بإشراف وزارة الشباب والرياضة، ومتابعة التوجهات السياساتية العامة؛

٩- إشراك الإعلام في عملية احتضان وتغطية وترويج للرياضة والأنشطة (التعلم اللامنهجي) الترويحية وخلق أبطال فلسطين؛

١٠- إدخال برامج لا منهجية داعمة للمنهج الدراسي بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي؛

١١- تشجيع المبادرات الشبابية الخاصة بالمبدعين والموهوبين من الشباب والطلائع بالتنسيق مع الوزارات المعنية من خلال إثراء برامج ونشاطات خاصة لإطلاق مواهبهم؛

١٢- تطوير قدرات المراكز والأندية الشبابية في مجالات: البنية التحتية والتجهيزات والتطوير الكادر والنظم الإدارية والمالية والمعلوماتية والحاكمية ولتتمكن من تقديم خدمات وبرامج نوعية؛



١٣- تطوير الفرص أمام الشباب والطلّاع لإطلاق طاقاتهم ومبادراتهم الإبداعية وتنمية مواهبهم في شتى المجالات ومنها حماية البيئة الفلسطينية عبر المبادرات الإبداعية وبرامج العمل التطوعي؛

١٤- نشر التوعية المجتمعية وخاصة بين أوساط أولياء أمور الشباب لأهمية النشاطات (التعلم اللامنهجي) الترويجية قبل تنفيذها لضمان انخراط الشباب بكثافة فيها؛

١٥- دمج الشباب في برامج تنمية لتعبئة أوقات الفراغ بشكل مفيد لتنمية روح العمل التطوعي لديهم؛

١٦- تطوير برنامج مساحات صديقة للطلّاع في النوادي الشبابية.

تكنولوجيا المعلومات: التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الإيجابية التي تعزز معارف الشباب، وتوسع مداركهم وخبراتهم وانفتاحهم. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم التعليمية المدرسية والجامعية؛

٢- التوسع في إيصال الخدمات التكنولوجية للمناطق الفقيرة والمهمشة، وبما يتناسب من قدراتهم المادية؛

٣- التنسيق مع المؤسسات المختلفة لتقديم تدريبات في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

٤- الاستفادة من المواقع الاجتماعية على الإنترنت لإسراع صوت شباب فلسطين داخليا وخارجيا، وفضح ممارسات الاحتلال، والترويج لناصره الشعب الفلسطيني؛

٥- تنفيذ مشاريع خاصة بفترة الشباب والطلّاع من خلال استثمار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، والتنسيق والتشبيك مع مؤسسات عربية ودولية لتنفيذ برامج افتراضية شبابية.

في تحديد الأولويات تبعاً لبرنامج العمل العالمي للشباب لكن في صميم السياق الوطني لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

وفي نقلة نوعية غير مسبوقه في صياغة السياسة الوطنية للشباب في دول الإسكوا، وضعت وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية لائحة دلائل ومؤشرات (الإطار ٢١)^{٣٧} لضمان دمج متغير العمر ومصالح الطلائع والشباب في السياسات والبرامج والمشاريع، وقياس أثر السياسة على هذه الفئات.

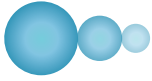
(١٠٧) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة، ٦٨-٧٢.



الإطار ٢١- فلسطين - لائحة دلائل ومؤشرات دمج متغير العمر ومصالح الطلاب والشباب في السياسات والبرامج والمشاريع

- من هي الفئات المستهدفة بشكل مباشر أو غير مباشر من السياسة- البرنامج- المشروع؟
- ما هي نسبة الطلاب والشباب المشاركين بالمقارنة مع المجموعات الأخرى؟
- ما هي المعلومات المتوفرة حول التقسيم العمري للمشاركين والمستفيدين؟
- هل تم استشارة الطلاب والشباب في التحضير للمشروع؟ هل تم احترام آرائهم؟ وهل تم ضمان مشاركتهم؟ وعلى أي مستوى من التخطيط؟
- هل سيؤدي المشروع لتعزيز دور الشباب ولتعديل حالة اللامساواة والتمييز القائمة في الثقافة والقانون والمؤسسات؟
- إلى أي حد يمكن للمشروع أن يحقق حاجات الشباب الآنية وكيف يمكن أن يساهم في ضمان مستقبل أفضل لهم لاحقاً؟
- هل يأخذ المشروع ظروف الطلاب والشباب وحاجاتهم من حيث توقيت النشاطات وحرية الحركة وتغطية تكاليف المشاركة؟
- هل تعرّف القائمون على المشروع على العقبات التي قد تقف في وجه الطلاب والشباب وتثنيهم عن المشاركة؟
- هل هناك حاجات تدريبية للقائمين على المشروع والمساهمين فيه لرفع الحساسية والوعي لحاجات الطلاب والشباب ووجهات نظرهم؟
- هل تم التخطيط لمراقبة الأداء وتقييم المشروع من وجهة نظر الطلاب والشباب؟
- هل تم النظر في كيفية فحص تأثير المشروع على كافة الفئات العمرية بما في ذلك الطلاب والشباب؟
- هل هناك إمكانية لدمج إيجابي للأكبر عمراً في حياة الطلاب والشباب؟
- هل يتم استهداف الآباء والأمهات والمعلمين وأصحاب العمل من أجل تحسين أوضاع أبنائهم وبناتهم؟
- ما هي الخطوات اللازمة لتقوية التزام المؤسسات ذات العلاقة بمنظور شبابي قائم على تحليل موافقهم ووجهات نظرهم وموقعهم في المشروع؟
- هل ستقوي السياسة (البرنامج-المشروع) مجموعات الطلاب والشباب ويدعم تنظيمهم لأنفسهم ليمكنوا من توضيح وإيصال وجهات نظرهم، وضمان تطبيق حقوقهم وتحقيق مصالحهم الآنية والمستقبلية؟
- هل أخذت السياسة (البرنامج-المشروع) الحاجات المتباينة للطلاب والشباب من حيث الفئات العمرية والنوع الاجتماعي وحالة اللجوء والوضع الاقتصادي للطليعي والشباب؟
- هل سيؤدي استهداف الشباب لتحقيق مصلحة مجتمعية عامة؟

ونود التنويه إلى أن العديد من البلدان تواجه تحديات كبيرة في مجال التنفيذ والتعاون والتنسيق والمتابعة الأفقية والعمودية. وتشير التجارب إلى أن الأهداف والسياسة الوطنية للشباب لا



تتبعها وحدات سياسة الشباب على المستوى المحلي، وهناك نقص في المزامنة عمودياً بين المستوى الوطني/الإقليمي والمحلي، وكذلك على المستوى الأفقي بين الهيئات الرئيسية المسؤولة عن سياسات الشباب عبر القطاعات على المستوى الوطني والمحلي. وفي هذا الصدد، تظهر أهمية المشاركة الفاعلة من جميع أصحاب الشأن/المصلحة في تحديد الأولويات والأهداف للسياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٨- إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي وفقاً لإطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)

يعرف إدماج الشباب^{٣٨} بتعميم مراعاة منظور الشباب من الجنسين، الرجل والمرأة/الفتيان والفتيات في العملية التنموية على جميع المستويات وفي كافة القطاعات. وقد صيغت تباعاً لإدماج/تعميم مراعاة النوع الاجتماعي. إدماج النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل في أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع أو وضع السياسات أو البرامج، وذلك في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. إنها استراتيجية لجعل الشباب من الجنسين وتجاربهم بعداً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج عبر القطاعات وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى يتسنى للشابات والشبان أن يكونوا على قدم المساواة في الحقوق من حيث إتاحة فرص التعليم والعمالة، والوصول إلى المعلومات والخدمات وغيرها.

أكد تقرير الشباب في العالم لعام ٢٠٠٧ أن ضعف قابلية الشباب على الإسهام في عملية التنمية المجتمعية ليست مناعة حصرياً بمسألة افتقارهم للقدرات الذاتية على النهوض بأعباء التنمية، وإنما هي مرتبطة بشكل كبير بمحدودية أو انعدام الفرص المتاحة لهم في بعض البلدان للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية. ويعود ذلك إلى عجز وطني أو محلي لعدم قدرة بعض البلدان على النهوض بهذه العملية التنموية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. يُضاف إلى ذلك عجز تلك البلدان على لعب دور فاعل في ظل التغيرات البنوية التي تسببها العولمة على جميع الأصعدة، وما تمليه من مواصفات ومتطلبات جديدة لإصلاح النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرئيسية على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا إلى جانب التغيرات والتحويلات الديمغرافية الشبابية على النطاق المحلي والإقليمي^{٣٩}.

كذلك تؤكد التجارب الوطنية في العديد من بلدان آسيا وأوروبا وبعض البلدان في أفريقيا ومنطقة الإسكوا أنه من شبه المستحيل إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي في السياسة الوطنية ذات الصلة في ظل غياب المشاركة الفاعلة لأصحاب الشأن/المصلحة وبشكل خاص الشابات والشبان في جميع مراحل العملية وعلى كل المستويات، وأهمها صنع القرار. كما إن استعراض السياسات القطاعية يوضح التنوع الهائل للقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

UNDP Evaluation Office, (January 2006), EVALUATION OF GENDER MAINSTREAMING IN UNDP. New York, USA. (١٠٨)
http://www.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf

(١٠٩) الأمم المتحدة (الإسكوا) ٦٨-٧٣.



المتعلقة بمجال سياسات الشباب. وتشير الاستنتاجات إلى أن تعزيز مشاركة الشباب أساسية وحيوية لعملية الإدماج وبالتالي إجحاح السياسة الوطنية. ولتحقيق هذا الإدماج لا بد من أن تركز الدول على جانبين:

(أ) الأول يتعلق بتعزيز القدرات الذاتية للشباب على المشاركة باعتبارهم مستفيدين وشركاء وقادة؛

(ب) الثاني يتعلق في البعد المؤسسي التنموي للحكومة والشركاء الرئيسيين في ضمان مشاركة الشباب الفعلي والمنهجي.

وسوف نستعرض أدناه عدداً من الأدوات المستعملة في العديد من الدول التي تملك سياسات وطنية للشباب، والتي حرصت على تطبيق توجيهات برنامج العمل العالمي للشباب بما يتعلق بإدماج الشباب والنوع الاجتماعي من خلال المشاركة الفاعلة. ويجدر التأكيد على شمولية العمليات لتضمن مشاركة عادلة للجنسين وللشباب الأكثر تهميشاً، وكذلك توزيعاً جغرافياً مناسباً. وهي كما يلي:

(أ) التدريب على أنشطة وبرامج توفير المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة العامة؛

(ب) إنشاء مراكز للشباب توفر المعلومات والاستشارات لمساعدتهم على المشاركة في الأنشطة وفي حياة مجتمعاتهم؛

(ج) كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) ترويج أنشطة الشباب ومساهماتهم في وسائل الإعلام؛

(هـ) دعم مشاركة الشباب في العمل التطوعي والتزامهم في قضايا مجتمعاتهم المحلية؛

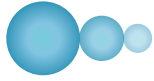
(و) دعم المشاريع والمبادرات الشبابية؛

(ز) تشجيع المنظمات الشبابية؛

(ح) مشاركة الشباب في عمل المنظمات غير الحكومية والعمل السياسي.

وعندما ينظر إلى الهيكلة أو الترتيبات التي تسمح للشباب بالمشاركة المؤسسية على الصعيد المحلي والوطني أو الإقليمي، يجب على الدول أن تتبع نهج عمل موجه ذا خطين:

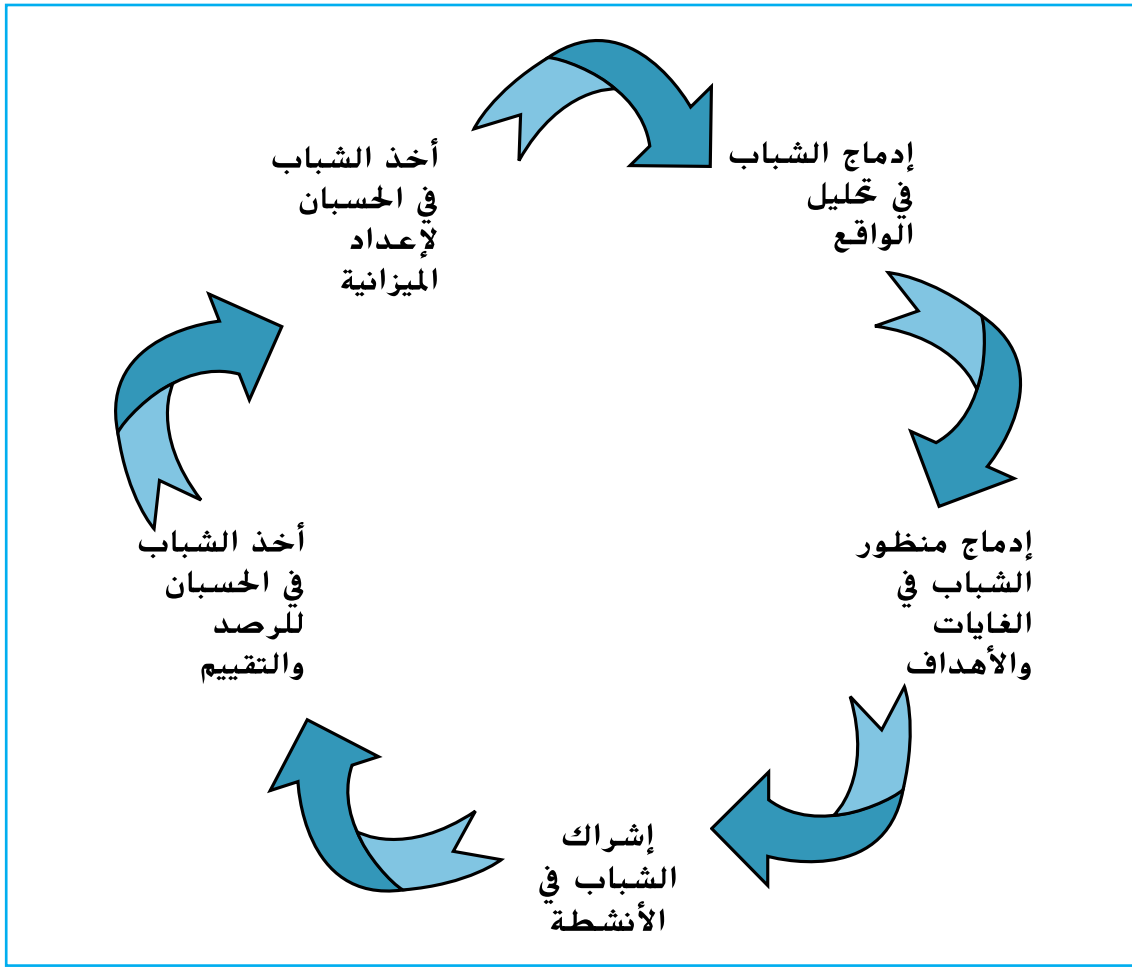
(أ) على السلطات ان تنشئ مجالس وبرلمانات ومحافل شبابية، وهي مساحات عامة، تسمح لهم بالمشاركة الجديدة وتحمل المسؤولية المباشرة وغير المباشرة للمشاريع ذات الصلة. كما تساعدهم على أن يلعبوا دوراً ناشطاً في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة، خاصة في اتخاذ القرارات؛



(ب) على السلطات المحلية والوطنية والإقليمية أن توفر سبل وصول الشباب الى المحافل المذكورة أعلاه، والدعم المالي والماديات حسب مستوى الكفاءة.

لضمان المشاركة الشبابية يتوجب على الجهات المسؤولة أن تتخذ الخطوات الأساسية لإدماج الشباب، من الجنسين، في جميع المراحل المتعلقة بالسياسة الوطنية وبشكل منهجي، وهي مدرجة أدناه (الرسم البياني ٦)»^{١١١}.

الرسم البياني ٦- الخطوات الأساسية لإدماج الشباب من الجنسين (مقتبس عن برنامج الكومنولث للشباب)



Commonwealth Youth Programme, (2008). YOUTH MAINSTREAMING AS A STRATEGIC TOOL FOR YOUTH DEVELOPMENT. Commonwealth Secretariat. Online publication. http://www.thecommonwealth.org/files/178082/FileName/YMM_08_5A-1PAP-YM.pdf



وبيّن الرسم أعلاه الخطوات الأساسية الخمس لإدماج الشباب، من الجنسين، وضمان الترابط بين الخطتين الأفقي والعامودي للعملية:

(أ) تحليل الواقع: في هذه الخطوة، يجب القيام ببحوث تركز على واقع الشباب والشابات والحصول على تقارير وبيانات مصنفة. باستطاعة الشباب من الجنسين أن يعملوا كباحثين ومخبرين رئيسيين، وأن يقوموا بإجراء بحوث تشاركية، وأن يدعموا التقييمات الوطنية:

(ب) غايات وأهداف: مع مراعاة الأمثلة المذكورة أعلاه (في هذا الاجتماع الدولي للشباب منطقة الكومنولث)، يجب أن تعالج هذه الخطوة وتستهدف مستوى الفقر عند الشباب، ومحدودية التعليم/ومحو الأمية، وكذلك البطالة:

(ج) السياسات والبرامج: على هذه الخطوة أن تسعى إلى تحقيق الغايات والأهداف التي حددت في المرحلة السابقة. مثل برامج الحد من الفقر (المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلخ)؛ وخلق سياسات/برامج لحو الأمية والعمالة. كما وينبغي أن يشارك الشباب في تصميم وتنفيذ هذه البرامج لضمان فعاليتها وتعظيم فائدتها:

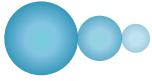
(د) الرصد والتقييم: يجب أن تجمّع المؤشرات بين الجوانب النوعية والكمية من أجل تحسين الفرص المتاحة لتقييم أثر الأنشطة الشبابية. على سبيل المثال، الجمع بين أنشطة التعليم والحد من الفقر وخلق فرص العمل. وكذلك يجب أن يكون تقييم وجهات نظر الشباب عن التقدم المحرز والنتائج والأثر كجزء لا يتجزأ من خطة الرصد والتقييم:

(هـ) الموارد: ينبغي تخصيص ميزانية كافية وواضحة ترعى النوع الاجتماعي لضمان تنفيذ الخطوات الأربع المذكورة أعلاه وتأمين الموارد البشرية اللازمة تضمن مشاركة الشباب وذات توازن في التمثيل للنوع الاجتماعي.

إضافة إلى الخطوات الأساسية لإدماج الشباب، نود عرض قائمة تساعد صانعي السياسات والبرامج على تعزيز العملية (الإطار ٢٢)٣٣.

الإطار ٢٢ - قائمة الإدماج - لمرحلة تصميم السياسة/المشروع

- هل يشكل الشبان والشابات جزءاً من فئة السكان المستهدفين؟
- هل سيصنف تحليل الواقع البيانات حسب الفئة العمرية، والنوع الاجتماعي والمجموعة الاجتماعية - الاقتصادية والعرقية، وإلخ؟
- هل تمّ التشاور مع الهياكل الشبابية القائمة (مثل المجالس الوطنية المعنية والمنظمات الشبابية والنوادي، والمدارس الثانوية والكليات وغيرها) كجزء من الخلفية لعملية البحوث؟



- هل سيتم تمكين الشباب لكي يدعموا عملية تحليل الواقع؟
- هل سيتم الأخذ بآراء الشباب ودمجهم عند تحديد الغايات والأهداف؟
- هل سيدرج الشباب ضمن الغايات والأهداف العامة؟
- هل حددت غايات وأهداف خاصة بالشباب؟
- ما هي بنود الميزانية الخاصة بالشباب؟
- ما هي الأنشطة المحتملة الخاصة بالشباب؟
- ما مستوى مرونة تصميم السياسة/المشروع، لتسمح في التعبير عن قرارات الشباب المتعلقة بالعملية؟
- ما هي مؤشرات الأداء الخاصة بالشباب؟
- ما مدى مشاركة الشباب في عملية الرصد والتقييم؟

وفي هذا السياق، علينا التأكيد أنه من غير الممكن تنفيذ استراتيجيات الإدماج للشباب والنوع الاجتماعي دون إيلاء الاعتبار الكافي للخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والمحلية والوطنية. كما علينا العمل على إدراج الأوجه الإيجابية منها، وتغيير أو عزل الممارسات السلبية الاجتماعية والمؤسسية التي تقيد وتعيق تحقيق المساواة والعدالة للشباب من الجنسين^{١١٣}.

توصيات المجموعة الفرعية^{١١٤} لشبكة وكالات الأمم المتحدة حول مشاركة الشباب في بناء السلام

أحد التحديات التي تواجه العديد من البلدان أثناء انتقالها من حالة النزاع والعنف المسلح الى الاستقرار هو تعزيز التماسك الاجتماعي والثقة بين الفئات العمرية والسكانية، حيث من الممكن ان يتم ذلك من خلال عملية بناء سلام شاملة وتشاركية تمكن القيادات الشبابية من لعب دور في معالجة الصراعات وتوجيه التطرف. وبالتالي ينبغي أن يتم تقدير ودعم الشباب للمساهمة بشكل إيجابي لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والأمن والسلام في مجتمعاتهم.

تم تطوير هذه المبادئ لدعم صانعي القرار والمعنيين في وضع استراتيجيات تشاركية وشاملة بين الأجيال لبناء السلام ولوضع برامج التي تعزز منهجية وضمان مشاركة الشباب:

١ التنوع الشبابي أمر له أهمية ويجب البناء عليه

١.١ يجب الانتباه و المعرفة أن تعريفات مصطلح الشباب تختلف اعتمادا على السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي يجب ان نسعى جاهدين لفهم السياق التاريخي المحلي الذي كبر فيه هذا الجيل الشاب.

USAID - The Women in Development (WID) IQC, (2003). Gender Assessment for USAID/Jordan http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/pubs/Jordan_Gender_Assessment.pdf (١١٣)

Inter-Agency Network for Youth Development (IANYD) <http://undesadspd.org/Youth> (١١٤)
UNInterAgencyNetworkonYouthDevelopment.aspx



١,٢ التنوع أمر مهم وأساسي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في العمر والجنس والعرق، والطبقة، والدين، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة (ريف/حضر) والقدرات والاهتمامات بين الشباب، فضلاً عن دورهم أثناء النزاع وبعده، مثنين ومقدرين تجارب الجميع، بما في ذلك الشباب المرتبطين بالصراع. وينبغي بذل جهد خاص لتسهيل المشاركة الفعالة للشباب الأكثر عرضة التجنيد والتورط في أعمال العنف، فضلاً عن الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً.

٢ الشباب لديهم الملكية والقيادة في عمليات بناء السلام

٢,١ العمل على تشجيع مشاركة الشباب في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ووضع آليات لمنع وإدارة وتسوية الصراعات.

٢,٢ تشجيع وخلق فرص للقيادات الشبابية للمشاركة والقيادة في المنظمات والشبكات، ووسائل الإعلام الاجتماعية، والمجتمعات والنظم السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بأولويات الشباب كما يروها.

٢,٣ العمل مع القيادات الشابة التي هي قدوة لأقرانها مع ضمان وتشجيع مشاركة الشباب المهمشة.

٣,١ الاعتراف بأهمية الأخذ بآراء وأصوات الشباب لتحقيق تحول مجتمعي أكبر.

٣,٢ تمكين الشباب لتعزيز صوتهم، وإنشاء منصات وآليات لتمكينهم من تقديم مساهمات تطوعية ناشطة وهادفة في المناقشات التي تجري في مجتمعهم، وبين أعضاء من جماعات الشباب، بغض النظر عن العمر، والعرق والجنس والقدرة.

٤ الشباب جزء من تصميم وتنفيذ وتقييم برامج السلام

٤,١ إدخال مجموعات متنوعة من الشباب بصورة مباشرة في تحديد التدخلات الحاسمة التي يمكن أن تغير مسارات وحركة الصراع والعنف، وفي تحليل الصراع وأدوار مختلف الأطراف. وكذلك في تنفيذ مباشرة ورصد وتقييم البرامج من خلال منهجيات مصممة والعمر المناسب.

٤,٢ ضمان وجود آليات لردود الفعل والآراء والاتصالات المعمول بها لتمكين القادة الشباب ليكونوا مسؤولين أمام أقرانهم، وأمام المجتمعات المحلية، والشركاء والوكالات المانحة.

٥ مشاركة الشباب في بناء السلام هو تدخل على النطاق الكلي والقطاعي

٥,١ مشاركة الشباب في بناء السلام يربط جميع القطاعات والمستويات في المجتمع، بما في ذلك مستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودمج ذلك على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع.

٥,٢ تشجيع مشاركة الشباب على نطاق كلي عبر عدة مناهج في العمل، منها تدخلات:

(أ) نهج قائم على الحقوق، أي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل



- (ب) نهج اقتصادي يضع الشباب بوصفهم عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية
- (ج) نهج اجتماعي سياسي يطور مشاركة الشباب نحو المجتمع المدني والساحة السياسية.
- ٥.٣ التركيز على التدخلات المستدامة والطويلة الأجل، والبناء على الممارسات الجيدة ودراسة توسيع نطاقاتها.

٦ تنمية الشباب الإيجابي هو دعمهم ورعايتهم خاصة في ظل الصراع

- ٦.١ استهداف الشباب المنخرطين في أعمال العنف أو الأنشطة السلبية في توجيه طاقاتهم ومواردهم إلى أنشطة إيجابية وتحقيق أهداف بديلة.
- ٦.٢ وضع استراتيجيات الوقاية من العنف التي تتجاوز ردود فعل أمنية بسيطة والنظر في الوقاية على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي، الخ
- ٦.٣ تعزيز قدرة الشباب على التعامل مع الصراع والعنف، وتعليم مهارات في القيادة، والوساطة وتسوية النزاعات، والاتصالات، واللاعنف والأعراف الاجتماعية الإيجابية، وتجهيز الشباب بالمعرفة والمهارات لتطوير إمكاناتهم خلال انتقالهم إلى مرحلة الرشد.
- ٦.٤ دعم الشباب لتبادل ومشاركة الأهداف والتطلعات، للتعرف على والاستفادة من خبراتهم، والدخول في مجالات متعددة، بما في ذلك المجالات الاجتماعية / العاطفية والأخلاقية / الروحية والمدنية والمهنية والمادية والمعرفية والشخصية والثقافية والتنمية.

٧ تعزيز مشاركة الشباب في بيئة آمنة ومأمونة

- ٧.١ توفير بيئة آمنة جسدياً ونفسياً وداعمة للشباب للمشاركة.
- ٧.٢ الانتباه لحساسية الانقسامات وعدم المساواة بين الأقران الشباب ومجتمعاتهم المحلية، وتجنب تقاوم هذه الانقسامات بالتحريض على القوالب النمطية، أو خلق حالات يحتمل أن تكون صعبة أو خطيرة للشباب أثناء وبعد مشاركتهم.

٨ تعزيز الشراكة بين الشباب والبالغين ومجتمعاتهم

- ٨.١ دعم الجهود الرامية إلى زيادة التفاهم والتواصل وسبل التعاون بين الأجيال، وتعزيز الشراكات بين البالغين والشباب من أجل سد الفجوات بين الشباب والآباء والشيوخ، من أجل تحديد المشاكل المشتركة والعمل معا للتغلب عليها.
- ٨.٢ تشجيع الحوار الذي يمكن أن يعزز الثقة بين الحكومات والشباب ودعم تقاسم السلطة من خلال تعزيز الروابط مع هياكل السلطة وصناع القرار. تقاسم السلطة يجب أن يوفر أماكن مناسبة للشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، وكذلك في عمليات بناء السلام.

٩ وضع السياسات لتلبية الاحتياجات الكاملة للشباب

- ٩.١ دعم تطوير سياسات وطنية شاملة تلبى كافة احتياجات وتطلعات الشباب، ويمكن



أن تركز على مشاركة الشباب والتنمية والتمكين.

٩,٢ دعم وضع سياسات وطنية للشباب تتماشى تماما مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الإقليمية (مثل ميثاق الشباب الأفريقي) وغيرها من وثائق السياسات الرئيسية.

٩- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب على جميع المستويات: الداخلية والخارجية

إن التحفيز أداة استراتيجية في محاولة تغيير المنظور العام والصور النمطية للشباب، وكذلك في التأثير على الرأي العام وصانعي القرار للسياسات الوطنية للشباب، وقد أردنا في هذا الدليل تناول التحفيز بشكل متكامل، يطبق ضمن السياق الوطني وعلى كل المستويات والقطاعات ومختلف القضايا. وكثما قد تطرقنا في الفصل الأول (١١) بشكل مفصل إلى عدة أوجه من مكونات عملية التحفيز بما فيها:

(أ) المفهوم؛

(ب) نوعية العملية والمهارات المطلوبة للقيام بها؛

(ج) الرحلة التحضيرية؛

(د) التخطيط الاستراتيجي؛

(هـ) واقع العلاقات؛

(ز) النهج المعتمد.

أما في هذا الفصل فسوف نتناول التحفيز من جوانب أخرى مكتملة، وهي كما يلي:

(أ) التحفيز والمفاهيم ذات الصلة؛

(ب) أنواع التحفيز؛

(ج) خطوات عملية التحفيز (نوقشت في الفصل الأول ١١)؛

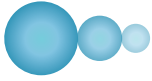
(د) نهج الإطار المنطقي.

(أ) التحفيز والمفاهيم ذات الصلة

سبق وذكرنا أنه لا يوجد تعريف موحد للتحفيز. فقد تعددت مفاهيم التحفيز لكنها تجتمع على مبدئين أساسيين:

(١) نشر الوعي عند أصحاب الشأن/المصلحة (المتأثرين والمؤثرين والمعنيين)؛

(٢) إحداث التغيير الإيجابي في السياسة أو السلوك لصالح الفئة المستهدفة.



وفي هذا السياق، نود استعراض (الجدول ٥)^{١١٥} للتحفيز والمفاهيم ذات الصلة. يتضمن هذا الجدول خمسة مفاهيم، وبإمكان المخططيين للتحفيز والمحفيين أنفسهم الاطلاع ومقارنة أوجه الاختلاف فيما بينها، من خلال التحليل المقدم للعناصر الخمسة الرئيسية المرتبطة بكل من هذه المفاهيم، وهي:

(١) الجهات الفاعلة الرئيسية؛

(٢) الفئات المستهدفة (الأولية والثانوية)؛

(٣) الأهداف؛

(٤) الاستراتيجيات؛

(٥) مؤشرات النجاح.

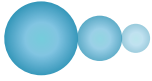
في ظروف معينة حين تكون مسألة السياسة العامة تمثل مصدر قلق بالغ للمواطنين، أو حين توجد معارضة قوية من بعض جماعات المصالح المكتسبة، يفضل استخدام أكثر من مفهوم ضمن حملة التحفيز الواحدة تماشياً مع المتطلبات على أرض الواقع.

USAID / LGU Unit, (2005). Advocacy Trainer's Manual. Deliverable No. 6, p 15. USAID online publication. <http://erc.msh.org/> (١١٥)
LEAD_CD/N_Advocacy_Behavior_Change/Advocacy_Trainers_Manual.pdf



الجدول ٥- التحفيز والمفاهيم ذات الصلة (مقتبس من USAID)

مؤشرات النجاح	الاستراتيجيات	الأهداف	الفئات المستهدفة الأولية والثانوية	الجهات الفاعلة الرئيسية	التحفيز والمفاهيم ذات الصلة
<p>مؤشرات العملية (Process Indicators)</p> <p>رصد وسائل الإعلام.</p> <p>مناقشات مجموعات التركيز.</p> <p>ومقابلات الخبراء الرئيسيين.</p> <p>استطلاعات الرأي</p> <p>مسح البيئة السياسية</p>	<p>التركيز على: واضعي السياسات وصناع القرار المؤثرين على أهداف التحفيز الاجتماعات الرفيعة المستوى واللقاءات الشخصية والحوارات والمفاوضات</p> <p>المناسبات العامة والوفود والمنتديات والحوارات، ومؤتمرات السياسات والمهرجانات والمناسبات الإعلامية</p>	<p>بشكل عام: تغيير أو تعديل السياسات، بما في ذلك القوانين والمراسيم، والبرامج والمشاريع.</p> <p>تنفيذ الأنشطة</p> <p>تخصيص الموارد</p>	<p>المؤسسات العامة وواضعي السياسات</p>	<p>المجتمع المدني وقد يتكون من: منظمات التنمية والمجموعات المحلية، والقطاع الخاص والمنظمات الدينية، وشبكات وسائل الإعلام، والأكاديميا ومؤسسات البحوث، ومجموعات واضعي السياسات وقادتها</p>	<p>التحفيز</p>
<p>قياس المعرفة والمهارات المكتسبة وتغيير السلوك المؤشرات العملية مناقشات مجموعة التركيز خدمة توصيل البيانات والتقارير</p>	<p>تصنيف الفئات المعنية الحملات الإعلامية، بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية حملات التوعية المجتمعية لقاءات مفتوحة، أنشطة البلدية وسائل الإعلام التقليدية</p>	<p>زيادة الوعي العام وتغيير السلوك</p>	<p>مقدمي الخدمات الأفراد أعضاء قطاع معين أو القطاعات شرائح من المجتمع المحلي</p>	<p>مقدمي الخدمات</p>	<p>المعلومات والتثقيف والاتصال (IEC)</p>



تَحْفِيزِ المِجْتَمَعِ	المِجْتَمَعِ وَالْمُنْظَمَةِ	المِجْتَمَعِ وَالْمُنْظَمَةِ	بِنَاءِ المِجْتَمَعِ وَالْمُنْظَمَةِ	زِيَارَاتِ مَنزَلِيَّةِ	عَمَلِيَّةِ ذَاتِ قَضِيَّةِ مَحْدَدَةٍ وَمَخَارِجِ
تَعْبِيَّةُ	قَادَةُ وَأَعْضَاءُ	قَادَةُ وَأَعْضَاءُ	الْقُدْرَةُ عَلَى إِعْطَاءِ الْأَوْلِيَّةِ لِلْأَحْتِيَاجَاتِ وَالْعَمَلِ	اجْتِمَاعَاتِ لِلْمِجْتَمَعِ المِخْلِيِّ أَوْ المُنْظَمَاتِ التَّقْيِيمِ الرِّيْفِيِّ التِّشَارِكِيِّ (PRA)	مُؤَشِّرَاتِ نَوْعِيَّةِ المِشَارَكَةِ
العِلاَقَاتِ العَامَةِ	القِطَاعِ الخَاصِ مِنْ مَوْسَسَاتِ الْأَعْمَالِ وَالْمُنْظَمَاتِ التِّجَارِيَّةِ	المِسْتَهْلِكِينَ	حَسِّنِ صَوْرَةَ المَوْسَسَاتِ وَالإِنْتِاجِيَّةِ	الإِعْلَانِ عَلَى نِطَاقِ وَاسِعِ (التِّلْفِزِيُونِ وَالرَّادِيُو وَوَسَائِلِ الإِعْلَامِ المِطْبُوعَةِ) حَمَلَاتِ بَطَاطِيْعِ تَصْوِيرِي المُنَاسِبَاتِ العَامَةِ	تَطْوِيرِ الفِهْمِ العَامِ وَزِيَادَةِ الحِصَّةِ فِي السُّوقِ وَالْمَبِيْعَاتِ

(ب) أنواع التحفيز^{١١٦}

يوجد عدة أنواع من التحفيز، ثلاثة منها تصب في نطاق السياسة الوطنية وهي:

(١) تحفيز السياسة: وهو مبادرة تركز حصراً على جدول أعمال السياسة الوطنية أو القطاعية، وعلى هدف محدد لهذه السياسة للتأثير بصورة مباشرة على واضعي السياسات. وعادة ما يفترض هذا النوع من التحفيز أن التغيير في السياسة سوف ينتج تغييراً حقيقياً على أرض الواقع.

(٢) تحفيز للعامة: يستخدم قوة العدد من المواطنين المتأثرين بمسألة السياسة، بالاعتماد على جهودهم المنظمة والمبذولة لاسترعاء انتباه واضعي السياسات بضرورة تغييرها. وقد يشمل هذا النوع من التحفيز عدداً من الإجراءات العامة، مثل تقديم الاستمارات وتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، والاعتصامات والعصيان المدني غير العنيف بمجموعات كبيرة للتعبير علناً عن الظلم اللاحق بهم من جراء هذه السياسات، بهدف مواجهة أصحاب السلطة، وإيجاد سبل لإشراك مختلف النظم المتوفرة لاتخاذ القرارات. وقد يحمل هذه التحفيز أهدافاً إضافية، مثل تغيير الوعي والسلوك عند أصحاب الشأن (المتأثرين خاصة) وتمكينهم للنهوض بهذه العملية، وكذلك السماح لقادتهم المرافعة عن قضاياهم أو دعم طرح معين للسياسة من قبل المواطنين.

١١٦) USAID / LGU Unit 75-77.



(٣) تحفيز وسائل الإعلام: يقوم هذا النوع باستخدام وسائل الإعلام باختلاف أشكالها، بما فيها الإعلام الاجتماعي، لإبراز وتسليط الضوء على قضية سياسة معينة بغية إعلام المواطنين وكسب الحلفاء والتأثير على قادة الرأي وصانعي السياسات. العنصر الحاسم في هذا التحفيز هو التواصل والاستفادة من دعم الإعلاميين المتعاطفين مع القضية المحفز لها، بهدف تثقيف وإعلام وتقديم المزيد من المعلومات للذين يجهلون تفاصيل المسألة والمهتمين والمتابعين، من خلال تغطية مكثفة في مختلف وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة. إضافة إلى ذلك، تُستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية لإثارة الخطاب العام وتوجيهه لصالح القضية من داخل الكتل المؤيدة في اتجاه السياسيين وصناع القرار بهدف زيادة الضغط عليهم لصالح التغيير في السياسة القائمة. ويجدر بالذكر، أن هذا النوع من التحفيز يستعمل كثيراً من قبل الحكومات والمنظمات في حملاتها التوعوية.

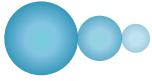
لقد استعرضنا أعلاه عدة أمثلة في سياق التحفيز لوضع السياسات الشبابية، من باكستان والبحرين والأردن وجنوب أفريقيا، حيث اختلفت أساليب التحفيز والمفاهيم والأدوات التي استخدمت من قبل الجهات المشاركة، الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجالس الشبابية، على جميع المستويات الوطنية والمقاطعية والمحلية. إننا مثال الفلبين الذي نحن في صدد استعراضه أدناه (الإطار ٢٣)^{١٧٧} يتميز بصفات فريدة وقد أسس لنهج تحفيز جديد يدعى "تحفيز النظراء".

الإطار ٢٣ - الفلبين - تحفيز السياسة الوطنية

ارتبط التحفيز للسياسات الوطنية في الفلبين بالحركات السياسية والاجتماعية من بدء السبعينات. وقد نشأ كمحاولة لتحقيق التغيير الهيكلي والمنهجي نظراً لتفشي الفقر والقمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان.

بعد ثورة سلطة الشعب في عام ١٩٨٦، تغير المظهر العام للتحفيز، واتخذ عدة اتجاهات. إذ صار عددٌ من المنظمات المعادية للدكتاتورية، والعديد منها غير حكومي، يكرس معظم برامجه وموارده لتقديم الخدمات الاجتماعية-الاقتصادية إلى ناخبهم. حتى إنهم في كثير من الأحيان كانوا يعملون مع بعض زملائهم الذين قد عينوا في مناصب حكومية هامة، في الحكومات المتعاقبة، والذين استطاعوا من إعادة توجيه البرامج والخدمات والتمويل إلى تلك المنظمات. أما الآخرون، فلم يروا أية جدوى من العمل من داخل المنظومة القائمة، فظلوا في مواجهة مباشرة مع المؤسسات التنفيذية. ولم يسدي معظمهم إلا خدمات اجتماعية-اقتصادية محدودة لشركائهم المحليين، والذين تلقوا التمويل من المانحين الأجانب. واستكشف آخرون تدريجياً المجال التشريعي. ومع تنفيذ القانون قوائم الأحزاب، نجح هؤلاء في حمل بعض قادتهم ليصبحوا صانعي سياسات.

ولعل أحد أهم العناصر الذي أعاد تعريف التحفيز في مجال السياسات بالفلبين، هو مشاركة صانعي السياسات كمحفزين. ولا سابقة لهذه التجربة الفريدة والمتميزة التي شهدتها الفلبين، حيث



نظم المشرعون أنفسهم في لجنة "المشرعين القلبيين للسكان والتنمية" ليقوموا بالتحفيز مع نظرائهم. ويعرف اليوم هذا التحفيز بالشخصي أو "تحفيز النظراء" لصنع السياسات. وتعطي هذه التجربة حجة قوية للتحفيز في الحكومات، حيث يستخدم بعض صانعي السياسات صيغة التحفيز كجزء من العملية لإقناع نظرائهم.

لقد اتخذ تحفيز وضع السياسات في الفلبين مساراً مختلفاً جداً نظراً للتطور التاريخي الفريد الذي شهدته البلاد ما قبل وبعد "ثورة سلطة الشعب" في عام ١٩٨٦. ومن الملاحظ أنّ العديد من الذين شاركوا في هذه الأحداث ما زالوا متواجدين في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. وقد شغل عدد كبير منهم مناصب قيادية حكومية هامة على جميع الأصعدة (الوطنية والمحلية). بما فيها الجهاز القضائي والكونغرس والقطاع الخاص والأكاديمية ووسائل الإعلام والمنظمات الدينية والمجتمع المدني، وما زالوا مستمرين في تمرير هذا الإرث لأجيال الشباب.

(ج) خطوات عملية التحفيز (نوقشت في الفصل الأول، الفقرة ١١)

(د) نهج "الإطار المنطقي" (LFA للتحفيز)

نظراً لأهمية التحفيز لوضع السياسات، اخترنا استعراض نهج "الإطار المنطقي" لعدة أسباب، منها:

- (١) تعقيد وتداخل الحالات أو السيناريوهات التي قد يواجهها المحفزون على أرض الواقع؛
- (٢) الحاجة إلى تحليل معمق ومفصل لانتقاء أفضل المفاهيم وأكثرها تلاؤماً مع تلك الحالات؛
- (٣) منهجية ودقة وفعالية وموضوعية نهج "الإطار المنطقي" في العملية التحليلية، مثل مسألة تحديد وتحليل أصحاب المصلحة وتحليل المشكلة. وهذا مما يساعد على اتخاذ خيارات أكثر استراتيجية لتنفيذ عملية التحفيز.

إن نهج "الإطار المنطقي" (LFA) عملية منهجية وتحليلية بامتياز، تمتلك مجموعة من الأدوات المركبة والمستخدمة لدعم التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم للسياسات والبرامج والمشاريع وغيرها. ينطوي هذا النهج على استخدام المفاهيم المترابطة المدروسة والمحللة والمرتبطة بشكل منطقي من خلال عملية تكرارية. لذا فإنّ في غياب البيانات والأدلة وهما من العناصر الهامة لهذه العملية، لا يمكن أن تقضي العملية إلى قرار مستنير، خاصّة وأتّها عملية منهجية وأداة للتحليل. وهكذا يمكن اعتبار الإطار المنطقي وسيلة تساعد على التفكير والتخطيط.

لعملية التحفيز القائم على الإطار المنطقي علاقة وثيقة بعملية تحليل السياسة التي ناقشناها في الفصلين السابقين، وتتضمن هذه العلاقة العناصر التالية:

- (١) تحديد المشكلة؛
- (٢) تحليل لأصحاب الشأن/المصلحة ومسح للبيئة السياسية؛
- (٣) تحليل بيئة السياسة العامة؛
- (٤) تحليل المشكلة؛
- (٥) تحليل موضوعي؛
- (٦) تطوير الاستراتيجية.



ونود لفت الانتباه إلى أنه يجب التمييز بين نهج "الإطار المنطقي" وجدول هذا الإطار (LFA Matrix). لأن هذا الأخير يستخدم لإجراء المزيد من التحليل للأهداف والأدوات الكفيلة بتحقيقها. كما يشمل الافتراضات والمخاطر التي قد تؤثر على العملية/المشروع، فضلاً عن الشروط المسبقة التي تمكن من إطلاق الأنشطة على المسار الصحيح.

١٠- صياغة مسودة السياسة الوطنية للشباب

تتطلب العملية التشاركية لصياغة السياسة الوطنية استعدادات وتحضيرات كبيرة وواسعة النطاق من قبل الجهة الوطنية المنسقة وأصحاب الشأن/المصلحة على جميع المستويات وفي كل القطاعات. وإتمام هذه الاستعدادات والتحضيرات يتوجب، إضافة إلى ما تقدم من عمليات، استكمال الخطوات الرئيسية التالية^{١١٨}:

- (أ) وضع الميزانية لعملية تطوير السياسة؛
 - (ب) مسح وتحليل البحوث والبيانات (على الحكومة أن توكل البحوث والدراسات إذا كانت البيانات ضعيفة أو غير كافية)؛
 - (ج) تعيين "اللجنة المنسقة" (تضم ممثلين من أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين) و"لجنة الصياغة" (المؤلفة من خبراء سياسات وبعض المنسقين) لوضع مسودة مشروع السياسة؛
 - (د) تشكيل "لجنة تعاون الوزارات" لضمان مشاركة الوزارات المعنية الفاعلة في عملية الصياغة؛
 - (هـ) تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية (ذات طبيعة تشاركية تضم الشباب أو ممثلين عنهم)؛
 - (و) تحديد نطاق وكيفية التواصل مع مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة التي ينبغي أن تشارك؛
 - (ز) توضيح الاحتياجات التدريبية إلى أقصى حد ممكن (على مستوى المؤسسات العامة والمنظمات التي سوف تكون جزءاً من منظومة وضع السياسة وتنفيذها وتقييمها)؛
 - (ح) تحديد أصحاب الشأن/المصلحة والخبراء والمدربين للمشاركة في العملية؛
 - (ط) وضع استراتيجية التحفيز الإعلامي؛
 - (ي) بدء التحضيرات الجدية لورشة عمل وطنية لتحديد أهداف السياسة؛
 - (ك) التواصل مع المنظمات الدولية المتواجدة على الأرض وطلب الدعم التقني والمالي منها، بهدف وضع السياسة؛
 - (ل) تداول أفكار محتملة للرصد والتقييم؛
 - (م) إجراء مشاورات المرحلة الأولى، التي ترمي إلى إتمام ما يلي:
- (أ) تحديد الأهداف (من خلال ورشة العمل الوطنية وبمشاركة أصحاب الشأن/



المصلحة من جميع القطاعات على المستوى الوطني والمحلي)؛

(٢) إنشاء اللجنة التوجيهية؛

(٣) إنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات؛

(٤) تعيين "المجموعات التعبوية" (thematic groups) وأعضائها (من أصحاب الشأن/ المصلحة لاسيما ممثلين عن كل من الحكومة والمنظمات الشبابية غير الحكومية)؛

(٥) تشكيل لجنة "مجموعة عمل الوزارات"؛

(٦) تشكيل لجنة "الشركاء المحليين للتشاور"؛

(٧) تعيين اللجان الاستشارية لأصحاب الشأن/المصلحة؛

(ن) إجراء مشاورات المرحلة الثانية وهي عملية تشاورية أوسع نطاقاً من المرحلة الأولى وتهدف إلى إتمام الخطوات التالية؛

(١) الحصول على الآراء وردود الفعل المحلية، منسقة من قبل "لجنة الشركاء المحليين للتشاور" ومدعومة من قبل الحكومات المحلية؛

(٢) العمل على إطلاق حملة تحفيز إعلامية واسعة النطاق لرفع الوعي وتعبئة الشباب للمشاركة في المشاورات المحلية، مما يعزز عملية السياسة ويخلق جواً من التقدير للمشاركة وأهميتها؛

(٣) إطلاق حملة إعلانية وعلاقات عامة من خلال إنتاج المنشورات ذات الصلة وعرضها في الأماكن العامة وتوزيعها عن طريق المنظمات والهيئات والوزارات واللجان والشباب أنفسهم، وهذا يخلق حالة دفع هائلة للمنظمات الشبابية غير الحكومية داخل المجتمعات المحلية. كما إنه يعدّ إعلاناً مبطناً لأهمية دور تلك المنظمات وتقديراً لعملها، كذلك يعبر عن اهتمام متزايد في الشباب للانضمام إلى العملية؛

(٤) إبقاء اللجان وأصحاب الشأن/المصلحة المحليين مطلعين على كافة مجريات العملية والتقدم المحرز، وتلقيهم المستمر للمعلومات، بشكل مباشر أو من خلال وسائل التواصل الأخرى والإعلام، خاصة بعد انتهاء مراحل التشاور. وذلك للحفاظ على مستوى مشاركتهم والتزامهم تحضيراً للمراحل القادمة، لا سيما تنفيذ ورصد وتقييم السياسة؛

(س) إجراءات صياغة المسودة؛

تبدأ عملية الصياغة الفعلية لمسودة مشروع السياسة بعد تحديد غاياتها وأهدافها الوطنية، وبعد قيام "اللجنة المنسقة" بتنقية مجمل المداخلات الناتجة عن المشاورات. وفي هذه المرحلة يلعب "فريق العمل المواضيعي" (thematic working group) دوراً محورياً بمساعدة المنسقين. تشكل فرق العمل ويناط موضوع واحد بكل فريق. يحتوي الفريق على أعضاء من "فريق العمل المواضيعي" ويمثل من "الفريق المشترك بين الوزارات" برئاسة منسق خبير، متخصص في



الموضوع المحدد. ويقوم كل فريق بإتمام مهامته التي تنطوي على ما يلي:

(١) أن تشكل وجهة نظر شاملة وتجري تحليلاً للواقع المتعلق بالشباب في سياق الموضوع المناط بها؛

(٢) أن تستند إلى البحوث والبيانات والإحصاءات ونتائج المشاورات ذات الصلة بالموضوع لإجراء تحليل للواقع؛

(٣) أن يقدم ممثل "الفريق المشترك بين الوزارات" جميع المواد ذات الصلة المتوفرة بالوزارات للمنسق المسؤول؛

(٤) أن تقدم ملخصاً عن التحليل ليدمج في مسودة مشروع السياسة؛

(٥) أن يكون المنسق مسؤولاً عن كتابة وتحضير هذه التقارير؛

(٦) أن تعمل باستقلالية عن الفرق الأخرى في تطوير المخرجات والمؤشرات (تتطلب هذه العملية تدريباً ومهارات) لذا يجب إقامة ورشة عمل لتطوير المؤشرات يحضرها المنسقون وبعض أعضاء الفرق وممثلو "الفريق المشترك بين الوزارات".

لتوفير منتج ذي جودة عالية يستوجب على أعضاء تلك الفرق أن تتحلى بالمهارات والخبرة اللازمة وأن توفر لها الموارد المادية الكافية لتتفرغ لهذه العملية وتكمل مهامها على أحسن وجه.

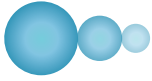
عند انتهاء هذه الفرق من التحليلات ووضع المخرجات والمؤشرات وكتابة التقارير ذات الصلة، يجب أن تعطى اللجان الاستشارية الفرصة الكافية للاطلاع عليها لتقديم ملاحظاتها، ومن ثم أن تسلم جميعها، بما فيها الملاحظات، إلى "لجنة الصياغة". وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن عملية تجميع مسودة مشروع السياسة الوطنية للشباب.

حين تنتهي "لجنة الصياغة" من المسودة الأولى لمشروع السياسة يجب أن تطلع جميع اللجان والهيئات المشاركة في العملية عليها لاستعراض الوثيقة وتقديم ملاحظاتهم. ومن الضروري أن يقوم ممثلو "الفريق المشترك بين الوزارات" بإطلاع المسؤولين في مختلف الوزارات المعنية على المسودة، لضمان أنّ الأهداف والميزانيات تتوافق مع التزامات هذه الوزارات في سياق سياساتها العامة.

بعد ذلك، على "لجنة الصياغة" أن تجمع الملاحظات والمساهمات وأن تدرجها في المسودة الأولى لمشروع السياسة الذي سيعلن عنه ويناقش في دورة مشاورات ثالثة وأخيرة.

ولأن صياغة مسودة السياسة الوطنية هي عنصر حاسم في وضع السياسة وتبنيها وإحداث التغيير المرجو، ومن أجل توفير أدوات مفيدة للمساعدة في هذه العملية وضمان شمولية الصياغة، نعرض أدناه قائمة تتضمن الخطوات الأساسية في تخطيط وصياغة السياسة الوطنية، وهي قابلة للتعديل والإضافة حسب السياق المعمول فيه (الإطار ٢٤).^{١١٩}

Public Health Law Center, (July, 2010). POLICY DRAFTING CHECKLISTS. PHLC Online publication. <http://publichealthlawcenter.org/sites/default/files/resources/ship-fs-policydraftingchlist-2010.pdf>



الإطار ٢٤- قائمة مرجعية عملية التخطيط وصياغة السياسة الوطنية للشباب

تتضمن هذه القائمة الخطوات التي ينبغي أن تتبع في عملية التخطيط للسياسة وصياغتها لضمان تنفيذ فعال:

- (أ) تحديد وتوضيح القضايا التي ستتناولها السياسة؛
- (ب) تحديد إذا ما كان لدى الجهة المنظمة سلطة/صلاحية لسن السياسة؛
- (ج) تحديد الشخص أو الطرف المسؤول عن عملية صياغة السياسة؛
- (د) تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين في عملية الصياغة؛
- (هـ) تحديد نموذج للسياسة (استخدام قائمة عناصر السياسة)؛
- (و) استعراض السياسة (استخدام قائمة استعراض السياسة)؛
- (ز) التحقق من عدم وجود أي تعارض مع السياسات القائمة أو القوانين؛
- (ح) مراجعة مسودة السياسة مع أصحاب المصلحة؛
- (ط) استعراض مسودة السياسة مع المستشار القانوني أو المساعد التقني القانوني؛
- (ي) مراجعة ووضع الصيغة النهائية للسياسة؛
- (ك) إكمال عملية الموافقة وتبني السياسة؛
- (ل) نشر وتوزيع الصيغة الموافق عليها للسياسة وتنفيذها.

١١- مراجعة مسودة السياسة الوطنية للشباب

عندما تكتمل صياغة المسودة الأولى لمشروع السياسة، بعد أن تدرج فيها جميع الملاحظات والمساهمات المقدمة من أصحاب الشأن/المصلحة والوزارت واللجان المشاركة، يجب أن يعلن عنها وتوزع على جميع الجهات المعنية (المتأثرة والمؤثرة)، وأن يباشر فوراً بجولة مشاورات ثالثة وأخيرة.

تهدف جولة المشاورات هذه إلى إعطاء الأطراف المعنية فرصة استعراض المسودة، بغية الحصول على أكبر حجم من ردود الفعل والمدخلات البناءة، من أجل تحسين جودتها قدر المستطاع. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف بأساليب عدة بناء على معطيات الوقت والموارد البشرية والمادية^{٣٠}. وباستطاعة اللجنة المنسقة أن تقوم بما يلي:

- (أ) طبع ونشر المسودة الأولى لمشروع السياسة الوطنية وتوزيعه على جميع الأطراف دون استثناء من خلال اللجان والهيئات والوزارات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الشباب وغيرها؛

(١٢٠) Denstad 9-82.



- (ب) نشر المسودة الأولى لمشروع السياسة الوطنية على الصفحات الإلكترونية للسياسة (إذا ما تواجدت) و/أو على موقع الانترنت للوزارة او الهيئة الرائدة للمشروع؛
- (ج) يجب أن يرافق أو يلي توزيع المسودة دعوة لكل المعنيين من المنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية على جميع المستويات الوطنية والمحلية، لاستعراض المسودة وإعطاء ملاحظاتهم؛
- (د) يجب على الجهة المنسقة للسياسة، تنظيم مؤتمر وطني للشباب يجمع كل الفعاليات واللجان والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية المشاركة من كل أقطار الوطن. وأن يكون الهدف الأساسي له استعراض المسودة الأولى لمشروع السياسة وإعطاء ملاحظات وردود فعل محددة لكيفية تحسين الجودة وتطوير السياسة بشكل أفضل؛
- (هـ) قد تعقد الجهة المنسقة اجتماعاً إضافياً لبعض المجموعات وأصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين للأخذ بملاحظاتهم على الصعيد الوطني والإقليمي؛
- (و) يجب أيضاً الأخذ بآراء وملاحظات "لجان التشاور المحلية" على المسودة الأولى للسياسة، على غرار نهج المشاورات السابقة.

١٢- إقرار واعتماد السياسة الوطنية للشباب

بعد انتهاء مرحلة المشاورات الثالثة والأخيرة، على "لجنة الصياغة" مسؤولية جمع الملاحظات والمساهمات التي قدمت في الاجتماعات والمؤتمرات الوطنية، ومن خلال شبكة الانترنت والتواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل التي استعملتها الجهة المنسقة للمشروع. كما أنّ منتج المسودة الأولى النهائية يجب أن يقدم للحكومة، من خلال القنوات الرسمية المتعمدة، لمناقشتها واعتمادها.

لكي تصبح السياسة وثيقة رسمية معمولاً بها، يجب أن يوافق عليها رسمياً من قبل الحكومة. بشكل عام، قد تختلف الإجراءات الرسمية لاعتماد السياسة الوطنية من بلد إلى آخر. ففي بعض البلدان، تكون الموافقة على مستوى الوزارة، بينما في بلدان أخرى ينبغي أن توافق الحكومة أو مجلس الوزراء، ويوضع الختم الرسمي على الوثيقة^{٣٣}. وفي بعض الدول من البديهي أن تستشار اللجان البرلمانية المسؤولة عن الشباب، ولكن عادةً، تبعاً للعملية الرسمية يجب أن تعرض مسودة السياسة على جميع الوزارات المعنية لإقرار مضمونها. ولذا فإنّ عرض المسودة على الوزارات إبان عملية الصياغة والمراجعة عن طريق "لجنة تعاون الوزارات" أمر حيوي للإسراع في عملية التبني والموافقة.

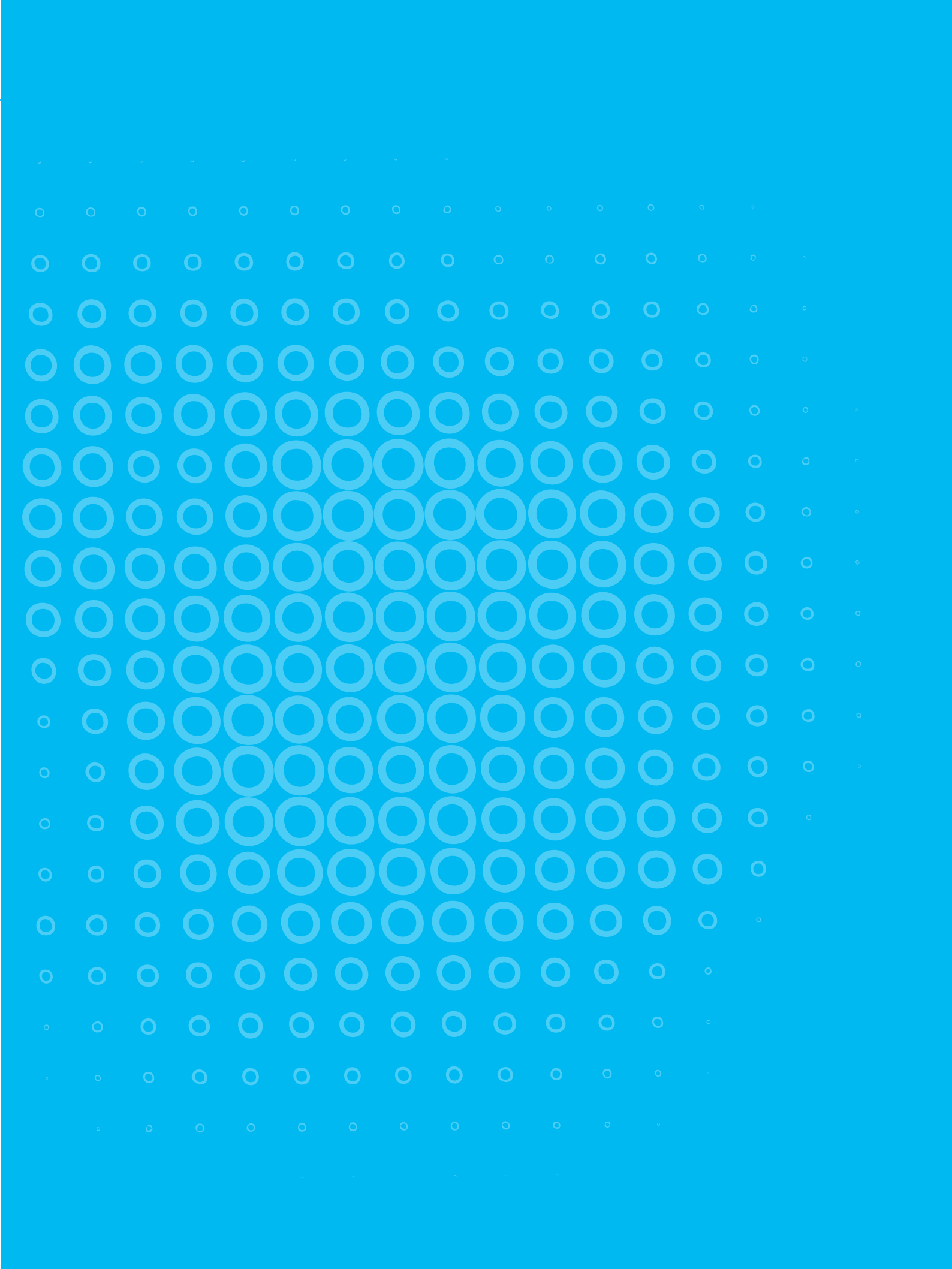
وقد بقي العديد من السياسات مسودات مشاريع ويعود ذلك جزئياً إلى سياسة الدول المتبعة، أو إلى الإجراءات القانونية اللازمة لجعلها رسمية ونافاذة. ومثال على ذلك غانا، وجنوب أفريقيا، فقد حضر كل منهما مسودات لسنوات طويلة، وبالرغم من أن مسودات هذه السياسات

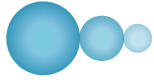
(١٢١) Ibid.



كان موافقاً عليها عملياً من قبل أصحاب الشأن/المصلحة، رسمياً، كان من ضرورة الحصول على موافقة الحكومة إضافة إلى أصحاب الشأن/المصلحة، وغالباً ما تستغرق هذه العمليات وقتاً طويلاً لاعتماد السياسة^{١١٣}.

WHO / CAH, (2004). Making Policy Happen: Lessons from countries on developing national adolescent health and development (١٢٢) policy. http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=6&sqi=2&ved=0CEIQFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.expandnet.net%2FPDFs%2F2f.%2520Making%2520Policy%2520Happen.doc&ei=00eQT52HIIImV8gOv9OGlBQ&usg=AFQjCNEpHRQHi_vOVm2EvRlu0dJjMLAtSg&sig2=W-pEqilRq8ougr330oeHvg





الفصل الثالث | محتوى السياسة الوطنية للشباب

في بعض البلدان حيث يتواجد وزير أو سياسي رفيع المستوى أو زعيم يعتبر أن الشباب أولوية فإنّ الموافقة على السياسة تغدو سريعةً. وبذلك يصبح التحفيز والإعلام والاتصال مفاتيح السياسة في عملية الموافقة، لأنهم يساعدون على زيادة الوعي عند المواطنين وصناع السياسات والسياسيين على أهمية وضع السياسة والعملية برمتها. الأمر الذي يساعد على الضغط لجعل السياسة أولوية، وللموافقة عليها.

لا توجد صيغة مفردة لمحتوى السياسة الوطنية للشباب، إذ لكل دولة خصوصيتها، وعليها أن تحدد الشكل والمضمون الأفضلين. ورغم ذلك، توجد بعض المبادئ التوجيهية العامة التي يمكن اتباعها. وعند استعراضنا لعدد من السياسات الوطنية للشباب المستكملة في مناطق الإسكوا والإسكاب وأفريقيا وأوروبا، لاحظنا أن هذه الوثائق تحمل عدة عناصر مشتركة في هيكلتها الرئيسية، وهي على النحو التالي:

- ١- مقدمة؛
- ٢- الأساس المنطقي للسياسة؛
- ٣- تعريف الشباب؛
- ٤- تحديد ملامح الشباب؛
- ٥- القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب؛
- ٦- الإشارة إلى سياسات ووثائق أخرى كمراجع؛
- ٧- مبادئ وقيم السياسة؛
- ٨- بيان الرؤية والغاية للسياسة؛
- ٩- أهداف السياسة؛
- ١٠- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان؛
- ١١- الاستراتيجيات الرئيسية؛
- ١٢- الفئات المستهدفة؛
- ١٣- آليات التنفيذ والتنسيق؛
- ١٤- الرصد والتقييم.

في مستهل هذا الفصل سوف نعالج هذه العناصر ونقدم أمثلة ذات صلة. وهدف المعالجة هو التسهيل على القارئ فهم وظيفة وغرض هذه العناصر في إطار وضع السياسة الوطنية للشباب.



١- المقدمة

بشكل عام، تتضمن وثيقة السياسة الوطنية للشباب مقدمة مكتوبة من قبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو الوزير المختص لتقديم مشروع السياسة. كما يوفر هذا البيان فرصة سياسية للتأكيد على أهمية السياسة من الجانب الوطني، وتأييدها، وذكر الأسباب والجهود التي أدت إلى إنشائها، ووصف عملية صياغة بشكل مقتضب، إضافة إلى التعبير عن مساهمة الشباب والشبان ودورهم الرئيسي في التنمية الوطنية. ومثال على ذلك مقدمات السياسات الوطنية لكل من الأردن والبحرين وجنوب أفريقيا.

٢- الأساس المنطقي للسياسة

يمكن الاطلاع على مفهوم ونهج الأساس المنطقي في الفصل الثاني (فقرة ١)، حيث عاجلناه بشكل مفصل. والمهم في العملية هو أن يعمل الأساس المنطقي على إعطاء تفسير واضح للمسببات والمبررات العلمية والاجتماعية لوضع السياسة الوطنية للشباب، وما تهدف إلى تحقيقه. وما يلي مثال من كينيا (الإطار ٢٥)^{١٣٣}:

الإطار ٢٥ - كينيا - الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب

لم تقم الحكومة والمنظمات الشبابية الطوعية في أعوام الستينات بالجهود الكافية لوضع قضايا الشباب على جدول أعمال التنمية. وبدأت معظم البرامج والخدمات الشبابية في عام ١٩٦٤، وهي ذات طبيعة اجتماعية وترفيهية، إضافة إلى تلك التي تركزت في المناطق الحضرية.

لكن، منذ انعقاد مؤتمر كيريشو لتطوير التعليم والعمالة والتنمية الريفية التي رعتها منظمة العمل الدولية (ILO) وجامعة نيروبي، بدأت الحكومة بالإهتمام بشكل أكبر في قضايا الشباب. وقد نشر التقرير "بعد المدرسة - ماذا؟" من قبل (NCCK) في عام ١٩٦٦.

ومنذ ذلك الحين احتلت مشكلة البطالة مساحة كبيرة لدى مخططي السياسات في كل من الحكومة والقطاع الخاص. في حين اعترف التقرير الثالث من خطة التنمية الوطنية لعام ١٩٧٤-١٩٧٨، بالجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب، لكنه حذر أن المشكلة سوف تتفاقم في المستقبل.

وبالرغم من الجهود المبذولة للشروع في برامج تنمية للشباب بعدة وثائق متتالية للسياسة الوطنية، مثل وثيقة الدورة رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ على المقياس الصغير ومؤسسات جواكالي التجارية، وخطة التنمية ١٩٩٧-٢٠٠١، والخطة الوطنية للقضاء على الفقر ١٩٩٩-٢٠١٥، وغيرها من الوثائق. علاوة على الزيادة في عدد المنظمات المتعاملة مع الشباب، ما تزال المشاكل التي تؤثر على الشباب سلباً في ازدياد. ويعزى هذا الوضع إلى عدم وجود سياسة شاملة تعمل بمثابة خطة طريق للشباب.

لقد طورت منظمات الشباب برامج ابتكارية لتلبية احتياجات الشباب الاقتصادية، والصحية، خاصة المتعلقة بالصحة الإيجابية والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط

Kenya MoYA, (July, 2007). KENYA NATIONAL YOUTH POLICY. SESSIONAL PAPER NO. 3. www.youthaffairs.go.ke (١٣٣)



الشباب. يضاف إلى ذلك البرامج البيئية، وبرامج بناء الشخصية، ومحو الأمية، والتدريب المهني، والرياضية، والترفيهية، فضلاً عن البرامج الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، أعاقت القيود التالية فعالية تلك البرامج في تحقيق أهدافها:

- أ. أولاً، تصاعد الضغوط: بسبب الزيادة المرتفعة لمعدل نمو السكان، والذي بلغ ٢,٤ بالمائة في عام ١٩٩٩. وهذا الارتفاع يشكل ضغطاً على الموارد المتاحة، خاصة مع استمرار التصاعد الكبير لعدد السكان من فئة الشباب. ويزداد الوضع سوءاً لأن معدل النمو الاقتصادي أقل بكثير من معدل النمو السكاني؛
- ب. ثانياً، الافتقار إلى المهارات المناسبة: فنظام التعليم الأساسي والثانوي ومؤسسات التدريب العالي تواصل تخريج الآلاف من الشباب غير المجهزين للدخول إلى سوق العمل، ولا يملكون المهارات الحياتية الضرورية؛
- ت. ثالثاً، عدم الوضوح وغياب تنسيق فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الشبابية: في حين أن عدداً من الوزارات الحكومية ومنظمات الشباب لديها برامج وسياسات قطاعية للشباب، لا يوجد تعريف وطني للشباب وتغيب آليات التنسيق مما يعيق هذه البرامج؛
- ث. رابعاً، محدودية الموارد: فإن معظم برامج الشباب التي تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية تفتقر إلى التمويل الكافي والمعدات، مما يحد من نجاح عملها؛
- ج. خامساً، تدني المرتبة المعطاة للشباب: إن التركيبة أو الهيكلية القائمة للمنظم والمنظور والمواقف السائدة من الشباب، لا توفر بيئة مؤاتية لمشاركتهم في صنع القرار والتخطيط وعمليات التنفيذ.

٣- تعريف وتحديد ملامح الشباب

تعريف الشباب: عرّف برنامج العمل العالمي للشباب هذه الفئة بين عمر ١٥ و٢٤ سنة. لكن هذا التعريف ليس ملزماً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وثبتت التجارب أنّ اختيار العمر المناسب ليس بالمهمة السهلة كما ناقشنا في الفصل الأوّل ولها تداعياتها على المستوى التنموي. وتواجه هذه الدول على الصعيد الوطني والقطاعي تحديات في وضع تعريف موحد للشباب تسببه العوامل التالية:

- تعدد تعاريف الشباب المستخدمة في مختلف القطاعات ومن قبل المنظمات غير الحكومية والدولية في البلاد؛
- عدم وجود توافق دولي بهذا الشأن؛
- الاختلافات الشاسعة بين فئات الشباب.

وأظهرت نتائج الاستقصاء الذي أجرته منظمة الإسكوا سنة ٢٠٠٨ حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب أن سبعة بلدان فقط من أصل البلدان الأعضاء الثلاثة عشر التي ملأت الاستبيان تعرف الشباب باعتبارهم الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، بينما أعطت البلدان الأخرى تعاريف تتراوح بين ١٠ و٣٥ عاماً. وقد تمّ استعراض هذه التعريفات سابقاً في (الإطار ٣، الفصل الأول، فقرة ٢).

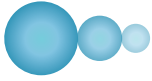


أما أبعاد اختلاف تعاريف السياسات للشباب فتتجلى بوضوح في الأمثلة المقدمة أدناه (الإطار ٢٦):

الإطار ٢٦- تعريف الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من كينيا ومصر وجنوب أفريقيا وفلسطين

- في كينيا: تعرف السياسة الوطنية للشباب بالفئة العمرية ما بين ١٥-٣٠ عاماً. آخذة بعين الاعتبار التعريف المصطلح من الجانب المادي والنفسي والثقافي والاجتماعي والبيولوجي والسياسي.
- في مصر: تعرف الهيئة الرسمية الحكومية المسؤولة عن قضايا الشباب والمجلس الوطني للشباب (NCY) أن هذه الفئة هي من عمر ١٨ إلى ٣٠ سنة. أما الحزب الوطني (الذي حكم مصر لمدة ٤٠ سنة) فهو يعرف الشباب في السياسة العامة باعتبارهم الفئة العمرية ما بين ١٨ و ٣٥ عاماً مبرراً بذلك ان الاختلاف يعود إلى حقيقة أن قطاعات كبيرة من الشباب بين ١٨ و ٣٥ في مصر تواجه عادة نفس المشاكل والتحديات، مثل البطالة، وضعف التعليم، وانخفاض الوعي الصحي وقلة فرص الحصول على التدريب، والتعليم، والعمل التطوعي.
- في جنوب أفريقيا: تعرف السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤ الشباب باعتبارهم الفئة التي تدرج بين سن ال ١٤ إلى ٣٥ سنة. ويستند هذا التعريف الى قانون اللجنة الوطنية للشباب عام ١٩٩٦، والسياسة الوطنية للشباب عام ٢٠٠٠. هذا النهج الشامل يأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحالية على حد سواء. على الرغم من أن الكثير قد تغير بالنسبة للشباب منذ ظهور الديمقراطية في عام ١٩٩٤، ولكن الدافع لتغيير السقف الأعلى ٣٥ لعمر الشباب لم يتغير لأن العديد من الاختلالات التاريخية ما زال قائماً وبجاجة الى معالجة بشكل كامل. هذا التعريف لا يتفق أيضاً مع تعريف الشباب على النحو الوارد في ميثاق الشباب الأفريقي (الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٦) الذي يعرف الشباب بالذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عاماً. وعلى الرغم من أن هذا الأخير لا يشمل الذين تتراوح أعمارهم ١٤ عاماً، تعريف جنوب أفريقيا الأوسع للشباب تحدياً بالنسبة لها.
- في فلسطين: يختلف تعريف فئة الشباب بناء على متغيرات عمرية وسوسولوجية. إذ تعرف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد الواقعين بين عمر ١٥-٢٤ سنة. أما جامعة الدول العربية فقد اعتمدت الفئة العمرية ١٥-٣٥. وفي فلسطين، ومن أجل أغراض تصميم الاستراتيجية القطاعية، فقد تم الاتفاق على أن الشباب يمثلون الفئة العمرية من سن ١٣-٢٩ سنة، وهنا من المهم التنويه إلى أن فئة الطلائع هم الأفراد المصنفين عمرياً من ١٥-١٨، تنطبق عليهم التعريفات المتداولة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل. أما تسميتهم بالطلائع ضمن هذه الاستراتيجية فتأتي في سياق تقسيم الأنشطة في وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية، إذ تقسم أنشطة الوزارة إلى ثلاث فئات، هي: الأطفال المستهدفين بالرعاية من قبل إدارة الطفولة بين سن ٧ - ١٢، والطلائع المستهدفين بالرعاية من قبل إدارة الطلائع بين سن ١٣ - ١٧، وأخيراً الشباب المستهدفين من قبل إدارة الشؤون الشبابية بين سن ١٨ - ٣٥.

تحديد ملامح الشباب: تقدم معظم السياسات الوطنية لمحة عن الشباب في البلاد. وتتضمن هذه اللوحة في كثير من الأحيان، وصف العلاقة بين الشبان والشابات، إضافة إلى العلامات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. فضلاً عن توفير نظرة معمّقة عن ثلاثة محاور



أساسية تتعلق بملامح الشباب ووضعهم على الصعيد الوطني، من خلال الإجابة عن الاسئلة التالية:

✓ من هم الشباب؟

✓ ما هي حالة الشباب؟

✓ ماذا يفعل الشباب وما هو دورهم؟

في سياق تحديد ملامح الشباب يختلف نطاق وصف السياسات لتلك الفئة. وتُحمل أجوبة السياسات عن الاسئلة أعلاه باقة من المعلومات الكمية والنوعية. وللحفاظ على تركيز وإيجاد النص، غالباً ما تقدم هذه المعلومات كملحق للسياسة الوطنية للشباب، وتتلخص كما يلي:

معلومات ذات طبيعة نوعية:

✓ استطلاعات مواقف الشباب والشبان التي تعكس تصوراتهم واحتياجاتهم واهتماماتهم

✓ مناقشات مجموعات التركيز

✓ مقابلات وتصريحات أدلى بها الشباب

✓ دراسات حالة فردية من الشباب والتحديات المحتمل مواجهتها.

معلومات ذات طبيعة كمية:

✓ عدد السكان من فئة الشباب

✓ في المناطق الحضرية، والتوزيع في المناطق الريفية والإقليمية:

✓ السمات العرقية

✓ مستويات التعليم ومحو الأمية

✓ نسبة المشاركة في القوى العاملة

✓ مستويات البطالة

✓ مستويات الدخل

✓ الانتماء الديني والمشاركة

✓ الحالة الصحية

✓ التركيبة الأسرية

✓ استخدام أوقات الفراغ

✓ معدلات المشاركة بالجريمة

وفي سياق تحديد ملامح الشباب في السياسة الوطنية، فإن الأمثلة المقدمة أدناه (الإطار ٢٧) تشير بوضوح إلى كيفية توفر أو غياب البيانات المصنفة للشباب ومنهج التعاطي مع قضاياهم.



الإطار ٢٧- تحديد ملامح الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من فلسطين وكينيا

في فلسطين: بشكل عام، إن المؤشرات الإحصائية التي تقدمها المؤسسات المختلفة حول الشباب تختلف نظراً لاختلاف الفئات العمرية المعتمدة لدى المؤسسات، ما يستوجب وضع معايير موحدة على المستوى الوطني تلتزم بها جميع المؤسسات العاملة في الأرض الفلسطينية محلية كانت أو دولية. وبشكل الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٩ نسبة ٢٩,١ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين البالغ عددهم وفق تقديرات منتصف العام ٢٠٠٩ حوالي ٣,٩ مليون نسمة.

ويعرف الشباب بأنهم السكان من الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة، ويتم تقسيم هذه الفئة من زاوية حياة الأفراد ونموهم إلى: فئة المراهقين ١٥-١٩ سنة، وفئة الشباب ٢٠-٢٩ سنة. وعموماً يتسم المجتمع الفلسطيني بفتوته نظراً لوقوع غالبية السكان في فئتي الشباب والأطفال. هذا وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة مقارنة بمعدلاتها في دول أخرى، وذلك نظراً لسرّ الزواج المبكر خاصة للإناث. ورغم ذلك انخفض معدل الخصوبة في العام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٤,٦ بالمائة مولوداً، مقابل ٥,٦ مولوداً في العام ١٩٩٧. وقد بقي معدل الخصوبة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، إذ بلغ في القطاع ٥,٦ مقابل ٤,١ في الضفة الغربية وذلك وفق تقديرات آذار ٢٠٠٧.

في كينيا: يبلغ عدد الشباب نحو ٩,١ مليون نسمة، وهو بنسبة ٣٢ بالمائة من العدد الإجمالي للسكان. ويشكل الإناث ٥١,٧ بالمائة من هذه النسبة. في حين يشكل الشباب ٦٠ بالمائة من إجمالي القوى العاملة، لكن الكثير منهم عاطلون عن العمل بسبب مستوى البطالة المرتفعة في البلاد.

وبلغ مجموع عدد الطلاب في المدارس الابتدائية فقط ٧,٢ مليون في عام ٢٠٠٣ من بين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٣ سنة. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بحلول عام ٢٠٠٢، حوالي ٨٤٧٢٨٧، في حين بقي عدد طلاب الجامعات ٦٣٩٤١ للعام الأكاديمي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبلغ مجموع المسجلين في الجامعات الخاصة المعتمدة وغير المعتمدة ١٠٣١٠، وتشكل الإناث من هذا العدد ٥٣٥٤، أي نسبة ٥١,٩ بالمائة.

وما زال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع غيره من الأمراض يؤثر سلباً على الحالة الصحية للشباب. وتتراوح أعمار أكثر من ٧٥٪ من المصابين بفيروس الإيدز ٢٠ إلى ٤٥ سنة. وحوالي ٣٣ بالمائة من جميع حالات الإيدز الموثقة هي للشباب بين عمر ١٥-٣٠ سنة.

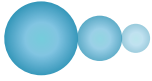
ومن الملاحظ أن الدول التي تملك كمية كافية من البحوث والبيانات المصنفة ذات الصلة تستطرد في تحديد تفاصيل ملامح الشباب بشكل أكبر وعمق مثل جنوب أفريقيا والهند. ولكن بسبب طول هذه النماذج وبهدف الإيجاز، يمكن الاطلاع عليها بالضغط على العناوين الالكترونية المرفقة أدناه:

جنوب أفريقيا <http://www.polity.org.za/polity/govdocs/policy/intro.html#Intro>

الهند <http://www.measuredhs.com/pubs/pdf/OD59/OD59.pdf>

٤- القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب

تقوم العديد من السياسات الوطنية بإدراج تفاصيل قضايا الشباب الرئيسية التي كانت تاريخياً وما زالت تتحدى أو تعيق من فرصهم في حياة أفضل. وتشير تحاليل المقارنة إلى أن معظم هذه



القضايا المشتركة الرئيسية تشبه الأولوية التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وهي كما يلي:

- (أ) التعليم؛
- (ب) فرص العمل؛
- (ج) الجوع والفقر؛
- (د) الصحة؛
- (هـ) البيئة؛
- (و) تعاطي المخدرات؛
- (ز) جنوح الأحداث؛
- (ح) أنشطة أوقات الفراغ؛
- (ط) الفتيات والشابات؛
- (ي) المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وصنع القرار؛
- (ك) الشباب والعولمة؛
- (ل) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (م) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- (ن) الصراعات المسلحة؛
- (س) والقضايا المشتركة بين الأجيال.

وقام مركز أبحاث الشباب في ملبورن^{١٤} بتطوير إطار يساعد على تصنيف القضايا ذات الصلة إلى ثلاث فئات لتسهيل عملية صياغة السياسة، وهي:

- (أ) فئة المسارات التي تتضمن الأولويات المتعلقة بالهيكلية، مثل التعليم والتدريب والتوظيف التي يحتاجها الشباب في الانتقال من مرحلة الاعتماد على الآخرين عند الطفولة إلى مرحلة الاستقلال عند البالغين؛
- (ب) الفئة الشخصية تتضمن الأولويات ذات الطابع الشخصي مثل قضايا الصحة وتوابعها، والإدمان على المخدرات وأنشطة الترفيه وغيرها؛
- (ج) فئة المشاركة العامة تتضمن أولويات مثل المواطنة والتمكين للمشاركة في صنع القرار الاجتماعي.

. UNESCAP 56-89 (١٢٤)



٥- وثائق وسياسات مرجعية للسياسة

تحتاج السياسة الوطنية للشباب إلى صياغة في سياق واسع للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ووفقاً لذلك، يستحسن على صانعي السياسات، قبل تحديد إطار السياسة، الرجوع إلى الوثائق الأساسية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة مثل:

- الدستور والمراسيم التنفيذية واللوائح الإدارية؛
- بيانات برنامج الحكومة عن خطط التنمية الوطنية وتصريحات المسؤولين؛
- السياسات القطاعية الحالية الأخرى وبياناتها؛
- القرارات الوزارية من وزارات مختلفة لاستعراض وجهة نظرهم عن الشباب؛
- التشريعات القائمة، والأحكام القضائية والآراء القانونية المتعلقة بالشباب؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل والتعليم والصحة؛
- برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها؛
- سياسات وطنية من دول أخرى من داخل الأقليم او خارجه قد تمست في صناعة السياسة الوطنية ونجحت في تطبيقها.

في سياق عملية صنع السياسة الوطنية للشباب، أدناه أمثلة جيدة من الأردن^{١٢٥} وبابوا نيو غيني^{١٢٦} (Papua New Guinea) وفلسطين^{١٢٧} (الإطار ٢٨) يدلان على أهمية دور الوثائق المرجعية في وضع إطار السياسات وبنودها. كما أن إدراج مثل هذه الوثائق يساعد على توفير خلفية لعملية الصياغة ويدعم قيمة المسعى.

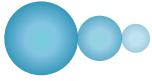
الإطار ٢٨- الوثائق والسياسات المرجعية لوضع السياسة الوطنية للشباب

- الأردن: من الوثائق التي أشارت إليها استراتيجية السياسة الوطنية هي كما يلي:
- الميثاق الوطني؛
- التشريعات الأردنية؛
- الدستور الأردني؛

.EuroMed (١٢٥)

.UNESCAP 56-90 (١٢٦)

(١٢٧) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة، ٦٨-٩٠.



- اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) - وفقاً للمعاهدة ١٣٨.
- **بابوا نيو غيني**: وفقاً لدليل الاسكاب (UNESCAP) شملت الوثائق الأخرى التي كانت تعتبر ذات أهمية في مسودة السياسة الوطنية للشباب :
- الدستور الوطني؛
- إعلان المسيحية للشباب والتنمية؛
- استراتيجية الحكومة للتنمية الوطنية؛
- القانون الوطني لخدمة الشباب؛
- خطة الشراكة لوزارة الداخلية؛
- السياسة الوطنية للتنمية والخدمات الاجتماعية؛
- السياسة الوطنية للمرأة؛
- سياسة المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- **فلسطين**: ارتكزت السياسة الوطنية على حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية للشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وأدناه قائمة بالوثائق المرجعية:
- الإعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨؛
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ١٩٥٢؛
- إعلان تعزيز مبادئ السلام بين الشباب والاحترام والتفاهم المتبادل بين الشعوب ١٩٦٥؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦؛
- إعلان طهران والاعلان الخاص بحقوق المعوقين ١٩٧٥؛
- إعلان الحق في التنمية اتفاقية ١٩٨٦؛
- اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩؛
- إعلان القضاء على العنف ضد النساء ١٩٩٣؛
- الإعلان العالمي للمرأة- بكين ١٩٩٥؛
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٨؛
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٦- قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب

ينبغي أن تتضمن السياسة الوطنية للشباب قسماً يشرح الأساس المنطقي أو القيم الثقافية والمبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة. وسنعرض أمثلة من الإقليم ومن حول العالم، لمساعدة



القارئ على فهم هذه السياسة بشكل أوضح، وكيف أن هذه الرؤية قد تكون مفصلة في تطوير ووضع السياسة. وهذه أمثلة من بروناي دار السلام^{٢٨} وغانا^{٢٩} وفلسطين^{٣٠} لهذا الغرض (الإطار ٢٩):

الإطار ٢٩ - قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب - أمثلة من بروناي دار السلام - وغانا - وفلسطين

بروناي دار السلام:

تستند المسودة الثالثة للسياسة الوطنية للشباب في بروناي دار السلام على القيم والمبادئ التالية:
القيم: تتجلى في العمل على ممارسة وتعزيز القيم والمعتقدات الواردة في مفهوم الأمة التوجيهي الملايو إسلام براجي (الملكية ملاي الإسلامية).

المبادئ:

- المساهمة في تطوير ثقافة واقتصاد مرن ومستدام يتيح للأمة بأسرها والمجتمع في بروناي دار السلام، الشباب والشباب خاصة، المقدرة على التعامل والاستفادة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة، بدون المساس بقيمهم الشخصية والثقافية؛
- المساهمة في بناء الوعي الذاتي، والتضامن، وخدمة الآخرين، والتماسك الاجتماعي بين سكان بروناي دار السلام، والشباب على وجه الخصوص؛
- المساهمة في تعزيز المهارات والمعارف والمواقف الشخصية المطلوبة بين الناس، وخاصة المتعلقة بالشباب، من أجل تنمية وطنية، وعمالة ومواطنة نشطة ومنتجة؛
- مساعدة الشباب على تطوير صفاتهم الشخصية الأساسية، مثل الاعتماد على الذات، والقيادية وأخذ المبادرة، والثقة بالنفس، والالتزام والإبداع، والأعمال، وتشجيع التعبير عن هذه الصفات على نطاق اجتماعي واقتصادي واسع؛
- تمكين الشباب من تنمية الوعي والتفاهم الدوليين، لكي يعملوا على تقدير مكانة بروناي دار السلام في الرابطة الآسيوية (رابطة أم جنوب شرق آسيا)، والمنطقة آسيا الكبرى.

غانا:

المبادئ الرئيسية لهذه السياسة الوطنية للشباب هي:

- الوطنية: يجب أن ينمي حب الوطن في الشباب كقيمة أساسية؛
- الاعتماد على الذات كقيادة المستقبل، ينبغي أن يكون الشباب مشبعاً بروح الاعتماد على الذات لكي يسخروا طاقاتهم وإبداعاتهم ومبادراتهم؛
- الصدق والنزاهة صفات لا بد منها عند الشباب في تنميتهم الشخصية والوطنية؛

UNESCAP 56-91 (١٢٨)

Ghana MoYS, (August, 2010). National Youth Policy of Ghana. Online publication <http://www.ghana.gov.gh/documents/ny-policy.pdf> (١٢٩)

(١٣٠) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة، ٦٧-٩١.



- المشاركة، يجب السعي للحصول على وجهات نظر الشباب ومشاركتهم في التنمية الوطنية. كما يجب على الحكومة وغيرها من الجهات المعنية إشراك الشباب بشكل منتظم في عملية صنع القرار؛
- حقوق المساهمين، يجب على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعترفوا بحقوق ومسؤوليات الشباب، والمساواة بالفرص له؛
- يجب على الحكومة والجهات المعنية الأخرى أن تضمن تكافؤ الفرص للشباب، بما في ذلك الفئات المهمشة، وتوفر الفرص الملائمة للوصول الى البرامج والخدمات، بغض النظر عن النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي، والظروف الاجتماعية والثقافية.

فلسطين:

تنطلق الاستراتيجية عبر القطاعية للطلّاع والشباب من مجموعة من المبادئ الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية ضمن منظور مستقبلي إنساني، حيوي ومرن. تعتبر هذه المبادئ جزءاً أصيلاً من الإستراتيجية الحالية، وأساساً للتوجهات، والرؤى، والأهداف، والسياسات المنصوص عليها في متن الإستراتيجية. وترتكز هذه الإستراتيجية أساساً لوثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني والقانون الأساسي الفلسطيني.

٧- بيان الرؤية والغاية للسياسة

تتضمن أكثر السياسات الوطنية للشباب بيان للرؤية وآخر للغاية، وهما يوضحان ما تأمل السياسة في تحقيقه.

الرؤية^{١٣١}: على عكس الأهداف، لا يتعيّن أن تكون تصريحات الرؤية ملموسة وقابلة للقياس بسهولة، فهي في أكثر الأحيان بيان سياسي. فعلى بيان الرؤية أن يعبر عن الحالة النهائية المرجوة. وعادةً ما يأتي بيان الرؤية بشكل تصريحات نوعية أكثر منها كمية.

الغاية: تعمل على بلورة الرؤية، أي تحديد ما توّد السياسة تحقيقه. تشكل الغاية مجمل الأهداف الطويلة الأمد التي سوف تساعد السياسة الوطنية للشباب على تحقيقها. لكن تحقيق الغاية يعتمد على عوامل أخرى إضافة إلى السياسة نفسها.

أدناه أمثلة لنماذج من بيانات الرؤية، لماليزيا^{١٣٢} والبحرين^{١٣٣} وكينيا^{١٣٤} وجنوب أفريقيا^{١٣٥} (الإطار ٣٠).

(١٣١) Denstad 9-91.

(١٣٢) UNESCAP 56-92.

(١٣٣) المؤسسة العامة للشباب والرياضة البحرينية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). الاستراتيجية الوطنية للشباب: مملكة البحرين، ٢٠٠٥-٢٠٠٩، ص. ١٢. طبعة ورقية.

(١٣٤) Kenya MoYA 84-92.

(١٣٥) S. Africa MoYS 67-92.



الإطار ٣٠- نماذج لبيانات الرؤية و/أو الغاية من مالميزيا والبحرين وكينيا وجنوب أفريقيا

مالميزيا:

إنّ إنشاء قوة شبابية مالميزية شاملة ومتناغمة، مشبعة بقيم روحية وأخلاقية قوية، تتحلى بالمسؤولية والاستقلالية والوطنية، يخدم كحافز للتنمية والرخاء للأمة وذلك انسجاماً مع رؤية البلاد ٢٠٢٠.

البحرين: تطرح رؤية الاستراتيجية الوطنية البحرينية للشباب الصفات المرجوة في شباب البحرين، والمناخ، والفرص اللازمة، ليتمكن الشباب من تحقيق قدراتهم الكامنة كلها:

"مجتمع يحصل فيه كل شباب البحرين على التقدير والاحترام، لمساهماتهم وإبداعاتهم المتفردة. مجتمع يشعرون فيه بهويتهم البحرينية، والوطنية، والانتماء والولاء لبلادهم وقيمهم الإسلامية. مجتمع يحصلون فيه على فرص اجتماعية، وثقافية، وصحية، وتعليمية، وفرص عمل متساوية، ليتمكنوا من المشاركة بأداء واجب الوطن عليهم، والمساهمة كمواطنين مسؤولين في خلق مجتمع آمن ومزدهر وعطوف".

كينيا:

الرؤية: مجتمع يتيح للشباب فرصة متساوية على غرار غيرهم من المواطنين لإدراك أقصى إمكاناتهم، والمشاركة بصورة منتجة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية دون خوف أو استحسان.

الغاية: تشجيع الشباب على المشاركة في العمليات الديمقراطية وكذلك في المجتمع المحلي والشؤون المدنية؛ والتأكد من أن برامج الشباب تتمحور حول الشباب ومشاركتهم.

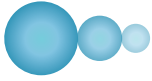
جنوب أفريقيا:

الرؤية: تبقى رؤية السياسة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ متسجمة مع ما ورد في إطار التنمية للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٢، وعلى النحو التالي: "تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة للشباب. وهي تنبع من إدراك لتاريخية الخلل وعدم التوازن الحالي والحقائق الراهنة، من أجل بناء مجتمع غير متحيز جنسياً، وغير عنصري لجنوب أفريقيا ديمقراطية، يتمتع فيها الشباب ومنظماتهم بالمساهمة في كامل إمكاناتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحياة. بل أيضاً، الاعتراف وتطوير مسؤولياته لبناء حياة أفضل للجميع".

الغاية: تصبو السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ إلى تعزيز قدرات الشباب من خلال تلبية احتياجاتهم، وتعزيز النتائج الإيجابية، وتوفير حزمة متكاملة من التنسيق، والخدمات والفرص، والعلاقة، والخيارات والدعم اللازم لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، ولا سيما للشباب المتواجدين خارج النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٨- أهداف السياسة الوطنية للشباب

تعتبر أهداف السياسة تجسيد لغايتها وأهمية وجودها. فالأهداف تحدد بشكل ملموس الخطوات العريضة للأولويات الوطنية للشباب التي سوف تعمل السياسة على تحقيقها. من المفضل أن تحصر كل أولوية بهدف أو هدفين للإدراج في هذه السياسة، وهذا ما سيجعلها أكثر واقعية



وقابلة للتحقيق. كما أن على الأهداف أن تحدد بوضوح خصوصية ما الذي سوف يحقق، كيف، ومتى. وعلى كل هدف أن:

- ✓ يشمل المجموعة المستهدفة في السياسة؛
- ✓ يكون مرتبطاً بشكل مباشر في الغاية المعلنة؛
- ✓ يكون من الممكن تحقيقه في إطار استراتيجيات السياسة؛
- ✓ يكون واقعياً، بما يعني أنه من المحتمل حصوله بعد أن تحقق مخرجات السياسة؛
- ✓ يوضع باعتباره غاية مرجوة وليس بشكل عملية؛
- ✓ يوضع بناء لقاعدة الأدلة والحقوق، ويكون بالإمكان قياسها.

لضمان نجاح أكبر لعملية وضع الأهداف، ينبغي أن يعمل صناع السياسة على انتقاء أهداف محددة وواقعية، ذات زمن محدد، قابلة للقياس والتحقيق. وهذا مما يساعد على التصويب بشكل فاعل على مبادرات السياسة. ويجب أن يترجم كل هدف من خلال عدد من النتائج/ المخرجات المرجوة والمناطة به.

النتائج/المخرجات: يجب أن تكون النتائج/المخرجات ملموسة وتشير بالتحديد إلى هدف واحد. فهي الأسباب الكامنة وراء تحقيق الهدف، وعادةً ما تكون هناك عدة نتائج/مخرجات لكل هدف من الأهداف الموضوعية. وهذا يعني أن تحقيق تلك النتائج/المخرجات يزيد من إمكانية تحقيق الهدف المناط به. كما يجب التأكد من أن يكون كل مخرج:

- ✓ قابلاً للتحقيق تماماً في إطار استراتيجية السياسة؛
- ✓ مرتبطاً مباشرة بالهدف؛
- ✓ قد صيغ بالفعل الماضي، كما لو أنه قد حقق الهدف؛
- ✓ وسيلة ضرورية لتحقيق الهدف؛
- ✓ ملموساً، وقد وضع بناء لقاعدة الأدلة والحقوق، وبالإمكان قياسه.

ولقياس نجاح كل من الغاية والأهداف والنتائج/المخرجات يجب وضع مؤشرات لها. وسوف نستهل هذا الموضوع لاحقاً في فقرة الرصد والتقييم (١٢).

أدناه مثال عام يوضح التعاريف وعلاقة الأهداف والنتائج/المخرجات (الإطار ٣١).^{٣٦}



الإطار ٣١- وضع أهداف ونتائج/مخرجات السياسة

الهدف: وضع نظام يضمن أن يتم التشاور من قبل الحكومة مع منظمات الشباب غير الحكومية بشكل منتظم على القضايا التي تؤثر على منظمات الشباب أنفسهم، فضلاً عن الشباب، في عملية وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية.

النتائج/المخرجات:

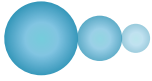
- أنشأت لجنة اختيار، تتمثل فيها منظمات الشباب غير الحكومية، ومهمتها تقييم استمارات المشاريع المقدمة من قبل منظمات الشباب غير الحكومية، ومن ثم القيام بعملية الاختيار. سوف تمول هذه اللجنة من قبل وزارة الشباب؛
- قامت وزارة الشباب وبشكل منتظم بدعوة ممثلين من المجلس الوطني للشباب لمناقشة قضايا السياسات ذات الصلة، وأخذ آراء المجلس بعين الاعتبار؛
- نظمت وزارة الشباب المؤتمرات السنوية التي جمعت ممثلين عن قطاع الشباب والمنظمات غير الحكومية، ووضعت قضايا السياسة على جدول الأعمال؛
- تم تأسيس برنامج مندوبي الشباب في وزارة الخارجية، والذي جتد مندوبين من الشباب كل عام كأعضاء كاملي العضوية في الوفد الوطني الذي يشارك في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٩- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية المعنية

تحاول معظم سياسات الشباب الوطنية دمج البيانات المتعلقة بالحقوق والامتيازات للشبان والشابات لتوضيح أطر العلاقات وحدود المسؤولية الفردية والجماعية، وكذلك المساواة المتبادلة التي تقع على عاتق جميع الشركاء. ولهذا الغرض تلجأ السياسة إلى الوثائق المرجعية الرئيسية، وفيما يلي بعض منها:

- الدستور الوطني؛
- بنود القوانين الوطنية (مثل قانون العمل أو التعليم أو الصحة)؛
- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- قرارات منظمة العمل الدولية (ILO) المتعلقة بالشباب؛
- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

وما يلي مثال جيد وشامل من السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٧ في كينيا (الإطار ٣٢)^{٣٧}.



الإطار ٣٢ - كينيا - حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية الأخرى

حقوق الشباب: تعترف السياسة الوطنية بأهمية أن يتمتع الشباب بحياتهم وحيويتهم. وبغض النظر عن الوضع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، فإن الشباب لديهم نفس الحقوق في:

- (أ) الحياة الكريمة؛
- (ب) التعليم الجاد والجيد؛
- (ج) الصحة الجيدة والعافية؛
- (د) الزواج في سن الرشد القانوني؛
- (هـ) الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي؛
- (و) البحث عن فرص عمل مجدية؛
- (ز) توفير المأوى الملائم والغذاء والملبس؛
- (ح) حرية الكلام والتعبير وتكوين الجمعيات؛
- (ط) المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم؛
- (ي) الحماية من التلاعب عليهم إجمالاً وإقتصادياً وسياسياً؛
- (ك) الملكية وحماية الممتلكات.

مسؤوليات والتزامات الشباب: تسعى هذه السياسة ليس فقط للحفاظ على حقوق الشباب، وإنما مساعدتهم على فهم وإتمام مسؤولياتهم من أجل تطوير المجتمع. ولتحقيق هذا الهدف على الشباب:

- (أ) التحلي بالوطنية والإخلاص لكينيا، والعمل على تعزيز وترويج رفاه الوطن؛
- (ب) المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات، بما فيها العمل التطوعي؛
- (ج) خلق وتعزيز احترام الإنسانية، والحفاظ على التعايش السلمي والوحدة الوطنية والاستقرار؛
- (د) حماية البيئة؛
- (هـ) المساعدة في دعم وحماية الشباب المحروم والأكثر عرضة للخطر؛
- (و) تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛
- (ز) خلق فرص عمل مفيدة ومربحة؛
- (ح) الاستفادة من التعليم وفرص التدريب المتاحة؛
- (ط) تطوير سلوك إيجابي تجاه العمل؛
- (ي) تجنب التهور والممارسة غير المسؤولة لعملية الجنس؛
- (ك) تولى زمام المسؤولية في حياتهم.

التزامات البالغين والأهالي: ضعفت الروابط الأسرية القوية الموروثة من المجتمعات التقليدية، والتي تدعو إلى الاحترام المتبادل بين مختلف الفئات العمرية. نتيجة لذلك واستجابة لعلامات التمرد الواضحة بين عدد من الشبان، قامت السياسة بتحديد الالتزامات على الآباء وأولياء الأمور.



ويترتب على هؤلاء ما يلي:

- (أ) تشجيع التربية المسؤولة؛
- (ب) أن يكونوا قدوة ونماذج إيجابية للشباب؛
- (ج) توفير الفرص المتساوية للشباب من الجنسين والوصول إلى الأسرة؛
- (د) تلبية الاحتياجات الأساسية والمادية للشباب؛
- (هـ) تقديم أو توفير التوجيه والمشورة للشباب؛
- (و) تدريب الشباب على مختلف المهارات والاجتماعيات؛
- (ز) توفير الدعم المالي لمشاريع الشباب؛
- (ح) توفير المجال لمشاركة الشباب على جميع المستويات؛
- (ط) مساعدة الشباب على تحقيق أهدافهم وإمكانياتهم الكاملة.

التزامات الدولة: من واجب الدولة تقديم الخدمات لجميع مواطنيها حسب توقعاتهم. لذا يجب أن تخطط الدولة بعناية وأن تشارك في تطوير الشباب المسؤول والقادر على المساهمة في جهود بناء وطن الحاضر والمستقبل. لذا ينبغي على الدولة وبوجه التحديد أن:

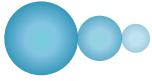
- (أ) تكون المبادرة في دعم تنفيذ السياسة الوطنية للشباب. ويجب أن يشمل هذا الدعم جميع المجالات مثل خلق فرص عمل وتعليم كافية، وإنشاء مرافق ومراكز صحة للشباب؛
- (ب) تضمن أن يتمتع الشباب بحقوقهم في الوطن؛
- (ج) توفر الإطار اللازم للشباب من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- (د) تنشئ الآليات وتخلق الفرص لمشاركة الشباب في التدريب.

واجبات القطاع الخاص: يجب على القطاع الخاص المشاركة في خلق فرص العمل للشباب. كذلك عليه المشاركة في تنمية روح المبادرة والمشاريع، وتوفير المعلومات ونقل التكنولوجيا والمهارات. علاوة على تجنب استغلال الشباب كأرباب عمل.

١٠- الاستراتيجيات الرئيسية

لا بد من تحديد الاستراتيجيات للأولويات التي حددتها السياسة الوطنية للشباب، وذلك للتمكن من تطوير المعالجة الفاعلة والشاملة وعبر القطاعية لتلك الأولويات. كما ينبغي أن تنبع هذه الاستراتيجيات من أهداف السياسة. وفي حين أن لكل دولة مجموعة فريدة من الاستراتيجيات الرئيسية، تشير الدراسات إلى أن أوجه التشابه كبيرة في ما يتعلق بالمجالات التالية:

- التعليم والتدريب؛
- العمالة؛
- مشاريع أعمال شبابية؛



- الصحة وأساليب العيش والسكن؛
- مشاركة الشباب؛
- البيئة؛
- النوع الاجتماعي؛
- الفن والاستجمام والرياضة والترفيه.

ويمكن الاطلاع على المقارنة الإقليمية لخمسة بلدان آسيوية، قامت بها الإسكاب (UNESCAP)^{١٣٨} في أواخر التسعينيات للاستراتيجيات الرئيسية، كما أن بعض الدول مثل الفلبين قامت بسياساتها الوطنية بتحديد ثلاثة برامج وطنية ضمن استراتيجياتها الرئيسية.

كذلك يمكن الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية لفلسطين، إذ تقدم نموذجاً واضحاً عن هذه الاستراتيجيات الرئيسية وتداخلاتها. والملاحظ أن هناك وجه تشابه كبير بينها وبين المجالات المحددة لدول آسيا والتي وردت في مثال الإسكاب أعلاه.

١١- الفئات المستهدفة

يتم توجيه السياسات الوطنية للشباب بشكل عام إلى تلبية تطلعات واحتياجات جميع الشباب والشابات، لكن معظمهم يقوم بتحديد مجموعات معينة من الشباب تتطلب اهتماماً خاصاً. وذلك لأن الشباب ليسوا فئة متجانسة وإنما متنوعة من حيث العمر والاحتياجات والتطلعات، وهذا ما يستوجب تدخلات متنوعة مصممة لتلبية هذه الاحتياجات على قدم المساواة. فمن المهم أن تعمل السياسات والبرامج الرئيسية في مختلف القطاعات المعنية بتأزر لمعالجة احتياجات الشباب بشكل فعال. وجنوب أفريقيا مثال على تنوع هذه الفئات (الإطار ٣٣)^{١٣٩}.

الإطار ٣٣- جنوب أفريقيا - الفئات المستهدفة

تدرك سياسة التحديات أنها تواجه شباباً من خلفيات متنوعة. لذلك من المهم التعرف على أوسع قدر من الفئات التي تتطلب تدخلات متخصصة. والقائمة ليست حصرية وهي تشمل المجموعات التالية:

١. الشباب والشبان (وهم فئتان مختلفتان بسبب اختلاف الاحتياجات والتطلعات...);
٢. الشباب في المدارس الثانوية؛
٣. الشباب في مؤسسات التعليم العالي؛

(١٣٨) <http://www.unescap.org/stat/meet/rrg3/twsa-module1.pdf> (١٣٨)

(١٣٩) S. Africa MoYS 67-96 (١٣٩)



٤. الشباب العاطلون عن العمل؛
٥. الشباب في مكان العمل؛
٦. الشباب من الأسر الفقيرة؛
٧. الشباب من مختلف المجموعات العرقية؛
٨. الآباء في سن المراهقة؛
٩. الشباب الأيتام؛
١٠. أسر الشباب اليتيم؛
١١. الشباب المعوقون/ذوي الحاجات الخاصة؛
١٢. الشباب الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز وغيرها من الأمراض المعدية؛
١٣. الشباب في نزاع مع القانون؛
١٤. الشباب الذين يتعاطون المواد المدمنة؛
١٥. الشباب المشردون وشباب الشوارع؛
١٦. الشباب في المناطق الريفية؛
١٧. الشباب في البلدات؛
١٨. الشباب في المدن؛
١٩. الشباب في المستوطنات غير الرسمية؛
٢٠. الشباب المهاجر؛
٢١. الشباب اللاجئ؛
٢٢. الشباب الأكثر عرضة لخطر التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢- آليات التنفيذ والتنسيق

التنفيذ هي المرحلة التي تترجم فيها السياسة المختارة إلى عمل. وربما تكون هذه المرحلة هي الأكثر صعوبة وحسماً وتطلباً في مسار عملية السياسة الوطنية. فأي نقص في التصميم أو ضعف في بيئة السياسة وعناصرها سيتجلى في هذه المرحلة. وبالرغم من ذلك، غالباً ما يهمل البعد التنفيذي للسياسة في الممارسات العملية. وغالباً ما يفشل مديرو السياسات، والمبادرون وصناع القرار وغيرهم من المعنيين، بإعداد الأرضية للتنفيذ. وهذا يؤدي بالسياسة إلى أداء ضعيف لا يقترب من التوقعات، وحتى يكاد أن يكون كارثياً في بعض الأحيان.

ولأن المخاطر قد تكون مرتفعة عند تنفيذ السياسة بشكل صحيح، لا بد من تصميم التدخلات لجعل نجاح تنفيذها أكثر احتمالاً، ولا بدّ من إقامة الآليات للتغلب على صعوبات وتعقيدات هذا التنفيذ. لذلك يجب على مديري ومبادري وصانعي السياسة ومنقّذها النظر في مشاكل التنفيذ المحتملة، منذ بدء عملية التخطيط لها. وهذا ما يدعو إلى إدماج اعتبارات التنفيذ



بشكل مباشر في مرحلة التصميم، وذلك من خلال سلسلة إجراءات للسياسة بشكل استراتيجي^{١٤٠}. هذا يعني البدء بخطوات أو مبادرات صغيرة أو متواضعة متزامنة مع بناء الأرضية وتعزيز المجموعات المشاركة للتعامل مع التدخلات الأكثر طموحاً، خاصة في المحيط الذي تكون فيها السياسة متنازعةً عليها أو غامضة المصير نظراً لعدم اكتمال المعلومات أو نقصها. لذا، فإن إعداد المبادرات الصغيرة الحجم يمكن أن يساعد على تسهيل التنفيذ من خلال "تكييف القدرة التنفيذية" (adaptive implementation) - وهو القدرة على معرفة ما يصلح وكيفية إصلاح ما لا يعمل في صلب عملية التنفيذ. وتصميم هذه التجارب يتطلب إنشاء نظم معلومات ورصد قوية.

ومن الأجزاء الأساسية في مرحلة التنفيذ هو تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام للتنفيذ. عادةً، لا يمكن لأي جهة أو وزارة أو هيئة واحدة أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ السياسة بأكملها. لذا، يجب إنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، وبين المنظمات المشاركة - ويمكن الاستناد بقدر المستطاع على الآلية القائمة - لتنفيذ السياسة بشكل جماعي. وأهم معيار لمثل هذه الآليات هو مدى تفعيل شبكة الجهات المشاركة بشكل بناء لتحقيق النتائج المتوقعة للسياسة.

إن إنشاء آليات عمل للتنفيذ في وقت مبكر من مراحل تطوير السياسة الوطنية للشباب، قد تطور تدريجياً لتولي مهمة التنفيذ. وفي هذا السياق، بالإمكان تحديد أربع مجموعات من عبر القطاعات وبين المنظمات المشاركة، وهي كالتالي:

- لجان التنسيق الرسمية المعينة لصياغة السياسة والمسؤولية عن اتخاذ القرارات في مجال قضية معينة؛
 - الفرق الرسمية لتوجيه التنفيذ والعمليات: وهم المديرون أو المنسقون المباشرون لعملية التنفيذ؛
 - فرق العمل المتخصصة في حل مشاكل إدارية محددة؛
 - فرق ورش عمل لأصحاب المصلحة من أجل استعراض والتماس ردود الفعل من الجهات المعنية، في عدة مجتمعات محلية أو مناطق متأثرة بعملية تنفيذ السياسة؛
- قد تختلف الآليات حسب التركيبة والنظم والهياكل الوطنية الداخلية. ولكن أهم دور تلعبه هذه الآليات المناسبة هو تسهيل التعاون في تنفيذ السياسة، وضمان الخدمات والبرامج الشبابية من خلال تنسيقها بشكل جيد على جميع المستويات وبشكل جماعي، يسمح للاستجابة لاحتياجات الشباب وإعطائهم الفرص للمشاركة الفاعلة. ومن المفضل أن يطور إطار عمل تشاركي للتنفيذ يتضمن ما يلي:
- اللجان المسؤولة عن التنفيذ وأخذ القرارات ونطاق عملها؛

UNEP, (August, 2009). Integrated Policymaking for Sustainable Development: A reference Manual. P44. UNEP online (١٤٠) publication. http://www.unep.org/pdf/UNEP_IPSD_final.pdf



- آليات العمل ونطاقها والأدوار والمسؤوليات والمنهجيات المتبعة؛
- الآليات اللازمة لضمان استمرارية التشاور ومشاركة الشبان والشابات؛
- آليات التحفيز ونشر المعلومات اللازمة وتلقي ردود الفعل والملاحظات على مدار عملية السياسة؛
- آليات لتعزيز القدرات والكفاءات المهنية للشباب المشاركين وللعاملين مع الشباب؛
- آليات رسمية للمراجعة المنتظمة؛
- آليات لتنسيق عبر قطاعية وبين المنظمات لتنسيق الرصد المستمر للعملية.

١٣- الرصد والتقييم: المؤشرات وتصنيفها

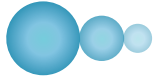
حالة الرصد والتقييم ليست بأحسن حال من التنفيذ، خاصةً وأنها غالباً ما تهمل في سياق عملية السياسة؛ أو في أفضل الأحوال لا تلاقي الاهتمام الذي تستحق بالنسبة للدور الحيوي الذي تلعبه في دورة حياة السياسة.

توضع السياسة لتخدم الفئات المستهدفة على جميع الأصعدة ومختلف المستويات. وطبيعتها مصممة خصيصاً لتشمل الرصد والتقييم. لذا ينبغي على السياسة أن تتضمن نصاً يتعلق بالرصد والتقييم، وكيف يمكن أن يتم الرصد على المستوى الوطني والمحلي، ومتى وكيف يعد التقييم للسياسة (مثلاً: في منتصف المدة أو نهايتها) وما هي غاية التقييم والمتوقع أن يحرزه .

الرصد^{١٤١}: هو مراقبة مستمرة أو دورية لعملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياسة. وكونه عملية منتظمة، يدعو إلى اتخاذ شكل تقارير مرحلية تنتجها الوزارة أو الهيئة الرسمية المسؤولة عن العملية برمتها بشكل منظم. لا يقتصر الرصد على التقدم المادي، وإنما يتابع أثر عملية التنفيذ وأي تغييرات في البيئة الخارجية والسلوك العام، خاصة الشباب. إضافة إلى أهميته في مهمة التقييم، تُعتبر التقارير المرحلية الصادرة عنه ذات فائدة كبيرة، وبشكل خاص عندما يحدث تغيير في الإدارات أو الموظفين أو صناعات القرار المشاركين في تنفيذ هذه السياسة. ويجب تعزيز مشاركة أصحاب الشأن/المصالحة في هذه العملية وخاصة الشباب ودورهم المركزي فيها.

أما التقييم فإنه يُعدّ في مرحلة محددة سلفاً، وينبغي إجراؤه في منتصف مدة دورة حياة السياسة. ويفضل أن يعد هذا التقييم من قبل فريق خبراء مستقل يعمل على تقييم التقدم المادي والإنجازات التي حققتها السياسة في تلك الفترة، فضلاً عن الأهداف والعناصر المختلفة للاستراتيجية. وثمة هدف آخر لتقييم منتصف المدة، وهو أن يوصي بأي تعديلات في تصميم الاستراتيجية، أو إعادة النظر في أهدافها وبالتالي في المؤشرات والأنشطة ذات الصلة، بناءً على الخبرات المكتسبة من جراء تنفيذها، أو بسبب عوامل خارجية أو غيرها من الظروف والمتغيرات.

(١٤١) Denstad 9-98.



يجرى التقييم النهائي أيضاً من قبل فريق خبراء مستقل، ومن أهدافه النظر في وضع الاستراتيجية الوطنية بكاملها. الغرض من ذلك هو تقييم جودة العمل الذي تم القيام به، ومدى تحقيق الغاية والأهداف الاستراتيجية، علاوة على توثيق هذه العملية، بحيث يمكن للأخريين التعلم من تجاربها.

لضمان مشاركة أصحاب الشأن/المصالحة ودورهم المركزي في عملية تقييم منتصف المدة، ينبغي للسياسة واستراتيجيتها الوطنية للشباب التعبير عن ذلك بوضوح. وللتأكيد على ذلك يمكن تحديد المعايير لإنشاء مجموعة تقييم مرجعية يتمثل فيها الشباب، يتم إنشاؤها عندما يحين الوقت لهذا التقييم. ويجب على هذه المجموعة المرجعية أن تتألف من ممثلين عن جميع فئات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ويظهر التكامل بين الرصد والتقييم في (الجدول ٦) التالي:

الجدول ٦ - التكامل بين الرصد والتقييم		
التقييم	الرصد	المادة
عرضي	دوري، منتظم	التردد
إشراف للتقييم	تتبع	العمل الرئيسي
تحسين الفعالية والتأثير والبرمجة في المستقبل	تحسين الكفاءة وضبط خطة عمل	الغرض الأساسي
الفعالية، وثيقة الصلة بالموضوع، التأثير، وفعالية التكلفة	المدخلات والمخرجات، ونتائج العملية، وخطط العمل	التركيز على
نفس مصادر الرصد، بالإضافة إلى المسوحات والدراسات	تخطيطية أو من النظم، والمراقبة الميدانية، والتقارير المرحلية، التقييمات السريعة	مصادر المعلومات،
مديرو ومشرفو البرامج، الممولون، مقيمون مستقلون، المجتمع المحلي (المستفيدين)	مديرو البرامج، العاملين والمشرفين في المجتمع المحلي (المستفيدين)، الممولين	يقوم بها
مديرو ومشرفو البرامج، المشرفين في المجتمع المحلي (المستفيدين)، والممولون، واضعو السياسات، المستفيدين، والمجتمع المحلي (المستفيدين)	مديرين ومشرفين على البرامج، العاملين في المجتمع المحلي، المشرفين في المجتمع المحلي (المستفيدين)، والممولين،	إبلاغ/تقديم التقارير إلى



وتستوجب كل مرحلة أو عملية في دورة حياة السياسة لمؤشرات ذات صلة سوف نستعرضها لاحقاً في هذا الجزء، وهي لا تقتصر على الرصد والتقييم. فما هي المؤشرات وما أهميتها في عملية وضع السياسة؟

تعريف المؤشرات^{٤٢}: هي أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، وبذلك نجح الأهداف والغاية أيضاً. لذا، فمن الأجدى تطوير المؤشرات بدرجة أولى ومن ثم العمل على تحديد وتطوير الأنشطة ذات الصلة. لأنه بمجرد الانتهاء من وضع المؤشرات، يصبح من السهل اتخاذ القرار بشأن الأنشطة الضرورية لتنفيذ استراتيجية السياسة الوطنية. وعادةً ما يكون التطبيق النمطي معاكساً. وقد قام الخبراء بوضع معايير للمؤشرات "الذكية" (SMART) والمقصود منها أن تكون:

✓ محددة؛

✓ قابلة للقياس (لا يعني بالضرورة للعد)؛

✓ قابلة للتحقيق؛

✓ ذات صلة واقعية؛

✓ ذات زمن محدد.

وهناك نوعان من القياس للمؤشرات:

✓ المؤشرات المباشرة، وهي قابلة للقياس المباشر وبسهولة؛

✓ المؤشرات بالإثابة، ومن الصعب قياسها، إذ تعمل على التقدير التقريبي. ومثالها المشاركة السياسية والمشاركة في الأنشطة والأماكن العامة أو الانتخابات.

توجد ثلاثة أبعاد للقياسات، والهدف منها هو الحصول على مؤشرات أكثر دقة للنتائج. ولأن هذه المؤشرات سوف تطبق لاحقاً على الأهداف والغاية، من المهم أن تشمل مجموعات المؤشرات الأبعاد الثلاث مجتمعة، وهي:

• الجودة

• الكمية

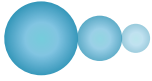
• الوقت

كما أنه من الضروري أن تعمل جميع المؤشرات على:

✓ أن تعكس الواقع وليس الرأي الشخصي؛

✓ أن تستند إلى البيانات الممكن الحصول عليها؛

✓ أن تكون موضوعية وقابلة للإثبات (بما يعني أن الأشخاص الذين يستخدمون المقاييس نفسها، بشكل مستقل عن بعضهم البعض، ينبغي أن يتوصلوا إلى نفس النتيجة)؛



✓ أن يكون تحقيقها واقعياً (فمثلاً يجب الاستعاضة عن المؤشرات ذات الكلفة العالية والفائدة الأقل من حيوية غيرها مما هو أكثر بساطة وأقل كلفة).

أنواع المؤشرات متعددة، وسوف نستعرض في سياق هذا الدليل بعضاً منها لصلته بعملية السياسة في جميع مراحلها وأوجهها، وهي التالية:

- المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Socio-Economic Environment Indicators) وتركز على التركيبة التحتية والعامّة للسكان والاقتصاد والتعليم والعمالة والصحة والبيئة؛

- مؤشرات المدخلات (Input Indicators) وتركز على الموارد بما فيها البشرية والمادية والموارد المالية والموارد البديلة؛

- مؤشرات العملية (Process Indicators) تشير إلى نوعية الأنشطة ذات الصلة؛

- مؤشرات المخرجات (Output Indicators) تشير إلى النتائج التي تحققت من تقديم الخدمات أو السلع ذات الحاجة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث:

- مؤشرات المخرجات الوظيفية (Functional Outputs) وتقيس عدداً من الأنشطة التي أجريت في كل المجالات الوظيفية؛

- مؤشرات مخرجات الخدمات (Service Outputs) تقيس نظام تقديم الخدمات من حيث الجودة وسهولة الوصول والصورة؛

- مؤشرات استخدام الخدمة (Service Utilization) تقيس مدى استعمال الخدمات من قبل أصحاب الشأن والمصلحة.

وفي تدرج العملية تستعمل مؤشرات المدخلات أولاً، ومن ثم مؤشرات المخرجات في عملية الرصد. وفي حين تشير حصيلة مؤشرات المخرجات إلى التغييرات القائمة، نتيجة لتدخلات معينة، فهي تقسم إلى نوعين:

- مؤشرات التطبيق (Effects Indicators) تقيس التغيير في الموقف والمعرفة والممارسة (تغيير السلوك على المدى القصير والمتوسط (٢-٥ سنوات)؛

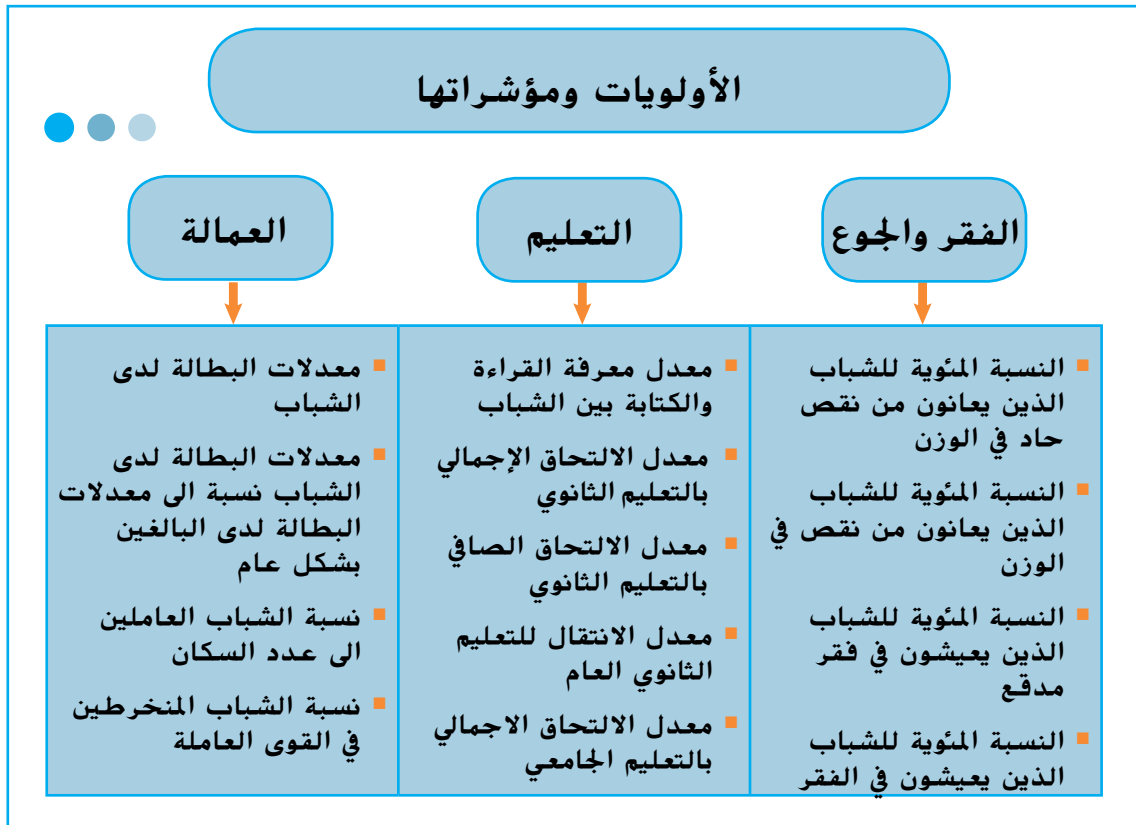
- مؤشرات الأثر (Impact Indicators) تركز على قياس التغيير في الحالة العامة للشباب نتيجة أثر التدخلات / الإجراءات على المدى الطويل (أكثر من ٥ سنوات).

وقام برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY) في توجيه عدد كبير من السياسات الوطنية للشباب، آخرها في كمبوديا، وبعض المبادرات الإقليمية، مثل ميثاق الشباب الأفريقي واتفاقية الشباب الأيبيري-الأمريكي. ونعرض أدناه المؤشرات لثلاث أولويات وضعها البرنامج لتطوير السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها (الرسم البياني ٧)^{١٤٤}.

(١٤٤) الأمم المتحدة، برنامج العمل العالمي للشباب، الأولويات ومؤشراتها أنظر الملحق.



الرسم البياني ٧- بعض أولويات برنامج العمل العالمي للشباب ومؤشراتها



وفي السنوات الخمس الماضية ازداد التركيز من قبل المنظمات الدولية والأمم المتحدة على إعادة النظر في بعض مؤشراتهم بناء على حصيلة البحوث والتجارب والتطبيق الفعلي لها. ومن الدروس المستفادة وفقاً لتقرير "مؤشرات المستوى القطري"^{١٤٥} لدول الكومنولث والأمم المتحدة، ما يلي:

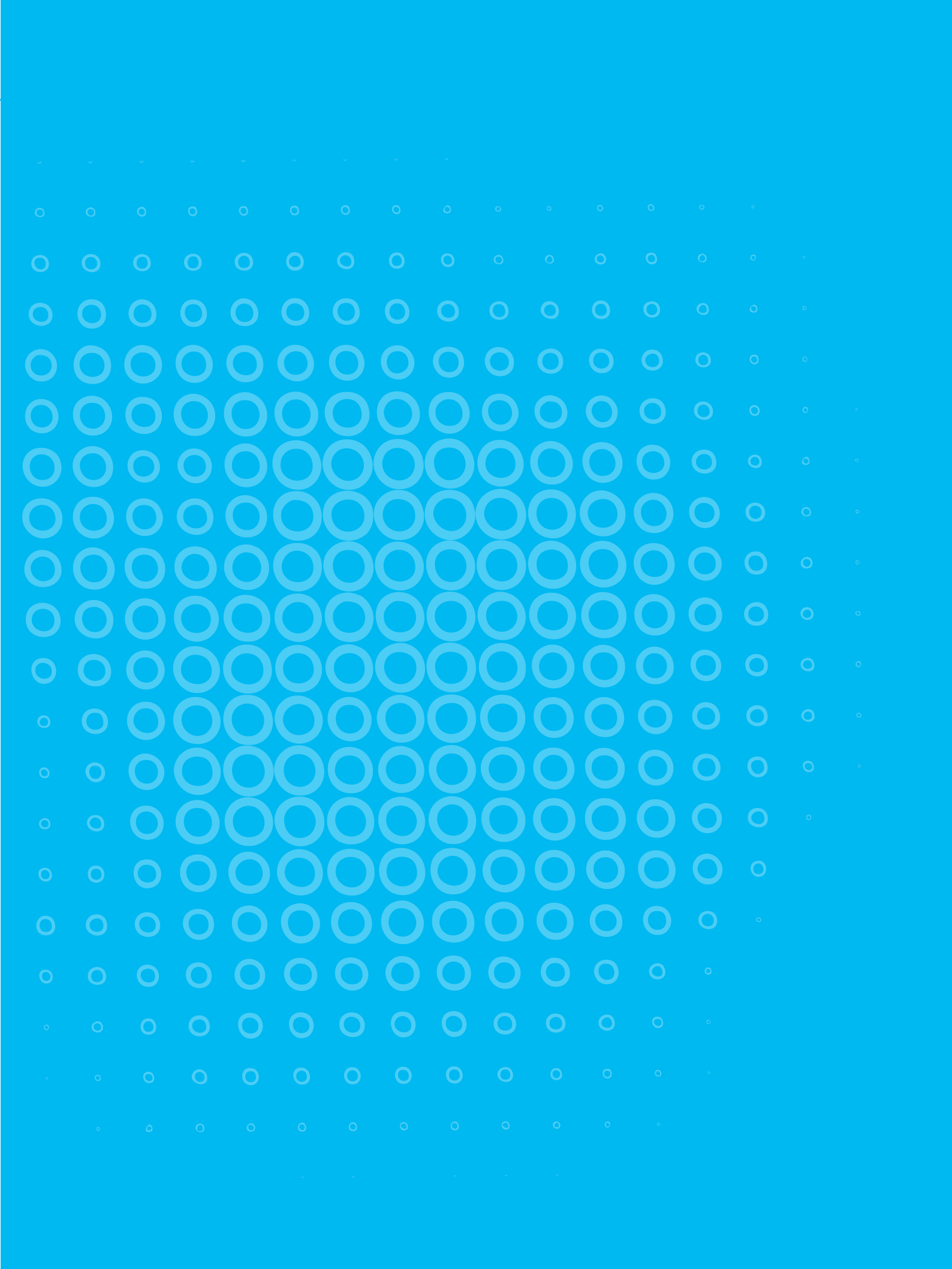
- غالباً ما كان يتبع النجاح في صياغة السياسات الوطنية للشباب فشل، بما في ذلك العمليات القائمة على المشاركة؛
- ينبغي الجمع بين الرصد والتقييم على المستوى الوطني من جهة وبين الجهود المبدولة لإدماج قضايا الشباب من جهة أخرى، لأن الوزارات أو الجهة الرسمية المسؤولة لا تستطيع القيام بهذه العملية بمفردها لأنها تفتقر إلى السلطة والموارد؛ وقد وضعت ماليزيا والبرازيل، بدعم من منظمة اليونيسكو، أطر وطنية للرصد والتقييم.

SPW/ DFID-CSO Youth Working Group, (2010). Youth Participation in Development: A Guide for development Agencies and (١٤٥) Policy Makers. Online publication. <http://www.ygproject.org/case-study/country-level-indicators>



الأنشطة

هنا نود التأكيد على دور قاعدة البيانات (baseline data). إذ فيما يتعلّق ببعض المؤشرات لا بد من تحديد قاعدة بيانات من أجل قياس التقدم المحرز. كذلك إنّ البيانات هي التي تعكس الواقع على الأرض عند بدء تنفيذ السياسة. وعادةً تُقدم هذه البيانات بشكل إحصائيات وبحوث عن الشباب. وفي بعض الأحيان، قد يتوجب إجراء بحوث إضافية أو مسح لـمختلف مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة أثناء عملية تطوير السياسة، لوضع قاعدة البيانات اللازمة. من المهم وجود بيانات أساسية لكل مؤشر يوضع في السياسة واستراتيجيتها. وفائدة المؤشرات التي لا يوجد لها بيانات محدودة للغاية، وينبغي تجنبها.





١- إنشاء الآليات المناسبة لتنفيذ السياسة

يهدف تنفيذ السياسة الوطنية للشباب إلى ترجمة الوثيقة إلى عمل على أرض الواقع. لذا، فإن خلق الإطار المناسب للتنفيذ والتنسيق منذ بداية عملية الصياغة أمرٌ ضروري للغاية. فعلى السياسة وضع أطر واضحة للآليات والجدول الزمني التي تساعد في الرصد والمراجعة المنتظمة للسياسة والمبادرات الوطنية ذات الصلة. وتهدف هذه الأطر إلى تعزيز قدرات أصحاب الشأن/المصلحة بدءاً من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشباب. وبالإمكان تحقيق ذلك من خلال وضع إطار عريض للسياسة يشجع على مشاركة واسعة من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص. وتتيح المرونة في تطوير برامج وأنشطة تسمح بالاستفادة من المواهب الإبداعية للشباب، فضلاً عن إعطائهم المساحة والحرية الكافيتين في تصميم وتنفيذ مشاريعهم ذات الصلة.

ولضمان فعالية الجهود التنفيذية للوزارة الرائدة أو الهيئة الوطنية المسؤولة عن التنفيذ، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تتحلّى بالالتزام السياسي وعلى أعلى المستويات من الحكومة بأكملها والأطراف الأخرى المشاركة، بما فيها السلطات المحلية؛
- أن تمتلك أو يتوفر لها الموارد والكفاءات والأدوات اللازمة التي تمكنها من تحقيق أهداف السياسة؛
- أن يكون لها القدرة على وضع الآليات وتنسيق خطط العمل المناطة بالسياسة والأنشطة الجارية. كذلك، تحديد المجالات التي تتطلب تعزيزاً واهتماماً خاصاً ضمن الجهود التنموية التي تصب في عملية التنفيذ؛
- أن يكون لها الخبرة والقدرة على خلق التوازن التنظيمي السليم والحفاظ على هذا التوازن، على مستوى الحكومة كافة، وطنياً ومحلياً، وعلى صعيد التمثيل من قبل الشركاء الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشباب.

ومن أهم الآليات التي تعتمد عليها عملية التنفيذ للسياسة الوطنية هي خطة العمل.

خطة العمل: هي الوسيط الرئيسي الذي يُحقق من خلاله تنفيذ السياسة الوطنية للشباب. فهي تتيح نهج تصميم شامل على مستوى الوطن لتحقيق أهدافها القصيرة والمتوسطة الأمد. ومن العناصر الأساسية في هذه الخطة هو إشراك أصحاب الشأن/المصلحة في التخطيط والتنسيق ومراحل التنفيذ. وتقوم الخطة على تحديد العناصر التالية:

- الاستراتيجيات الشاملة لكل من أولويات السياسة؛
- أطر ونطاق وأهداف البرامج/المشاريع والأنشطة ذات الصلة؛
- الإطار الزمني للتنفيذ؛
- أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين المشاركين وأدوارهم ومسؤولياتهم؛
- بنود الميزانية المتعلقة بعملية التنفيذ، من برامج/مشاريع وأنشطة ذات صلة.



وجدير بالذكر أن التجارب في منطقة آسيا، استناداً إلى تقرير ورشة عمل الإسكاب (UNESCAP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) عام ٢٠٠٨، تشير إلى ضرورة إدماج خطة عمل السياسة الوطنية للشباب بخطة عمل السياسة العامة والقطاعية وأنشطتها وميزانياتها (الرسم البياني ٨ أدناه، المقتبس عن تقرير ورشة عمل الإسكاب ٢٠٠٨).^{٤٦}

يمكن أيضاً الاطلاع على عدة أمثلة من منطقة آسيا عن كيفية وضع بعض الدول مثل الفلبين وأستراليا وماليزيا آليات تنفيذ دليل الإسكاب (UNESCAP) (ص. ٤٨-٥١) بزيارة العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.unescap.org/stat/meet/rrg3/twsa-module1.pdf>.

الرسم البياني ٨ - إدماج خطط عمل الشباب في السياسات الوطنية (مقتبس عن تقرير الإسكاب ٢٠٠٨)



UNESCAP / ILO, (2008). Integrating youth action plans into national policies. Workshop Report Session 9 <http://www.unescap.org/epoc/pdf/escap-ilo-Session%209-integrating%20youth%20plans.pdf> (١٤٦)



في دراسة إقليمية لمقارنة آليات التنفيذ والتعاون للسياسات الوطنية للشباب وكيفية تطبيقها في منطقة آسيا، أشار تقرير "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ" المعدّ سنة ٢٠١١، إلى ما يلي (الإطار ٣٤)^{٤٧}:

الإطار ٣٤ - استنتاجات تقرير "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ" - آليات التنفيذ والتعاون

وجدت الدراسة أن آليات التنسيق الوطنية لتنفيذ السياسات الشبابية ضعيفة في هيكلتها وتنفيذ بشكل سيئ في بعض البلدان. على سبيل المثال في مجال جرائم الشباب والعنف، غالباً ما يُغيب أو يُغيب التعاون بين وزارة العدل، التي تتعامل مع الأحداث الجانحين والشباب وبين وزارة شؤون الشباب، في حين أنه من المهم خلق تنسيق وتعاون حكومي قوي خاصة بين الوزارات المعنية. أما في البلدان حيث هيكله الحكومات تتضمن مستويات مختلفة من السلطات، مثل أوروغواي، وبابوا نيو غيني وجزر سليمان، يصبح التنسيق أكثر تعقيداً وأكبر أهمية على حد سواء. لذا، وكجزء مهم من عملية التنسيق، يجب أن تماشى تدخلات الجهات المعنية والمنظمات على الصعيدين الوطني والدولي مع السياسة الوطنية للشباب، وبالتنسيق مع الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة.

أما على مستوى العمليات، ومن أجل متابعة أفضل لمسار تنفيذ المبادرات المتعلقة بالفئات المستهدفة الضعيفة أو الأكثر عرضة للخطر، فمن الضروري أن يتم جمع البيانات الدقيقة والحديثة عن الشباب، بما في ذلك بيانات الجريمة والعنف. وتفتقر جميع الدول التي تم دراستها إلى البيانات، الأمر الذي أعاق فعالية تصميم وتقييم تدخلاتها. وجدير بالذكر أنّ البيانات التي يتم جمعها من قبل الحكومات (أي من خلال التعداد السكاني) ينبغي أن تكون مصنفة حسب الفئة العمرية، وكذلك عن طريق الجنس. كذلك ينبغي على الإحصاءات التي تجمّعها الجهات الرسمية للدولة في مختلف القطاعات، الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والمرافق الإصلاحية التابعة لقطاع العدل، أن تكون أيضاً مصنفة وأن تحفظ بشكل أفضل يخول استخدامها في نطاق العملية.

٢ - التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة الوطنية

هناك محوران للتعاون على المستوى الوطني لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب. الأول، التعاون الأفقي^{٤٨}، ويتم على أعلى المستويات بين الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بقضايا الشباب. والثاني، التعاون العامودي^{٤٩} وهو بين الوزارة أو الوحدة المسؤولة عن تنفيذ السياسة والسلطات المحلية عبر البلاد.

(١٤٧) نوبل / بيريرا / سونه، (٢٠١١). "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ". وهي تعاون إقليمي ضم عدة منظمات أممية وهيئات وطنية ومانحين، وهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مركز المحيط الهادئ أمانة منتدى الجزر (UNDP/PIFS)، واليونيسكو (UNESCO) واليونيسيف (UNICEF) ومنظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومجلس المحيط الهادئ للشباب، وهيئة تخطيط الدولة بدعم مالي من هيئة المعونة الأسترالية (AusAID).

(١٤٨) Denstad 9-122

(١٤٩) Ibid 147



(أ) تعاون أفقي: لجنة عبر قطاعية على أعلى المستويات للإشراف على التنفيذ

بعد أن يتم تبني السياسة الوطنية للشباب، تنتقل العملية إلى مرحلة التنفيذ. وهذه مسؤولية الحكومة، وبشكل خاص مسؤولية الجهة الرسمية المسؤولة عن الشباب وتنسيق الاستراتيجية الوطنية لعملية التنفيذ. في معظم الأحيان، تكون هذه الجهة وزارة أو هيئة وطنية للشباب. المهم هو أن تناط مسؤولية السياسة الوطنية للشباب وتنفيذها على المستوى الوزاري، وأن تنشأ وحدة خاصة داخل الوزارة أو الهيئة، أو تعين وحدة متواجدة للإشراف والرقابة على عملية تنفيذ الاستراتيجية، وتكون هذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن قضايا الشباب مثل التعليم والرياضة والشؤون الاجتماعية والثقافة وغيرها. وينبغي أن تعطى هذه الوحدة، بشكل واضح ومعمّم على جميع القطاعات وأعلى المستويات، المسؤولية والدعم السياسي اللازمين لنجاحها في مهمتها. تقوم الوحدة وبشكل منتظم (على سبيل المثال، كل ستة أو تسعة أشهر) بتقديم تقارير الرصد الدورية إلى الوزير المختص بسياسة الشباب، ليوزّع لاحقاً على جميع الوزراء في القطاعات الأخرى المعنية.

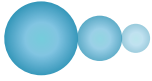
بسبب تنوع قضايا الشباب وطبيعتها عبر القطاعية، يعتمد نجاح تنفيذ السياسة على التنسيق الشامل والتعاون الأفقي بين الهيئات الحكومية المختلفة والوزارات التي تلعب دوراً يؤثر على الشباب وحياتهم. فمن غاية الضرورة إيجاد السبل الملائمة لضمان تعاون وزاري مشترك وناجح في سياق السياسة الشبابية. وبالتالي، لا يمكن إلا العمل بجدية وبذل كل الجهود لضمان أقصى التعاون لمهمة التنفيذ، خاصة وأن كل وزارة أو هيئة تبقى هي المسؤولة الأولى عن نتائج الحوار المتعلقة بها في هذه السياسة. لذا، ولضمان أكبر قدر من التعاون يجب:

- تشكيل لجنة عبر قطاعية على مستوى كبار موظفي الوزارات أو الهيئات؛
- تعيين الموظفين لهذه المهمة والمسؤولية؛
- عقد اجتماعات دورية بين كبار الموظفين المسؤولين لمتابعة التقدم المحرز وحل المشاكل العالقة كل في وزارته؛
- النظر في إقامة فريق عمل لتنفيذ مشترك بين الوزارات، يتضمن خبراء من مختلف الوزارات، ذوي خبرة واسعة في عملية تطوير وتنفيذ السياسات الوطنية أو القطاعية للشباب.

أهم ما في هذه العملية هي الإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية، إضافةً إلى إقامة الحوار البناء والمنتظم بين مختلف الوزارات وبين أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين. فكثيراً ما وضعت سياسات لكنها بقيت في قعر الأدراج، حبراً على ورق.

وفي هذا السياق، نسوق مثلاً من اليمن على التعاون الأفقي المحدد في الاستراتيجية الوطنية للطفل والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٥ (الإطار ٣٥)^{١٥}.

(١٤٩) المجلس الأعلى للأومومة والطفولة ووزارة الشباب والرياضة، ٢٠٠٥. الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٥. <http://www.hcmc-yemen.org/NewsDetailsPage.aspx?NewsID=F4C23CB0-7F73-403A-A313-123F5FD56744.html>



الإطار ٣٥ - اليمن - تنفيذ وتنسيق الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب

٢٠١٥ - ٢٠٠٦

يتمثل اثنان من المبادئ الإرشادية لهذه الاستراتيجية في التنمية الشاملة المتكاملة والشراكة والتعاون. وتسلم الاستراتيجية بأهمية خلق تنسيق وتعاون فعالين بين كافة الأطراف المعنية بها والمسؤولين عن حماية وتنمية الطفولة والشباب والملتزمين بهما. ويتطلب التنفيذ الفعّال لإطار العمل المرتكز على مفهوم دورة الحياة جهوداً متكاملة، مندمجة ومتعاونة من قبل كل الجهات عبر مختلف القطاعات، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد الوطنية النادرة.

ويحدد دليل العمل التنفيذي للاستراتيجية وخطة العمل عملية تنفيذ الاستراتيجية وآليات التنسيق والتي توضحها النقاط المذكورة أدناه:

المهام التنفيذية والتنسيقية

تقترح الاستراتيجية تشكيل جهاز تنسيقي وطني جديد يكون له وضع سياسي عالي المستوى وموارد كافية وتفويض ملائم لتحقيق التركيز القطاعي (المطلوب) والتدخلات في مجال الطفولة والشباب. وسيسعى هذا الجهاز إلى تسهيل إتباع أسلوب يعبئ الحكومة بمجملها والمجتمع بكلية في مجال حماية الطفولة والشباب وتنميته.

وستكون المهام المقترحة للجهاز التنسيقي الجديد كما يلي:

- تسهيل ومتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب؛
 - رفع توصيات إلى الحكومة اليمنية بخصوص قضايا ومبادرات حماية وتنمية الطفولة والشباب؛
 - إجراء البحوث ووضع التصاميم وتشجيع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ومبادرات حكومية متعددة القطاعات، تستجيب لحاجات وفرص الطفولة اليمنية والشباب اليمني؛
 - تيسير التعاون بين الوزارات الحكومية، وبين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان استجابة تشمل الحكومة بمجملها والمجتمع بكلية لقضايا ومبادرات حماية وتنمية الطفولة والشباب؛
 - تجسيد الإيمان في أطفال اليمن وشبابه والالتزام تجاههم من خلال إشراكهم في تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات والمبادرات؛
 - تشجيع أطفال اليمن وشبابه والاحتفاء بمساهماتهم الايجابية في بناء الأمة؛
 - إقامة اتصالات بالجهات الدولية النظيرة في مجال التنمية الوطنية للطفولة والشباب؛
 - المراجعة السنوية للمنتجات مقارنة بالأهداف الألفية والمعاهدة الدولية لحقوق الأطفال.
- وبالإضافة يقترح إنشاء الهياكل التالية للمساعدة على التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

- تشكيل لجنة من عدد من الوزارات المختصة بشؤون الطفولة والشباب، بما يمكن كبار الموظفين في الوزارات ذات العلاقة من الاجتماع بانتظام لضمان التعاون بين الوزارات والقطاعات والتخصصات بخصوص التسهيل والدعم المستمر لحماية وتنمية الطفولة والشباب. كما ستتابع هذه المجموعة أيضاً تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.
- منتدى وطني للطفولة والشباب تتمكن من خلاله كافة الجهات غير الحكومية المعنية بتنمية



مجال الطفولة والشباب للالتقاء وتداول الآراء والتركيز على أنشطة وقضايا وهموم مشتركة على أن تعترف الحكومة اليمنية بهذه المجموعة كشريك إنمائي.

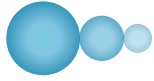
□ لجنة استشارية للشباب تمكّن من إطلاق جماعة "صوت الشباب" القادرة على تقديم منظور شبابي في تنفيذ وتقييم الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

(ب) تعاون عامودي: لجنة على أعلى المستويات المحلية والوزارة الرائدة أو الهيئة المسؤولة عن التنفيذ

تتأثر الأوساط المحلية عموماً والشبابية خصوصاً بنجاح أو فشل السياسات الوطنية. لذا يعتمد تنفيذ السياسة/الاستراتيجية الوطنية للشباب على التعاون الوثيق بين الهيئة المسؤولة والسلطات المحلية، وهو معروف بالتعاون العامودي. بالفعل، إذا تعمقنا في تفاصيل استراتيجية التنفيذ يتضح أن السياسة الوطنية للشباب محلية في المقام الأول. ويمكن أن يتخذ إجراءات فورية على المستوى المحلي لتحسين الوضع الأكثر إلحاحاً بالنسبة للشباب. من هنا تنبع أهمية المستوى المحلي وضرورة الحفاظ على علاقات قوية بين هذه الهيئة المسؤولة عن الشباب والسلطات والمجتمعات والمنظمات المحلية.

وبالتالي لضمان تعاون قوي وتواصل دائم بين تلك الجهات لإجراح عملية التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة، يجب أن:

- تشكل لجنة تجمع ممثلين من الوحدة المسؤولة في الوزارة الرائدة للسياسة الوطنية للشباب، والسلطات المحلية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الشباب (يمكن لأسباب عملية ولتبسيط الإجراءات والإعداد أن يكون التمثيل على المستوى المقاطعاتي)؛
- يتعين على الهيئة المسؤولة تأمين التدريب اللازم والكافي للموظفين في الحكومات المحلية المعنية بقضايا الشباب وتنفيذ مبادرات السياسة، لكي يكتسبوا المعلومات والمهارات اللازمة، بما فيها كيفية مشاركة الشباب، وتحسين التنسيق والتعاون عبر القطاعات وبين مختلف الهيئات الشبابية، ودور المجتمع المدني وكيفية دعم المبادرات الشبابية غير الحكومية وغيرها؛
- تعقد الهيئة المسؤولة مؤتمر وطني سنوي يجمع ممثلي السلطات المحلية المعنية بقضايا الشباب والمشاركة في عملية التنفيذ من أجل التواصل والاطلاع على التحديات وطرح الحلول، وتبادل الخبرات لكي توسع عملية التنفيذ على خطى واضحة وبدعم محلي كبير؛
- توفر الهيئة المسؤولة مبادئ توجيهية ملموسة ومعلومات عن أفضل الممارسات لجميع السلطات والمنظمات والجمعيات المحلية والشباب المشاركين في عملية التنفيذ، وذلك من خلال إصدار ونشر وتوزيع وثائق ودليل رسمي يوضح المبادئ التوجيهية الوطنية ويطلعهم على السياسة/الاستراتيجية الوطنية للشباب والأساليب والمنهجيات التي يتوجب أن تنفذ بها على المستوى المحلي. كما ينبغي أن تصاغ هذه بطريقة مبسطة، تجذب الاهتمام مع أمثلة لأفضل الممارسات وأفكار لإشراك الشباب في صنع القرار على كل المستويات؛



• تقوم الهيئة المسؤولة أن تقوم بتشجيع زيارات تبادل المعلومات بين مختلف البلديات التي تعبر عن اهتمام كبير في الاستثمار في الشباب والسياسة الشبابية، والوزارة/الهيئة المسؤولة عن الشباب، وبرعايتها.

في نهاية المطاف، لضمان نجاح عملية التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، يجب أن تتوفر للهيئة المسؤولة عن العملية العناصر التالية (في حال غيابها يصعب تحقيق الاثنين معاً):

• الدعم السياسي الرفيع المستوى للتنسيق والتعاون (يمكن ترسيخه عن طريق إنشاء قوانين أو تشريعات محددة للشباب، أو حتى تصنيف الشباب كقناة معترف بها في الدستور الوطني):

• تخصيص ميزانية كافية للعملية بأكملها:

• إنشاء شبكات قوية من الشباب والمنظمات ذات الصلة، يمكن التحفيز من خلالها على المستوى الوطني والمحلي.

٣- تحديد الشركاء المنفذين الرئيسيين

لقد تطرقنا بشكل مفصل في الفصل الثاني إلى عملية تحديد أصحاب الشأن/المصلحة وتقنياتها في نطاق المشاركة على جميع المستويات. وعالجنا أيضاً كيفية تحليل المشاركين لفهم قدراتهم وخبراتهم ومصالحهم واحتياجاتهم واهتماماتهم وقوة تأثيرهم والتناقضات فيما بينهم. وذلك بهدف انتقائهم بشكل صحيح لضمان عملية مشاركة فاعلة وتغادي نشوء نزاعات قد تؤثر بشكل سلبي على عملية السياسة. وفي هذا الجزء سوف نعالج عملية تحديد الشركاء في نطاق تنفيذ السياسة.

وهنا سنركز على أفضل نهج لتحديد الشركاء المنفذين من خلال التجارب في هذا المجال. المهم أن يكون النهج المتبع ذا نطاق واسع. أولاً، لأن تنفيذ سياسة الشباب تتطلب تنوعاً كبيراً في مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة كما سبق وذكرنا. ثانياً، لأنه يتطلب تحلي المشاركين بخبرات واختصاصات مختلفة للمساهمة بشكل فاعل في التنفيذ. وثالثاً، لأن عملية تحديد الشركاء أساسية وحيوية بالنسبة للشباب والسياسة معاً، لذا يجب أن تكون دقيقة وفعالة وتشمل جميع أصحاب الشأن/المصلحة، وهما فئتان: (أ) مجموعات الشركاء المتأثرين بالسياسة، و(ب) مجموعات الشركاء المؤثرين عليها بشكل مباشر أو غير مباشر على حد سواء.

(أ) مجموعات الشركاء المتأثرين

كون الشباب هم المجموعة المستهدفة يصبح من البديهي أن يكون أول الشركاء في مجموعة أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين لتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية المعنية بهم. لكن المعضلة تكمن في أن معظم الحكومات تعتمد على الموارد المتاحة لها، وهي محدودة بشكل عام، وبما يختص بالشباب بشكل خاص. لذا قد لا يكون من الممكن إشراك الشباب على نطاق واسع. وهو قد قد تساعد على إزالته المنظمات غير الحكومية والمجالس والمجموعات الشبابية. وهنا تكمن أهمية دورها، إضافة إلى الخبرات والاختصاصات التي تقدمها في نطاق العمل مع الشباب.



إضافة إلى الشباب، هناك مجموعات أخرى من الشركاء الذين يتأثرون بشكل مباشر عند تنفيذ السياسة. وهم:

- الآباء وأسر الشباب والأزواج من الجنسين (إذا ما كانوا متزوجين)؛
- المعلمون في المدارس.

ومن الضروري أيضاً إشراك ذوي الاختصاصات والمعرفة والخبرة المكتسبة من العاملين مع الشباب. وهذا يشمل المجموعات التالية:

- منظمات الأعمال والتقابات التجارية؛
- المنظمات والسلطات المعنية في مجالات الإسكان والصحة العامة، والتعليم العالي والتعليم المهني والعمالة الشبابية، والعاملون الاجتماعيون، والشرطة، والمستشارون وقادة المجتمعات المحلية.

(ب) مجموعات الشركاء المؤثرين

هذه الفئة من الشركاء تمارس تأثيراً كبيراً على السياسات والإجراءات الاستراتيجية الوطنية للشباب، وهي تشمل المجموعات التالية:

- الوزارة أو الهيئة المسؤولة عن الشباب والوزارات الأخرى التي تتضمن بعداً لقضايا الشباب؛
 - المؤسسات الحكومية والمديريات، دون مستوى الوزارات؛
 - الباحثون الشباب والأكاديميون الذين يعالجون قضايا الشباب (ولهم تأثير غير مباشر وأضعف بكثير من صناع القرار)؛
 - المنظمات الدولية، بما فيها مختلف منظمات الأمم المتحدة (هم من المجموعة التي تتأثر ولكنها أيضاً قادرة على التأثير في السياسات والإجراءات).
- أدناه مثال عن مجموعات الشركاء في جزر سليمان (آسيا) (الإطار ٣٦)^{١٥١}:

ILO, (2002). Youth Employment in Solomon Islands. Japan Tripartite Regional Meeting on Youth (١٥١) Employment in Asia and the Pacific. Bangkok, (27 February – 1 March 2002). National youth Policy, p 11. Online publication http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/conf/youth/con_stu/solomon.pdf



الإطار ٣٦- مجموعات الشركاء في السياسة الوطنية للشباب لجزر سليمان (آسيا)

جزر سليمان:

شركاء التنمية للشباب: تسعى سياسة الشباب إلى معالجة قضايا الشباب في شراكات مع جميع أصحاب الشأن/المصلحة بما في ذلك:

- المؤسسات الحكومية؛
- الشركاء الاجتماعيون، قطاعات التعليم والصحة؛
- المجتمع المدني؛
- الوكالات المانحة؛
- المنظمات الدولية؛
- المنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛
- أصحاب المصلحة الآخرون.

٤- الترويج للسياسة الوطنية للشباب

عملية الترويج للسياسة الوطنية للشباب طابعان، واحد سياسي والآخر تقني. فبعد الانتهاء من التحفيز للتشجيع على المشاركة، وعملية التخطيط، وبناء التوافق في الآراء من أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين، والصياغة وتبني مسودة السياسة النهائية، تأتي مرحلة الترويج للسياسة الوطنية.

يهدف الترويج بشكل عام إلى التواصل مع عامة الشعب، خاصة الشباب وباقي أصحاب الشأن/المصلحة، في محاولة للفت الانتباه إلى السياسة الوطنية للشباب، من أجل كسب أوسع قدر من القبول بها. وهذا أمرٌ ضروري وحيوي لتسهيل نجاح عملية التنفيذ لاحقاً. وفي الوقت عينه يُعطى الشباب أهمية أكبر في المجتمع، ويعبّر عن التزام الحكومة بهم وفي قضاياهم.

خطة عمل الترويج

في سياق عملية الترويج، ينبغي أن يعين "فريق عمل للترويج" (يمثل من أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين، على جميع المستويات ولا سيما الشباب). وأن يخصص للخطة ميزانية كافية لتحقيق أهدافها. عند وضع الإطار العام للخطة، ينبغي على الفريق محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

✓ كيف يمكن إيصال السياسة إلى أكبر قدر من الناس على جميع المستويات، خاصة الفئات المهمشة؟

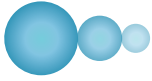
✓ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من مختلف أصحاب الشأن/المصلحة وعلى جميع المستويات (بما في ذلك استراتيجية الإعلام الاجتماعي)؟



- ✓ ما هي الوسائل والأوساط (بما فيها السياسية والفنية والرياضية والقطاع الخاص وغيرها) الممكن استخدامها على جميع الأصعدة، لتحقيق أهداف الترويج (يجب أن يؤخذ في الحسبان الفئات المعارضة ومدى تأثيرها على أرض الواقع)؟
 - ✓ من هم أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين المشاركين؟ ما هي قدرتهم ومواردهم وخبرتهم في الترويج للسياسة، وعلى جميع المستويات؟
 - ✓ كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية، لتحقيق أقصى قدر من الوصول وزيادة النتائج؟
 - ✓ ما هي المدة الكافية للترويج لإحداث الأثر المطلوب؟ وأين يتوجب التركيز بشكل أكبر؟
 - ✓ ما هي أفضل المؤشرات لقياس النتائج والتأثير على جميع المستويات وعبر الوطن؟
- إنّ كتيب الرابطة الوطنية للشباب للكومنولث ٢٠٠٠ يوفر بعض الأفكار عن كيفية ضمان الترويج والمناشدة الواسعة النطاق للسياسة، وتشمل هذه ما يلي:
- استخدام رسومات بيانية وتوضيحية وعناوين لافتة للنظر (التركيز على الابتكار المبسط والواضح)؛
 - استخدام لغة واضحة وبسيطة (الابتعاد عن استعمال اللغة المصطلحة والاختصارات)؛
 - اختيار صفحات الغلاف والأربطة بألوان تجذب الانتباه ولا تزعج النظر؛
 - تضمين قائمة للمصطلحات والاختصارات.

لكن التجارب تدل على غير ذلك. فغالباً ما تخصص الحكومات القليل من التفكير والتخطيط لعملية الترويج لسياسة الشباب، وتتعامل مع العملية كمجرد خطوة دعائية لمدة قصيرة من الزمن، وذلك باستخدام قنوات النشر التقليدية. وغالباً ما تعتمد الحكومة بشكل رئيسي على وسائل الإعلام ولافتات الإعلانات في الأماكن العامة، وبعض المقالات في الصحف، ومؤخراً قد تُنشأ صفحة على الإنترنت لهذه الغاية. وكل ذلك يتم بدون اللجوء إلى التحليل والتخطيط الجاد والاهتمام برصد النتائج وتقييمها، وهذا أحد أسباب فشل التنفيذ وبالتالي السياسة.

على الدول اعتبار عملية الترويج للسياسة الوطنية للشباب أداة أساسية تساهم في نجاح مرحلة التنفيذ القادمة. وأن تعمل على إيصال المعلومات إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين في جميع أرجاء البلاد. كما أنه من الضروري أن تكون الجهود الترويجية خلاقة ومبتكرة تجلب اهتمام الشباب، وأن تحمل رسالة واضحة للشباب وعنهم. وأهم ما في الأمر، هو أن تكون مدروسة ومنظمة لكي لا تخلق توقعات غير واقعية عند المواطنين، خاصة الشباب منهم.



أمثلة من أنشطة دول جنوب وشرق آسيا^{١٥٢}

كثرت الحملات الترويجية للسياسات الوطنية للشباب في آسيا وأوروبا وجنوب أمريكا وإفريقيا. وفي حين تختلف هذه الحملات في الأسلوب واللغة والإبداع، فإنّ معظمها يهدف إلى زيادة الوعي العام لفهم فحوى السياسة الوطنية للشباب. وفي بلدان جنوب وشرق آسيا، أدار هذه الحملات "فريق عمل الترويج للسياسة الوطنية للشباب"^{١٥٣}، وتضمنت الخطط الأنشطة التالية:

- أنشطة لزيادة الوعي على وجود ومضمون السياسة الوطنية للشباب؛
- ورشات عمل إقليمية لممثلي منظمات الشباب والعاملين معهم على المستوى المحلي؛
- الاتصال المباشر مع الشباب للترويج للسياسة بين الشبان والنشابات، من خلال استهداف نقاط تجمّعهم، مثل أماكن العمل والمدارس والأنشطة الرياضية ومراكز الشباب. وكذلك من خلال تنظيم أنشطة تجذب الشباب، مثل الحفلات الموسيقية ومسارح الشوارع (street theaters) والفنون وغيرها.

استراتيجية إعلامية لعملية الترويج

لا يمكن لعملية الترويج أن تنجح في تحقيق أهدافها إذا لم تتضمن استراتيجية إعلامية شاملة (بما فيها الإعلام الاجتماعي) لإطلاق السياسة الوطنية للشباب، وخلال فترة تحرير أنشطة خطة عمل الترويج، على الاستراتيجية تحديد الخطوات والأنشطة الإعلامية التي سوف تساهم وبشكل فعال في ترويج السياسة وإيصالها إلى أكبر عدد من المواطنين، بشكل مبسط وواضح ويشجع الناس على الالتزام والعمل. ومن بعض هذه الأنشطة الإعلامية:

- ✓ تنظيم عملية إطلاق السياسة الوطنية وحملة الترويج (تكون برعاية رأس الدولة ومعتمدة من قبل الوزير المختص بالشباب. ويمكن إعداد أكثر من انطلاقة في عدة محافظات إذا توجّب الأمر)؛
- ✓ إعداد وتوزيع بيان صحفي (على البيان الصحفي أن يؤكّد على أهمية السياسة الوطنية وأن يتضمّن مقتطفات من الوثيقة. كما يجب أن يتضمن بياناً صادراً عن رئيس الحكومة أو رئيس الدولة أو الوزير المختص). ويجب أن يوزّع البيان على جميع وسائل الإعلام دون استثناء؛
- ✓ استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية والاجتماعية لنشر الوثيقة والبيان الصحفي والمعلومات عن حملة الترويج (خاصة التفاصيل عن الأنشطة ومواعيدها ومواقعها) وتكون الوزارة الرائدة هي المسؤولة عن تنسيق هذه المعلومات ونشرها؛
- ✓ عقد مؤتمر صحفي يحضره الوزير المختص بالشباب وكبار المسؤولين الحكوميين لشرح ومناقشة المضمون والآثار المترتبة على السياسة الوطنية للشباب، ويمكن نقل هذا المؤتمر مباشرة عبر الانترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي التابعة للوزارة الرائدة للسياسة؛

.UNESCAP 56-129 (١٥٢)

.Ibid (١٥٣)



✓ إعداد تصريحات ورسائل قصيرة عن السياسة الوطنية للشباب (تستعمل من قبل المسؤولين الكبار في الوزارات المعنية، وتدرج هذه في المنشورات الرئيسية التي تستهدف الشابات والشبان، والعاملين مع الشباب)؛

✓ إعداد إعلانات قصيرة تستعمل في مختلف وسائل وأوساط حملة الترويج (تركز على أولويات السياسة والرسائل العامة للحملة، وتقدم معلومات للراغبين في المشاركة في الأنشطة أو الحصول على نسخ من مسودة السياسة).

كما أنه من الضروري:

✓ عدم كون وسائل الإعلام هي قوة الدفع الوحيدة للحملة الشاملة، وإنما هي وسيلة ومنصة لإيصال الرسالة والمعلومات والتشجيع على العمل؛

✓ تحديد وسائل الإعلام الملائمة (التي تحمل الرسالة بشكل أفضل، والأكثر تتبعاً من قبل المواطنين، خاصة أصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين والمؤثرين) بحسب الأنشطة المحررة. وضع مؤشرات إعلامية لقياس فعالية هذه الوسائل (قد تشمل عدداً من الأشخاص الذين زاروا مواقع محددة على شبكة الإنترنت، أو قاموا بالتوقيع على عريضة رداً على طلب رسمي من الحكومة، أو قياس زيادة التغطية الإعلامية لقضية الشباب، أو تغيير في القوانين تبعاً للضغوط التي مورست في الإعلام)؛

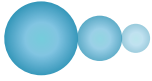
✓ تحديد وسائل الإعلام الالكترونية والاجتماعية وكيفية استعمالها في كل مراحل العملية، ووضع مؤشرات إعلامية لقياس فعالية هذه الوسائل (قد تشمل عدداً من الأشخاص الذين زاروا المواقع المحددة على شبكة الإنترنت، أو قاموا بالتوقيع على عريضة رداً على طلب رسمي من الحكومة، أو زيادة عدد المشاركين في استنباط الرأي)؛

✓ توثيق عملية إطلاق السياسة وحملة الترويج وجميع الأنشطة المتعلقة بهذه الحملة، ونشرها لكي تكون متاحة للجميع. ومن المهم إبراز قصص النجاح الناتجة عن حملة الترويج، لقدرتها على توفير قوة دفع لمرحلة التنفيذ المقبلة.

5- صياغة خطة العمل للسياسة الوطنية للشباب

كما ذكرنا أعلاه، إن تنفيذ السياسة الوطنية للشباب يتطلب تطوير خطة عمل شاملة. تحدد هذه الخطة تفاصيل عملية التنفيذ، وتلعب دوراً حاسماً في تطبيق السياسة الوطنية للشباب. لذا، ينبغي أن تكون الخطة شاملة وتشاركية، تعكس بوضوح جميع الإجراءات والاهداف والمؤشرات والنتائج والمخرجات/الأنشطة والمؤشرات والتكاليف والاطار الزمني والشركاء المنفذين ونطاق مسؤولياتهم المناطة بكل أولوية حددتها السياسة. والخطة وثيقة ترفق مع مسودة السياسة الوطنية للشباب، ويتوجب أن توافق عليها الحكومة.

ما يميز خطة العمل أنّ العملية ترتقي بالشباب وأصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين الآخرين إلى درجة عالية من المشاركة الفعلية، يعتبر فيها الشباب كشركاء فاعلين، يعملون جنباً إلى جنب مع المسؤولين لتحديد القضايا، ووضع الأهداف والأنشطة والمؤشرات والرصد والتقييم



بناءً لاحتياجاتهم. وكذلك تتضمن الخطة تصريحاً بمراعات الفوارق بين الجنسين وتدعو إلى إعطاء الفرص المتساوية للشابات والشبان من خلال المشاركة في جميع مراحل الخطة.

تطوير خطة العمل: في هذا السياق، تقوم الهيئة المسؤولة عن تنفيذ السياسة بإنشاء "لجنة خطة عمل السياسة"، مهمتها وضع خطة العمل وتنفيذها بالتعاون مع مجموعات العمل المواضيعي (الذين شكلوا لصياغة السياسة). تكون مسؤولة كل "مجموعة عمل مواضيعي" (thematic working group)، وهي نفس المجموعات لكن قد يتغير بعض أعضائها في مرحلة التنفيذ) محددة بتوفير المدخلات للخطة (كل تبعاً للموضوع المناط به). وعلى كل فريق الحفاظ على التواصل الوثيق مع مختلف الوزارات المعنية في الحكومة من خلال "الفريق المشترك للوزارات" (inter-ministerial group) (الذي شكل أيضاً في مرحلة صياغة السياسة). هناك ثلاث خطوات تحضيرية رئيسية على اللجنة إتمامها قبل الانتقال إلى عملية التطوير الفعلي للخطة، وهي:

- إجراء مراجعة للسياسة: تحليل السياسات والبرامج السابقة والحالية للشباب؛
- إجراء مشاورات: يتعين على الحكومات ضمان الالتزام من جميع الأطراف الفاعلة المشاركة، بما فيها القطاع الخاص، من أجل وضع خطة فعالة ومجدية؛
- التأكد من توفر الإحصاءات والبيانات اللازمة لوضع قاعدة البيانات الأساس والمؤشرات ذات الصلة.

بعد هذه الخطوات تنتقل اللجنة إلى التخطيط الفعلي. حينها يستوجب عقد ورشة عمل تجمع بين منسقي كل "مجموعة عمل مواضيعي" وبين أعضاء من "الفريق المشترك للوزارات"، وبين أعضاء "فريق خبراء صياغة السياسة"، (وسيكون هؤلاء مسؤولين عن تنسيق جميع المدخلات في وثيقة واحدة متماسكة. وتهدف هذه الورشة إلى توضيح مهام العملية والفترة الزمنية المحددة لإكمال خطة العمل.

على المشاركين في هذه الورشة العمل بعناية وبشكل تشاركي لوضع الخطة من خلال تناولهم لجميع عناصرها، وهي كما يلي:

- ✓ الأهداف؛
- ✓ مؤشرات الرصد والتقييم (التي تقيس تحقيق الأهداف ونجاحها)؛
- ✓ قاعدة بيانات الأساس (توضح نقطة انطلاق يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز وتحقيق الأهداف)؛
- ✓ الأنشطة (يجب أن تكون ملموسة، قابلة للتحقيق ضمن الموارد المتاحة ومحددة زمنياً)؛
- ✓ المؤسسة أو المؤسسات (تكون مسؤولة عن تنفيذ نشاط أو عدة أنشطة محددة)؛
- ✓ الميزانية (يجب أن يشار إلى المؤسسة الممولة لكل نشاط).

بما أن العملية تتطلب الالتزام بالموارد البشرية والمادية، من الضروري أن تحصل اللجنة على



موافقة المؤسسات والمنظمات المشاركة والممولة للأنشطة الواقعة على عاتقها، وأن تكون وثيقة الخطة واضحة في تحديد تلك الالتزامات والمسؤوليات لجميع الشركاء المتنفذين والممولين، وليست مجرد بيان سياسي.

قام عدد من الدول بتطوير أو مراجعة أو تعديل خطط عملها لسياساتها الوطنية. وأدناه، مثال عن خطة عمل السياسة الوطنية للشباب في نيجيريا، وقد طورت الخطة بدعم من

الجدول ٧- نيجيريا - مثال على خطة العمل واستراتيجية التنفيذ للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٨-٢٠١٣

خطة العمل والاستراتيجية والتنفيذ هو وثيقة مصاحبة للسياسة الوطنية للشباب. تتضمن بوضوح برامج منظمة بطريقة معينة تعكس غايات وأهداف السياسة الوطنية للشباب، والمبادئ التوجيهية التي تستند إليها هذه السياسة، وتدخلات مرتبطة بالأولويات وتغطي المجالات التالية:

١. الشباب والتعليم
٢. الشباب والعمالة
٣. الشباب والصحة
٤. الشباب والبيئة
٥. الشباب وتعاطي المخدرات
٦. الشباب والجريمة
٧. الشباب والعلوم والتكنولوجيا
٨. الشباب والشبان
٩. الشباب وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
١٠. الشباب والرياضة والترفيه
١١. الشباب والمشاركة في صنع القرار
١٢. الشباب ومنع الصراعات / بناء السلام
١٣. الشباب والزراعة
١٤. الشباب والثقافة والفنون
١٥. الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)
١٦. الشباب والحياة الأسرية
١٧. الشباب الهجرة
١٨. الشباب والفقير

منظمة الأمم المتحدة للسكان (الجدول ٧)١٥٤ (سنتناول أولوية ١ كنموذج).

الأولوية ١: الشباب والتعليم

الهدف: توفير تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيّد لجميع الشباب في نيجيريا بغض النظر عن الجنس والعرق والمعتقد الديني، والموقع الجغرافي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

الأهداف	الاستراتيجية	الأنشطة	النتائج المتوقعة	وسائل التحقق	الجهة المسؤولة
توفير التعليم الأساسي لجميع الشباب (بدءاً من محو الأمية).	توسيع المدارس وبناء أبنية جديدة. تخصيص ميزانية للتعليم في الحكومة الاتحادية، والولايات والسلطات المحلية.	تعزيز الوصول للتعليم المجاني بضمان المنح الدراسية، والاختيار الحر للمدرسة. ضمان توفر معلمين مؤهلين. وتوفير المتخصصين بالتعليم.	عدد أكبر من المدارس المبنية. إزدياد المدرسين المدربين. إزدياد الالتحاق بالمدارس.	تقارير ومنتشورات، وتقارير البرامج الوطنية، على المستوى الفيدرالي والولايات والحكومات المحلية	الحكومات الاتحادية، والولايات، والمحلية؛ القطاع الخاص، شركاء التنمية ذات الصلة، منظمات المجتمع المحلي، والمنظمات الدينية.

وقد تناولنا أعلاه (الفصل الرابع - قسم ٢)، ضرورة إدماج خطة عمل الشباب في السياسة الوطنية، وكيفية القيام بذلك (الرسم البياني ٧)، بشكل متكامل وفي التسلسل الهرمي للسياسة العامة على عدة مستويات: منها الوزارية، والقطاعية، والوطنية، والبرامجية، والميزانية. أما نجاح الإدماج، فيتوقف على عدة عوامل منها:

- كيفية اتخاذ القرارات من قبل صناع السياسات في الدولة؛
- فعالية الروابط بين الخطط الوطنية/السياسات ونتائج التنمية؛
- فرص التكامل المتاحة.

إنّ فهم هذه العوامل يتيح للجهة المسؤولة عن خطة عمل الشباب رصد الفرص والاستفادة منها لتحقيق هذا الإدماج.

٦- إدارة السياسة

الغرض من وضع السياسة الوطنية للشباب هو إحداث تأثير إيجابي على أرض الواقع. توجد

Nigeria MoYS, (2009). Draft Action Plan and Implementation Strategy for the National Youth Policy 2009– 2014. UNFPA (١٥٤)

Nigeria online publication. <http://nigeria.unfpa.org/pdf/sapyp20092014.pdf>



عدة عوامل أساسية تؤثر بقوة على واقع الحياة بشكل عام والشباب بشكل خاص وتعتبر من المكونات الحيوية لعملية وضع وتنفيذ هذه السياسة، ومنها دعم السياسيين البارزين وأصحاب الشأن/المصلحة الفاعلين والمؤثرين. فلن يتم قبول مقترحات السياسة، ولن تصبح فاعلة ما لم تحصل على دعم هاتين الفئتين، لذا يتوجب على محليي السياسة فهم اهتمامات الفئتين وأخذها بجدية. فالسياسة والسياسيين هم في صلب عملية السياسات، ولا ينبغي النظر إليها كمصدر إزعاج أو العمل على تجاهلهم. من هذا الواقع تنبع أهمية إدارة السياسة الوطنية.

إن إدارة السياسة الوطنية عملية معقدة، تتطلب تعدداً في المهارات والخبرات والمداخلات. وفي نطاق الإدارة^{١٥٥} التنموية، يمكن تعداد بعض مكوناتها الرئيسية، وهي التالية:

- عمليات صنع القرار والهياكل، والتفاعلات التي تساعد على تشكيلها؛
 - مؤسسات البحوث والمنظمات السياسية؛
 - الروابط بين البحوث واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات؛
 - نهج ومنهجية وهيكلية وضع وتنفيذ السياسة الوطنية. إضافة إلى تحليل السياسات وصياغتها، كونها عنصر أساسي في إدارة التنمية.
- وتهدف إدارة السياسة إلى دعم ومساعدة المكاتب التنفيذية للحكومة بالدرجة الأولى من خلال:

- صياغة السياسة وإشراك المواطنين وأصحاب الشأن/ المصلحة والتواصل بشأنها؛
- التشاور الفعال مع جميع الوزارات والمحافظات والحكومات/السلطات المحلية المعنية، وأصحاب الشأن على صياغة سياسات محددة، وتوجيه عملية التنفيذ للسياسات لتصبح فاعلة.

وتشير التجارب من أفريقيا وآسيا^{١٥٦}، في سياق إدارة عملية السياسة، إلى أنّ ضمان نجاحها يعتمد أولاً على أن يتحلّى الفريق الإداري بفهم معمق للعوامل الحيوية المساهمة بالنجاح، وأن يكون هذا الفريق والكوادر الحكومية والشركاء المشاركين ذوي خبرة إدارية وفي السياسة الوطنية وذات مهارات عالية، وبالدرجة الثانية من خلال:

- ✓ الاتصال: إدارة توقعات وعلاقات أصحاب الشأن/المصلحة والعملاء؛
- ✓ توافق في الآراء: إدارة الاحتياجات المتباينة لخلق بيئة موحدة؛
- ✓ التوقيت المناسب: إدارة التوقيت في الشروع وإكمال عملية السياسة؛
- ✓ الالتزام: إدارة العمل على كسب الالتزام السياسي من قبل صناعات القرار والحكومة

UNECA. Critical Capacities for Effective Socio-Economic Policy Analysis and Management. Conference of African Ministers. (١٥٥)
Online publication. http://www.uneca.org/eca_resources/Major_ECA_Websites/conference_of_ministers/20/cm20-8e.htm

.UNESCAP/ILO 103-134 (١٥٦)



والمنظمات الدولية وغير الحكومية، الإقليمية والوطنية، والتزام المجتمعات المحلية؛

✓ الحساسيات السياسية: إدارة كيفية التعامل مع مختلف الحساسيات تجاه قضية أو مشكلة معينة ذات صلة؛

✓ استخدام التقنيات الملائمة: إدارة أدوات التحليل، وإدارة المشاريع، والرصد والتقييم.

من الضروري التنويه على أن إدارة السياسة تتطلب وجود بنية تحتية وهيكلية إدارية فعالة، بما فيها دوائر معلومات ومعلوماتية داعمة. في هذا السياق، إن البلدان الأكثر فعالية في الإدارة هي التي اعتمدت سياسات وطنية للمعلومات، لأنهم أدركوا أهمية المعلومات كمورد للتنمية بشكل عام، وتطوير السياسات بشكل خاص عبر كل مراحل العملية. هذا فضلاً عن جمع المعلومات والبيانات الإحصائية وغيرها، لتكون متوفرة في الوقت المناسب لاستعمالها من قبل الإدارة المختصة بالمعلومات وغيرها من الإدارات في الحكومة، مثل وحدات إدارة السياسات. كما استعملت هذه الدول تقنيات وأدوات المعلوماتية للتواصل ونشر وتسهيل الوصول إلى المعلومات.

٧- إدماج السياسة الوطنية للشباب

من المسلم به أن طبيعة قضايا الشباب فرضت واقعاً معيناً أجبر الحكومات على وضع سياسة وطنية للشباب وتشريعات مستقلة بهم. لكنه من الضروري أن تعمل هذه الدول على إدماج هذه السياسات الشبابية في سياستها الوطنية العامة والقطاعية للتنمية. وبالتالي يستوجب تنسيق السياسة الشبابية مع الخطط القطاعية الأخرى ودمجها في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات الصلة. وهذه خطوة رئيسية نحو التكامل في التخطيط، للتأكيد على أن سياسة الشباب ليست معزولة عن الأهداف الأخرى في خطة التنمية الوطنية العامة، وإنما هي مدرجة في القطاعات الرئيسية للخطة. وبهذه الخطوة تدمج السياسة الشبابية عبر القطاعات، وتصبح احتياجات الشباب والآثار المترتبة عليها مدرجة في كل من خطط التنمية القطاعية. ويجب أن يرافق هذا الإدماج دعم بتخصيص ميزانية مناسبة وبنية تحتية لتنفيذ السياسة. وإلا تصبح صياغة السياسة ممارسة عقيمة.

تؤكد لجنة الإسكوا^{١٥٧}، أنّ عملية إدماج السياسة الوطنية للشباب في الخطط التنموية العامة تشمل أربعة أطر أساسية، وهي مصنفة على الشكل التالي:

(أ) الإطار العام: إن الحكومات مسؤولة عن ضمان تحقيق الصالح العام، من خلال إنشاء الآليات والمؤسسات والعمليات التي تؤدي إلى إدماج فئة الشباب وضمان مشاركتهم الفاعلة في التنمية. ويتكون الإطار العام من العناصر التالية:

- الإطار الفكري: وهو الإطار الذي يحدد الأولويات التنموية أو المادية، أو البشرية، أو الاقتصادية، أو جميعها لاستراتيجية التنمية.

- الأهداف: وهي أهداف نوعية بعيدة المدى، مصرح بها في خطة التنمية، وغالباً ما تتضمن:

(١٥٧) الأمم المتحدة، (الإسكوا) ١٠-١٣٥.



(١) تحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر؛

(٢) تمكين المرأة والرجل من تحقيق التنمية البشرية؛

(٣) تحقيق الإنصاف والتوزيع العادل للثروات على كافة المستويات.

– الغايات: يتم تحديد أهداف التنمية ذات نطاق عام، يتبعها تحديد غاياتها بخصوصية ودقة، تتفرّع هذه الأهداف تبعاً لـتختلف القطاعات عبر وضع غايات مفصلة للسياسة، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

(ب) الإطار القطاعي: يشمل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحة والتعليم وغيرها. وتعمل مختلف الوزارات على تنفيذ غايات التنمية القطاعية، وفقاً للمهام المناطة بها. ويتم وضع غايات كمية، تتسم بخصوصية ودقة وتفصيل، تعكس السياسات المختلفة للقطاعات.

(ج) الإطار التفصيلي: توضع غايات متفرعة عن الأهداف العامة، تتسم بالدقة والتفصيل، وتعكس مخرجات السياسات على مختلف الأصعدة، وحسب المميزات التفصيلية للشباب، مثل العمر والجنس والتوزيع الجغرافي.

(د) الإطار عبر القطاعي: تحتم طبيعة قضايا الشباب وضع سياسات عبر قطاعية لتشمل كافة القضايا باعتبارها الفئة المستهدفة. وتتجلى العلاقة بين طبيعة السياسات وقضايا الشباب بتكامل، من خلال إدراجها في عملية التخطيط القطاعي بشقيه الإنتاجي والخدماتي. علاوة على ذلك، من أجل أن يكفل إدماج السياسة الوطنية للشباب بالنجاح، من الضروري إشراك المنظمات غير الحكومية، والوزارات القطاعية المعنية منذ المرحلة الأولى لصياغة السياسة، لكسب تعاونها في مرحلة التنفيذ وما بعد.

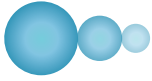
وفي سياق إدماج سياسة الشباب، كشف المسح الذي أجرته الإسكاب (UNESCAP)^{١٥٨}، أنّ اثني عشرة دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أشركت عدداً من الجهات في صياغة السياسة الوطنية للشباب، وعلى الأخص منظمات الشباب. في بلدان أخرى، شاركت اللجان البرلمانية، والقضاء والشرطة، والأحزاب السياسية والجامعات ومراكز البحوث، والمجموعات الدينية والمجتمعات والسلطات المحلية. وعلى الرغم من ذلك، ففي غالبية هذه البلدان لم يتم إدماج السياسة الشبابية في خطط التنمية الوطنية بعد.

ونستعرض مثلين لإدماج السياسة الوطنية، الأول من تايلندا^{١٥٩} والآخر من رواندا^{١٦٠}(الإطار ٣٧).

١٥٨) UNESCAP 56–135

١٥٩) Ibid

١٦٠) ILO



الإطار ٣٧- أمثلة لإدماج السياسة الوطنية للشباب في الخطط الوطنية - تايلندا ورواندا

تايلندا:

في محاولة لإدماج سياسة الشباب الوطنية في صلب الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أجريت تغطية السياسة الشبابية لتتزامن مع تغطية خطة التنمية الوطنية. علاوة على ذلك، في آخر صياغة خطة الشباب التنموية، كررت نفس العملية التشاركية المستخدمة في صياغة الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٧-٢٠٠١).

ولهذا الغرض أقيمت عمليتان متوازيتان طبقتا في نفس الوقت:

- الأولى، قامت الحكومة باستعراض ركز على الاستراتيجيات لتطوير الصفات المرغوب فيها بالإنسان التي تم تحديدها في الخطة الخمسية الثامنة، وتضمن مشاركة شعبية من خلال تمثيل المنظمات غير الحكومية. وقام بتنسيق هذه العملية المكتب الوطني للشباب، وهو أعلى سلطة حكومية مسؤولة عن شؤون الشباب.

- الثانية، قامت بها المنظمات غير الحكومية، وكانت تهدف إلى وضع خطة عمل على مستوى القاعدة الشعبية، استناداً إلى دراسة استقصائية لوضع الشباب على مستوى المحافظات.

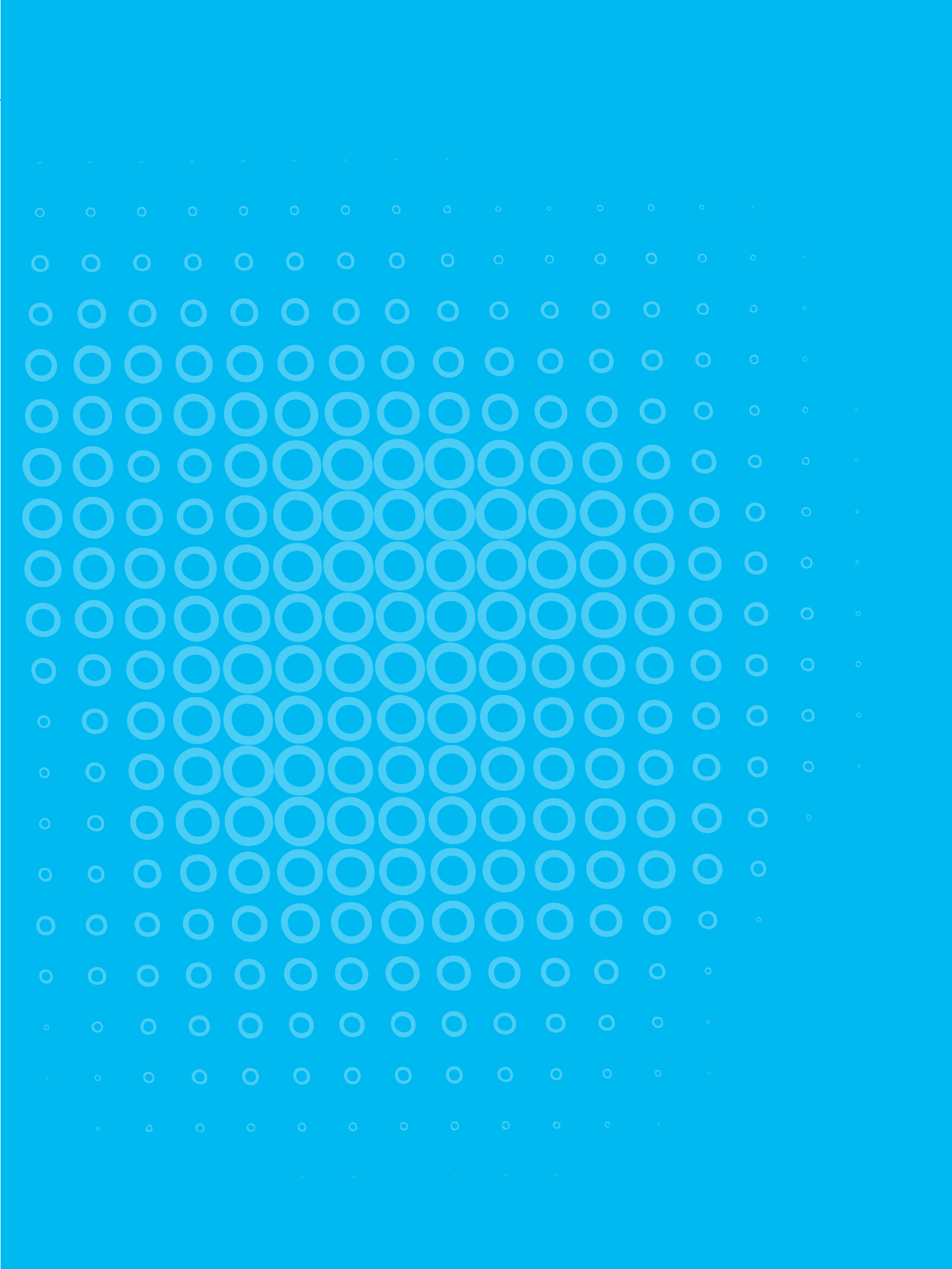
والتقت العمليتان عند انتهاء مرحلة التخطيط، لبدء إعداد مسودة خطة التنمية للشباب.

رواندا: دمج عمالة الشباب في استراتيجيات الحد من الفقر.

في أعقاب تأييد خطة العمل الوطنية للشباب في رواندا من قبل مجلس الوزراء، تضافرت الجهود من قبل وزارة الخدمة العامة والعمل، بشراكة مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة والمجلس الوطني للشباب، لإدماج خطة العمل الوطنية للشباب في استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في رواندا (EDPRS)، والذي تم إتمامه في مطلع عام ٢٠٠٨.

قامت كل من الوزارات والمجالس بالسعي إلى تحقيق هذه العملية من خلال تحديدها لكيفية إدماجها/دمجها لالتزاماتها في خطة العمل الوطنية للشباب في برامج مجموعات العمل القطاعية للاستراتيجية الوطنية EDPRS، التي تشارك فيها كل من الوزارات.

وبنيت هذه العملية على الوعي الكامل بأن لا جدوى من الالتزام السياسي بخطة العمل الوطنية إذا لم يترجم الى دعم ملموس. يمكن من خلاله تأمين التمويل اللازم والموارد والمساعدة التقنية. كما يتعين أن يجد هذا الالتزام حيزاً في الصيغة النهائية للاستراتيجية EDPRS وخطة تنفيذها وميزانيتها النهائية.



١- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية

لا يستحوذ قياس فعالية السياسة الوطنية للشباب اهتمام معظم الدول التي تملك سياسة أو استراتيجية وطنية ذات الصلة. هذا ما كشفه الاستعراض الدولي لصياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للشباب^{١٦١}. إذ يصعب قياس فعالية السياسة من دون وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية للشباب. فهي لا تزال وثيقة بحاجة إلى ترجمة فعلية على أرض الواقع من خلال استراتيجيات وبرامج محددة. وما لم يتم تخصيص الموارد ووضع ومؤشرات وأنشطة محددة للخطة الوطنية وتنفيذها، كما ذكرنا سابقاً في هذا الدليل، يكون قياس فعالية السياسة غير واقعي ويمكن تصوره.

وفي هذا السياق، يواجه صانعو السياسات تحدياً رئيسياً في تطوير أدوات قياس الأثر النوعية والكمية لمبادرات السياسة الوطنية للشباب. فإن تحديد ووضع آليات التنفيذ للسياسة تلعب دوراً مهماً في عملية القياس هذه. وتشير تجارب الدول والأبحاث إلى أنّ الحجم الأكبر لقياس فعالية السياسة يجري على المستويات المحلية، وأن أكثر الأدوات المستعملة لهذا الغرض هي التالية:

- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية (مثل مؤشر تنمية الشباب YDI)؛
- التدقيق السنوي في سياسة الشباب؛
- وضع بيانات قاعدة الأساس.

وسوف نتناول هذه الأدوات في هذا الفصل مع بعض الأمثلة المتاحة.

يجدر بالذكر، أن بعض منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسف، تقوم بقياس فعالية السياسات من خلال تقييم الآثار (impact evaluation). ويعمل هذا القياس على مجموعة من المنهجيات تحدّد إلى أيّ مدى يمكن ربط النتائج الملحوظة على أرض الواقع في تدخلات البرامج أو مشاريع السياسات ذات الصلة^{١٦٢}. ويتناول القياس عدة نتائج، منها: استيعاب الخدمات العامة، وتحسين الوضع التغذوي، وأفضل سجلات نقاط الاختبارات، والمداخيل الأعلى وغيره. وقياس الفعالية في هذه الحالة، يعكس رصد النتائج الذي يقيس ما إذا كان قد تمّ تحقيق الأهداف، يساعد في الإجابة عن الأسئلة الرئيسية لصنع السياسات القائمة على قاعدة الأدلة، مثل:

✓ ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح؟

✓ أين يصلح، ولماذا، وما هي التكلفة؟

وهذا مما يجعل قياس الفعالية جزءاً لا يتجزأ من الجهود القائمة لتحسين التنمية وتحقيق نتائج أفضل.

(١٦١) UNESCAP 9 – 116

(١٦٢) UNICEF, (January, 2010). CHILD POVERTY INSIGHTS: Measuring policy effectiveness through impact evaluation. UNICEF policy and practice. International Initiative for Impact Evaluation (3ie). http://www.unicef.org/socialpolicy/files/Insights_jan2010_ENG%282%29.pdf



٢- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية

تعاني معظم الدول حول العالم من نقص حاد في البيانات لفئة شباب المصنفة حسب العمر والجنس وغيرها من الفئات الكمية والنوعية، مما ينعكس سلباً على التنمية الشبابية بشكل عام، وعلى وضع السياسات وتطوير خطط العمل والبرامج، وتحديد الأهداف الواقعية القابلة للقياس ومؤشراتها وتحققها ضمن مدة زمنية محددة.

ويقدّم برنامج العمل العالمي للشباب وخطة الكومنولث للعمل من أجل تمكين الشباب ٢٠٠٧-٢٠١٥ (PAYE) أطراً فعالة، يحدّدان فيها أولويات ومؤشرات مرتبطة بها وبالأهداف الإنمائية للألفية. تساعد الدول على المضي قدماً في تطوير التنمية الشبابية، وإدماجها/دمجها بالخطط الوطنية والعامة والقطاعية. ومع ذلك تبقى القوائم الوطنية للمؤشرات المنظمة للتنمية الشبابية شبه معدومة مما يعيق عملية التطوير التنموي، وبشكل خاص تلك التي تُعنى بالتنفيذ والرصد والتقييم. وما يزيد على وضع القياس تخلفاً، هو موقف الحكومات في البدء وحذرهما من قياس التقدم المحرز في مجال تنمية الشباب.

وفي سياق الدفع قدماً بعملية قياس التنمية الشبابية، يقوم حالياً عدد من منظمات الأمم المتحدة ومجموعة الكومنولث على التعاون لصياغة واختبار وتقييم طرق مختلفة من أجل إنشاء تعريف أوسع للتنمية الشبابية، وإيجاد مؤشرات قطرية شاملة لرصد وقياس تنمية الشباب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^{١٣٣}.

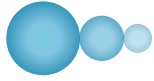
إن المؤشرات المرجعية لتنمية الشباب هي قياسات تدل على حالة هذه الفئة في البلاد. وهي علامات حيوية ومعايير باستطاعتها قياس فعالية سياسات الشباب التنموية. يجدر بالذكر، أنّ تقرير^{١٣٤} "اجتماع خبراء مؤشرات سياسة الشباب" في عام ٢٠٠٣ أشار إلى أنّه يجب التمييز بين مؤشرات النوايا للسياسة الشبابية وتفسير فعاليتها بما يتعلق بالعناصر المكونة لهذه السياسة. وتتوفر عدّة مصادر وأدوات يمكن استخدامها لتطوير المؤشرات الوطنية، ومنها ما يلي:

- الأمم المتحدة^{١٣٥} - جدول المؤشرات المرصودة من المنظومة التابعة لها؛
- دليل مشاركة الشباب للإسكاب (UNESCAP)؛
- برنامج الكمنولث للشباب لوضع مؤشر التنمية للشباب ٢٠٠٠؛
- قائمة من المؤشرات السياسية الوطنية للشباب لدول الكومنولث الآسيوي (١٩٩٥)؛
- إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب وخطة عمل براغا للشباب (١٩٩٨) (المفصلة في الملاحق ٢ و٣) وقوائم مراجعة مفيدة لتقييم وبناء وظيفي لمؤشرات تنمية الشباب.

(١٦٣) SPW/ DFID-CSO 101 – 117. Country Level Indicators. Section 18

(١٦٤) EU DoYS, (2003). Experts on Youth Policy Indicators. Third and Concluding Meeting, Final Report. Online publication. http://www.coe.int/t/dg4/youth/Source/Resources/Documents/2003_YP_indicators_en.pdf

(١٦٥) UNDESA. Available indicators on youth, monitored by the UN system. <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/youthindicatorsexist.pdf>



أدناه مثال عن المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية السياسات الشبابية، الناجمة عن الإجماع الإقليمي لدول الكومنولث الآسيوية في عام ١٩٩٥ (الإطار ٣٨).^{١١١}

الإطار ٣٨ - المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية السياسات الشبابية - لبلاد الكومنولث الآسيوية ١٩٩٥

في الاجتماع الاستشاري الإقليمي لدول الكومنولث الآسيوي، تم تحديد عدد من المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية سياسة شباب:

- تحسين المؤشرات كمية ونوعية المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية ذات الأولوية، مثل الصحة والبطالة ومحو الأمية؛
- زيادة درجة مشاركة الشباب؛
- زيادة مستوى رضا الشباب كما يتضح من المؤشرات، من خلال تناقص السلوك المعادي للمجتمع، وازدياد استخدام خدمات الشباب؛
- ازدياد مستوى رضا أصحاب الشأن/المصلحة؛
- تحسين التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة؛
- تعزيز التزام من قبل الحكومة كما يدل على ذلك:
 - زيادة الالتزام المالي
 - الاعتراف بأهمية شؤون الشباب
- وضع أهداف محددة؛
- زيادة وعي مختلف الوزارات عن الشباب، وتخصيص الموارد لتعزيز اهتمامات هذه الفئة؛
- إنشاء مؤسسات جديدة وخدمات تعنى بالشباب؛
- تعزيز مكانة الوزارات والوكالات الرائدة بالشباب؛
- تحسين العدالة والوصول للمجموعات الفرعية للشباب، ومنها الشابات والمحرومين بصفة خاصة؛
- زيادة الوعي في المجتمع عن قضايا الشباب؛
- زيادة تركيز وسائل الإعلام على قضايا الشباب؛
- مستوى الاعتراف من قبل المجتمع الدولي والجهات المانحة لمبادرات الشباب.



٣- التدقيق السنوي في سياسة الشباب

يقوم تدقيق السياسة الشبابية على توضيح الصورة العامة للتقدم المحرز على المحاور والأولويات التي حددتها السياسة، وذلك بهدف إدماج/دمج أكبر للشباب وقضاياهم واستخدام أفضل لمعايير الجودة. وتعتبر الجهات المانحة هذه العملية أهمية كبيرة في جهودها لدفع عجلة التنمية الشبابية المتكاملة. وتملك معظم الوكالات المانحة أطر تحليل للنوع الاجتماعي (المطبق أيضاً على الشباب) يساعد في توجيهه وتحسين نوعي للإدماج الاجتماعي من كافة جوانبه.

يمكن إجراء هذا التدقيق سنوياً، من خلال مراجعة التقارير الواردة من جميع المصادر والمنظمات ذات الصلة. ومن المستحسن استخدام خبراء تدقيق/تقييم مستقلين وذلك لضمان الموضوعية. ومن الضروري توزيع تقرير التدقيق على جميع الجهات الرئيسية المشاركة للإطلاع عليه والعمل على تحسين وتعديل العناصر أو الإجراءات في الخطة أو البرامج أو المشاريع.

وفيما يلي مثال من دراسة عن التدقيق الشامل الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في النيبال لسياسة الشباب. ويمكن استخدام هذا التدقيق لأمرين أساسيين: الأول هو التمويل، والثاني إدراج نتائجه ضمن آليات التقييم الاجتماعية، وذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على إدماج/دمج الشباب (الإطار ٣٩)^{١٧٧}.

الإطار ٣٩- النيبال- تدقيق شامل للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩ - دراسة

في عام ٢٠٠٩ بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيبال بعملية وضع استراتيجيته القطرية للشباب. وبدأت هذه العملية على النحو التالي:

- إجراء تقييم الطريقة التي يتم فيها إشراك الشباب في التنمية في ذلك الوقت، من خلال برامج الصندوق وداخل المنظمة؛
- قيام فريق مشروع توجيه الشباب (YGP) بالمساعدة في التدقيق بوضع استبيان؛
- قيام فريق للأمم المتحدة في النيبال (UNCT) والصندوق بمساعدة الفريق الاستشاري للشباب في الأمم المتحدة في النيبال لتطوير أداة تقييم أكثر تفصيلاً، ويشار إليها بـ "بطاقة الأداء للشباب". وكانت مهمة الفريق الاستشاري هي التحفيز لاستخدام "بطاقة الأداء للشباب" كمعيار لفرق للأمم المتحدة في النيبال لتطوير استراتيجية عمل قطرية منسقة للشباب.

المشاكل المطروحة:

- على المنظمات الساعية إلى تعميق مستوى عملها مع الشباب، أن تجري تقييماً للنظم الداخلية الخاصة بها، فضلاً عن برامجها؛
- يوجد حالياً نقص في أدوات التدقيق لتقييم حالة وقضايا الشباب ضمن منظمات الأمم المتحدة. وهذا أمر عصيب في بلد تملك سكانه تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ عاماً.

(١٧٧) (SPW/DFID-CSO 101-119. Youth Audit (UNFPA/UNCT Nepal)



الأهداف:

- تمكين المنظمات لفهم وتحليل جهودها الحالية مع الشباب؛
- إشراك الموظفين في التفكير بكيفية إشراك الشباب بشكل أكبر؛
- اعتبار قضايا الشباب بشكل شامل عبر المنظمة، والنظر في إدماجهم/دمجهم.

الشباب كمستفيدين:

نتائج التدقيق تؤثر بشكل غير مباشر على جميع الشباب المستفيدين من عمل المنظمة.

الشباب كشركاء:

قام اثنا عشر شاباً من شباب الفريق الاستشاري، وتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٢٩ بتصميم "بطاقة الأداء" والمراجعة وإقامة الوحدات التجريبية، واتخاذ القرارات المشتركة مع الكبار. ويضمن هذا الفريق مشاركة شابات من مجتمعات عرقية غير ممثلة بشكل صحيح.

العملية:

- تم تطوير "بطاقة الأداء" من قبل "الفريق الاستشاري" وموظف الصندوق لبرنامج الشباب، بناءً لمعايير تنظيم الأسرة (IPPF) واستبيان "فريق مشروع توجيه الشباب" و "بطاقة أداء النوع الاجتماعي" للأمم المتحدة؛
- جرى ضمان التطبيق العملي لهذه الأدوات عبر دعم الصندوق في نوفمبر ٢٠٠٩ وإرسال اثنين من أعضاء الفريق الاستشاري لإجراء وحدتين تجريبيتين في منطقة دانغ ووسط غرب نيبال؛
- قام الاعضاء في دانغ بزيارة ١٠ لجان من التنمية القروية، وتفاعلوا مع الفتيات المشاركات في مشروع الصندوق "اختر فصولك الدراسية للمستقبل". ومع الشباب والمثقفين الأقران من النوادي المحلية/المنظمات وجناح الشباب في جمعية تنظيم الأسرة في نيبال؛
- كما زار الأعضاء أطفال محليين من أندية الأطفال التي تدعمها اليونيسف في العمل اللامركزي للطفولة وبرنامج المرأة، وكذلك المقيمين الذين تم تدريبهم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية المشاريع الصغيرة في دانغ؛
- قدمت نتائج زيارة التقييم هذه إلى فريق الأمم المتحدة في النيبال للمصادقة عليه كأداة لدليل القياس، ولكي تدرج في خطة العمل السنوية للصندوق لعام ٢٠١٠.

النتائج:

- رأى الصندوق في النيبال أن هذه الوسيلة كانت فعالة لتقييم جهود المنظمة الشبابية الحالية التي تبذل، والبدء في عملية وضع الاستراتيجيات للشباب؛
- أقرّ الصندوق مراجعة الحسابات على النحو التالي
- أقرت السلطات المحلية بفعالية هذه الوسيلة لجمع آراء الشباب على مستوى القاعدة الشعبية؛
- تغير منظور الشباب، لا سيما المسؤولين فيهم على مستوى السلطات المحلية والبلديات.

الدروس المستفادة:

- يتوجب استخدام أدوات تدقيق مختلفة، بسبب المشاركة المتنوعة لمنظمات الشباب على مستويات متفاوتة؛



- تأكد الصندوق من الإفادة الكبيرة في استخدام الاستبيان الذي وضعه وأجراه "فريق مشروع توجيه الشباب" لإجراء تقييم سريع واسع النطاق، وكذلك لنقل وفهم الصورة المفصلة لمستوى مشاركة المنظمة مع الشباب من خلال "بطاقة الأداء"؛
- من المفيد أن ينفذ الشباب عملية "بطاقة الأداء"، وأن يلتزم بها المسؤولون الكبار في المنظمة؛
- إن "بطاقة الاداء" آلية مفيدة لدعم عمليات التغيير التنظيمي، حيث يوجد التزام وقيمة لاستخدام النهج التشاركي.

التحديات المحتملة:

- تأمين الوقت الكافي للموظفين للتفكير وإعطاء ملاحظاتهم، وهذا يتطلب دعماً من الموظفين الكبار؛
 - تشجيع الموظفين للحصول على ردود نزيهة ومفتوحة حيال نجاحاتهم وجهودهم والتحديات التي يواجهونها
- ضمان التزام منظمة العمل بالنتائج والتوصيات.

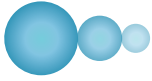
٤- وضع بيانات قاعدة الأساس

تستخدم قاعدة الأساس لمعرفة مدى انتشار أي مشكلة والاتجاهات الإيجابية في المجتمع التي يمكن أن تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال فهم أفضل للصورة الكبرى. وقاعدة الأساس هي معيار قياس التغييرات المتتالية، عبر زمن معين، الناتجة عن تنفيذ برامج ومشاريع تنموية محددة. وهي تمكّن رصد تأثير التدخلات وتقييم مدى نجاح النتائج وبالتالي السياسة ذات الصلة.

تتخذ أغلب قرارات السياسة بناء على تفسيرات قاعدة الأساس. وترتبط جودة القرارات بجودة وحجم بيانات قاعدة الأساس ذات الصلة. فهي المعيار الذي يعتمد عليه الخبراء لتحليل الواقع، وتحديد المشاكل والفئات المستهدفة والأهداف وأفضل طرق التدخل، ورصد النتائج، وتقييم نجاح السياسة من خلالها. ويمكن لقاعدة الأساس أن تساعد صانعي السياسة في اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتطوير الاستراتيجيات وتوقيت بدء أو إنهاء التدخلات، أو تعديلها.

كما أنّ بيانات قاعدة الأساس تساعد على معرفة ما إذا كانت المنهجيات المستخدمة صالحة أو غير صالحة من خلال التغييرات الحاصلة ومقارنتها مع بيانات قاعدة الأساس. والمؤشرات هي أداة القياس التي يمكن استخدامها لقياس شيء ما، والفترة الزمنية المراد قياسها، والتغيير الحاصل في عدة اتجاهات.

وتكمن أهمية بيانات قاعدة الأساس في شمولية المعلومات وجودتها، خاصة تلك التي جمعت على مدى فترة من الزمن. فعملية وضع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها يتطلب بيانات أساسية لقياس التقدم نحو تحقيق النتائج المرجوة مع استخدام مؤشرات محددة مسبقاً.



وبسبب الأهمية البالغة لدور بيانات قاعدة الأساس لا بد للحكومات من وضع استراتيجية طويلة الأمد للمعلومات تتضمن جمع البيانات عن رفاه وتنمية الشباب بشكل مستمر، ولتحقيق هذا الهدف، يستوجب بناء قاعدة بيانات موحدة.

وبالرغم من هذه الأهمية، فإنّ قدرات معظم البلدان في جمع البيانات ضعيفة لدرجة تستدعي اهتمام الحكومات الجدي من أجل تعزيز قدرات الوزارات الرائدة أو الهيئات المسؤولة عن الشباب في منطقة غربي آسيا، في مجال جمع المعلومات، على الصعيدين الوطني والإقليمي. كذلك، فإنّ التنسيق مغيب أو غير كاف بين المؤسسات الرسمية والحكومية والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومؤسسات الأبحاث والأكاديمية والشباب من أجل توحيد جمع البيانات ومنهجيات التقييم. وهذا مثال عن خبرة البرازيل في تطوير مؤشر تنمية الشباب بالشراكة مع منظمة اليونيسكو (الإطار ٤٠).^{١٦٨}

الإطار ٤٠ - البرازيل - اليونيسكو - النموذج البرازيلي لتطوير بيانات: مؤشر تنمية الشباب

- تم تطوير مؤشر تنمية الشباب (YDI) كشراكة بين حكومة البرازيل ومنظمة اليونيسكو لضمان ملكيتها كأداة فعالة للوضع السياسة الوطنية للشباب؛
- استخدمت الحكومة البرازيلية مؤشر التنمية للشباب كإطاراً للرصد وتقييم التنفيذ للسياسة الوطنية للشباب، وعلى أساسه أعدّ أول تقرير لتنمية الشباب، والذي غطّى سبعة عشر عاماً وعشرين ولاية برازيلية وصدر عام ٢٠٠٣؛
- قدم المؤشر معايير محددة تم إدماجها في صياغة أول سياسة وطنية للشباب؛
- اعترف تقرير الشباب العالمي لعام ٢٠٠٥، بفعالية نموذج مؤشر تنمية الشباب البرازيلي كأداة لتطوير السياسة. وأوصت بتكييفها في المؤشر العالمي لتنمية الشباب، فضلاً عن اعتماده على الصعيد الوطني.



أدوات مساعدة في تطوير خطط العمل التنفيذية:

مصفوفة تنفيذية ١

الغاية الاستراتيجية:	
المحصلة :	
من المسؤول عن تطبيقها أو التتبع	ما هي التطبيقات اللازمة للوصول إلى المحصلة

الم

الموارد المالية	العقبات المحتملة	السياسات والقوانين الداعمة للوصول إلى المحصلة



النتيجة المتوقعة	الجدول الزمني	سياق لتطبيقها

وارد		
قياس الأداء	الموارد الأخرى المتاحة والمطلوبة	المتاحة والمطلوبة



مصنوفة تنفيذية ٢

النتائج	المؤشرات	خط الأساس	الهدف
الغاية الأولى	المؤشر الأول		
	المؤشر الثاني		
المحصلة الأولى	المؤشر الأول		
	المؤشر الثاني		
المحصلة الثانية	المؤشر الأول		
	المؤشر الثاني		



وسائل التحقق	مصدر المعلومات	الجهة المسؤولة	الزمن

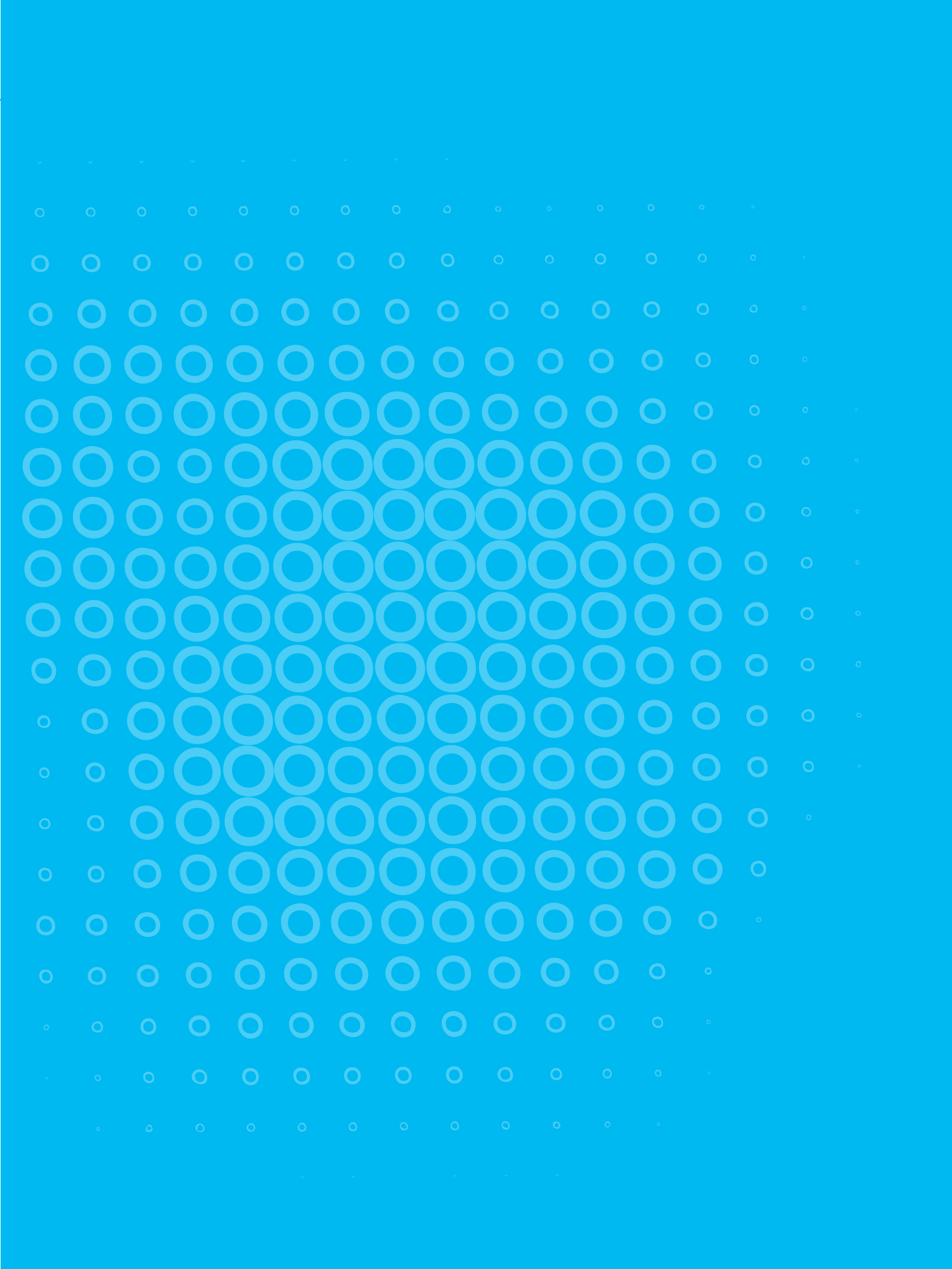


مصفوفة أهم المؤشرات الكميّة ذات الأولوية في مجال تنمية الشباب (Quantitative Youth Indicators Matrix)

المؤشر (Indicator)	الهدف / الغاية (Goal / Target)	الأولويّة (Priority)



الجهة المعنية (Responsible agency)	طريقة الاحتساب (Calculation method)	التعريف (Definition)



المجموعة ١: الشباب في الاقتصاد العالمي

١.١. الشباب والعملة

الغاية ١ : تعزيز الفرص المتاحة للشباب للمشاركة في الاقتصاد العالمي

الهدف ١-١: بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى زيادة عدد الفرص التعليمية والتبادلات الثقافية عبر الحدود فيما بين الشباب

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، زيادة عدد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية، بما فيها المهنية، بناء على الاتفاقات الدولية القائمة

الهدف ١-٣: بحلول عام ٢٠١٥، كفالة أن تتوافر لجميع الشباب، بمن فيهم الأشد ضعفاً وتهميشاً، إمكانية اكتساب الهوية القانونية

الغاية ٢ : تقليل التأثير السلبي للعملة على الشباب إلى أدنى حد ممكن

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ ، تقليل نسبة الشباب المفتقرين إلى الحماية بمقدار النصف

الهدف ٢-٢: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ ، تحقيق زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في التغطية ببرامج الإدماج الاجتماعي الموجهة إلى الشباب المهتمش، وبخاصة المهاجرون الشباب

المؤشرات:

- عدد الطلاب الأجانب المسجلين في التعليم العالي
- عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي خارج أرض الوطن
- عدد/نسبة المهاجرين الدوليين حسب الفئات العمرية والجنس
- عدد الشباب المهاجرين بطريقة غير شرعية
- نسبة الشباب الذين يريدون الهجرة إلى مناطق خارج أرض الوطن
- نسبة الشباب المفتقرين للحماية
- نسبة المشاركة المدنية للشباب
- نسبة الشباب المشاركين في الجريمة
- نسبة الشباب الذين يتم الاتجار بهم أو اختطافهم
- معدلات العنف والبلطجة
- معدلات نشاط عصابات الشباب
- مشاركة الشباب السياسية



١.٢. الفقر والجوع

الغاية ١ : القضاء على الفقر المدقع بالنسبة للشابات والشباب

الهدف ١-١ : فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تصنيف نسبة الأسر المعيشية التي يرأسها شباب وتعيش في فقر مدقع، مع كفالة ألا تعاني الأسر التي ترأسها شابات من الفقر على نحو غير متناسب

الهدف ٢-١ : فيما بين عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تصنيف نسبة الشابات والشبان الذين لا تتوافر لهم المياه والمرافق الصحية والطاقة الكهربائية والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية

الهدف ٣-١ : كفالة إشراك الشابات والشبان، عن طريق منظمات الشباب، في صوغ وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية و/أو الحد من الفقر

الهدف ٤-١ : فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تصنيف نسبة الشباب المقترين إلى المأوى أو المسكن اللائق

الهدف ٥-١ : فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تحقيق زيادة قدرها ٥٠ في المائة في نسبة الشابات والشبان الذين تتوافر لهم فرص الحصول على خدمات التمويل المتناهي الصغر أو غيرها من الخدمات المالية

الغاية ٢: كفالة التوافر العادل للأغذية المأمونة والمغذية لجميع الشابات والشبان

الهدف ١-٢ : فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تصنيف نسبة الشابات والشبان الذين يعانون من الجوع

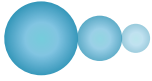
الهدف ٢-٢ : فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تصنيف نسبة الشابات والشبان الذين لا تتوافر لهم سبل مضمونة للحصول على الغذاء المأمون والمغذي

الهدف ٣-٢ : كفالة فرص الحصول المتكافئ على المعونة الغذائية في حال لزومها للشابات والشبان في حالات الأزمات

الهدف ٤-٢ : بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ سياسات ترمي إلى توفير المعلومات عن التغذية وأساليب المعيشة الصحية

المؤشرات:

- الدخل الفردي حسب تعادل القدرة الشرائية
- نسبة السكان العاملين الذين يعيشون تحت ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد حسب تعادل القدرة الشرائية
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر (١,٢٥ دولار في اليوم)



- نسبة السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (عدم الحصول على الحاجيات الأساسية للعيش)
- نسبة الشباب ١٥-٢٤ سنة الذين يعيشون تحت الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (عدم الحصول على الحاجيات الأساسية للعيش)
- مؤشر فجوة الفقر
- نسبة أفقر خمس من السكان في الاستهلاك الوطني
- نسبة الشباب والشبان الذين لا تتوافر لهم سبل مضمونة للحصول على الغذاء المأمون والمغذي
- نسبة الأسر الفقيرة التي يرأسها شباب ١٥-٢٤ سنة
- نسبة الشباب والشبان الذين يعانون من الجوع
- نسبة الشباب والشبان الذين لا تتوافر لهم الطاقة الكهربائية والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية
- نسبة الشباب والشبان الذين لا تتوافر لهم إمكانيات الحصول على المعلومة (رادو، تلفاز...)
- نسبة الشباب المفتقرين إلى المأوى أو المسكن اللائق
- نسبة الأطفال المفتقرين إلى المأوى (المشردين) أو المسكن اللائق
- نسبة الشباب والشبان الذين تتوافر لهم فرص الحصول على خدمات التمويل المتناهي الصغر أو غيرها من الخدمات المالية
- نسبة الأسر بدون شخص يعمل وعمره أكثر من ١٨ سنة



١.٣. التعليم

الغاية ١: تعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد وكفالة أن يكون تعليم الشباب بنوعيه الرسمي وغير الرسمي داعماً لاستمرار عملية التعلم وتنمية المهارات مدى الحياة

الهدف ١-١: تحقيق تعميم إمكانية الحصول على التعليم الأساسي الجيد وكفالة المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تحقيق زيادة قدرها ٥٠ في المائة في نسبة الطلاب الذين يتمون مرحلة التعليم الثانوي

الهدف ٣-١: بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ سياسات ترمي إلى تشجيع الانتقال إلى مراحل التعليم الجيد التالية للمرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم المهني والبرامج غير الرسمية وغيرها من فرص بناء القدرات

الهدف ٤-١: كفالة توافر فرص التعليم المهني والتقني والتدريب على المهارات لجميع الشباب بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ٥-١: بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ نظم وطنية لضمان الجودة في التعليم بناء على معايير وأدوات متفق عليها دولياً

الهدف ٦-١: بحلول عام ٢٠١٥، تحقيق زيادة بمقدار الثلثين في نسبة الشابات والشبان الذين لديهم القدرة على استخدام الحواسيب والإنترنت بوصفهما أداة للتعلم واكتساب المعرفة

المؤشرات:

- الأمية
 - نسبة الأمية حسب الجنس والعمر
 - التوزيع النسبي للسكان حسب المستوى التعليمي والجنس
 - التوزيع النسبي للسكان حسب المستوى التعليمي والعمر
- التعليم الأساسي
 - نسبة التمدرس في التعليم الأساسي حسب الجنس
 - نسبة الانقطاع عن التعليم الأساسي
 - نسبة النجاح من التعليم الأساسي إلى التعليم الإعدادي
- التعليم الإعدادي والثانوي
 - نسبة التمدرس في التعليم الإعدادي والثانوي حسب الجنس



- نسبة الانقطاع عن التعليم الثانوي
- نسبة النجاح إلى الجامعات
- التعليم العالي
 - نسبة التمدرس في التعليم العالي حسب الجنس
 - نسبة الانقطاع عن التعليم العالي
 - نسبة النجاح في الجامعات (عدد المتخرجين من الجامعات)
- التعليم لدى الفئة ١٥-٢٤ سنة
 - نسبة التمدرس حسب الجنس
 - نسبة استعمال الحواسيب والانترنت
 - نسبة امتلاك حواسيب لدى الأسرة



٤.١. العمالة

الغاية ١ : زيادة فرص العمل الكريم والمنتج المتاحة للشابات والشبان

الهدف ١-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تنصيف نسبة الشباب غير المدرجين في إطار التعليم ولا في إطار العمالة

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تنصيف نسبة الشباب العاملين في وظائف ذات وضع ضعيف

الهدف ٣-١: بحلول عام ٢٠١٥، تضيق الفجوة بين معدلات بطالة الشباب ومعدلات بطالة الكبار

الغاية ٢: القيام، بالتعاون مع الأطراف المعنية ذات الصلة، بصوغ وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتوفير العمل الكريم والمنتج للشابات والشبان

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ سياسات وتشريعات وطنية بشأن العمالة تشمل على عناصر تستهدف الاهتمام باحتياجات الفئات الضعيفة المحددة من الشباب

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى تعزيز عملية الانتقال بين طور التعليم وطور العمالة الكريمة والمنتجة

الهدف ٣-٢: بحلول عام ٢٠١٥، صوغ وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى كفاية توافر المعلومات والمعارف والخدمات المالية للشباب المحتمل أن يشتغلوا بالأعمال الحرة

المؤشرات:

- نسبة النشاط حسب الجنس والعمر
- نسبة المشتغلين حسب الجنس والعمر
- نسبة المؤجرين حسب الجنس والعمر
- نسبة العاملين لحسابهم الخاص والأسرة في مجموع العمالة حسب الجنس والعمر
- نسبة البطالة حسب الجنس والعمر
- نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي
- نسبة العاملين في وظائف ذات وضع ضعيف (في القطاعات الهامشية)
- توزيع العاطلين حسب مدة البطالة والجنس والمستوى التعليمي
- نسبة الأبطال المشتغلين



المجموعة ٢: الشباب ورفاهه

٢,١ الصحة

الغاية ١: ضمان حصول الشباب على معلومات وخدمات صحية شاملة بتكاليف معقولة، بما في ذلك المعلومات والخدمات عن الأمراض المتصلة باختيار أسلوب الحياة.

الهدف ١-١: فيما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥ التخفيض إلى النصف من عدد الشباب الذين يعيشون على مسافة تستغرق أكثر من ساعة عن أقرب مصدر للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والشاملة التي تراعي ظروف الشباب.

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥ كفالة أن تتضمن مناهج التعليم الأساسي الرسمي وغير الرسمي عناصر تعالج تأثير خيارات وأسلوب الحياة على الصحة، مثل نظم التغذية الهزيلة، وعدم ممارسة الرياضة، والتدخين.

الغاية ٢: الوصول إلى الحد الأدنى من انتشار الاعتلالات والوفيات المرتبطة بالصحة الإنجابية، بما في ذلك الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس بين الشباب.

الهدف ٢-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن يكون جميع من يقدمون الرعاية الصحية الأساسية للشباب قد تلقوا تدريباً على تشخيص وعلاج الأمراض الشائعة التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وأن تتوفر لهم الموارد التقنية والمادية اللازمة لتقديم الرعاية، وأن يكونوا قادرين على إسداء المشورة بشأن الوقاية بطريقة كريمة للشباب

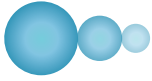
الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن يتاح للشباب العلاج الذي يتسم بفعالية التكاليف من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

المؤشرات:

- توزيع السكان حسب الفئة العمرية والجنس والحالة الزوجية
- معدلات الزواج حسب الفئة العمرية والسن عند الزواج
- نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن ٥ سنوات
- نسبة وفيات الأمهات
- نسبة وفيات الأمهات من العمر ١٥-٢٤ سنة
- نسبة الولادات تحت الإشراف الطبي
- نسبة الولادات لدى الأمهات من العمر ١٥-٢٤ سنة تحت الإشراف الطبي
- معدلات الخصوبة



- معدلات الخصوبة لدى الأمهات من العمر ١٥-٢٤ سنة
- نسب المعرفة بوسائل منع الحمل ونسب استعمالها
- نسب المعرفة بوسائل منع الحمل ونسب الاستعمال لدى الأمهات من العمر ١٥-٢٤ سنة
- نسبة الولادات
- نسبة الولادات لدى الأمهات من العمر ١٥-٢٤ سنة
- نسبة إهمال علاج الجهاز الإنجابي
- نسبة انتشار الأمراض المزمنة لدى الشابات والشبان
- العوائق التي تحول دون الانتفاع بالخدمات الصحية
- نسبة الشباب الذين يعيشون على مسافة تستغرق أكثر من ساعة عن أقرب مصدر للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والشاملة التي تراعي ظروف الشباب
- نسبة الوفيات حسب الفئة العمرية والجنس
- توزيع الهياكل (منافذ) الصحية في العينة حسب نوعها
- توزيع الهياكل (منافذ) الصحية في العينة حسب الخدمات المتاحة
- نسب الهياكل التي توفر تثقيفاً صحياً حسب مجاله



٢.٢. فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الغاية ١: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب

الهدف ١-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن يكون بإمكان جميع الشباب، سواء في الريف أو الحضر، التعرف بصورة صحيحة على طرق انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وكيفية الوقاية منه.

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تخفيض عدد الشباب، لا سيما الفتيات، الذين يعيشون في ظل الفقر وغيره من أشكال الضعف الاجتماعي أو الاقتصادي، إلى النصف.

الهدف ٣-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان إتاحة الفرصة أمام جميع الشباب للحصول على اختبار فيروس نقص المناعة البشرية طوعاً.

الغاية ٢: القضاء على جميع أشكال التمييز والوصم بالعار ضد الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، وضع استراتيجيات للتدخل من أجل الشباب (بما في ذلك المعلومات والمشورة ومهارات التغلب على الوصم) على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية من أجل الحد من وصمة العار المرتبطة بالفيروس/الإيدز.

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، سن تشريعات والبدء في تنفيذها لضمان تقديم الرعاية والعلاج، على قدم المساواة مع الراشدين، ودون أي تمييز أو وصمة عار، لجميع الشباب المصابين بالفيروس والإيدز.

المؤشرات:

- نسبة المعرفة ولو جزئياً بمكونات الصحة الإيجابية
- نسبة المعرفة بوسائل منع الحمل
- نسبة المعرفة الصحيحة بفترة الإباضة والحمل
- نسبة المعرفة باحتمال انتقال الأمراض المعدية عبر الممارسة الجنسية
- نسبة المعرفة بالأمراض التناسلية
- نسبة المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكيفية انتقاله
- نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة
- نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة لديهم معرفة صحيحة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- مصادر المعرفة المتعددة



٢,٣. تعاطي المخدرات

الغاية ١: القضاء على تعاطي الشباب للمخدرات

الهدف ١-١: البدء فورًا في تكثيف الجهود المبذولة لتنفيذ الحد من وصول المخدرات إلى أيدي الشباب

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، التخفيض بنسبة الثلثين من الشباب الذين يتناولون المشروبات الكحولية أو التبغ أو غيرها من المواد الضارة

الهدف ٣-١: بحلول عام ٢٠١٥، سن وتنفيذ تشريعات لمنع بيع المشروبات الكحولية والتبغ لمن تقل أعمارهم عن ٢١ سنة

الهدف ٤-١: بحلول عام ٢٠١٥، وضع برامج، بالتعاون مع الشباب، للتدخل المبكر ومنع إساءة المخدرات، تجذب الشباب وتكون قائمة على شواهد بعينها

الغاية ٢ : كفالة حصول الشباب المدمنين على المخدرات على برامج لتأهيلهم

الهدف ١-٢: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تحقيق زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الشباب الذين يتعاطون المخدرات وتتاح لهم فرصة العلاج بتكاليف زهيدة وبطريقة كريمة

الهدف ٢-٢: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، إحداث زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الشباب الذين يتعاطون المخدرات المنضمون إلى برامج الحد من الضرر، والحاصلون على الواقيات الذكرية والحقن، والمشورة، والمعالجة البديلة

الهدف ٣-٢: بحلول عام ٢٠١٥، كفالة أن تشتمل جميع برامج تأهيل الشباب للتعافي من المخدرات على استراتيجيات بديلة لاكتساب دخل والتدريب على مهارات تيسر اندماجهم في المجتمع من جديد

المؤشرات:

- نسبة المدخنين من بين الشباب
- نسبة الشباب الذين يتناولون المشروبات الكحولية أو غيرها من المواد الضارة
- نسبة الشباب الذين تتاح لهم فرصة العلاج من المخدرات بتكاليف زهيدة وبطريقة كريمة



٢,٤. قضاء الأحداث

الغاية ١ : الحد من انخراط الشباب في الجريمة

الهدف ١-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، إحداث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الشباب الذين لا يحصلون على عمل أو تعليم.

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، إحداث زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الأحداث الجانحين الذين يتلقون تعليمًا وتدريبًا إضافيًا على المهارات المهنية كجزء من تأهيلهم.

الغاية ٢: ضمان أن يكون إنفاذ القانون والنظم القضائية وخدمات التأهيل، آمنة وعادلة وتشجع على رفاه الشباب

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، وضع تدابير تكفل الفصل المادي والقانوني الكاملين للأحداث عن النظم القضائية والعقابية المطبقة على الراشدين، والبدء في تنفيذ هذه التدابير، وتقليل أعداد الأحداث المودعين في مؤسسات مغلقة بنسبة ٥٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن يكون جميع العاملين في إنفاذ القانون وأن يكون العاملون الاجتماعيون الذين يعملون مع الأحداث الجانحين قد تلقوا تدريباً محدداً على التدخل في حالة الأزمات بصورة لا عنف فيها

المؤشرات:

- نسبة الشباب الذين لا يحصلون على عمل أو تعليم
- نسبة الأحداث الجانحين من مجموع الشباب ١٥-٢٤ سنة
- نسبة الأحداث الجانحين الذين يتلقون تعليمًا وتدريبًا إضافيًا على المهارات المهنية كجزء من تأهيلهم
- نسبة الأحداث المودعين في مؤسسات مغلقة
- نسبة الشباب المعرضين للاعتداءات
- نسبة أطفال الشوارع



٢.٥. الفتيات والشابات

الغاية ١ : تشجيع المساواة بين الجنسين

الهدف ١-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان إتاحة نفس الفرص التي يحصل عليها الأولاد الذكور والشباب أمام الفتيات والشابات في الدخول إلى التعليم وفرص العمل، والتقدم على جميع المستويات

الهدف ٢-١: بحلول عام ٢٠١٥، كفالة إتاحة المرافق والخدمات اللازمة لتمكين الشابات والفتيات من المشاركة الكاملة في المجتمع

الهدف ٣-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان توفير منابر للذكور لكي يسهموا في مناقشة المساواة بين الجنسين من خلال المجتمع المدني وسائر منظمات المجتمع المحلي

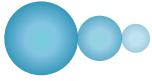
الغاية ٢: القضاء على العنف ضد الفتيات والشابات

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، تضمين جميع مناهج التعليم الأساسي وحدات تعالج العنف القائم على الجنس بطريقة مناسبة وشاملة

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن تكون كل قضية من قضايا العنف ضد الفتيات والشابات موضع تحقيق إيجابي ومقدمة إلى المحاكمة

المؤشرات:

- نسبة التمدرس لدى الشابات والشبان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
- نسبة الانقطاع الدراسي لدى الشابات والشبان
- نسبة الشباب شابات وشبان الحاصلين على شهادة علمية
- نسبة البطالة لدى الشابات والشبان
- نسبة النشاط لدى الشابات والشبان
- معدلات الأجور لدى الشابات والشبان في قطاعات الإنتاج
- معدلات الدخل من القطاع غير النظامي



٢,٦. النزاعات المسلحة

الغاية ١: الترويج لثقافة وبيئة السلام بين الشباب

الهدف ١-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن تكون الوحدات التي تشجع مُثل السلام، والاحترام المتبادل، والتفاهم بين جميع الشعوب، قد أُدرجت في مناهج جميع برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي

الهدف ٢-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، مضاعفة مستوى الاستثمارات في التعليم المهني والرسمي وغير الرسمي للشباب في مناطق النزاع، والتكفل بأن تكون المناهج مناسبة ودون أي تمييز وكلية

الهدف ٣-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، إحداث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

الغاية ٢: تشجيع مشاركة الشباب في الجهود المبذولة لتلافي النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاعات

الهدف ١-٢: إنشاء آليات، بحلول عام ٢٠١٥، لحوكمة الشباب ومشاركتهم ومناصرتهم، مثل مجالس الشباب، والمنتديات، والشبكات على المستويين المحلي والوطني في جميع المناطق في أعقاب النزاعات

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن توفر جميع برامج نزع السلاح، وتسريح الجنود، والتأهيل، وإعادة الدمج، ومشاركة الشباب في جميع جوانب عمل هذه البرامج

المؤشرات:

- وجود برامج في مناهج جميع برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي تشجع مُثل السلام، والاحترام المتبادل، والتفاهم بين جميع الشعوب
- مستوى الاستثمارات في التعليم المهني والرسمي وغير الرسمي للشباب في مناطق النزاع وفي المناطق الآمنة
- نسبة توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- وجود آليات لحوكمة الشباب ومشاركتهم ومناصرتهم، مثل مجالس الشباب، والمنتديات، والشبكات على المستويين المحلي والوطني في جميع المناطق في أعقاب النزاعات
- وجود آليات تضمن مشاركة الشباب في جميع جوانب عمل برامج نزع السلاح، وتسريح الجنود، والتأهيل، وإعادة الدمج



المجموعة ٣: الشباب في المجتمع المدني

٣,١ البيئة

الغاية ١: ضمان الوعي البيئي لدى الشباب

الهدف ١-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان إدراج عناصر أو وحدات الوعي البيئي في جميع مناهج برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي

الهدف ٢-١: بحلول عام ٢٠١٥، وضع برامج والبدء في تنفيذها لضمان أن يكون ٥٠ في المائة على الأقل من جميع المدرسين في التعليم الابتدائي والثانوي وقادة المجتمع المحلي قد تلقوا بحلول عام ٢٠١٥ تدريباً يمكنهم من إعطاء التعليمات والتوجيهات بشأن العادات المسؤولة في مجال البيئة

الغاية ٢: زيادة مشاركة الشباب في جهود القطاعين العام والخاص لتشجيع حماية البيئة

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن يكون ٥٠ في المائة على الأقل من المبادرات البيئية على مستوى القطاعين العام والخاص، وعلى المستويين الوطني والمحلي، قد أتاحت الفرص للشباب لكي يساهموا في تصميم هذه المبادرات وتنفيذها

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، وضع مقاييس مرجعية على المستويين الوطني والمحلي لرصد مستوى إعادة التدوير، ووضع برامج على مستوى المجتمعات المحلية لإعطاء الشباب أدواراً قيادية في تشجيع التقليل من النفايات وإعادة تدويرها في مجتمعاتهم المحلية

الغاية ٣: زيادة استعداد الشباب للعمل في قطاعي الطاقة المتجددة والمستدامة

الهدف ١-٣: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان توجيه مناهج التعليم في المدارس الثانوية والمهنية نحو إعداد الشباب لمهن تتسق والتكنولوجيات النظيفة والمستدامة

الهدف ٢-٣: زيادة النسبة المئوية للشباب العاملين في قطاعي التنمية المستدامة والطاقة المتجددة بنسبة ٢٥ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥

المؤشرات:

- نسبة الشباب العاملين في قطاعي التنمية المستدامة والطاقة المتجددة
- نسبة الشابات والشبان الذين لا تتوافر لهم المياه
- نسبة الشابات والشبان الذين لا تتوافر لهم المرافق الصحية
- نسبة المناطق الغابية والخرجية



- نسبة انبعاثات CO2 (المجموع، ونصيب الفرد من الدولار الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية)
- استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- نسبة الثروة السمكية التي تعيش في بيئة آمنة
- نسبة الموارد المائية المستخدمة من مجموع الثروة المائية
- نسبة المناطق المحمية البرية والبحرية
- نسبة أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض
- نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة



٣.٢. أنشطة وقت الفراغ

الغاية ١: حماية حقوق جميع الشباب، وعلى الأخص الشابات، في وقت الفراغ، وزيادة فرص ممارسة هذا الحق بصورة بناءة وآمنة

الهدف ١-١: وقف جميع أشكال استغلال الشباب عن طريق العمل وإنكار حقوقهم في وقت الفراغ بحلول عام ٢٠١٥ وذلك بطريقة تتسق مع المادة ٣١ من اتفاقية حقوق الطفل

الهدف ٢-١: الشروع في عملية تقييم بحلول عام ٢٠١٠، باستخدام أفرقة من المجتمعات المحلية تضم شباباً من الرجال والنساء، لفرص الترفيه الآمن وأنشطة وقت الفراغ للشباب، والبدء بحلول عام ٢٠١٥ في إيجاد أماكن وموارد ملائمة لوقت فراغ الشباب بناء على هذه النتائج

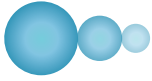
الغاية ٢: تعزيز الاعتراف الوطني بقيمة فرص حصول الشباب على الترفيه والفنون والثقافة والرياضة

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن تكون جميع المدارس قد أدرجت في مناهجها أنشطة فنية وثقافية ورياضية، وأن تتيح ثلاث ساعات أسبوعياً على الأقل لهذه الأنشطة

الهدف ٢-٢: إظهار الاعتراف الوطني، بحلول عام ٢٠١٥، بقيمة فرص حصول الشباب على الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية وغيرها من فرص الترفيه، بإيجاد يوم وطني للترفيه عن الشباب يجري فيه الاعتراف بقيمة الترفيه الآمن والبناء ونشر ذلك من خلال وسائل الإعلام، ومنافذ القطاعين العام والخاص

المؤشرات:

- الوقت الذي يقضيه الشباب في الأنشطة الاقتصادية (كأجراء أو لحسابهم الخاص أو أصحاب العمل)
- الوقت الذي يقضيه الشباب في الأنشطة غير الاقتصادية
- الوقت الذي يقضيه الشباب في الأنشطة المنزلية أو المحلية، والرعاية أو التطوع
- الوقت الذي يقضيه الشباب في الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية
- الوقت الذي يقضيه الشباب في الأنشطة الترفيهية



٣,٣. المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرار

الغاية ١: التكفل بالمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي عمليات صنع القرار

الهدف ١-١: إتاحة فرص رسمية أمام الشباب عن طريق منظماتهم بحلول عام ٢٠١٥، للمساهمة في جميع عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والبلدية والوطنية

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان الاعتراف علناً على أعلى مستويات الحكومة، بقيمة مساهمة مجالس الشباب الوطنية، إن وجدت، في التنمية؛ أما في حالة عدم وجودها، فالعمل على تيسير إقامتها بحلول عام ٢٠١٥

الغاية ٢: التكفل بوضع وتنفيذ سياسات من أجل معالجة تنمية الشباب بوصفها جزءاً حيويًا من التخطيط للتنمية

الهدف ٢-١: ضمان أن تضع جميع الحكومات سياسات وطنية شاملة للشباب وأن توفر الموارد اللازمة لتنمية جوانب محددة في السياسات ضمن ميزانياتها الوطنية

المؤشرات:

- نسبة الشباب من مجموع أعضاء السلطات المحلية والبلدية والوطنية
- نسبة مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية
- نسبة التغطية الجغرافية لمجالس الشباب
- أحكام وسياسات تضمن مشاركة الشباب في صنع القرار



٣.٤. القضايا المشتركة بين الأجيال

الغاية ١: تشجيع فرص التفاعل الطوعي والبناء والمنتظم بين أجيال الشباب والأجيال السابقة لها

الهدف ١-١: فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، إحداث زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد برامج المجتمعات المحلية التي تتيح للمسنين والشباب التفاعل والاشتراك في أنشطة تعاونية وفي حالة عدم وجود مثل هذه البرامج، يشارك الشباب والمسنون، بحلول عام ٢٠١٠، في التخطيط لوضعها

الهدف ٢-١: وضع وتنفيذ سياسات وطنية بحلول عام ٢٠١٥ لتشجيع المرونة في جدولة الأعمال بحيث يستطيع مقدمو الرعاية من الأجيال المختلفة البقاء ضمن قوة العمل

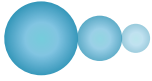
الغاية ٢: تشجيع الاحترام المتبادل بين الشباب ومن هم أكبر سناً

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، تصميم حملات لزيادة الوعي والبدء في تنفيذها، من خلال وسائل الإعلام، والمدارس، والمنظمات على مستوى المجتمع المحلي، لتحسين الاحترام المتبادل بين الشباب ومن هم أكبر سناً

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، إزالة جميع الحواجز المرتبطة بالسن للدخول إلى مواقع العمل، والترقي فيها، والاستمرار بها، والخروج منها، لا سيما تلك الحواجز التي تشكل تمييزاً ضد الشباب

المؤشرات:

- نسبة التغطية الاجتماعية لدى الشباب
- نسبة المسنين المستفيدين من التقاعد أو المعاش



٣,٥. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الغاية ١: تحقيق الفرص الكاملة لحصول الشباب على المستوى الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف ١-١: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان إتاحة الفرصة أمام جميع الشباب، بمن فيهم من يعيشون في المناطق الريفية، والذين يعيشون في ظل الفقر، والشباب من السكان الأصليين، والشباب المعوقين والمهمشين، للحصول على خدمات الإنترنت على مسافة لا تتعدى ميلاً واحداً من مساكنهم

الهدف ١-٢: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان أن توفر جميع المؤسسات التعليمية فرصاً مجانية للحصول على خدمات الإنترنت لأغراض التعلم وغيرها من أغراض تنمية القدرات التعليمية

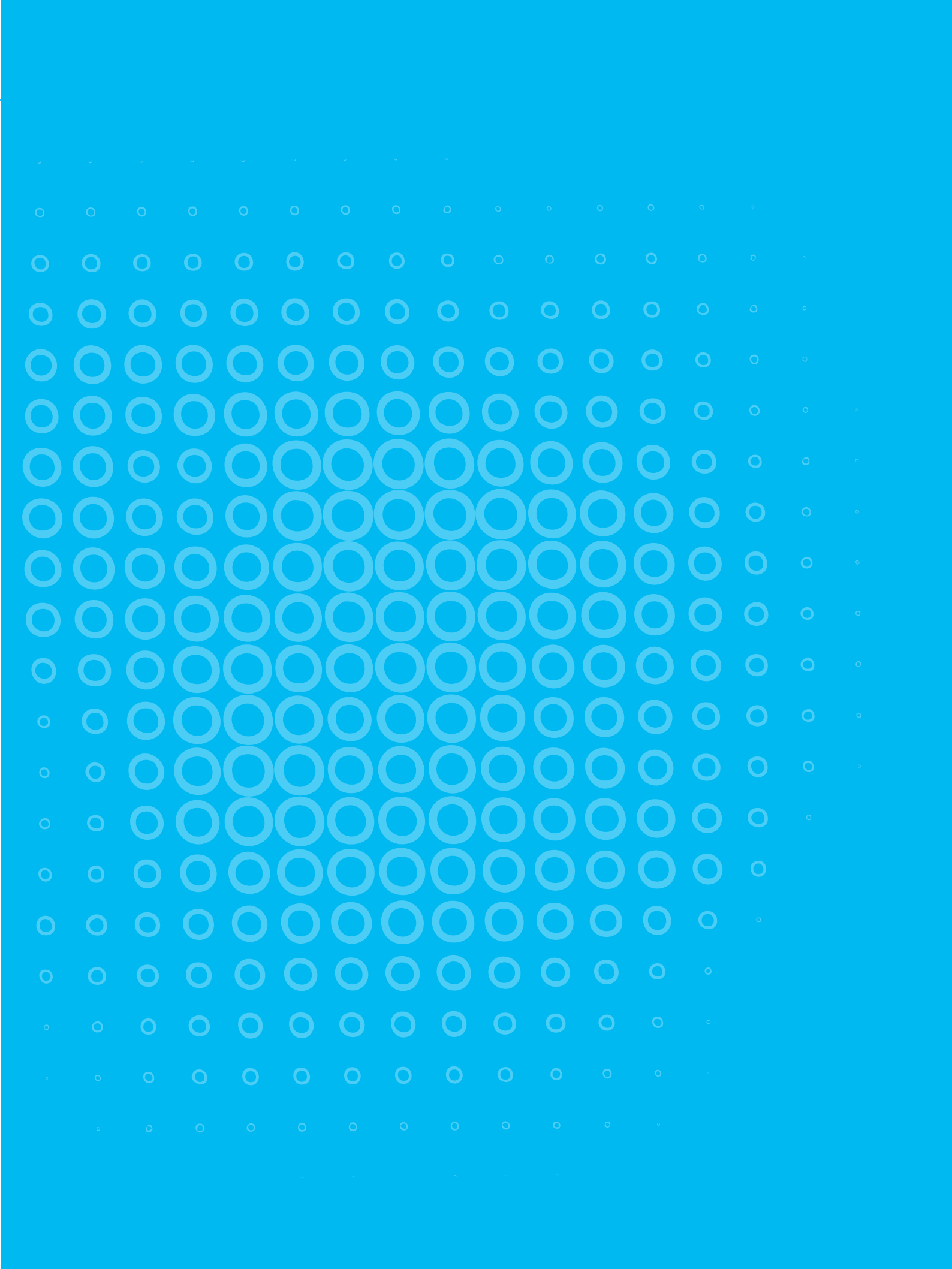
الغاية ٢: ضمان أهمية وملاءمة وسلامة حصول الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف ٢-١: بحلول عام ٢٠١٥، البدء في إصدار الموضوع المقرر محلياً باللغات المحلية، لنشره عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف ٢-٢: بحلول عام ٢٠١٥، وضع وتنفيذ سياسات وطنية لحماية الشباب من المحتويات الضارة وغير المناسبة التي تنتقل إليهم عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع كفالة حرية التعبير والحصول على المعلومات في الوقت نفسه

المؤشرات:

- النسبة المئوية للأفراد في الفئة العمرية ١٥-٢٤ الذين استخدموا الكمبيوتر من أي مكان في الـ١٢ شهراً الماضية
- النسبة المئوية للأفراد في الفئة العمرية ١٥-٢٤ الذين استخدموا الإنترنت من أي مكان في الأشهر الـ١٢ الماضية، حسب التردد (على الأقل مرة واحدة في اليوم، على الأقل مرة واحدة في الأسبوع، أقل من مرة في الأسبوع)
- النسبة المئوية للأفراد في الفئة العمرية ١٥-٢٤ الذين استخدموا الهاتف المحمول في الأشهر الـ١٢ الماضية
- تفصيل استخدام الإنترنت من قبل الشباب حسب موقع الاستخدام والنشاط
- نسبة الشباب، بمن فيهم من يعيشون في المناطق الريفية، والذين يعيشون في ظل الفقر، والشباب من السكان الأصليين، والشباب المعوقين والمهمشين، للحصول على خدمات الإنترنت
- نسبة المؤسسات التعليمية التي تضمن فرصاً مجانية للحصول على خدمات الإنترنت لأغراض التعلم وغيرها من أغراض تنمية القدرات التعليمية
- أحكام حماية الشباب من الجوانب الضارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- أحكام وسياسات وطنية لحماية الشباب من المحتويات الضارة وغير المناسبة التي تنتقل إليهم عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع كفالة حرية التعبير والحصول على المعلومات في الوقت نفسه



- ١- تقرير السكان والتنمية العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٩. <http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf>.
- ٢- ورقة تقييم دمج النوع الاجتماعي في استراتيجيات الشباب: عرض حالة فلسطين ومملكة البحرين. الإسكوا، بيروت ٢٠١١. <http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf>.
- ٣- أسعد وفهيمي. الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة ديمغرافية أو تحدي. مكتب مرجعية السكان، واشنطن د.س. ٢٠٠٧. http://www.prb.org/pdf07/YouthinMENA_Arabic.pdf.
- ٤- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).
- ٥- هندوسة، ه. (٢٠٠٧). البحث عن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي للتحوّل في المنطقة العربية. صندوق الأوبك للتنمية الدولية. (OFID-OPEC) فيينا، النمسا. دار دروكراي إدلباخ للنشر. http://www.ofid.org/publications/pdf/pamphlet/ofid_pam37w.pdf.
- ٦- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). موجز السياسات الاجتماعية: هجرة الشباب في البلدان العربية (العدد الثالث). ٢٠٠٩. <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-09-TP7-a.pdf>.
- ٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير التنمية البشرية العربية: تحديات الأمن البشري في الدول العربية (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩) ١٠٩. علي عبد القادر وخالد أبو اسماعيل، تحديات التنمية للمنطقة العربية: منهج للتنمية البشرية (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، ٢٠٠٩) ٣٢-٣٣. <http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx>.
- ٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية. (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦) ٦-١٠. مطبعة الطلائع <http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/arabyouthmdgs-06a.pdf>.
- ٩- فيتزجيرالد، ر. (٢٠٠٢). جعل الدمج عملياً (Making Mainstreaming Work). مركز بحوث السياسات الأوروبية، خاص بجامعة غلاسكو <http://www.heide-ruehle.de/heide/artikel/276/doc/makingmainstreamingworkextstudy.pdf>.
- ١٠- شعبان، ج. (٢٠٠٨) تكاليف إقصاء الشباب في الشرق الأوسط. مركز (wolfenhson) للتنمية (مبادرة الشرق الأوسط للشباب)، كلية دبي للاقتصاد. <http://www.shababinclusion.org/content/document/detail/983>.
- ١١- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).
- ١٢- Denstad, F. (Sept, 2009). Youth Policy Manual: How to develop a national youth strategy. Council of Europe Publishing, Strasbourg. <http://book.coe.int>
- ١٣- UN-ESCWA/UNPY, 2010. "International Year of Youth: Dialogue and Mutual Understanding – Regional Overview: Youth in the Arab Region". UN publication, NY <http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf>
- ١٤- United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently Asked Questions <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/qanda.htm>



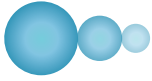
- ١٥- الأمم المتحدة، الإسكوا، تحليل نتائج استبيان الإسكوا حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، استنتاجات ومقترحات، ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإجازات، بيروت، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
<http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf>
- ١٦- ديردن، فيليب ن. نهج الإطار المنطقي (LFA). (نوفمبر، ٢٠٠٥). http://www.ecode.es/marco_logico/pdf/26.pdf
- ١٧- OECD, (April, 2003). PUBLIC SECTOR TRANSPARENCY AND INTERNATIONAL INVESTMENT POLICY. OECD online publication. <http://www.oecd.org/dataoecd/45/22/2506884.pdf>
- ١٨- UNDP, Programme on Governance in the Arab Region: Transparency and Accountability. <http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.asp>
- ١٩- The United Nations Millennium Declaration (A/RES/55/2). 2000. <http://www.un.org/millennium/summit.htm>
- ٢٠- Report of the International Conference on Financing for Development-Monterrey Consensus (A/CONF.198/11). 2002. <http://www.un.org/esa/ffd/aconf198-11.pdf>
- ٢١- United Nations Convention Against Corruption (A/58/422). 2003. http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf
- ٢٢- OECD, (July, 2001). PUMA Policy Brief No 10. Engaging Citizens in Policy-Making: Information, Consultation and Public Participation. <http://www.oecd.org/dataoecd/24/34/2384040.pdf>
- ٢٣- ILO, 2009. How to Engage Youth in Policy-Making? http://www.ilo.org/public/english/employment/yen/downloads/youthguide/part3_how.pdf
- ٢٤- ODI. Ahmed, Z (2006). Interventions of CSOs towards the First youth Policy of Pakistan. CSO Case Study 4. ODI Research and Policy in Development online publication. <http://www.odi.org.uk/resources/docs/3615.pdf>
- ٢٥- SPW/DFID-CSO Youth Working Group. (March, 2010). Youth Participation in Development. DFID online publication. <http://www.odi.org.uk/resources/docs/194.pdf>
- ٢٦- Davies, P. (2004). Is evidence-based government possible? <http://www.nationalschool.gov.uk/policyhub/downloads/JerryLeeLecture1202041.pdf>
- ٢٧- Higgins JPT, Green S (editors). Cochrane Handbook for Systematic Reviews of Interventions. The Cochrane Collaboration, 2009. www.cochrane-handbook.org
- ٢٨- SPW / DFID-CSO, (2010). Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. DFID online publication. <http://www.ygproject.org/case-study/national-youth-policy>
- ٢٩- USAID, Lush et al., (2000:21). The Policy Circle. The Importance of High-level Support and Policy Champions. Online publication. <http://www.policyproject.com/policycircle/content.cfm?a0=3>
- ٣٠- EuroMed, (2004). STUDIES ON YOUTH POLICIES IN THE MEDITERRANEAN PARTNER COUNTRIES: JORDAN. Online publication. www.euromedyouth.net
- ٣١- UN-ESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. <http://www.unescap.org/esid/hds/pubs/2286/s9.pdf>
- ٣٢- DFID, (2006). Learning from the Renewable Natural Resources Research Strategy. Online publication. http://www.dfid.gov.uk/r4d/pdf/ThematicSummaries/Brief5_Effective_policy_advocacy.pdf



- International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online publication. <http://www.aidsalliance.org/publicationsdetails.aspx?id=142> -٣٣
- ORS, REISMAN et al. (2007). A GUIDE TO MEASURING ADVOCACY AND POLICY. Annie E. Casey Foundation online publication. <http://www.aecf.org/upload/PublicationFiles/DA3622H5000.pdf> -٣٤
- ECORYS, (2011). Assessing practices for using indicators in fields related to youth. ECORYS online publication. www.uk.ecorys.com -٣٥
- الأمم المتحدة (الإسكوا) / مؤسسة التنمية الأسرية. (آذار، ٢٠٠٩). «اجتماع خبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج الشباب في عملية التنمية». أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة. www.escwa.org.lb -٣٦
- الأمم المتحدة (الإسكوا). (آذار/مارس ٢٠١١). «متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب». الدورة الثامنة - البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت. <http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf> -٣٧
- الأمم المتحدة (الإسكوا). (كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٨). «تقرير ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات». http://css.escwa.org.lb/sdd/484/info_note_ar.pdf -٣٨
- Chaaban, J. (May 2008), The Costs of Youth Exclusion in the Middle East. Wolfenhson Center for Development (Middle East Youth Initiative), Dubai School of Economics. <http://www.shababinclusion.org/content/document/detail/983/> -٣٩
- الأمم المتحدة (الإسكوا). (٢٠٠٩). تقرير السكان والتنمية العدد الرابع. الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الامم المتحدة، نيويورك. <http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf> -٤٠
- UNFPA, (2003). State of World Population 2003. Investing in adolescent: health and rights. UNFPA New York publication. http://www.unfpa.org/swp/2003/pdf/english/swp2003_eng.pdf -٤١
- وزارة الشباب والرياضة. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للطلّاع والشباب. السلطة الوطنية الفلسطينية. (رام الله، ٢٠١٠). <http://www.masader.ps/p/files/Youth-National-Strategy.pdf> -٤٢
- South Africa, (March, 2009). National Youth Policy 2009 – 2014. Online publication. <http://www.thepresidency.gov.za/MediaLib/Downloads/Home/Publications/YouthPublications/NationalYouthPolicyPDF/NYP.pdf> -٤٣
- United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently Asked Questions. [http://www.un.org/esa/3\)socdev/unyin/qanda.htm](http://www.un.org/esa/3)socdev/unyin/qanda.htm) -٤٤
- الأمم المتحدة، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. [A/RES/50/81. http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm](http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm) -٤٥
- Rosen, J (2000). Formulating and Implementing National Youth Policy: Lessons from Bolivia and the Dominican Republic – Key to Success. Focus on Young Adults. Online publication. <http://www.fhi360.org/NR/rdonlyres/ermaun2ifcr356t7xviikxrbjsg25g7ejy6vps5rixbfh4rz527ik4ry3hznklml64szgxbgavfvp/Youth%2bPolicy%2bbolivia%2band%2bDR.pdf> -٤٦
- الجريدة الرسمية العدد (٩٤٩). مرسوم سلطاني ٢٠١١/١١٧ بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها. (عمان، ٢٠١١). <http://www.mola.gov.om/maraseem/949/117-2011.pdf> -٤٧



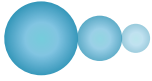
- ٤٨- وزارة الشباب والرياضة. (٢٠١١). الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٧-٢٠١٣. (الخرطوم، السودان ٢٠١١).
http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=8&ved=0CGcQFjAH&url=http%3A%2F%2Fwww.mys.gov.sd%2Fupload%2Fstrategie.docx&ei=g_u0T-PUNOTk4QSB0amuDg&sg=AFQjCNEok0u7XPREMoAHf7rMECxhrL_65Q&sig2=5TiczKwsjMNv5Sh9hqwabA
- ٤٩- الأمم المتحدة. قرار الجمعية العامة (١٩٩٦). ((A/RES/50/81)، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.
<http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm>
- ٥٠- UNEP, (2010). BEYOND THE TALK: ENGAGING STAKEHOLDERS IN BIOENERGY DEVELOPMENT. Issue Paper No 4. Online publication. http://www.unep.fr/energy/bioenergy/issues/pdf/Issue%20Paper%204_Stakeholder%20Engagement_Illustrated%20copy.pdf
- ٥١- WWF-US / ARTEMIS Services, (2005). Cross-Cutting Tool Stakeholder Analysis. Resources for Implementing the WWF Standards. Online publication. <https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60976>
- ٥٢- Rietbergen-McCracken, J. Participatory Policy Making. Policy and Planning. Civicus / pg Exchange online publication. http://www.pgexchange.org/images/toolkits/PGX_F_ParticipatoryPolicy%20Making.pdf
- ٥٣- ESCAP, (2001). Assessment of National Youth Policies for Further Implementation of the World Programme of Action for Youth to the Year 2000 and Beyond. Youth Policy, online publication. <http://www.escap-hrd.org/youth/ypol.htm>
- ٥٤- WWF, (Dec, 2006). Define Situation Analysis. Resources for Implementing the WWF Project & Programme Standards. Panda.org online publication. <https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60977>
- ٥٥- GTZ, (April, 2002). Hands on! A Manual for Working with Youth on Sexual and Reproductive Health. Supraregional Project: Innovative Approaches in Reproductive Health. Universum Verlagsanstalt publication, Wiesbaden. <http://www.evaplan.org/pub/grafik/pdf/handson.pdf>
- ٥٦- USAID, (2004). Conducting a Situation Analysis of OVC: A Framework and Resource Guide. USAID Bureau for Africa – (AFR / SD) online publication. <http://www.ovcsupport.net/s/library.php?ld=557>
- ٥٧- UNESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. Online publication. <http://www.unescap.org/stat/meet/rrg3/twsa-module1.pdf>
- ٥٨- MDF. MDF Tool: Problem Tree Analysis. Online publication. <http://www.toolkitsportdevelopment.org/html/resources/91/910EE48E-350A-47FB-953B-374221B375CE/03%20Problem%20tree%20analysis.pdf>
- ٥٩- Cyr, A. & deLeon, P. (1975). Comparative Policy Analysis. This article was an introduction for the December 1975 issue of Policy Sciences, Vol 6, No. 4. Rand publication. <http://www.rand.org/pubs/papers/2008/P5458.pdf>
- ٦٠- الأمم المتحدة (الإسكوا). (٢٠١٠). تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة. نيويورك.
<http://pdwa.escwa.org.lb/uploads/nv4192102.pdf>
- ٦١- UNICEF, (2007). Child poverty in perspective: An overview of child well-being in rich countries. Report Card 7. UNICEF, Innocenti Research Center. Online publication. http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/rc7_eng.pdf
- ٦٢- ICNYP / GTZ- BMZ (2005). COMPARATIVE ANALYSIS OF NATIONAL YOUTH POLICIES. Sectoral Project “Promotion of children and youth as a target group in development cooperation”. GTZ online publication. <http://www.unicef.org/lac/spbarbados/Planning/Global/Youth/en-NeuICNYPComparativeStudyonNYPsaktuell-2005.pdf>



- ٦٣- الأمم المتحدة (الإسكوا). متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب. الدورة الثامنة، البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت. بيروت، آذار/مارس، ٢٠١١.
<http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf>
- ٦٤- UNDP Evaluation Office, (January 2006), EVALUATION OF GENDER MAINSTREAMING IN UNDP. New York, USA. http://www.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf
- ٦٥- European YouthForum. THE EUROPEAN YOUTH CAPITAL POLICY TOOL KIT. Online publication. http://www.youthforum.org/CAPITAL/images/stories/POLICY_TOOL_KIT-_ALL-LINKS.pdf
- ٦٦- CommonwealthYouthProgramme, (2008). YOUTH MAINSTREAMING AS A STRATEGIC TOOL FOR YOUTH DEVELOPMENT. Commonwealth Secretariat. Online publication. http://www.thecommonwealth.org/files/178082/FileName/YMM_08_5A-1PAP-YM.pdf
- ٦٧- USAID - The Women in Development (WID) IQC, (2003). Gender Assessment for USAID/Jordan. http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/pubs/Jordan_Gender_Assessment.pdf
- ٦٨- USAID / LGU Unit, (2005). Advocacy Trainer's Manual. Deliverable No. 6, p 15. USAID online publication. http://erc.msh.org/LEAD_CD/N_Advocacy_Behavior_Change/Advocacy_Trainers_Manual.pdf
- ٦٩- Public Health Law Center, (July, 2010). POLICY DRAFTING CHECKLISTS. PHLC Online publication. <http://publichealthlawcenter.org/sites/default/files/resources/ship-fs-policydraftingchlist-2010.pdf>
- ٧٠- WHO / CAH, (2004). Making Policy Happen: Lessons from countries on developing national adolescent health and development policy. http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=6&sqi=2&ved=0CEIQFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.expandnet.net%2FPDFs%2F2f.%2520Making%2520Policy%2520Happen.doc&ei=00eQT52HIImV8gOv9OG1BQ&usg=AFQjCNEpHRQHi_vOVm2EvRlu0dJjMLAtSg&sig2=W-pEqilRq8ougr330oeHvg
- ٧١- Kenya MoYA, (July, 2007). KENYA NATIONAL YOUTH POLICY. SESSIONAL PAPER N0. 3. www.youthaffairs.go.ke
- ٧٢- Ghana MoYS, (August, 2010). National Youth Policy of Ghana. Online publication. <http://www.ghana.gov.gh/documents/nypolicy.pdf>
- ٧٣- المؤسسة العامة للشباب والرياضة البحرينية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (UNDP) الاستراتيجية الوطنية للشباب: مملكة البحرين ٢٠٠٥-٢٠٠٩. ص. ١٢. طبعة ورقية.
- ٧٤- UNEP, (August, 2009). Integrated Policymaking for Sustainable Development: A reference Manual. P44. UNEP online publication. http://www.unep.org/pdf/UNEP_IPSD_final.pdf
- ٧٥- UNICEF. A UNICEF Guide for Monitoring and Evaluation: Making a Difference?. Online publication. <http://www.unicef.org/reseval/index.html>
- ٧٦- SPW/ DFID-CSO Youth Working Group, (2010). Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. Online publication. <http://www.ygproject.org/case-study/country-level-indicators>
- ٧٧- UNESCAP / ILO, (2008). Integrating youth action plans into national policies. Workshop Report Session 9. <http://www.unescap.org/epoc/pdf/escap-ilo-Session%209-integrating%20youth%20plans.pdf>
- ٧٨- نوبل / بيريرا / سونه. (٢٠١١). «الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ». http://www.undppc.org/fj/_resources/article/files/UrbanYouth_in_the_Pacific.pdf



- ٧٩- المجلس الأعلى للأمم المتحدة والطفولة ووزارة الشباب والرياضة ، ٢٠٠٥. الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب
 http://www.yemen.gov.ye/portal/Portals/15/upload/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8 %A A % D 8 % B 1 % D 8 % A 7 % D 8 % A A % D 9 % 8 A % D 8 % A C % D 9 % 8 A % D 8 % A A % 2 0 %D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf
- ٨٠- ILO, (2002). Youth Employment in Solomon Islands. Japan Tripartite Regional Meeting on Youth Employment in Asia and the Pacific. Bangkok, (27 February – 1 March 2002). National youth Policy, p 11. Online publication. http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/conf/youth/con_stu/solomon.pdf
- ٨١- Nigeria MoYS, (2009). Draft Action Plan and Implementation Strategy for the National Youth Policy 2009 – 2014. UNFPA Nigeria online publication. <http://nigeria.unfpa.org/pdf/sapyp20092014.pdf>
- ٨٢- UNECA. Critical Capacities for Effective Socio-Economic Policy Analysis and Management. Conference of African Ministers. Online publication. http://www.uneca.org/eca_resources/Major_ECA_Websites/conference_of_ministers/20/cm20-8e.htm
- ٨٣- UNICEF, (January, 2010). CHILD POVERTY INSIGHTS: Measuring policy effectiveness through impact evaluation. UNICEF policy and practice. International Initiative for Impact Evaluation (3ie). http://www.unicef.org/socialpolicy/files/Insights_jan2010_ENG%282%29.pdf
- ٨٤- EU DoYS, (2003). Experts on Youth Policy Indicators. Third and Concluding Meeting, Final Report. Online publication. http://www.coe.int/t/dg4/youth/Source/Resources/Documents/2003_YP_indicators_en.pdf
- ٨٥- UNDESA. Available indicators on youth, monitored by the UN system. <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/youthindicatorsexist.pdf>
- ٨٦- AUC / UNFPA. AFRICAN Youth Development and Empowerment: Sharing Experiences that Work. AUC, p19. Online publication. http://www.uneca.org/adfv/docs/AFYouthDEV_ENG.pdf

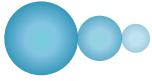


- ١- منتدى الشباب الاوروبي: مجموعة أدوات العاصمة. http://www.youthforum.org/CAPITAL/images/stories/POLICY_TOOL_KIT-ALL-LINKS.pdf
- ٢- الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) أدوات لوضع السياسات. <http://www.youth-policy.com/index.cfm?page=Tools>
- ٣- الأمم المتحدة جعل الالتزام مهم. <http://social.un.org/index/Youth/Whatcanyoudo/Toolkits.aspx>
- ٤- الأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة، سيل العيش المستدامة والتشاركية لصنع السياسات: قضايا وأجوبة. <http://www.fao.org/docrep/006/ad688e/ad688e03.htm>
- ٥- UN-INSTRAW / DCAF. National Security Policy-Making and Gender. http://www.international-alert.org/sites/default/files/publications/Cover_National_securityPolicy_Gender.pdf
- ٦- UNICEF. Policy advocacy and budget analysis http://www.unicef.org/adolescence/cypguide/resourceguide_policy.html
- ٧- United Nations. PRIVATE SECTOR TOOLKIT FOR WORKING WITH YOUTH. <http://social.un.org/youthyear/docs/PrivateSectorKit.pdf>
- ٨- UNFPA. The Programme Managers Planning, Monitoring and Evaluation Toolkit. <http://www.unfpa.org/monitoring/toolkit.htm>
- ٩- أدوات القوة للتأثير. <http://www.policy-powertools.org>
- ١٠- المعهد الدولي للبيئة: تعلم المشاركة والعمل. http://www.planotes.org/pla_backissues/43.html
- ١١- البنك الدولي: مجموعة مختارة من المنهجيات المستخدمة في عمليات التداول والاستعاب. http://siteresources.worldbank.org/INTPCENG/1143372-1116506145151/20553237/plan_04006.pdf
- ١٢- معهد دراسات التنمية، IDS. البحث في السياسة الاجتماعية. <http://www.ids.ac.uk/files/Wp185.pdf>
- ١٣- معهد التنمية الخارجية (ODI) / برنامج البحوث والسياسات في مجال التنمية (RAPID). سياسة الارتباط: كيف يمكن للمجتمع المدني أن تكون أكثر فعالية. <http://www.odi.org.uk/resources/docs/200.pdf>
- ١٤- ODI / Sutcliffe & Court, (2006). A Toolkit for Progressive Policymakers in Developing Countries. <http://www.odi.org.uk/resources/docs/190.pdf>
- ١٥- Action Aid | Institute for Development Studies-Participation Group | Just Associates. <http://www.justassociates.org/MakingChangeReport.pdf>
- ١٦- تحدي وتغيير الصورة الكبيرة: دور البحث التشاركي في تخطيط السياسة العامة. http://www.planotes.org/documents/plan_04908.pdf
- ١٧- مماننة الكومنولث. (٢٠٠٦). وضع إشراك الشباب في حيز الممارسة: مجموعة أدوات للعمل. http://www.thecommonwealth.org/Shared_ASP_Files/UploadedFiles/F0376D05-C471-44B3-9565-C34FA928041F_6CYMM_YouthEngagement-C31AB.pdf
- ١٨- One World Trust. Accountability Tools for Policy Research. <http://www.oneworldtrust.org/apro/>
- ١٩- ODI. Tools for Policy Impact: A Handbook for Researchers. <http://www.odi.org.uk/resources/docs/194.pdf>



روابط إلكترونية لأدوات وضع سياسة الشباب للتعليم

UNESCO. Training Tools for Curriculum Development (module 2): A Resource Pack. Policy Dialogue and Formulation. http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/COPs/Pages_documents/Resource_Packs/TTCD/sitemap/Module_2/Module_2.html	-١
UNESCO / IBE. Policy Guidelines Archive. http://www.ibe.unesco.org/en/special-pages/search.html	-٢
ADEA / UNICEF / UNESCO. Planning Policies for Early Childhood Development: Guidelines for Action. http://www.riseinstitute.org/pdfs/ppcdeng.pdf	-٣
INEE Toolkit. Implementation Tools for Education Policy: Law and Policy Formulation. http://toolkit.ineesite.org/toolkit/Toolkit.php?PostID=1050	-٤
INEE Minimum Standard Toolkit: Adolescent and Youth. http://oneresponse.info/GlobalClusters/Education/ThematicIssues/publicdocuments/INEE-MinStand-ADY.pdf	-٥
UNESCO Bangkok. UNESCO ICT in Education Policy Makers' Toolkit. http://www.unescobkk.org/education/ict/ict-in-education-projects/policy/toolkit	-٦
UNESCO. Empowering Youth through National Policies. http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001345/134502e.pdf	-٧
Frameworks Institute. Framing Public Issues: a Toolkit. http://www.frameworksinstitute.org/assets/files/PDF/FramingPublicIssuesfinal.pdf	-٨
OECD. Toolkit: Improving School Leadership Policy & Practice in OECD Countries. Volume I. http://www.oecd.org/dataoecd/32/12/44374889.pdf	-٩
UNICEF, (2005). Seminar on National Youth Policies for the Middle East and North Africa Region. http://www.icnyp.net/www/files/bulletin7mar2005.doc	-١٠
UNDP. UNDP and National Youth Policy. http://www.icnyp.net/www/files/report_addis.pdf	-١١
FAO. FAO and National Youth Policy. http://www.fao.org/ruralityouth/program.html	-١٢
The Alliance of Youth CEOs. National Youth Policies - Towards an autonomous, supportive, responsible and committed youth. http://www.ifrc.org/youth/activities/partnerships/allianceof-youth-ceos/joint-publications.asp	-١٣



روابط إلكترونية لأدوات وضع سياسة الشباب للعمالة

- 1- ILO, (2010). Report VI - Employment policies for social justice and a fair globalization. <http://www.ilo.org/global/standards/subjects-covered-by-international-labour-standards/employment-policy/lang--en/index.htm>
- 2- ILO. NORMLEX. List of Instruments for Labour Policies and Laws. <http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:12030:1107137391120021::NO::>
- 3- UN-ECOSOC, (2006). ECOSOC High Level Segment 2006 Final Declaration. <http://www.un.org/Docs/ecosoc/meetings/2006/hls2006/outcome.shtml>
- 4- UN Commission for Social Development resolution on Youth Employment (2006). <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/library.htm>
- 5- ILO, (2005) International Labour Conference Resolution on youth employment. <http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc93/pdf/resolutions.pdf>
- 6- UN-GA, (2002) - UN General Assembly Resolution on Promoting Youth Employment (A/RES/57/165). <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/library.htm>
- 7- UN, (2001) - Millennium Development Goal 8. <http://www.un.org/millenniumgoals/>
- 8- UN, (2000) - United Nations Millennium Declaration. <http://www.un.org/millennium/>
- 9- UN, (1995). World Summit for Social Development. www.un.org/esa/socdev/wssd/
- 10- ILO. International Labour Standards relevant to work and young persons. <http://www.ilo.org/public/english/employment/yett/ilcyoung.htm>
- 11- EYF. European Youth Forum Policy Paper on the Independence of National Youth Councils. http://www.youthforum.org/Downloads/policy_docs/youth_work/0735-01.pdf
- 12- World Bank, (2007). World Development Report 2007: Development and the Next Generation. <http://www.worldbank.org/wdr2007>
- 13- World Bank, (2005). Children and Youth: A Framework for Action (summary document), and Children and Youth: A Resource Guide for World Bank Staff (case studies and recommendations). <http://www.worldbank.org/childrenandyouth>
- 14- World Youth Congress, (2005). Nothing for us... without us. – a youth-led development start kit. <http://www.scotland2005.com/wyc/files/Actiontoolkit.pdf>
- 15- Peace Child International /EC, (2005). Co-Management - Becoming Equal Partners. <http://www.peacechild.org/comanagement/pdfs/CoManagementBooklet.pdf>
- 16- UNICEF. The Participation Rights of Adolescents: A Strategic Approach. http://www.unicef.org/adolescence/index_resources.html
- 17- UNICEF. Working for and with adolescents: examples. http://www.unicef.org/adolescence/index_resources.html
- 18- UNFPA. Empowering Young Women to Lead Change: Training Manual. http://www.unfpa.org/upload/lib_pub_file/628_filename_empowering-young-women_eng.pdf
- 19- UNFPA, (2010). Case for Investing in Young People as part of a National Poverty Reduction Strategy. http://egypt.unfpa.org/FCKImages/file/case_youngpeople_eng.pdf
- 20- UNFPA. Putting Young People Into National Poverty Reduction Strategies <http://www.unfpa.org/public/publications/pid/405>
- 21- UNFPA. Map of programmes for adolescent participation during conflict and post-conflict situations. <http://www.unfpa.org/adolescents/index.htm>



- 22- UNFPA / Youth Action for Change (YAC), (2007). e-course on Youth and PRSPs. <http://www.unfpa.org/adolescents/index.htm>
- 23- IYF, International Youth Foundation. What Works in Youth Participation: Case Studies from Around the World. http://www.iyfnet.org/uploads/what_works_in_youth_par.pdf
- 24- The Alliance of Youth CEOs. Children & Young People: Participating in Decision-Making.. <http://www.ifrc.org/Docs/pubs/youth/children-and-young-people-participating-in-decisionmaking-english.pdf>
- 25- YES. Action Planning Toolkit. <http://www.yesweb.org/docs/action-plan-tk.doc>
- 26- • YES. The State of the YES Campaign Report 2006. http://www.yesweb.org/2006/library/thematic/state_of_the_yes_campaign.pdf
- 27- • ILO, (2006). Guidelines for the Development of National Action Plans on Youth Employment. <http://www.ilo.org/public/english/employment/yett/download/good.pdf>
- 28- • ILO, (2005). Youth: Pathways to decent work. Background report of the International Labour Conference, 93rd Session. www.ilo.org/yen
- 29- • ILO, (2004). Starting right: Decent work for young people. Background report of the ILO Tripartite meeting on youth employment: The way forward. www.ilo.org/yen
- 30- • ILO / ICFTU, (2002). Decent work: a common goal of youth and trade unions. www.ilo.org/yen
- 31- • ILO, (2001). Meeting the Youth Employment Challenge: A guide for Employers. www.ilo.org/yen

روابط إلكترونية لأدوات وضع سياسة الشباب للصحة

- 1- UNAIDS. Policy Archive. <http://www.unaids.org/en/resources/policies/archive/>
- 2- UNFPA. The Participation Rights of Adolescents: A Strategic Approach. http://www.unicef.org/adolescence/index_documents.html
- 3- UNFPA Addressing the Needs and Rights of Young People at the Policy Level. <http://www.unfpa.org/adolescents/policy.htm>
- 4- K4Health: Youth Policy Toolkit for Reproductive Health in the MENA Region. <http://archive.k4health.org/toolkits/youthpolicy/youth-reproductive-health-policy-country-brief-series>
- 5- AFP Advance. Making Policy for Youth: Cases Studies from around the World. <http://www.advancefamilyplanning.org/toolkits/youthpolicy/case-studies-2>
- 6- USAID. Reinforce the Inter-Connectedness of YRH Elements: Guiding Principle for Good Youth Reproductive Health Policy. <http://www.youth-policy.com//index.cfm?page=principle8>
- 7- World Bank. Supporting Youth at Risk: A Policy Toolkit for Middle-Income Countries. <http://siteresources.worldbank.org/INTCY/Resources/395766-1187899515414/SupportingYouthAtRisk.pdf>
- 8- USAID. Youth Reproductive Health Policy Database. <http://www.youth-policy.com//index.cfm?page=basicSearch>
- 9- fhi360. Tools, Guides and Case Studies. <http://www.fhi360.org/en/Youth/YouthNet/ProgramsAreas/Policy/polresources.htm>
- 10- UNFPA. Rapid Assessment Tool for Sexual & Reproductive Health and HIV Linkages. A Guide for Policy and Programmes (multi-lingual). <http://www.unfpa.org/public/publications/pid/1350>
- 11- UNFPA. Gender Responsive Budgeting and Women's Reproductive Rights: A Resource Pack. Guide for National Policy and Programmes. <http://www.unfpa.org/public/publications/pid/371>
- 12- UNFPA. Financial Resource Flows for Population Activities. A tool for policy-makers. <http://www.unfpa.org/public/home/publications/pid/3292>

دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب

أعد هذا التقرير بناءً على طلب من الدول الأعضاء في الإسكوا وبمشاركة ممثلين عن عدد من حكومات الدول العربية. تم تطويره تحت إشراف خبراء إقليميين ودوليين بالتعاون مع بعض هيئات الأمم المتحدة. يأتي هذا التقرير ضمن حزمة من الأدوات التي تهدف إلى مساندة صانعي القرار لتطوير سياسات وبرامج عمل وطنية للشباب في المنطقة العربية. تشمل هذه الحزمة الإصدارات التالية:

- **دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب:** وهو دليل تفصيلي يستهدف صانعي القرار على المستوى التقني، ويقترح خطوات عامة وآليات محددة لتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب.
- أمثلة عن الخيارات السياسية في إطار برنامج العمل العالمي للشباب: يتناول هذا التقرير ٤٥ دراسة حالة تشمل خيارات بعض الدول في تطوير سياسات وطنية تُعنى بعدد من القضايا الخاصة بالشباب.
- تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية: يستعرض هذا التقرير أولويات السياسات المتعلقة بالشباب في عدد من دول المنطقة العربية.
- مبادئ إرشادية للسياسة الوطنية للشباب: يحدد هذا التقرير عدداً من المعايير والنماذج والقوائم المرجعية لمراحل تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب.



الإسكوا

بيروت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨١٣٠١، فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨١٥١٠

www.escwa.un.org

Copyright © Escwa 2013

Printed at Escwa, Lebanon

